

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب



دورية - علمية - محكمة

في هذا العدد

- العرف: حجيته وآثاره الفقهية.
- مؤشرات جرائم العود في المؤسسات العقابية الأردنية.
- مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية.
- الترويج وانحراف الأحداث.
- القيم الاجتماعية السائدة لدى جيلين في المجتمع الأردني.
- الأحكام الجزائية لجرائم الأموال العامة في القانون اليمني.
- غسل الأموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي.
- البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي.
- د. أسماء بنت عبدالله الموسى
- د. أسامة عبدالكريم الصالح
- د. عبدالعزيز بن علي الغريب
- د. عبدالله بن ناصر السدحان
- أ.د. ذياب موسى البداينة
- أ.د. أحمد عطاالله القطامين
- د. إلهام محمد حسن العاقل
- أ.د. سيلان جبران العبيدي
- د. تركي بن محمد العطيان

السنة

٢١

المجلد ٢١ العدد ٤١ محرم ١٤٢٧ هـ تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

رمد. ١٢٤١ - ١٣١٩

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب



في هذا العدد

- العرف ... حجيته وآثاره الفقهية. د. أسماء عبدالله موسى
- مؤشرات جرائم العود في المؤسسات العقابية الأردنية. د. أسامة عبدالكريم الصالح
- مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الجامعات السعودية. د. عبدالعزيز بن علي الغريب
- الترويج وانحراف الأحداث. د. عبدالله بن ناصر السدحان
- القيم الاجتماعية السائدة لدى جيلين في المجتمع الأردني. أ.د. ذياب موسى البداينة
- الأحكام الجزائية لجرائم الأموال العامة في القانون اليمني. أ.د. أحمد عطاالله القطامين
- غسل الأموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي. د. إلهام محمد حسن العاقل
- البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. أ.د. سيلان جبران العبيدي
- البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. د. تركي بن محمد العطيان

السنة

٢١



المجلد ٢١ العدد ٤١ محرم ١٤٢٧ هـ تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

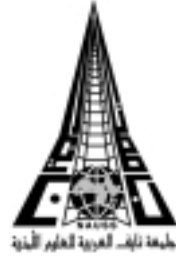
- AL-URAF: Its Rational and Juristic Deductions **Dr. Asma Abdullah Al-Musa**
- Indicators of Recidivism in Jordanian Prisons **Dr. Osama Abdelkarim al-Saleh**
- Curriculum on Vocational Preparation for Social Research in Saudi Universities **Dr. Abdul Aziz b. Ali Al-Gharib**
- Procedural Injunctions on Crimes Related to Public Finances in Yemeni Law **Dr. Ilham M. Hassan Al-Aqil**
- Money-Laundering: Its Economic Consequences and the Role of A.T.M. Machines **Dr. Turki bin Muhammad Al-Atyan**
- Unemployment and Its Relationship with Criminal Behaviour: A Theoretical Study on Saudi Society

Year

21

Volume 21 . No. 41 . Jan.. 2006 . Published by: Naif Arab University for Security Sciences - Riyadh

المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب



في هذا العدد

- المسؤولية الجنائية للشخصية المعنوية
د. عبد السلام بن محمد الشويعر
في الفقه الإسلامي.
- البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية
د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف
في رأي القضاة والعاملين في السجون.
- تأثير الإسلام في البيئة وأبعاده الأمنية: السودان
د. الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم
نموذجاً.
- تطور محاكم جرائم الحرب من فرساي ١٩١٩
د. أسامة غانم العبيدي
إلى روما ١٩٩٨ م.
- تأثير بعض متغيرات الثقافة التنظيمية في
د. نحمده عبد الحميد ثابت
الاستعداد لمواجهة الأزمات المحتملة لدى
ضباط الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة.
- الأمن مسؤولية الجميع: نموذج مقترح للتطبيق
د. خالد بن سعود البشر
في المملكة العربية السعودية.
- أمن المعلومات: مجالات الاختراق وآلية التعزيز.
أ. د. محمد عبد حسين الطائي

السنة
٢٠

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث - المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - المجلد ٢٠ - العدد ٤٠ - رجب ١٤٢٦ هـ - أغسطس ٢٠٠٥ م

- *Criminal Responsibility for Abstract Personality in Islamic Jurisprudence.*
Dr. A. Salam B. M. Al-Shuwair
- *Social Alternatives for Penalties Against Freedom: Viewpoints of Judges and Prison Personnel.*
Dr. Abdullah B. A. A. Al-Yousaf
- *Impact of Islam on Environment and Its Security Dimensions: Sudanese Model.*
Dr. Al-Asam A.H.A. Al-Asam
- *Development of War Crimes Tribunals (From Versailles 1919 to Rome 1998).*
Dr. Osama G. A. Obaidy
- *Impact of Some Organizational -Cultural Variables on Counter-Preparations Against Possible Crises Involving Civil Defence Officials of Makkah Al-Mukaramah.*
Nahmadohu A. H. Thabit
- *"Security is the Responsibility of All": A Suggestive Model of Application for the Kingdom of Saudi Arabia.*
Dr. Khalid B. S. Al-Bishr
- *Security of Information: Areas of Hacking and Enforced Mechanisms.*
Dr. M. A. Husain Al-Tai

Year
20

المحتويات

■ البحوث والمقالات:

- المسؤولية الجنائية للشخصية المعنوية في الفقه

الإسلامي..... د. عبدالسلام بن محمد الشويعر ٥

- البدائل الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية في رأي

القضاة والعاملين في السجون..... د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف ٤٩

- تأثير الإسلام في البيئة وأبعاده الأمنية:

السودان نموذجاً..... د. الأصم عبدالحافظ أحمد الأصم ٩٩

- تطور محاكم جرائم الحرب (من فرساي ١٩١٩

إلى روما ١٩٩٨م)..... د. أسامة بن غانم العبيدي ١٤٥

- تأثير بعض متغيرات الثقافة التنظيمية في الاستعداد لمواجهة الأزمات

المحتملة لدى ضباط الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة .. د.نحمده عبد الحميد ثابت ١٧٣

- الأمن مسؤولية الجميع: نموذج مقترح للتطبيق

في المملكة العربية السعودية..... د. خالد بن سعود البشر ٢١٥

- أمن المعلومات: مجالات الاختراق وآلية التعزيز... د. محمد عبد حسين الطائي ٢٦١

■ مراجعات الكتب:

- حقوق الطفل بين الشريعة والقانوني

تأليف: د. حسنين المحمدي بوادي..... ٢٨٧

مراجعة: د. عبدالرحيم يحيى حاج عبدالله

■ التقارير العلمية:

- التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة..... د. محمود شاكر سعيد ٢٩٥

■ ملخص الأبحاث باللغة الانجليزية:

ك - يرفق مع كل بحث ما يلي:

* خطاب موقع من الباحث موجه إلى رئيس التحرير بطلب نشر البحث في المجلة.

* إقرار خطي من الباحث بأن بحثه لم يسبق نشره في أي ودعاء علمي آخر، ولم يقدم للنشر في أي دورية أخرى.

* تعريف مختصر بالباحث لا يزيد على صفحة واحدة ، مع توضيح العنوان كاملا (صندوق البريد، والفاكس، والهاتف).

– تخضع جميع البحوث والمقالات للتحكيم العلمي من قبل مختصين قبل إجازتها للنشر، ويقوم الباحث بإجراء التعديلات اللازمة على دراسته بناء على نتائج التحكيم.

– يتم إشعار الباحث بوصول بحثه، ويتم إشعاره بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات، ثم يتم إشعاره بإجازة النشر أو الاعتذار عن عدم النشر.

– في حال عدم قبول البحث للنشر فإن المجلة غير ملزمة برده إلى صاحبه ، ويكتفى بإشعاره بعدم إجازة البحث للنشر.

– يزود الباحث بنسختين من العدد الذي تم نشر بحثه فيه وعشرين مستلة من بحثه ، وتصرف له مكافأة مالية بعد النشر.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - رئيس تحرير المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب

ص.ب: ٦٨٣٠ - الرياض: ١١٤٥٢ - هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ / ١٢٤٥ فاكس: ٢٤٦٤٧١٣

البريد الإلكتروني: info@nauss.edu.sa

قواعد النشر

— تعنى المجلة بنشر البحوث التي تتعلق بـ:

أ - البحوث والمقالات المتعلقة بالأمن والتدريب.

ب - مراجعة الكتب ذات العلاقة بالأمن والتدريب.

ج - التقارير العلمية عن المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية والدورات التدريبية في مجالات الأمن.

— يشترط بالبحوث والمقالات المقدمة للنشر في المجلة توافر ما يلي:

أ - عدم تعارض المادة العلمية مع العقيدة الإسلامية.

ب - مراعاة سلامة اللغة وصحة الأسلوب.

ج - مراعاة الدقة في استعمال علامات الترقيم.

د - ضرورة اتساق عنوان البحث مع محتواه .

هـ - أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره أو إرساله للنشر من قبل جهات أخرى.

و - ألا يزيد عدد صفحات البحث على ثلاثين صفحة من القطع المتوسط، وألا تزيد مراجعات الكتب

على عشر صفحات، وألا تزيد التقارير العلمية على خمس صفحات.

ز - مراعاة ذكر رقم الآية واسم السورة عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشر

عند الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

ح - يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر اسم الشهرة للمؤلف وسنة النشر والصفحة أو الصفحات.

ط - ترتب المراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً بهذا الترتيب:

* إذا كان المرجع كتاباً كما يلي: اسم الشهرة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان

الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر.

* إذا كان المرجع بحثاً كما يلي: اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول للكاتب، عنوان البحث، اسم

المجلة (العدد، سنة النشر)، مكان صدور المجلة. (مع مراعاة إغفال أَل التعريف وكلمات أبو

وابن عند ترتيب أسماء المؤلفين).

* إذا كان المرجع من مؤتمر أو ندوة كما يلي: اسم الشهرة للباحث، الاسم الأول للباحث، عنوان

الورقة، عنوان المؤتمر أو الندوة، مكان الانعقاد وتاريخه .

* إذا كان المرجع من أحد مواقع الإنترنت كما يلي: اسم الشهرة للكاتب، الاسم الأول للكاتب،

عنوان المقالة / البحث، موقع الإنترنت.

ي - عند ورود مصطلحات أجنبية في متن البحث تكتب بحروف عربية ولاينية بين قوسين ويذكر

المصطلح كاملاً عند وروده أول مرة.

ملحوظة: تكملة قواعد النشر على الغلاف الأخير.

العرف حجته وآثاره الفقهية

د. أسماء بنت عبدالله الموسى (*)

المقدمة

بما أن الحياة في تطور دائم ومستمر ، وأصبحت عادات الناس وأعرافهم لها سلطان على النفوس ، وتحكم في العقول ، ومتى رسخت ، اعتبرت من ضرورات الحياة التي لا يستغنى عنها ، وقد ترتفع قداستها عند بعضهم إلى مرتبة الدين ، فيرون أنفسهم ملزمين باعتناقها ، والجري على سننها ، ويرون الخروج عنها إثماً عظيماً ، فيأخذ مكانه من النفوس كالسيل بقوة انحداره ، يحتفر طريقه في الجبل ، فكما أنه يصعب تحويله عن طريقه ، فكذلك العرف يرسخ في النفوس ؛ بحيث يعسر زحزحتها عنه ، بل هي أسيرة له ، مطبوعة على انتهاجه ، ومن هنا قالوا : « العادة طبيعة ثانية » ، ويقول الفقهاء : « في نزع الناس عن عاداتهم حرج عظيم لما لها من القوة والتغلغل في الرؤوس » .

ولما لهذا العرف من أهمية وسلطان على الناس ، فقد رغبت في إعداد بحث عن العرف في دراسات الأصوليين .

وقسمت البحث إلى مقدمة ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

(*) أستاذ أصول الفقه المساعد بجامعة البنات - كلية الآداب ، الرياض .

٢ . حقيقة العرف عند الأصوليين

٢ . ١ تعريف العرف في اللغة والاصطلاح

العرف في اللغة:

جاء في معجم «مقاييس اللغة» عرف : العين والراء : أصلان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض ، والآخر على السكون والطمأنينة .
فالأول : العرف : عرف الفرس ، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه ، ويقال : جاءت القطا عرفاً عرفاً ، أي بعضها خلف بعض .
والأصل الآخر : المعرفة والعرفان ، تقول : عرف فلان فلاناً عرفاناً ومعرفة ، وهذا أمر معروف ، وهذا يدل على ما قيل من سكون إليه ، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ، ونبا عنه^(١) .

العرف في الاصطلاح

عرف العلماء العرف بتعاريف كثيرة من أهمها ما يلي :

التعريف الأول:

ذكر الشيخ أحمد أبو سنة : أن عبد الله بن أحمد النسفي عرفه في كتابه المستصفي^(٢) بقوله : «العادة والعرف : ما استقر في النفوس وتلقته الطبائع السليمة بالقبول»^(٣) .

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤ / ٢٨١) .

(٢) من كتب الحنفية لا زال مخطوطاً بدار الكتب المصرية .

(٣) في كتابه العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص / ٨) .

وقد وهم من عزاه إلى أبي حامد الغزالي ، كالأستاذ مصطفى الزرقا^(١) ، والدكتور وهبة الزحيلي^(٢) .

ومنشأ هذا الوهم قول أبي سنة في كتابه^(٣) : قال في المستصفي ، وهو يريد النسفي . فأعاد الضمير عليه لتقدم ذكره ، والزرقا والزحيلي حسباه الغزالي ، لا اعتقادهما أن لا مستصفي إلا للغزالي .

نقد التعريف:

ولقد انتقد هذا التعريف بعدة أمور :

١ - أنه سوى بين العادة والعرف ، فمدلولهما عنده واحد ، فما يطلق عليه عرفاً يطلق عليه عادة ، والعكس بالعكس ، وليس الأمر كذلك ، إذ إن العادة أعم من العرف ، فكل عرف عادة ، ولا عكس .

أي أن الشيء المتكرر من الشخص الواحد يقال له : عادة ، ولا يقال له عرفاً ، لأن العرف يدل على تتابع كثيرين عليه ؛ بخلاف العادة ، فإنها تدل على ذلك ، وعلى العادة الفردية .

وبهذا تبين أن عطف العرف على العادة ليس صحيحاً .

٢ - أن التعريف غير جامع ، لعدم دخول العرف الفاسد فيه ، كما يفهم من سياق الكلام أنه إنما يريد به العرف الصحيح .

التعريف الثاني:

عرفه الجرجاني في كتابه التعريفات بقوله : «العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطباع السليمة بالقبول»^(٤) .

(١) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/ ٨٣٨) .

(٢) انظر : الوسيط في أصول الفقه الإسلامي (ص/ ٥٢٠) .

(٣) العرف والعادة (ص/ ٨) .

(٤) انظر : التعريفات (ص/ ١٣٠) .

نقد التعريف:

هذا التعريف إن سلم من الاعتراض الأول على تعريف النسفي، إلا أنه لا يسلم من الاعتراض الثاني.

التعريف الثالث:

وهو لابن عابدين؛ حيث عرفه بقوله: «العادة مأخوذة من المعاودة، فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى، صارت معروفة، مستقرة في النفوس والعقول، متلقاة بالقبول من غير علاقة ولا قرينة، حتى صارت حقيقة عرفية، فالعادة والعرف بمعنى واحد من حيث الماصدق وإن اختلفا من حيث المفهوم»^(١).

نقد التعريف:

- ١ - أنه غير جامع، لعدم دخول العرف الفاسد.
 - ٢ - أنه سوى بين العرف والعادة.
 - ٣ - أن العادة قد تثبت بتكررها مرتين أو ثلاثاً بخلاف العرف، فإنه لا يثبت إلا بالاستقرار والدوام.
- أما العلماء في عصرنا الحاضر، فقد تعرضوا أيضاً لتعريفه، ومن الملاحظ أن تعاريفهم متقاربة، وتكاد تكون في بعضها مترادفة
- ### أمثلة العرف:

ما جرى عليه تعامل الناس من استئجار بعضهم لأصحاب المهن والحرف الذين يشتغلون، وقد فتحوا لها محلات، فإذا استئجر أحدهم ولم يسم له أجره فإنه يعطى أجرته على حسب ما جرى به العرف، وإن لم يكن هناك شرط. ومن ثم جاء في كلام الفقهاء قاعدة: «العادة محكمة» وقاعدة: «تنزل العادة منزلة الشرط»^(٢).

(١) انظر: نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف (١١٤/٢).

(٢) انظر: العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص/ ٣٥-٣٦)، الأشباه والنظائر (١/ ١٢٦)، المدخل الفقهي العام (٢/ ٩٩٩)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٣٠)، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص/ ٩٠).

فمثلاً: المهندس، والحلاق، والنجار، والسمسار يستحقون من الأجر مقابل ما يقومون به من عمل تنزيلاً للشرط العرفي منزلة الشرط اللفظي.

فالمعاملات مع تنوعها وما داخلها من تعقيد ولا سيما في عصرنا هذا، لو لم يقل باعتبار العرف، لأدى ذلك إلى النزاع، وهذا مؤداه إلحاق المشقة والعسر بالناس، وهما منفيان في الشرع، لأن مبناه على اليسر والسهولة^(١).

٢. ٢ نشأة العرف وسلطانه على الناس

ينشأ العرف من ارتياح الإنسان إلى فعل من الأفعال التي تميل إليها النفس، ثم يتكرر فعله فيصبح عادة، فإذا انتشرت هذه العادة أو العادات بين الناس، وقلد بعضهم بعضاً فيها، أصبح عرفاً، وبذا نرى أن العادة غير العرف، وربما ذهب بعض الناس إلى أن العادة والعرف بمعنى واحد، وأنهما سواء^(٢).

فكل عمل يأتيه الإنسان باختياره لا بد له من باعث يدعو إليه، وذلك الباعث إما أمر خارجي كأمر من يشعر باحترامه، ويعتقد أن طاعته واجبة، وكظهور مصلحة من شيء أثبتتها التجربة، أو البحث العلمي، وكالأعمال التي تدعو إليها البيئة والطبيعة أو الاجتماعية.

وإما لأمر داخلي، فهو ما يرجع إلى الفاعل نفسه، كحب الانتقام، والحياء الشديد، الداعين إلى الأخذ بالثأر، والحجاب للمرأة.

ذلك الباعث يوجد في النفس رغبة في العمل، وميلاً إليه، فإذا أنفذ الإنسان هذه الرغبة، وأتى بما مال إليه، وكرره مرة بعد أخرى، فقد أصبح عادة. فالذي يكون العادة هو تكرار العمل الصادر عن الميل.

ثم إن هذا العمل إذا صادفته نفوس مستعدة، تأثرت به فحاكته، وقلدت فيه، إذ الجماعة مفطورة على التقليد، فهي تهوى وتحب، مطبوعة على الاقتداء بمن تستهديه

(١) انظر: العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص/ ٣٥-٣٦)، أصول الفقه الإسلامي (محمد مصطفى شبلي ص/ ٣٢٦).

(٢) انظر: نظرية العرف (ص/ ٢٢-٢٣).

في شئونها، لاعتقاد الكمال فيه، إلا أن هذه المحاكاة قد تكون سريعة، وقد تكون بطيئة، بحسب شدة الحاجة إلى العمل، وقوة محبته وضعفها.

فإذا حاكاه غيره فيه بدافع حب التقليد، وتكررت هذه المحاكاة، وانتشرت بين معظم الأفراد، يتكون عندئذ بها العرف الذي هو في الحقيقة عادة الجماعة.

وكما يجري ذلك في الأفعال، يجري أيضاً في الأقوال، فالإنسان مضطر إلى التفاهم مع من يعيش بينهم، وأن التفاهم بالإشارات ونحوها عسير وبطيء، ولذا لجأ البشر إلى طريق التغير بالألفاظ التي هي أصوات يعتادون التعبير بها حتى تصبح لغة عامة بينهم، ثم بتوسع الصناعات والتجارات والزراعة والتقنيات والتكنولوجيا، أصبح التغير باللغة العامة الأصلية في هذه الأمور عسيراً وطويلاً، ومورثاً للاشتباه. لذلك يلجأ أهل الحرف إلى استعمال الألفاظ خاصة يصطلحون عليها بطريق الوضع المبتدأ، أو بطريق التداول المتكرر للدلالة على معان وأشياء تفهم بسهولة من هذه الألفاظ الاصطلاحية التي لا يقوم مقامها في الدلالة إلا شرح طويل^(١).

ومعظم الأعراف تنشأ عن الحاجة، إذ يعرض للناس ظرف خاص يدعوههم إلى عمل خاص، فيتكرر العمل، ويشيع حتى يصبح عرفاً دارجاً، وهذه الحاجات تختلف بحسب البيئات الطبيعية ومرافقها، وبحسب البيئات الاجتماعية وأنظمتها ومميزاتها من المعتقدات والشعائر الدينية والأخلاق ونظام الحكم ومعاهد العلم وحركة الفكر^(٢). ولذلك فللعرف أهمية كبيرة في بناء أحكام شرعية كثيرة عليه.

ف نجد الشاطبي يقول: «لولا أن اطراد العادات معلوم، لما عرف الدين من أصله، فضلاً عن التعريف على فروعه، لأن الدين لا يعرف إلا عند الاعتراف بالنبوة، ولا سبيل إلى الاعتراف بها إلا بواسطة المعجزة، ولا معنى للمعجزة إلا أنها فعل خارق للعادة ولا يحصل فعل خارق للعادة إلا بعد تقرير اطراد العادة في الحال والاستقبال، كما اطردت في الماضي»^(٣).

(١) انظر: العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، فرحانة شويته، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: الموافقات (٢/ ٢٠٥).

وابن عابدين يقول: «واعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً: فقالوا في الأصول في باب ما تترك به الحقيقة: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة».

ويقول أيضاً: والعرف في الشرع له اعتبار، لذا عليه الحكم قد يدار^(١).

ونجد القرافي أيضاً يقول: «كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد بتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة وليس تجديداً للاجتهاد المقلدين، حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد، بل هذه قاعدة اجتهاد فيها العلماء، وأجمعوا عليها، فنحن نتبعهم فيها من غير استئناف اجتهاد»^(٢).

وذكر ابن القيم فصلاً في إعلام^(٣) الموقعين: في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأحوال والنيات والعوائد.

وذكر ابن عابدين: أن كثيراً من الأحكام تختلف باختلاف الزمان، لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً لزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير، ودفع الضرر والفساد^(٤).

وهذا هو حظ العرف في التشريع الإسلامي، حيث تبنى عليه الأحكام إذا لم يكن نص ولا إجماع، وعمل العرف باعتبار موضوعه يتبع قلة النصوص وكثرتها، فكلما كثرت النصوص يجعلون عمله في المعاملات التجارية التي تتجدد وتنوع على مر الزمن أكثر من غيرها^(٥).

(١) انظر: رسائل ابن عابدين (١١٥/٢).

(٢) انظر: الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، ص ٦٨.

(٣) انظر: (٢/٣) وما بعدها.

(٤) انظر: رسالة نشر العرف في بناء الأحكام على العرف.

(٥) انظر: العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، فرحانة توتيه، ص ٢٢.

وسيظل تأثير الأعراف في الأحكام، وتسليم العلماء بذلك غير منكور، وهو تأثير يظل متجددًا ما كان في الناس أعراف وعادات، وما تجددت الحياة، وبرزت أعراف جديدة كلما تقدمت بهم وسائل الحياة والإنتاج، وتبدلت أساليب المعيشة، واتسع العلم والعمران^(١).

لذا يقول الفقهاء: في نزع الناس عن عاداتهم حرج عليهم، يعنون لمالها من القوة والتغلغل في الرؤوس^(٢).

ويقول عبد العزيز الخياط: وسيبقى العرف واحدًا من المصادر الفرعية للتشريع، ومعتبرًا من الأحكام الشرعية العملية بين الناس، لماله من تأثير واسع في استنباط الأحكام والاجتهاد فيها، سواء كان ذلك في معاني الكلمات وعبارات الناس، أو في معاملاتهم وعقودهم الجارية في البيع والتجارة والإجارة والزراعة^(٣).

وسلطان العرف كبير على الأحكام، يدخل فيه جميع أبواب الفقه؛ سواء أكان ذلك في العبادات أو المعاملات أو السير أو الأحوال الشخصية، حتى في باب العقوبات، فمثلاً جريمة التعدي على الكرامة بالشتم والإهانة، إنما يعتبر من الكلام جرماً يستحق قائله العقوبة التعزيرية ما يكون في عرف الناس شتمًا وعقوبة، والعقوبة التعزيرية نفسها إنما تكون شرعًا بالقدر الذي يعتبر كافيًا للقمع في نظر العقلاء وعرفهم، بحسب درجة^(٤) الجرم.

والشريعة الإسلامية راعت العرف وقت التنزيل ونزلت الأحكام مقرة لها، وإن كان الدليل على صحتها هو الشرع، فقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال للسائب بن أبي السائب «كنت شريكي فنعمة الشريك كنت لا تداري ولا تماري»^(٥) وذلك إقرار لشركة المضاربة، وقد نهى الرسول ﷺ عن بيع ما ليس عند الإنسان واستثنى السلم لأنه معاملة

(١) انظر: نظرية العرف للخياط، ص ٥٢.

(٢) انظر: العرف والعادة لأبي سنة (ص/١٦).

(٣) انظر: نظرية العرف (ص/٣٩).

(٤) انظر: المدخل الفقهي للزرقاني (ص/٣٨٢).

(٥) أخرجه: الإمام أحمد في المسند، (ص/١٠٨٦)، الحديث رقم (١٥٥٨٧).

جارية في المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال : «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»^{(١)(٢)}.

وقد نهى الرسول ﷺ عن بيع المزابنة^(٣) وهي بيع البلح على رؤوس النخيل بمقداره من التمر المجزور، لكن لا على سبيل التحديد، بل على سبيل التخمين؛ إذ لا يمكن إلا كذلك، وسبب النهي ما فيه من احتمال ربا الفضل، وشبهه البلح على رؤوس النخل بالتمر لأكله فاكهة. وكان ذلك عرفاً شائعاً بينهم، وكان في نزعهم عنه حرج، فاستثناه الرسول ﷺ من بيع المزابنة^(٤).

ولم تقطع الشريعة الإسلامية نظرها عن العرف بل جعلت رعايته أصلاً من أصولها العامة، وأدارت كثيراً من أحكامها على قواعده، ويعد مستنداً عظيم الشأن لكثير من الأحكام العملية بين الناس في شتى شعب الفقه وأبوابه، وله سلطان واسع المدى في توليد الأحكام وتجديدها وتعديلها وتمديدتها وإطلاقها وتقييدها.

٣ . أقسام العرف عند الأصوليين

ينقسم العرف إلى أقسام مختلفة بعدة اعتبارات :

فينقسم باعتبار سببه إلى قولي وعملي، وباعتبار من يصدر عنه إلى عام وخاص، وباعتبار المعنى اللغوي إلى مقرر له، وقاض عليه. وباعتبار الحكم الشرعي إلى صحيح وفاسد.

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، ص ٤١٧، الحديث رقم (٢٢٤٠).

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام، ص ٤٠٧، الحديث رقم (٢١٧١).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام، ص ٤٠٧، الحديث رقم (٢١٧٣).

(٤) انظر: المدخل الفقهي، ص ٨٥٠.

- العرف القولي:

وهو أن يتعارف قوم إطلاق لفظ لمعنى ليس موضوعاً له، بحيث لا يتبادر عند سماعه إلا ذلك المعنى^(١).

وينقسم باعتبارين: أحدهما: من حيث ذاته. الثاني: من حيث مصدره. وأما من حيث ذاته: فيتنوع إلى ضربين:

أ - عرف قولي في المفردات.

ب - عرف قولي في المركبات.

أما العرف القولي في المفردات - ويراد به ما يقابل الجمل - فالأمثلة عليه كثيرة منها: لفظ «الدراه» فإنه يطلق في اللغة على النقد الفضي المسكوك بوزن معين، وقيمة محددة، إلا أنه استعمل في العرف بمعنى النقود الرائجة في البلد، مهما كان نوعها وقيمتها، حتى الورق النقدي المستعمل في عصرنا هذا^(٢).

مثال ذلك: لفظ اللحم لا يطلق في العرف على السمك، فمن سأله - وقد أكل سمكاً - هل أكلت لحماً؟ أجابك بالنفي، مع أنه أكل سمكاً.

وعليه فلو حلف لا يأكل لحماً أو علق على أكله الطلاق، فأكل لحم سمك، فإنه لا يحدث، ولا تطلق امرأته، ما لم تكن هناك نية، وهذا إجراء عرفي، وإلا فهو يسمى كمًا، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حُلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا...﴾ (سورة النحل)^(٣).

وكذلك لفظ «المس» و«اللمس»؛ حيث يطلقان في اللغة على الإدراك بظاهر البشرة، ويعبر عنه بالطلب، إلا أنهما استعملتا في عرف الشرع عبارة عن الوطء، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ...﴾ (سورة البقرة)^(٤).

(١) انظر: التقرير والتحبير (٢٨٢/١).

(٢) انظر: العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص/ ٧٠).

(٣) الإقناع في الفقه الشافعي (ص/ ١٩٠).

(٤) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب لا طلاق قبل النكاح، ص ١٥٤٢.

وقال تعالى: ﴿... أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ...﴾ ﴿٤٣﴾ (سورة النساء).

أما العرف القولي في المركبات : ويراد به الجمل ، فأمثلته كثيرة منها :

مسألة تقليد الوالي رجلاً عملاً وفيه رجل آخر ، بقوله : «وإن كان في العمل ناظر قبل تقليده نظر في العمل ، فإن كان مما لا يصح الاشتراك فيه كان تقليده الثاني عزلاً للأول ، وإن كان مما يصح فيه الاشتراك روعي العرف الجاري فيه ، فإن لم يجز العرف بالاشتراك فيه كان عزلاً للأول وإن جرى العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلاً للأول ، وكانا عاملين عليه وناظرين»^(١).

ومن أمثلته كذلك : أن كل ما جاء في الشرع من الأحكام المضافة إلى الأعيان ، كقوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ...﴾ ﴿٢٣﴾ (سورة النساء) ، وقوله تعالى : ﴿... أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ ...﴾ ﴿١٠١﴾ (سورة المائدة).

فإن مقتضى ما جاء في هذه الآيات لغة ، أن تكون هذه الأحكام واردة على الأعيان ، إلا أن أهل العرف نقلوا تلك الأحكام من الأعيان إلى الأفعال المتعلقة بتلك الأعيان .

ففي الآية الأولى تحريم الاستمتاع بالأمهات ، وفي الآية الثانية تحريم الانتفاع بالميتة إلا ما خص ، وفي الآية الثالثة حل أكل بهيمة الأنعام^(٢).

وأما العرف القولي من حيث مصدره فيتنوع إلى ضربين :

أ- عرف شرعي .
ب- عرف استعمالی .

العرف الشرعي فهو : اللفظ الذي استفيد من الشارع وضعه للمعنى ، سواء كان اللفظ والمعنى مجهولين عند أهل اللغة ، أو كانا معلومين ، لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى ، أو كان أحدهما مجهولاً والآخر معلوماً .

(١) انظر : الأحكام السلطانية ، ص ٢٦٤ .

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون ، ص ٧٣ .

مثال ذلك : لفظ الصلاة ، فإنها في أصل اللغة معناها : الدعاء ، ولكنها في عرف الشرع صارت تطلق على الهيئة المعروفة المخصوصة بالأقوال والأفعال ، المفتحة بالتكبير ، المختمة بالتسليم .

فلو نذر إنسان صلاة ، لزمه صلاة ركعتين ، ولا يكفي في ذلك الدعاء ، إلا إذا كان هناك نية .

ومثال ذلك : الزكاة والصيام والحج وغيرها من الألفاظ^(١) .

وأما العرف الاستعمالي فينقسم أيضاً إلى قسمين :

أحدهما : «أن يكون الاسم في الأصل اللغوي وضع لمعنى عام ، ثم خصصه العرف الاستعمالي ببعض أفرادها ، وذلك كلفظ الدابة فإنه في الأصل اللغوي عام في كل ما يدب ، لكن العرف خصصه بذوات الأربع»^(٢) .

مثال ذلك :

١ - «إذا حلف شخص أن لا يأكل الرؤوس أنه لا يحنث برؤوس غير النعم ، لخروجها بالعرف من عموم الاسم ، وإذا حلف لا يأكل البيض ، لم يحنث ببيض السمك والجراد»^(٣) .

فلفظ الرؤوس عام يصدق على رأس كل ما يؤكل لحمه ، ولكن العرف خصصه عند الإطلاق برؤوس بهيمة الأنعام ، وكذا لفظ «البيض» عام ، ولكن خصصه العرف ببيض فارق بائضة حياً من دجاج وطيور ونعام^(٤) .

٢ - أن يشيع استعمال الاسم في معناه المجازي حتى يكون هو المتبادر إلى الذهن من غير قرينة ، مع هجر معناه الموضوع له أولاً ، وذلك كلفظ «الغائط»

(١) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩٣ .

(٢) انظر : شرح مختصر الروضة (٤٨٦/١) .

(٣) انظر : قواطع الأدلة (١٢٤٢/٢ - ١٢٤٣) .

(٤) انظر : الإقناع في الفقه الشافعي ، ص ١٩٠ ، المذهب (١٣٤/٢) ، المغني (٦٠٦/١٣) .

فإنه وإن كان في أصل اللغة للموضع المطمئن من الأرض ، غير أنه اشتهر في عرف الاستعمال بالخارج المستقذر من الإنسان^(١) .

- العرف الفعلي:

هو ما جرت عليه أفعال أكثر الناس دون أقوالهم في جميع البلدان ، أو في بعضها^(٢) .

وهو نوعان :

١ - فعل عادي وهو : أفعال الناس الشخصية في شؤونهم الحيوية ، مما لا يقوم على تبادل المصالح وإنشاء الحقوق ، وذلك كالأكل ، والشرب ، واللبس ، والزرع بنحو ذلك^(٣) .

٢ - فعل يتعلق بالمعاملات ، وهو : التصرفات التي يقصد منها إنشاء الحقوق بين الناس أو تصفيتيها أو إسقاطها ، سواء كانت عقوداً أم غيرها ، كالنكاح ، والبيع والغصب ، والأداء^(٤) .

مثال ذلك :

١ - اعتبار الناس تعطيل بعض أيام الأسبوع عن العمل ، كما اعتادت الدوائر الرسمية في السعودية على تعطيل العمل الرسمي في يومي الخميس والجمعة^(٥) .

٢ - لو حلف شخص أن لا يفعل شيئاً معيناً ، وكان العرف في فعله جارياً بمباشرة

(١) انظر : العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ٧٥ ، الإحكام في أصول الأحكام (١/٢٦) ، قواعد الأحكام لابن عبد السلام (١/١٢١) ، المستصفى (١/٣٢٦) .

(٢) انظر : العرف في التشريع الإسلامي ، ص ١٢٦ ، العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ٧٦ ، الوجيز في أصول الفقه ، ص ٢٥٢ ، أصول الفقه ، ص ٣١٣ .

(٣) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٦) ، أصول مذهب الإمام أحمد ، ص ٥٨٥ .

(٤) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٦) ، مصادر التشريع فيما لا نص فيه ، ص ١٤٥ .

(٥) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٤٨٦) ، العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ٧٧ .

دون أمره، من جميع الناس، كقوله: والله لا كتبت ولا قرأت ولا حججت ولا اعتمرت، فإذا أمر غيره بالكتابة والقراءة والحج والعمرة، لم يحث سواء جل قدر الحالف أو قل، لأن العرف جار بين الناس مباشرة ذلك من كل قليل وجليل^(١).

٣ - الدخول إلى دور القضاة والولاية في الأوقات التي جرت العادة بالدخول فيها بعد فتح أبوابها للحكومات والخصومات، وكذلك الجلوس فيها على حصرها وبسطها إلى انقضاء حاجة الدخول إليها، فإذا أراد أن يقيم إلى قضاء حاجته إقامة طويلة، أو أراد من لا حاجة الدخول للتنزه، أو للوقوف على ما يجري للخصوم فالأظهر جوازه لجريان العادة بمثله^(٢).

- العرف العام

هو ما تعارف عليه أكثر الناس في جميع البلدان على مختلف العصور^(٣).
والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

تعارف الناس على دخول الحمام من غير تحديد لزمان المكث، والماء المستعمل والأجرة.

وتعارف الناس على الاستضاع-أي الاستئجار-في كثير من الحاجات واللوازم، من أحذية وألبسة وأدوات وغيرها، فإن الناس قد احتاجوا إليه، ودرجوا عليه من قديم الزمان، ولا يخلو اليوم من التعامل به مكان، وقد أصبح جاريًا في جميع الحاجات حتى استئجر على استضاع المعامل بكاملها والبواخر وغيرها^(٤).

وتعارف الناس على أن استعمال لفظ الطلاق في إزالة الزوجية، وتعارف أن

(١) انظر: كتاب الأيمان (م/٣٧٥)، ط ١٥/٣٧٧.

(٢) انظر: قواعد الأحكام للعز ابن عبد السلام (٢/١٣٢).

(٣) انظر: العرف وآثره في الشريعة والقانون، ص ٨١، أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٥٨٥، مجموعة رسائل ابن عابدين (٢/١٢٥)، أصول الفقه الإسلامي لشليبي، ص ٣١٥.

(٤) انظر: المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٨).

دخول المساجد بالأحذية تحقير لها ، وأن وضع اليد على شيء مدة طويلة دليل الملك ، وأن الإناء يعاد إذا أهدي فيها الطعام ، وأن السلة لا تعاد إذا قدم فيها الفواكه^(١) .
فهذه الأمثلة فيها عرف قولي وعملي ، وهي عرف عام في أكثر البلاد .

- العرف الخاص

(وهو ما ساد في بلد من البلدان ، أو لدى طائفة من الناس)^(٢) . كالتجار أو الزراع ونحوهم ، فهو متنوع كثيراً ، ومتجدد لا تحصى صوره ، ولا تقف عند حد ، لأن مصالح الناس وسبلهم إليها ، وإلى تسهيل احتياجاتهم وعلاقتهم متجددة أبداً .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها : إذا حلف شخص لا يأكل لحماً ، حنث بأكل الكبد والكرش في عرف أهل الكوفة وفي عرف الآخرين لا يحنث لأنهما لا يعدان عندهم لحماً^(٣) .

وكذلك تعارف المحامون اليوم أن جانباً معلوماً من أجور الدعاوى التي يتقبلونها كالنصف مثلاً ، يكون مؤجلاً ومعلقاً على ربح الدعوى ، وصدوره الحكم بها مبرماً واستخراج وثيقة الحكم ووضعها في دائرة التنفيذ^(٤) .

وكتعارف التجار في إقليم معين على الالتزام بتوصل السلع المباعة إلى منزل المشتري ، أو التزام إصلاح بعض السلع في مدة محددة ، كالساعات ، والثلاجات^(٥) .

(١) انظر : العرف والعادة في رأي الفقهاء ، ص ١٩ ، العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ١٣٦ - ١٤٠ ، أصول الفقه للدكتور وهبه الزحيلي (٢/ ٨٢٩) .

(٢) انظر : الوجيز في أصول الفقه ، ص ٢٥٣ ، البحر المحيط (٢/ ٢٥٦) ، أصول مذهب الإمام أحمد ، ص ٥٨٦ ، أصول الفقه الإسلامي لشليبي ، ص ٣١٥ ، العرف والعادة في رأي الفقهاء ، ص ١٩ - ٢٠ ، العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ١٤٠ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ، ص ٩٨ .

(٤) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/ ٨٤٩) .

(٥) انظر : أصول الفقه الإسلامي ، شليبي ، ص ٣١٥ .

وكتعارف أهل الرياض على أن المستأجر لمدة سنة يدفع نصف الأجرة مقدماً، ويدفع النصف الثاني بعد مضي ستة أشهر، وأن قيمة استهلاك الماء والكهرباء على المستأجر مالم يصرح بخلاف ذلك^(١).

العرف الشرعي:

ومن العرف الخاص: العرف الشرعي: وهو «اللفظ الذي استعمله الشرع مريداً به معنى خاصاً»^(٢).

ويسمى بالمنقولات الشرعية أيضاً، كالصلاة، نقلت عن الدعاء لغة إلى العبادة المخصوصة شرعاً. والحج نقل من القصد إلى أي شيء لغة إلى زيارة الكعبة في أشهر معلومة. والوقف نقل من مطلق الحبس إلى حبس العين والتصدق بالمنفعة. والزكاة من الزيادة إلى المقدار المعلوم الواجب على الغني إخراجها للفقراء. ونحو ذلك والناقل هنا هو الشارع، والمنقول عنه هو المعنى الحقيقي اللغوي^(٣).

قال ابن عابدين فيما نقله عن الهندي في شرح المغني في بيان أقسام العادة: «والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والحج، تركت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية»^(٤).

العرف المقرر للمعنى اللغوي: وهو ما طابق معناه المعنى اللغوي.

والعرف القاضي على المعنى اللغوي: هو ما غيره بتخصيص أو تقييد أو إبطال^(٥).

مثال ذلك: فمثل لهما صاحب العرف والعادة بما نقله عن الهداية فقال: قال في الهداية: «ولو حلف لا يشتري بنفسجاً، ولا نية له، فهو على دهنه، اعتباراً للعرف. ولهذا يسمى بائعة بائع البنفسج، والشراء يبني عليه، وقيل في عرفنا يقع على الورق،

(١) انظر: العرف وآثره في الشريعة والقانون، ص ٨٣.

(٢) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ١٤١، العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٢٠.

(٣) انظر: العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٢٠، مجموعة رسائل ابن عابدين (١١٢/٢).

(٤) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (١١٢/٢)، والموافقات (٢١٥-٢١٦)، تحليل الأحكام، ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٥) انظر: العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٢٦.

وإن حلف على الورد، فاليمين على ورقه، لأنه حقيقة فيه، والعرف مقرر له، وفي البنفسج قاضي عليه».

أولاً: العرف الصحيح:

هو ما تعارفه أكثر الناس من قول أو فعل، شهد له الشارع بالاعتبار في الجملة، أو لم يشهد له بنفي ولا بإثبات، ولكنه لم يفوت مصلحة، ولم يجلب مفسدة^(١).

والأمثلة على ذلك كثيرة ومن ذلك:

ما شهد له الشارع بالاعتبار في الجملة وجوب النفقة والكسوة للزوجة على قدر حال الزوجين من اليسار والإعسار، فقد قيد الله ذلك بالمعروف في قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ (سورة البقرة).

فالمعروف هو: الاعتبار بحالهما معاً، لأن فيه جمعاً بين الأدلة^(٢)، في قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ...﴾ (٧).

وفي قوله ﷺ في هند بنت عتبة^(٣): «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف»^(٤).

نفقة الزوجة، فإن كانت ممن مثلها يخدم، فنفقة الخادم واجبة على الزوج، لقوله تعالى: ﴿... وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ (سورة النساء). فكان الخادم من المعروف، وإذا لم يكن مثلها ممن يخدم لم تلزم الزوج نفقة.

(١) انظر: العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ٦٥، أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ١٤٢، أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي (٢/ ٨٣٠)، أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٥٨٦، أصول الفقه الإسلامي للدكتور الشلبي، ص ٣١٦.

(٢) انظر: النكت والعيون (١/ ٣٠٠).

(٣) هند بنت عتبة بن ربيعة، القرشية، والدة معاوية، أسلمت عام الفتح، توفيت في خلافة عثمان ابن عفان. انظر ترجمتها في: طبقات ابن سعد (٨/ ١٧٠)، الإصابة (٨/ ٢٠٥)، الأعلام (٨/ ٩٨).

(٤) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل، ص ١٠٦، الحديث رقم (٥٣٦٤).

والاعتبار بالعرف من وجهين :

أحدهما : عرف القدر والمنزلة ، فإن عرف ذوي الأقدار بشرف أو يسار أن يخدمهم غيرهم ، ولا يخدمون أنفسهم ، وعرف من انخفض قدره وانحطت رتبته أن يخدم نفسه ولا يخدم .

الثاني : عرف البلاد ، فإن عادة أهل الأمصار أن يستخدموا ولا يخدموا ، وعادة أهل السواد أن يخدموا ولا يستخدموا^(١) .

وكذلك ما تعارف عليه الناس من أن عقد الاستضاع يقدم فيه جزء من الأجر قبل بدء العمل .

وتعارفهم أن المهر قسمان : مقدم ومؤجل ، واعتبارهم الإهداء إلى الخطيبة قبل الزفاف ، وكذا إلى أهلها ، وأن ذلك ليس جزءاً من المهر ، وهذا أمر لا خلاف فيه^(٢) .
- العرف الفاسد :

هو ما يتعارفه الناس كلهم أو بعضهم مما يخالف الشرع ، أو يجلب هذراً ، أو يفوت نفعاً .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالمجتمعات الإسلامية سابحة بكثير من الأعراف والعوائد الفاسدة المخالفة لنصوص الشرع ، كالمعاملات الربوية المنتشرة في أنحاء العالم ، وبخاصة المعاملات المتمثلة في البنوك الربوية التي يسمونها زوراً بصناديق التوفير ، ولم يكن ذلك قاصراً على الأفراد ، بل تعاطته أكثر الحكومات الإسلامية^(٣) .
ومثاله : أن المالكية يرون أن شهادة البدوي لا تقبل للقروي ، لأن العرف جرى بعدم شهادة البدوي للقروي^(٤) .

(١) انظر : المذهب (٢/ ١٦١) ، المغني (١١/ ٣٥٣) ، الشرح الصغير (١/ ٥١٨) ، النفقات للخصاف ، ص ٣٧ .

(٢) انظر : العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ٦٦

(٣) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩٦ .

(٤) انظر : الكافي لابن عبد البر ، ص ٤٦٤ ، المغني لابن قدامة (١٤/ ١٤٩) ، نيل الأوطار (٨/ ٢٩٣) .

وقد أجاب عنه الماوردي بقوله : «هو فاسد بأهل الأمصار القرى ، فإن العرف جار بأن أهل القرى يشهدون أهل الأمصار ، ولا يشهد أهل الأمصار أهل القرى ، وهذا العرف غير معتبر ، وكذلك في البادية والحاضرة»^(١).

٢ . حجية العرف وشروط اعتباره:

٢ . ١ حجية العرف عند الأصوليين

يرجح القول بحجية العرف إلى جمهور الحنفية ، والمالكية ، وبعض الشافعية ، وبعض الحنابلة ، إلا أن المتمعن في كلام الأئمة الأربعة وأصحابهم ، يرى أنهم يعتبرون العرف ، ويلاحظونه ، ولا سيما في مجالات التطبيق فيما تختلف فيه أعراف الناس وبيئاتهم^(٢).

قال «القرافي» في «شرح تنقيح الفصول» : «ينقل عن مذهبنا - أي المالكية - أن خواصه اعتبار العوائد ، والمصلحة المرسله ، وسد الذرائع ، وليس كذلك ، أما العرف فمشارك بين المذاهب ، ومن استقرأها وجدهم يصرحون بذلك فيها»^(٣).

وإما بتنزيله منزلة الدليل المستدل به ، كما في كتاب «البيوع» أيضاً إذ يرى الشافعي جواز السلم في الحيوان ، فإذا ضبط صفة الحيوان بأي صفة ، من الشرع والعرف صح فيه السلم ، كغيره من الموصوفات^(٤).

وإما بجعله وسيلة لضبط ما لم يرد تحديده ، ولا تقديره في الشرع ، ولا في اللغة ، كبيان مدة الحيض والنفاس والحمل ، ومقدار الرضعة ، وتحديد القبض والتفرق .

ففي كتاب «العدد» لما ذكر مذهب الشافعي في أن أكثر مدة الحمل أربع سنين ، قال ودليلنا : هو أن كل ما احتاج إلى حد وتقدير ، إذا لم يتقدر بشرع ولا لغة كان

(١) انظر : كتاب الشهادات (٢م/٦١٠) ، ط ١٧/٢١٣ .

(٢) انظر : إعلام الموقعين (٣/٨٢) .

(٣) انظر : شرح تنقيح الفصول ، ص ٤٤٨ .

(٤) انظر : كتاب البيوع (٣/١٣٦١) ، ط ٥/٤٠١ .

مقداره بالعرف والوجود، كالحيض والنفاس، وقد وجد مراراً حمل وضع لأربع سنين^(١).

وفي كتاب «العدد» أيضاً في أقل الطهر بين الحيضتين، قال: «لأن ما لم يتقدر بالشرع واللغة تقدر بالعرف والعادة، كالقبض والتفرق، فلو وجدنا طهراً معتاداً كان أقل من خمسة عشر يوماً انتقلنا إليه»^(٢).

وفي كتاب «الرضاع» في تحديد مقدار الرضعة، قال: «تحريم الرضاع إذا كان محدوداً بخمس رضعات، وجب تحديد الرضعة وتقديرها، والمقادير تؤخذ من أحد ثلاثة أوجه: من شرع، أو لغة، أو عرف.

وليس له في الشرع واللغة حد، فوجب أن تؤخذ من جهة العرف، والعرف في الرضعة أنها ما اتصل شربها ثم انفصل تركها، فإن تخلل فترة الانقطاع نفس، أو لهت، أو لازدرداد ما اجتمع في فمه، أو لاستمراء ما حصل في فمه وحلقه، ثم عاود الثدي مرتضعاً، فهي رضعة واحدة، لأن العرف في الرضعة أن يتخللها فترات واستراحة ولهت، كمن حلف لا يأكل إلا مرة ففتر في أكله، لقطع نفس أو لهت، ثم عاود الأكل، كانت أكلة واحد ولم يحث»^(٣).

فهذه النقول وغيرها تبرهن على أن العرف حجة وأنه يؤخذ به.

الأدلة على حجية العرف:

استدل الأصوليون على اعتبار العرف، وأنه حجة، ويؤخذ به، بأدلة كثيرة منها:

أولاً: الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (سورة الأعراف).

(١) انظر: كتاب العدد (١/١٧٤)، ط: ٢٠٥/١١، حاشية العطار (٢/٣٩٩).

(٢) انظر: كتاب العدد م ١/٦٩، ط: ١٧٩/١١، الكافي لابن قدامة (١/٧٤).

(٣) انظر: كتاب الرضاع م ١/٢٠٠-٢٠١، ط: ٣٧٠/١١، المغني (١١/٣١٢).

وجه الاستدلال :

أن الله أمر نبيه ﷺ بالعرف ، وهو أن يتعارف الناس فيما بينهم على أمر قولياً كان أم فعلياً ، فتستطيع نفوسهم ، وتقبله عقولهم ، فالعمل به مقتضى الأمر ، وإلا لم يكن للأمر به فائدة^(١) .

ولكن هذه الدلالة ضعيفة ، لأن الآية لا تدل على ذلك - كما هو مذهب جمهور العلماء - للآتي :

أ- أن الآية نزلت بمكة ، والتشريع بمكة لم يعن بالأحكام الفرعية العملية التي يحكم فيها بالعرف ، وإنما الآية وردت في الحث على مكارم الأخلاق ومحاسنها .

ب- سياق الآية يدل على أن العرف المأمور به فيها ، هو ما عرف في الشرع حسنه ، وهذا ليس محل الاستدلال المذكور في هذا الباب .

ج- لو أريد من العرف : أعراف الناس وعاداتهم لكان ذلك أمراً باعتبار عادات الجاهلية وأعرافها ، والرسول ﷺ جاء لتفسيرها .

د - لو حكم الرسول ﷺ في بعض المسائل بالعرف ، لم يكن ذلك لأنه عرف الناس ؛ بل بطريق الوحي^(٢) .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ... ﴾ (سورة البقرة) .

وجه الاستدلال :

أن الله أوجب على المولود له النفقة والكسوة تبعاً للعرف ، اعتباراً بحال الزوجين في اليسار والإعسار ، كما صرح بذلك غير واحد من المفسرين ، كابن جرير ، والجلصاص ، والماوردي ، والفخر الرازي وغيرهم^(٣) .

(١) انظر : العرف وآثره في الشريعة والقانون ، ص ١٠٩ ، الفروق (٣/ ١٤٩) .

(٢) انظر : أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٨٢٥) ، أضواء مذهب الإمام أحمد ، ص ٦٠٢ ، العرف أثره في الشريعة والقانون ، ص ١١٣ ، الوجيز في أصول الفقه ، ص ٢٥٤ .

(٣) انظر : تفسير ابن جرير (٢/ ٣٠٥) ، أحكام القرآن للجلصاص (٢/ ١٠٥) ، التفسير الكبير للفخر الرازي (٦/ ١٢٨) ، النكت والعيون (١/ ٣٠٠) ، كتاب النفقات للخصاف ، ص ٣٧ .

٣- قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسَعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة البقرة).

وجه الاستدلال:

ففي هذه الآية أوجب الله تعالى المتعة للمطلقة قبل مسها، وفرض المهر لها، وقد أناط تقدير هذه المتعة إلى العرف، غني وفقراء حيث قال ﴿... مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ (٢٣٦) ولم يحدد مقدارها، فكان ذلك مناطاً إلى العرف، كما صرح به بعض المفسرين^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ...﴾ (سورة النساء).

وجه الاستدلال:

ففي هذه الآية أوضح أن ولي اليتيم إن كان غنياً فلا يجوز له أن يأخذ من ماله شيئاً، وإن كان فقيراً فله أن يأكل بالمعروف، ولا يلزمه قضاء ما أخذه، كما اختار ذلك بعض العلماء^(٢).

٥- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ (سورة الحج).

وجه الاستدلال:

أنه لم يراع في تشريع الأحكام ما تعودته الناس، وعرفته العقول الناضجة والفطر السليمة، وقع الناس في حرج وضيق، فاعتبار العرف، راجع إلى أصل رفع الحرج الثابت بالكتاب^(٣).

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤٣٣/١)، أضواء البيان (٢٩٢/١).

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣٢٤-٣٢٦)، وصحيح البخاري، ص ٤١١ في كتاب البيوع، باب (٩٥)، فتح الباري (٥١٠/٤)، تفسير ابن كثير (٤٥٣/١)، تفسير القرطبي (٣٠/٥).

(٣) انظر: أصول الفقه للدكتور البرديسي، ص ٣٣٥، أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ١٧٢ - ١٧٥.

ثانيًا: السنة:

١ - قول ابن مسعود - رضي الله عنه - : « ما رأيته المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح »^(١) .
وجه الاستدلال :

أن ما اعتاده المسلمون وعرفوه واستحسنه عقولهم ، وتلقته نفوسهم بالقبول أنه حسن وإذا كان كذلك فهو عند الله حسن ، أي : أنه مقبول ومسلم به شرعاً^(٢) .
اعتراض : اعترض على هذا الدليل من وجهين :

أ - أنه لم يثبت رفعه إلى النبي ﷺ وإنما ثبت وقفه على ابن مسعود ، قال العلاني : « ولم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً ، ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال ، وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود . موقوفاً عليه »^(٣) .

وقد ذكر له الزيلعي ، والسخاوي ثلاث طرق ، وزاد ابن حزم رابعة ، وكلها تثبت أن الحديث من قول ابن مسعود^(٤) ، وإن كان ورد مرفوعاً ، كما رواه الخطيب في تاريخ بغداد من حديث أنس بن مالك بنحوه^(٥) ، إلا أن في سنده سليمان بن عمرو النخعي^(٦) وصفه الإمام أحمد ، وابن معين بالوضع ، وقال البخاري متروك^(٧) .

(١) رواه الإمام أحمد في المسند ، ص ٣٠٩ ، الحديث رقم (٣٦٠٠) موقوفاً على ابن مسعود ، والحاكم في المستدرک (٨٢ / ٣) وقال : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وقال في مجمع الزوائد (٤٢٨ / ١) « رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير رجاله موثقون » .

(٢) انظر : المبسوط للسرخسي (١٣٨ / ١٢) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٨٩ ، العرف وأثره في الشريعة ، ص ١١٥ .

(٣) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ، ص ٨٩ ، وابن نجيم في الأشباه والنظائر (١٢٦ / ١ - ١٢٧) .

انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٨ / ١٥ - ١٧) ، البدر الطالع (٢ / ١٨٤) ، الأعلام (٦ / ١٩٤) .

(٤) انظر : الإحكام لابن حزم (٦ / ١٨) ، نصب الراية (٤ / ١٣٣ - ١٣٤) ، المقاصد الحسنة برقم (٩٥٩) .

(٥) انظر : تاريخ بغداد (٤ / ١٦٥) ، كشف الخفاء (٢ / ١٨٨) ، السلسلة الضعيفة (٢ / ١٧) .

(٦) هو : أبو داود الكوفي سكن بغداد وحدث بها ، نسبته إلى الكذب والوضع من المتقدمين والمتأخرين فوق ثلاثين عالماً ولم يوقف على سنة وفاته . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٩ / ١٥) ، لسان الميزان (٣ / ١١٥) ، الضعفاء الكبير (٢ / ١٣٤) .

(٧) انظر : التاريخ الكبير (٤ / ٢٨) ، ميزان الاعتدال (٢ / ٢١٦) ، لسان الميزان (٣ / ١١٥) .

ب- على فرض ثبوته مرفوعاً فلا دلالة فيه على اعتبار العرف، لأن الألف واللام في (المسلمون) للعموم، فيكون المراد ما أجمع عليه المسلمون، وليس المراد به ما تعارفه الناس، فإذا أجمع المسلمون على حسن شيء أو قبحه، فإنه والحالة هذه يكون حسناً عند الله، أو قبيحاً عنده، لأن الإجماع دليل شرعي، وحجة قطعية، كيف لا، وهم لا يجمعون إلا عن مستند من دليل شرعي^(١).

وبعد المناقشة لابد من بيان معنى اعتبار الشرع للعرف، إذا العرف يرجع إليه في معرفة الأحكام الفرعية العملية، فلم يكن ذلك بدون مستند شرعي يعضده، وبالنظر للفروع الفقهية في كتب المذاهب يلاحظ أن العرف الصحيح المحكم، لابد أن يستند على أحد أربعة أشياء:

١- السنة التقريرية.

٢- الإجماع العملي.

٣- المصلحة المرسلة.

٤- الأدلة المطلقة التي أحالت عليه.

وإذا تأملت هذه الأدلة الأربعة يتضح لك أنها لا تسلم من اعتراض عدا الأخير منها، لأن العرف المستند إلى السنة أو الإجماع لا يكون الحكم المستند إليه ثابتاً به، وإنما ثابت بتلك السنة أو ذلك الإجماع، وكذلك العرف المستند إلى المصلحة، فإن الحكم ثابت بهذه المصلحة، وهي أصل مستقل، فما بقي إلا الأخير، وهو أن الأدلة المطلقة من الكتاب والسنة أحالت على العرف في بيان المقادير والضوابط التي أغفلت فيها^(٢).

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ١٥٩-١٦٠)، العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص/ ١١٨-١١٩).

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٤٩)، أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٦٠٣، أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي (٢/ ٨٣١)، العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ١٣٩.

٢- عن عائشة- رضي الله عنها- قالت : إن هند زوج أبي سفيان قالت للنبي : ﷺ إن أبا سفيان^(١) رجل شحيح فهل علي جناح أن آخذ من ماله سرّاً؟ قال : «خذي ما يكفيك وبنيك بالمعروف»^(٢) متفق عليه .

وجه الاستدلال :

أن هذا الحديث يدل دلالة صريحة على اعتبار العرف وتقدير النفقة ، إذ لم يرد في تقديرها نص شرعي^(٣) .

٣- حديث ابن عمر في خيار المجلس : أن النبي ﷺ قال : «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعاً ، أو يخير أحدهما الآخر فتباعاً على ذلك فقد وجب البيع»^(٤) متفق عليه .

وجه الاستدلال :

فالتفرق هنا لم يرد فيه صفة معينة عن الشارع ، وإنما يرجع في بيانه إلى أعراف الناس وعاداتهم ، فما اعتبروه تفرقاً ، فهو تفرق ينتهي به خيار المجلس ، ويلزم معه البيع^(٥) .

٤- حديث جابر مرفوعاً : «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(٦) .

وجه الاستدلال :

أنه لم يرد حديث في كيفية الإحياء ، فكان مرد ذلك إلى أعراف الناس ، وما يعتبرونه إحياء^(٧) .

(١) هو : صخر بن حرب بن أمية القرشي ، صحابي شهير ، أسلم عام الفتح ، توفي سنة ٣٢هـ .

انظر ترجمته في : الإصابة (٣/ ٢٣٧) ، الأعلام (٣/ ٢٠١) .

(٢) سبق تخريجه ، ص ٣٨ .

(٣) انظر : شرح مسلم للنووي (٧/ ١٢) ، فتح الباري (٤/ ٥١٠) ، عمدة القاري (١٧/ ١٢٢) .

(٤) أخرجه : البخاري في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ، ص ٣٩٨ ، الحديث رقم (٢١١٢) .

(٥) انظر : المهذب (١/ ٢٥٧) ، المغني لابن قدامة (٦/ ١٢) ، المجموع للنووي (٩/ ١٨٠) .

(٦) أخرجه : الإمام أحمد في مسنده ، ص ١٠٢٢ ، الحديث رقم (١٤٦٩١) .

(٧) انظر : كتاب الأم (٣/ ٢٦٥) ، المهذب (١/ ٤٢٤) .

وإذا ثبت أن هذا الدليل الأخير هو من أصرح الأدلة على حجية العرف، فإذا تأملت الفعل المتعارف عليه من مبدأ إقدام الناس إلى أن استقر عرفاً لهم، تجد أن الباعث عليه أول الأمر حاجة الناس إلى هذا الفعل، فهو يحقق لهم النفع أو يدفع عنهم الضرر فلو منعوا منه بعد اعتيادهم عليه، وقعوا في الحرج، ولحققتهم المشقة، فإقرار الأمر المتعارف عليه فيه تخفيف على الناس، ودفع للحرج عنهم فاعتباره يرجع إلى أصل رفع الحرج المقرر في القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرْجٍ﴾ (سورة الحج)، وقوله تعالى: ﴿... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ (سورة البقرة). وحديث «بعثت بالحنيفية السمحة»^(١) إلى غير ذلك من النصوص، ورفع الحرج نوع من المصلحة، فالدليل إذن في الحقيقة هو المصلحة، والعرف إنما هو معرف لها^(٢).

٢ . ٢ شروط اعتبار العرف

العرف معتبر في كثير من الأحكام الشرعية العملية بين الناس، لما له من تأثير واسع في استنباط الأحكام والاجتهاد فيها، وذلك لأن كثيراً من أعمال الناس وألفاظهم ومعاملاتهم وشئون حياتهم تقوم على ما اعتادوه وتعارفوه، فلا بد من النظر إلى هذا المألوف المتعارف حين استخراج الحكم الشرعي للمسائل المتجددة، أو المشكلات التي تنشأ بين الناس، والقواعد الشرعية المعتمدة على النصوص لا تستوعب جميع التفصيلات والمسائل المتجددة، وإنما تتخذ أساساً في نصها أو روحها للاجتهاد وبيان الأحكام، والعرف يساعد في هذا الاجتهاد، ويعين المجتهد على تفهم الواقعة، وتطبيق الحكم الشرعي عليها، سواء أكان ذلك في معاني الكلمات وعبارات الناس، أو في معاملاتهم وعقودهم، حتى أصبح العرف الصحيح ذريعة إلى تبدل الأحكام وتغيرها، باختلاف أعراف الناس في بيئاتهم المختلفة، وأماكنهم المتغيرة، وهذا هو

(١) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده، ص ١٦٤٨، الحديث رقم (٢٢٦٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢١٦/٨) الحديث رقم (٧٨٦٨) من طريق معان بن فارة عن علي بن يزيد عن القاسم، عن أبي أمامة، به مطولاً. قال الهيثمي في المجمع (٢٨٣/٥) «فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف».

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣/١٤)، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٥٥.

سبب تغير اجتهادات الإمام الشافعي في مسائل كثيرة توصل إليها حين كان في بلاد العراق، فلما انتقل إلى مصر، ورأى تغير أعراف الناس وعاداتهم، عدل في اجتهاداته، حتى صارت تعرف بالمذهب الجديد للإمام الشافعي، وسميت اجتهاداته في العراق بالمذهب القديم.

وجميع الأئمة يحترمون العرف الصحيح ويعتبرونه في الأحكام الشرعية، ويعتبرونه أصلاً من الأصول الفقهية فيما لا يكون قطعياً، ويتركون القياس إذا خالفه العرف^(١)، وقد ورد عن القرطبي في باب الاستحسان أن من ضروبه ترك القياس لأجل العرف، وهو يخصص العام، ويقيد المطلق عندهم، وقد ذكر أبو العباس القرافي العوائد من الأدلة على مشروعية التصرفات^(٢)، كما ذكر الحنفية أن العرف من أقوى الحجج في مشروعية المضاربة^(٣)، وقد ذكر الشافعية في كثير من الأحكام تعليل مشروعيتهما بجريان العادة، وعرف الناس بها، مثل اعتبار الحب من غالب قوت البلد، ودخول الحما من غير تعيين مدة المكث، ومقدار الأجرة بجريان العادة بالتسامح في مثلها^(٤).

لذلك وضع الأصوليون شروطاً لاعتبار العرف حجة، وأنه لا يكون صحيحاً تبنى عليه الأحكام الشرعية إلا إذا توافرت، وهي كالاتي:

أولاً: أن يكون العرف مطرداً، أو غالباً

والمراد بذلك شيوع العرف، وكثرة وجوده في التصرفات، بحيث لا يتخلف إلا قليلاً، وهذا التخلف لا يقدح في العمل بالعرف؛ لأن العبرة بالغالب الشائع، لا بالقليل النادر، سواء أكان عرفاً قولياً أو عملياً^(٥).

(١) انظر: نظرية العرف، عبد العزيز الحياط، ص ٣٩.

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي، ص ١٩٨.

(٣) انظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٢٩/٦).

(٤) انظر: المحلى (٧١/٤).

(٥) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ١٨٩.

قال ابن نجيم: «إنما تعتبر للعادة إذا طردت أو غلبت، قالوا في البيع: لو باع بدراهم أو دنانير، وكانا في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المالية والرواج، انصرف البيع في الأغلب، قال في الهداية: لأنه هو المتعارف، فينصرف المطلق إليه»^(١).

ثانيًا: ألا يخالف دليلاً من أدلة الشرع، أو قاعدة من قواعده

ولهذا لا عبرة بالعرف عند وجود النص، إلا أن العرف في مخالفته النص لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يخالف النص الشرعي من جميع الوجوه، بحيث يترتب على العمل بالعرف ترك النص الشرعي، ففي هذه الحالة يرد العرف، ويحكم بطلانه^(٢).

مثال ذلك: تعارف الناس شرب الخمر، والتعامل بالربا والقمار، ونحوها. قال ابن نجيم: «وأما المنصوص على كيله أو وزنه، فلا اعتبار لمعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله». وقال أيضاً: «ولا خصوصية للربا، وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه»^(٣).

قال ابن عابدين: «إذا خالف العرف الدليل الشرعي، فإن خالفه من كل وجه، بأن لزم منه ترك النص، فلا شك في رده، كتعارف الناس كثيراً من المحرمات من الربا، وشرب الخمر، ولبس الحرير والذهب وغير ذلك مما ورد تحريمه نصاً»^(٤).

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام (٢/ ٨٨٣)، أصول الفقه الإسلامي، شلبي، ص ٣٢٤.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر، ص ٩٣ - ٩٤، العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٦١ وما بعدها.

(٤) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (٢/ ١١٤).

وقال ابن حجر: «إن الشافعية أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي، أو لم يرشد النص الشرعي إلى العرف»^(١) وإن كان هذا التصريح لم يفصل فيه بين حالة أو أخرى، فإن هذه الحالة معلوم دخولها فيه بلا شك.

وإنما حكم ببطلان العرف للآتي:

١- أن العرف قد يبنى على أمر باطل، كما لو تعارف الناس في عصر من العصور على شرب الخمر، أو لعب الميسر، أو التعامل بالربا، فهذا دلل على تحريمها، لمخالفتها النص، وهو لا يكون إلا على حق، لأنه تنزيل من رب العالمين.

٢- أن النص الشرعي ملزم لجميع أفراد الأمة، من تعارفه ومن لم يتعارفه على السواء، في كل زمان ومكان، بخلاف العرف، فإنما يحكم به بين من يتعارفونه دون غيرهم، وما كان ملزماً للجميع أقوى مما لزم البعض.

٣- أن العرف إنما اكتسب حجته من النصوص، فهو محتاج إليها فتقدم عليه^(٢).
الحالة الثانية: أن تكون مخالفة العرف للنص من بعض الوجوه دون بعض، وحينئذ لا يعتبر العرف إلا إذا كان عاماً، أو خاصاً أقره النص. وعلى ذلك فيخصص العرف عموم النص، ويقيد إطلاقه، وليس هذا تركاً للنص أو إبطالاً له، بل فيه إعمال للنص والعرف كليهما بقدر الإمكان، فيحمل النص على حالة خاصة، لأن العرف مقدم على القياس.

ومثال ذلك: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال لحكيم بن حزام: «لاتبع ما ليس عندك»^(٣).

فهذا نص عام ينهى عن بيع جميع ما ليس عند الإنسان، لأن (ما) من ألفاظ العموم.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٩/ ٤٢٠).

(٢) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٥٨٩، العرف وآثره في الشريعة والقانون، ص ٩٨.

(٣) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده (٣/ ٢٨٣) الحديث رقم (٣٥٠٣).

ومع هذا، فإن الفقهاء قالوا بجواز عقد الاستضاع، مع دخوله في عموم النهي، لأنه يصدق عليه، أنه بيع ما ليس عند الإنسان، لكونه عقدًا على ما لم يوجد بعد، ولكنهم أجازوه للتعامل الجاري به بين الناس من عهد الصحابة والتابعين وغيرهم، من غير إنكار منكر فعمل بالعرف في عقد الاستضاع، وبالنص فيما عداه، فلم يترك النص بالعرف كلياً^(١).

ثالثاً: أن يكون العرف عاماً لا خاصاً

وللعلماء في اشتراطه قولان :

القول الأول: أنه يعتبر في بناء الأحكام العرف العام دون الخاص، قاله بعض الحنفية ومن وافقهم من الشافعية^(٢).

وهذا ما اشتراطه ابن عابدين في العرف الذي يخص به النص، أن يكون عرفاً عاماً لا خاصاً، فقال: «وإن لم يخالفه - العرف النص - من كل وجه، من ورد الدليل عاماً، فإن العرف العام يصلح مخصصاً... ويترك به القياس، كما صرحوا به في مسألة الاستضاع، ودخول الحمام، والشرب من السقاء، وإن كان العرف خاصاً، فإنه لا يعتبر، وهو المذهب»^(٣).

وقال أيضاً: «إن العرف قسمان: عام وخاص، فالعام يثبت به الحكم العام، ويصلح مخصصاً للقياس والأثر، بخلاف الخاص، فإنه يثبت به الحكم الخاص مالم يخالف القياس أو الأثر، فإنه لا يصلح مخصصاً».

وقال كذلك: «إن العرف العام لا يعتبر إذا لزم منه ترك المنصوص، وإنما يعتبر إذا لزم منه تخصيص النص، والعرف الخاص لا يعتبر في الموضعين، وإنما يعتبر في حق أهله فقط، إذا لم يلزم منه ترك النص ولا تخصيصه»^(٤).

(١) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ٢١٠-٢١٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٩٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم (١/١٢٨).

(٣) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (٢/١١٤).

(٤) انظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (١/٤٧-٤٨).

أما اشتراط ابن عابدين كون العرف عامًا لا خاصًا حتى يصلح للتخصيص والتقييد، فإن ذلك راجع إلى الاعتبار من العرف نفسه، أهو العرف العام أم العرف الخاص، وهي مسألة خلافية.

القول الثاني: اعتبار العرف الخاص كما اعتبر العرف العام، وبه قال المالكية ومن وافقهم^(١).

ولما عرف القرافي العادة بأنها غلبة معنى من المعاني على الناس، قال: «وقد تكون هذه الغلبة في سائر الأقاليم، كالحاجة للغذاء والتنفس في الهواء. وقد تكون خاصة ببعض البلاد كالنقود والعيوب. وقد تكون خاصة ببعض الفرق، كالأذان للإسلام، والناقوس للنصارى. فهذه يقتضي بها عندنا»^(٢).

فهذا تصريح منه باعتبار العرف الخاص عند المالكية. وقد اشتهر عنهم اعتبار عرف المدينة، وهو عرف خاص^(٣).

قال السيوطي: «العادة المطردة في ناحية، هل تنزل عادتهم منزلة الشرط؟». ثم ذكر صوراً لهذا التساؤل، ذكر في كل منها قولين على المذهب الشافعي^(٤).

ومعنى إنزال العادة المطردة في ناحية منزلة الشرط، أو عدم إنزالها منزلته، هو اعتبارها من عدمه.

والذي يظهر أن الخلاف لفظي، فالذين لم يعتبروا العرف الخاص، اشترطوا في العرف أن يكون عامًا في جميع البلاد الإسلامية، حتى يتسنى لهم القول بتخصيص العام وتقييد المطلق به، فهو والحالة هذه أشبه بالإجماع العملي، وبناء على هذا صرحوا بعدم اعتبار العرف الخاص.

(١) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ١٩٧، الفتاوى الكبرى لابن حجر الهيتمي (٥٧/٤).

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٨.

(٣) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ٢٠٤-٢٠.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر، ص ١٠٦، العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٥٨-٦١.

وأما الذين اعتبروه، فلم يشترطوا العموم، لأنهم نظروا للواقع العملي، فحيثما تحقق معنى الغلبة والاطراد في العرف، كل في محيطه وبين أهله الذين تعارفوه، اعتبره بغض النظر عن أن يكون عاماً أو خاصاً^(١).

رابعاً: أن لا يصرح المتعاقدان بخلاف العرف

فلو تم التعاقد بينهما مع سكوتهما عن العرف القائم في هذه المعاملة، أي: أنهما لم يتعرضا له بنفي ولا إثبات، فإنه يلزم كلاً منهما مقتضاه، وهذا الإلزام إنما هو من قبيل الدلالة^(٢). على ما عرف عن الفقهاء من قولهم: «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» «الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي».

فإذا كان حكم العرف لا يحقق مقصودهما من العقد صرحاً بخلافه، فليغى حكم العرف^(٣).

مثال ذلك: أن المعروف في عقود البيع، تسليم البائع المبيع إلى المشتري فور إتمام المعقد، وتسليم المشتري الثمن إلى البائع، إلا أنه قد روى الشيخان في صحيحهما إلى جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ، فتلاحق بي وتحتي ناضح لي قد أعياد، ولا يكاد يسير، قال: فقال لي: ما لبعيرك؟ قال: قلت: عليل. قال فتخلف رسول الله ﷺ فزجوه ودعاه، فما زال بين يدي الإبل، قدامها يسير، قال: فقال لي: كيف ترى بعيرك؟ قال: قلت بخير، قد أصابته بركتك، قال: أفتبيعينه؟ فاستحييت، ولم يكن لنا ناضح غيره، قال: فقلت: نعم، فبعته إياه على أن لي ظهره حتى أبلغ المدينة... قال: فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير، فأعطاني ثمنه، ورد علي» وهذا لفظ مسلم^(٤).

(١) انظر: الأشباه والنظائر، ص ٩٢، أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ٢٠٥، العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ٩٦، الوجيز في أصول الفقه، ص ٢٥٦.

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام (٢/ ٨٧٩).

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣/ ١٤).

(٤) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير.

وجه الاستدلال :

ففي هذه الرواية صرح جابر رضي الله عنه للنبي ﷺ اشتراط ركوب البعير إلى المدينة قبل تسليمه إلى النبي ﷺ، وقد وافق الرسول ﷺ على ذلك . فهذه الصورة وإن آلت إلى غير البيع، فإن أركان البيع قد توافرت فيها من قبول وإيجاب ومبيع وثمان، والتصريح بتأخير التسليم، وأخرجها عن المعروف إلى المتفق عليه بينهما، ومسألة البيع والشرط مما يختلف أهل العلم فيها، ولذا لما أورد السرخسي القصة قال : «وبهذا يتبين أنه لم يكن بينهما بيع، ثم الشرط في البيع على أوجه : إما أن يشترط شرطاً يقتضيه العقد، كشرط الملك للمشتري في البيع، أو شرط تسليم الثمن، أو تسليم المبيع، فالمبيع جائز، لأن هذا بمطلق العقد يثبت، فالشرط لا يزيده إلا وكادة، وإن كان شرطاً لا يقتضيه العقد، وليس فيه عرف ظاهر، فذلك جائز أيضاً، كما لو اشترى نعلًا وشراكا، بشرط أن يحذوه البائع، لأن الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي، ولأن في النزاع عن العادة الظاهرة حرجاً بيناً»^(١).

وهذا الوجه الأخير ومثاله متفق مع ما ورد في الحديث، فما شرطه جابر رضي الله عنه، لا يقتضيه العقد إذ مقتضاه تسليم المبيع للمشتري واستلام المشتري الثمن في الحال، وركوب البعير إلى المدينة غير هذا، كما أن اشتراط الركوب إلى محل البائع أي إيصاله إلى موطنه لم يكن فيه عرف ظاهر، وإنما العرف الظاهر تسليم المبيع واستلام الثمن، واعتبار هذا الشرط راجع إلى أن دلالة العرف أضعف من دلالة اللفظ، فعند التعارض يترجح اللفظ.

أما إذا صرح المتعاقدان بخلاف العرف، فإن دلالته تبطل، لأنه لا عبرة بالدلالة في مقابل التصريح، قال العز بن عبد السلام: «كل ما يثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه بما يوافق مقصود العقد صح»^(٢).

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣/ ١٤-١٥)، وقوله (بشرط أن يحذوه البائع) قال في القاموس.

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/ ١٨٦)، الوجيزة في أصول الفقه، ص ٢٥٧.

خامساً: أن يكون العرف ملزماً

فلو كان غير ملزم لما أمكن تحكيمه في أي مسألة، فإن من أوجب العرف عليه شيئاً أمكنه التخلص منه، بقوله: إن العرف غير حجة ملزمة، ولذا اشترط فيه صفة الإلزام، وإلا فما معنى كونه محكماً، ومعنى كونه كالشرط؟

والمراد بالإلزام هنا: أن العرف يفسر الإلزام الناشيء عن الأدلة التي أحالت عليه، لا الإلزام المثبت للشيء في الذمة بنفسه، كما هو المتبادر من معن الإلزام^(١).

وقد نقل صاحب العرف والعادة في رأي الفقهاء عن ابن نجيم في البحر، فيما لو أنفق رجل على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها، وأنه ذكر أقوالاً في المذهب الحنفي، وتوصل - ابن نجيم - إلى أن الحاصل والمعتمد: ما ذكره العمادي في فصوله أن المعتدة إن تزوجته فلا رجوع للرجل فيما أنفق مطلقاً، وإن أبت فله الرجوع إن كان دفع إليها، وإن أكلت معه فلا رجوع مطلقاً.

ونقل صاحب العرف والعادة كذلك عن ابن عابدين في رد المحتار أنه علل عدم الرجوع فيما لو أكلت معه، بأنه إباحة لا تملك.

وعلق الشيخ أحمد فهمي صاحب العرف والعادة، على هذا المثال، بأننا نرى أن العمادي يفرق بين العرف في الدفع إلى المعتدة، والأكل معه، فيعتبر الأول ملزماً لدفع عوض ما أنفق - في حالة رفض المعتدة التزوج به - والثاني غير ملزم، قال: «وهذا ما قالوا: لأن دفعه للنفقة وهو طامع أن يتزوج، تملك على شرط التزوج، فحيث لم تتم رغبته رجع في نفقته»^(٢).

وقد اتضح من هذا المثال أن العرف قد يكون ملزماً، وقد لا يكون ملزماً.

(١) انظر: الفروق (٣/ ١٩٠)، العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ١٠٢.

(٢) انظر: العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٦٦ - ٦٧.

سادساً: أن يكون العرف قائماً عند إنشاء التصرف

وذلك لأن كل متصرف تصرفاً قولياً أو عملياً، إنما يتصرف بحسب ما جرى عليه الناس عند القيام بالتصرف، ليصبح حمل تصرفه على ذلك العرف، فإذا يكن ما يحمل عليه تصرفه هذا عرفاً سابقاً، أو مقارناً للتصرف، لم يصح حمل عرفه على العرف الطارئ فيما بعد. وفي هذا يقول ابن نجيم رحمه الله: «العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر، وكذا فلا عبرة بالعرف الطارئ، فلذا اعتبر العرف في المعاملات، ولم يعتبر في غيره، فيبقى على عمومته، ولا يخصصه العرف»^(١).

٣. تعارض العرف مع الأدلة الشرعية

٣. ١ تعارض العرف مع النصوص الشرعية

ومعارضة العرف للنصوص الشرعية قسمان هما:

القسم الأول: معارضة من جميع الوجوه:

وهذا القسم يترتب عليه تعطيل النص بالكلية، ورفع حكمه، فلا اعتبار بالعرف حينئذ^(٢).

القسم الثاني: معارضة من بعض الوجوه:

وهذا لا يخلو العرف فيه أن يكون عاماً أو خاصاً:

أولاً: أن يكون العرف خاصاً:

فهذا لا عبرة فيه بمخالفة للنص، لأن العرف الخاص لا يخصص العام، ولا يقيد المطلق، وبهذا قال جمهور العلماء^(٣).

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠١، مجموعة رسائل ابن عابدين (٤٨/١).

(٢) انظر: المدخل الفقهي للزرقاني (٨٧٠/٢)، أثر العرف في التشريع الإسلامي، ص ٢٠٦.

(٣) انظر: قواطع الأدلة (٣٢٨/١)، الأشباه والنظائر لابن النجيم (١٣٦/١).

وقد خالف مشايخ بلخ من الحنفية، فذهبوا إلى أن النص يخصص بالعرف الخاص، ومثله: بما لو دفع غزلاً إلى حائك، لينسجه بذراع من هذا الغزال أو بجزء مشاع منه .

وعملوه بقولهم: إننا نجوزة قياساً على المنصوص - يعنون مسألة قفيز الطحان الواردة في حديث نهى ﷺ عن قفيز الطحان^(١) - لكن القياس يترك بالعرف كما في الاستضاع^(٢).

ثانياً: أن يكون العرف عاماً:

فهذا لا يخلو إما أن يكون قولياً أو عملياً:

١ - العرف القولي: لا خلاف بين العلماء في تخصيص النص العام به، وليس هذا التخصيص هو بمعناه المعروف عند الأصوليين، وإنما اللفظ العام استعمله الشارع في بعض أفراد، حتى صار حقيقة عرفية له، وتسمية بعض الأصوليين له تخصيصاً فيه تسامح في العبارة^(٣).

مثال ذلك: لفظ «الصلاة» فهو في اللغة بمعنى الدعاء، وقد خصصه العرف الشرعي بالهيئة المعروفة المشتملة على الركوع والسجود، فيفهم من هذا قوله تعالى: ﴿... إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ۝١٠٣﴾ (سورة النساء)^(٤) المعنى الشرعي لا اللغوي^(٥).

٢ - العرف العملي: وهذا نوعان:

أ - عرف عملي موجود في عهد النبي ﷺ: فهذا إن كان لاحقاً للنص العام، أي أن النص العام وردتم اطردت العادة بترك بعض أفراد المأمور

(١) أخرجه: الدارقطني (٤٧/٣) ومن طريقه البيهقي (٣٣٩/٥).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (١٣٦/١).

(٣) انظر: التقرير والتحجير (٢٨٢/٢)، فواتح الرحموت (٣٤٥/١)، المدخل الفقهي العام (٢/٨٨٨).

(٤) انظر: كتاب الأيمان (٤٣٢/١٥)، المستصفى (٣٢٧/١)، شرح مختصر الروضة (٤٨٩/١).

(٥) انظر: النكت والعيون (٣٩/١).

به، أو بفعل بعض أفراد المنهي عنه، وقد علمه النبي ﷺ، فهذا يخصص العام، ولكن المخصص في الحقيقة هو إقرار النبي ﷺ^(١). وإن كان سابقاً على ورود النص العام، بمعنى أن يرد النص العام بلفظ يتناول ما اعتاده المخاطبون وغيرهم، فهل يخصص العام بهذا العرف العملي؟

وذهب الجمهور - خلافاً للحنفية - إلى عدم التخصيص به، لأن الحجة في اللفظ الوارد من الله تعالى، أو من رسوله ﷺ، فإذا ورد بلفظ عام شمل جميع أفراد لغة، والعرف العملي لا أثر له في العموم، ولو قيل بتخصيص النص العام به، للزم أن تكون العوائد حاکمة على النصوص، وهذا باطل^(٢).

ب - عرف عملي وجد بعد عهد النبي ﷺ فإذا كان هذا العرف قد اطرده العمل به حتى صار ذلك إجماعاً عملياً، فهو يخصص العام، ولكن المخصص في الحقيقة هو الإجماع. وإن كان هذا العرف غير مطرد، فمذهب جمهور العلماء عدم التخصيص به، وإلا لأدى ذلك إلى إلغاء الشريعة، وإحلال الأعراف محلها، ولصارت عادات الناس وأفعالهم قاضية الشرع^(٣).

٣ . ٢ تعارض العرف مع اللغة

إذا توارد العرف واللغة على محل واحد، فإما أن يتفقا أو يختلفا، فإن اتفقا فلا إشكال فيه، ويحمل عليهما. وإن اختلفا فالعرف إما أن يكون قولياً أو عملياً، فالكلام في مقامين :

(١) انظر : نهاية السؤل (٢/ ١١٥)، العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ١٤٨.

(٢) انظر : تيسير التحرير (٢/ ٢٠-٢١)، المدخل الفقهي العام (٢/ ٨٩٥).

(٣) انظر : العرف وأثره في الشريعة، ص ١٥٠، حاشية البناني (٢/ ٣٢).

أولاً: تعارض العرف القولي مع اللغة:

إذا تعارض العرف القولي مع اللغة، فلا يخلو الأمر من ثلاث حالات :
إحداهما : أن يختلف العرف واللغة، واللغة هي الغالبة .
الثانية : أن يختلفا، ولا غلبة لأحدهما على الآخر .
ففي هاتين الحالتين يعمل بمقتضى اللغة، لأنها هي الأصل، والعرف لا يعمل به إلا إذا كان غالباً مطرداً^(١).

الحالة الثالثة : أن يختلف العرف واللغة، والعرف هو الغالب، فالكلام في موضعين :
أ- أن تكون الحقيقة اللغوية لا استعمال لها، وإنما المستعمل هو العرف، فإنه يعمل بمقتضى العرف، ويترك العمل بالحقيقة اللغوية، وإيضاح ذلك في ثلاث مسائل :

- يعمل بالعرف، وتترك الحقيقة اللغوية إذا كانت متعذرة، وضابطها :
أن لا يمكن الوصول إليها أصلاً، وذلك كما لو حلف أن يأكل من هذا القدر ولا نسبة له، فالحقيقة اللغوية تقتضي أنه لا يحنت إلا بأكله من عين القدر، وهذا متعذر، فانصرفت يمينه إلى ما في القدر للمجاز العرفي^(٢).

- أن تكون الحقيقة اللغوية متعسرة، بأن لا يمكن الوصول إليها إلا بمشقة، فيعمل بالعرف، كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة، وكان عين هذه الشجرة لا يؤكل كالنحل، فالحقيقة اللغوية تقتضي بأن لا يحنت إلا بأكله من عين الشجرة إلا أن ذلك متعسر، فتصرف يمينه إلى ما تحمله هذه الشجرة من ثمر^(٣).

(١) انظر : العرف وأثره في الشريعة، ص ١٦٩، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٩٤.

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة، ص ١٦٩، تيسير التحرير (١٦٩/٢).

(٣) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون، ص ١٧٠.

فالحقيقة اللغوية مقتضاها أن يمتص من أخلاف ضروعها، وهذا فيه مشقة، فيحمل على المعنى العرفي، وهو أن يشرب في الإناء من لبنها.

- أن تكون الحقيقة اللغوية مغمورة بأن يغلب المجاز عليها في الاستعمال، كلفظ «الظئينة» فإنها في العرف المرأة، وفي الحقيقة: الناقة التي يظعن عليها^(١).

وتكون مغمورة إذا كانت عامة، فيقصرها العرف على بعض أفرادها.

ب- أن تكون الحقيقة اللغوية مستعملة، ولكن المجاز العرفي أكثر استعمالاً وهذا يسمى عند الأصوليين بـ«تعارض الحقيقة اللغوية المستعملة مع المجاز المتعارف».

وذلك كلفظ «البعير» فهو في اللغة يشمل الذكر والأنثى من الإبل، وفي العرف يطلق على الذكر خاصة، وكذا لفظ «الولد» ففي اللغة يشمل الذكر والأنثى من الأولاد، وفي العرف يطلق على الذكر خاصة^(٢).

ثانياً: تعارض العرف العملي مع اللغة:

فهنا يرى جمهور العلماء من المالكية، والحنفية، وبعض الحنابلة والشافعية: أن العرف العملي يقضي على اللغة تخصيصاً وتقييداً^(٣).

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٦٠٣/١٣)، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٩٤.

(٢) انظر: العرف وأثره في الشريعة، ص ١٧٠، المغني لابن قدامة (٥٦٧/٨).

(٣) انظر: كشف الأسرار (٤١٤/٢)، حاشية الدسوقي (١٤٣/٢).

٤ . أثر العرف في الأحكام الشرعية

٤ . ١ أثر العرف في العبادات

العرف إذا دخل العبادات فإنما هو في الوسائل فقط ؛ لأن العبادات توقيفية ارتفع بها الإسلام عن أن تكون مجالاً للرأي والعقل ، ولهذا تجب المتابعة للشارع في ذلك ، لأن هذا النوع من الأحكام استأثر الله بعلم عللها لنفسه ، فشرعت علينا ابتلاءً واختباراً فليس أمامنا إلا الامتثال لهذه الأحكام^(١) .

١ - الطهارة : فقد ذكر السيوطي : «اعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في الفقه في مسائل لا تعد كثيرة ، فمن ذلك : النجاسات المعفو عن قليلها»^(٢) . وعلى ذلك : فإن تقدير اليسير في هذا الباب راجع إلى العرف في قاعدة الناس يسيراً عفي عنه ، ولا يعفى عما عدوه كثيراً .
المولاة في الوضوء :

ذكر ابن قدامة : قال ابن عقيل في رواية أحمد : إن التفريق المبطل ما يفحش في العادة ، لأنه لم يحد في الشرع ، فيرجع فيه إلى العادة ، كالإحراز والتفرق في البيع^(٣) .
تقدير الحيض قلة وكثرة :

اختلف العلماء في تقدير الحيض قلة وكثرة على أقوال ، أرجحها : أنه لا حد لأكثره ولأقله ، بل مرجع ذلك إلى عادة المرأة في الحيض .
وذكر ابن تيمية : أن المرأة لو اعتادت الحيض أقل من يوم ، أو اعتادت أكثر من سبعة عشر يوماً ، فإنه يعد حيضاً ما لم يستمر^(٤) .

(١) انظر : العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة ، ص ١٦٤ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ٩٩ .

(٣) انظر : المغني (١/ ١٠١) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (٢٣٧/ ١٦) .

٢ - الصلاة: العمل اليسير في الصلاة: فقد ذهب بعض الفقهاء إلى تحديده بثلاثة أفعال، وذهب البعض إلى أن مرده العرف، وليس محدداً بعدد، فتقدير القليل والكثير مرجعه إلى العرف، فما عد كثيراً فهو مبطل للصلاة، وما عد يسيراً لا يبطلها، وما فعله الرسول ﷺ فهو من اليسير^(١).

٣ - الصيام: صوم يوم الشك لمن له عادة: فصوم يوم الشك منهي عنه بقول الرسول الله ﷺ: «لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه»^(٢).

فالحديث استثنى الإنسان الذي له يوم يعتاده بالصوم، فوافق ذلك يوم الشك، فله أن يصومه بعنوان التطوع، لا بعنوان الاحتياط والتقديم على شهر رمضان^(٣).

٤ - الزكاة: يباح للنساء من الحلبي ما جرت به العادة: فيجوز للمرأة أن تلبس من الحلبي ما جرت العادة بلبسه من ذهب أو فضة أو جواهر في موضع البدن المعتاد بلبس الحلبي. أما لو زاد عما جرت به العادة فيحرم عليها لبسه، وتجب فيه الزكاة^(٤).

إخراج زكاة الفطر من غالب قوت البلد: وهذا مرجعه إلى العرف، فأَي قوت هو الغالب وجب الإخراج منه^(٥).

٥ - الحج: إمكان المسير في العادة: اشترط بعض الفقهاء لجوب الحج إمكان المسير إلى بيت الله الحرام، وهذا المسير منوط بالعادة والعرف، فإذا كان لا يدرك الحج إلا أن يسرع في المسير، ويكلف نفسه فوق العادة، فلا يلزمه السعي.

(١) انظر: المغني (٢/١٨٣).

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم ص ٣٦٣.

(٣) انظر: نيل الأوطار (٤/٢٩١).

(٤) انظر: المغني (٣/٤٥)، العرف للمباركي، ص ٢٠٧.

(٥) انظر: قواعد الأحكام (٢/١٢٠)، المغني (٣/٨٥).

وذكر ابن قدامة : وإمكان المسير معتبر بما جرت به العادة، فلو أمكنه المسير بأن يحمل على نفسه ويسير سيراً يجاوز العادة، أو يعجز عن تحصيل آله السفر، لم يلزمه السعي^(١).

٤ . ٢ أثر العرف في المعاملات

العرف له دور كبير في المعاملات، إذ هو الذي ينشئ أنواع التصرف، ويضع أوجه التعامل، والمعاملات، ويندس في أثنائها إلى عقد الأمور فيها، كضابط ما يعد نقداً، ومقياس الأموال الربوية.

واعتبار العرف أصل عظيم من أصول فقه المعاملات، فقد ذكر الإمام الموفق : أن الله أحل البيع، ولم يبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف^(٢).

وذكر إمام الحرمين : وأما العادة المطردة فنعم المرجع هي في أمثال المعاملات . . . ومن لم يخرج العرف في المعاملات تفقهاً لم يكن على حظ كامل فيها^(٣).

أمثلة لأحكام المعاملات التي بنيت على العرف :

١ - ألفاظ العقود في البيع والشراء

فقد اختلف العلماء فيها فذهب البعض إلى أنها لا تنعقد إلا بألفاظ مخصوصة، وذهب البعض إلى أنها تنعقد بكل ما عده الناس بيعاً وشراءً، لأن البيع جاء في الشرع مطلقاً، فكان الرجوع فيه إلى العرف.

وأهل المدينة جعلوا المرجع في العقود إلى عرف الناس وعاداتهم، فما عده الناس بيعاً فهو بيع، وما عده إجارة فهو إجارة، وما عده هبة فهو هبة^(٤).

(١) انظر : المغني (٣/ ٢١٤).

(٢) انظر : المغني (٦/ ١٨).

(٣) انظر : البرهان (٢/ ٢٥٨).

(٤) انظر : الفتاوى (٢/ ٣٤٥).

٢ - دخول الأبنية والأشجار في بيع الدار للعرف

فإذا باع أحدهما داره لآخر ، فإنه يدخل في مسمى الدار ما فيها من أبنية وأشجار ، وإن لم يصرح بذلك للعرف الجاري بين الناس في أن أمثلة هذه الأشياء تدخل في عقد البيع تبعاً للدار^(١) .

٣ - قبض كل شيء بحسب عرفه

يقبض كل شيء حسب ما جرت به العادة ، فالخلي يقبض بالمانولة ، والعقار يقبض بتمكين القاضي منه ، مع إزالة يد المقبض ، وهكذا ، فكل ما عدته الناس قبضاً فهو قبض ، وإلا فلا^(٢) .

٤ - الفاصل بين الإيجاب والقبول

فالزمن الذي يفصل بين الإيجاب والقبول يرجع فيه إلى العرف ، فإن طال الفصل بينهما عرفاً فلا يعتبر الإيجاب والقبول ، أما إذا لم يطل عرفاً فإنه يصح ، ويلزم المتعاقدين ذلك العقد^(٣) .

٥ - التفرق في الخيار

فالتفرق في خيار المجلس لم يأت تقديره من الشارع ، ولذلك أرجعه الفقهاء إلى العرف ، فما عدته الناس تفرقاً فهو تفرق يلزم به البيع ، وما لا يعدونه تفرقاً فلا ينقطع به الخيار ، ولا يلزم به البيع^(٤) .

(١) انظر : قواعد الأحكام (١١٤ / ٢) .

(٢) انظر : قواعد الأحكام (٧٢ / ٢) .

(٣) انظر : حاشية الروض المربع (٣ / ٢) .

(٤) انظر : المجموع (١٧٨ / ٩) ، مغني المحتاج (٤٥ / ٢) .

٦ - بناء جواز بعض عقود المعاملات على العرف

وهي البيوع التي شرعت على خلاف القياس دفعا للحرص، وتسهيلاً على الناس في المعاملات وسميت ببيوع الاستحسان، وهي التي أبيحت للضرورة لتعارف الناس بها في معاملاتهم، وهي ما يلي^(١):

أ - بيع السلم

وهو عقد يتضمن تعجيل أحد البديلين، وتأجيل الآخر، أي بيع أجل بعاجل^(٢). وهو عقد شرع على خلاف القياس، لكونه بيع ما ليس عند الإنسان، وأصل مشروعيته: الكتاب: فقد قال ابن عباس: أشهد أن الله تعالى قد أحل السلف المضمون، وأنزل فيه أطول آية المداينات وتلا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾ (سورة البقرة).^(٣)

والسنة: فقد روي أيضاً عن ابن عباس أنه قال: قدم رسول الله ﷺ والناس يسلفون في التمر السنة والستين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»^(٤).

والإجماع: فقد أجمعت الأمة الإسلامية على جوازه من لدن الصحابة إلى يومنا هذا.

ومن هذه النصوص يتبين أن الجواز بني على ما تعارفه الناس، فالناس كانوا يتعاملون هذا النوع من البيع، فأقرهم ﷺ، واستمر الناس على التعامل به من غير نكير، فكان إقراراً لعرف قائم.

وأحكام السلم التي استنبطها المجتهدون بني كثير منها على العرف، مثل: ألفاظ السلم، وضوابط ما يجوز فيه السلم، وما لا يجوز^(٥).

(١) انظر: العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) انظر: سبل السلام للصنعاني (٣/١٤٨).

(٣) سبق تخريجه، ص/١٧.

(٤) انظر: العرف عن الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٦٩-١٧٠.

ب - بيع الاستصناع:

وهو عقد على مبيع في الذمة، مطلوب عمله . وقد تعارفه الناس وجرى عليه التعامل ، فجاز استحساناً مبنياً على العرف .

فقد ذكر الكاساني في بدائعه :

والقياس أنه لا يجوز ، لأنه بيع ما ليس عند الإنسان ، ولأن الحاجة تدعو إليه ، لأن الإنسان قد يحتاج إلى خف أو نعل من جنس مخصوص ، ونوع مخصوص ، وصفة مخصوصة ، وقلما يتفق وجوده مصنوعاً ، فيحتاج إلى أن يستصنع ، فلو لم يجز لوقع الناس في الخرج ، وقد خرج الجواب عن قوله إنه معدوم ، لأنه ألحق بالموجود ، لمساس الحاجة إليه ، كالمسلم فيه ، فلم يكن بيع ما ليس عند الإنسان على الإطلاق ، ولأن فيه معنى عقدين جائزين : السلم والإجارة ، لأن السلم عقد على مبيع في الذمة ، واستئجار الصنّاع يشترط فيه العمل ، وما اشتمل على عقدين جائزين كان جائزاً^(١).

وقد أكد الفقهاء على جواز الاستصناع استحساناً للعرف ، فذكر أحمد فهمي أبو سنة « فالفقه ما جرى العرف به صح استصناعه كالخفاف ، والأواني ، وأثاث المنزل ، وعدد الحرب ، والثياب ، وأما تصريح فقهاءنا بأنه لا يجوز استصناع الثياب ، فذلك مبني على عرفهم ، لأن الناس ما كانوا يتعاملون هذا النوع ، أما الآن فقد فشا هذا التعامل بين التجار والصنّاع في البلدان ، ويشترط في العرف المجوز للاستصناع أن يكون عاماً^(٢) .

٣ - بيع الوفاء:

وهو عقد يشترط فيه البائع أنه متى رد الثمن إلى المشتري رد إليه المبيع ، سواء أكان الثمن نقداً ، أو ديناً كان على البائع^(٣) .

(١) انظر : بدائع الصنّاع (٢/٦) .

(٢) انظر : العرف والعادة في رأي الفقهاء ، ص ١٦٧ .

(٣) انظر : الفتاوى الهندية (٢٠٨-٢٠٩) ، مغني المحتاج (٢/٣٥٢) .

صورته: أن يبيع إنساناً داراً أو أرضاً بثمن معلوم على أن يردها عليه البائع، أو يبيعها له ثانياً، إذا رد له الثمن الذي أخذه منه.

وهو بيع شرط فيه على المشتري نفع لا يقتضيه العقد، وهو الفسخ عند سداد الثمن، والناس قد لجأوا إلى هذا النوع من البيع هرباً من الوقوع في الربا، واضطرارهم إلى الاستدانة وإحجام أصحاب الأموال عن الإقراض الحسن، فتعاملوا بذلك ليحتالوا على نفع الدائن عن طريق لا يعد ربا^(١).

وقد اختلف الفقهاء في إباحته: وقد رجح الدكتور محمد يوسف موسى أنه بيع جائز معتاد بقوله: «والنتيجة أننا نميل إلى اعتبار هذا العقد عقد بيع، وأنه جائز من باب الاستحسان إعتباراً للعرف، ولحاجة الناس، وفي هذا يذكر ابن نجيم أنهم قالوا: إن بيع الوفاء صحيح لحاجة الناس إليه، فراراً من الربا، فأهل بلخ اعتادوا الإجارة الطويلة، ولا يمكن في الأشجار، فاضطروا إلى بيعها وفاء، وما ضاق على الناس أمر إلا واتسع حكمه، وما أحرانا أن نقر هذا العرف الذي أقره أسلافنا الفقهاء توسعة على الناس، وإبعاداً لهم عن الاقتراض بالربا، وبخاصة وليس في هذا إلا الوعد من المشتري برد ما اشتراه إلى مالكة حين يدفع إليه الثمن الذي كان قد أخذه منه، وقد يكون من الخير اشتراط مدة يباح فيها للبائع استرداد ما باعه على هذا النحو، وإلا كان البيع بائناً بانتهاؤها، ضمناً لاستقرار المعاملات»^(٢).

٤ - الإجارة:

وهي تملك المنفعة في الحال بعوض: أو هي عقد يفيد تملك المنافع بعوض. وهي من العقود التي أجازها الشرع استحساناً مبنياً على لا العرف، لأن المنافع معدومة، أي لم تحصل للمستأجر بعد، والعقد على المعدوم لا يجوز، وإنما جوزت لحاجة الناس إليها، وقد تعارفوا العمل بها^(٣).

(١) انظر: العرف عن الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٧١.

(٢) انظر: البيوع، محمد يوسف موسى، ص ١٤٤.

(٣) انظر: نظرية العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٧٢.

وهي مشروعة بقوله تعالى: ﴿... فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾ (سورة النساء).

وقوله ﷺ: «من استأجر أجيرًا فليعلمه أجره»^(١).

وبعث الرسول ﷺ والناس يتعاملون بها، فأقروهم عليها، وعليه الإجماع. وبالتالي فالإجارة شرعت بالنص، ومنه إقرار النبي ﷺ على عرفهم في الإجارة، وتعاملهم لها، والإجماع على ذلك، فكانت الإجارة في مشروعيتها مبنية على العرف.

وأيضاً تعرف المنفعة في الإجارة بالعرف، وذلك كسكنى الدار مدة معلومة، واستئجار العبد للخدمة، فإن معرفة هذه المنفعة تعود إلى العرف بحيث يسكن الدار، كما يستعمل العبد في حدود العرف، وما تقره العادة.

وكذلك إذا دفع شخص ثوبه إلى خياط بدون عقد ولا شرط، وكان الخياط والغسال منتجين لذلك، فلهما الأجرة على ذلك عرفاً، لأن العرف الجاري بذلك يقوم مقام القول، أما إذا لم يكون منتجين لذلك فلا يستحقان الأجرة إلا بعقد^(٢).

٥ - المزارعة:

وهي عقد على الزرع ببعض الخارج بين المالك والمزارع، على أن يزرعها ببعض الخارج منها، وهي جائزة، لما صح أن الرسول ﷺ عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من تمر وزرع، وأدنى درجات فعله عليه الصلاة والسلام هي الجواز، وهي شريعة متوارثة لتعامل السلف والخلف على ذلك من غير إنكار.

فشرعت المزارعة لحاجة الناس إليها، ولظهور تعامل الأئمة بها، والقياس يترك بالتعامل كما في الاستصناع^(٣).

(١) أخرجه: الدارقطني في الأفراد، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٩٣).

(٢) انظر: المغني (٥/٤١٥).

(٣) انظر: الهداية (٤/٤٠).

٦ - المساقاة:

وهي عقد على العمل ببعض الخارج، فهي إجارة ابتداء، وشركة انتهاء، كالزارعة، وقد بني الحكم الشرعي فيها على فعل الرسول ﷺ في خير، واعتمد النص على تعامل الناس فيها، وتعارفهم على ذلك، فكانت إجازتها مبنية على العرف^(١).

وكذلك من أحكام المعاملات التي بنيت على العرف:

- ١ - ما إذا أودع شخص شيئاً، ولم يذكر الحرز الذي يريد أن تحفظ فيه، فإنها تحفظ في حرز مثله على ما جرى به عرف الناس وعاداتهم، فحرز الذهب والفضة غير حرز الحطب والثياب، وحرز المواشي غير حرز الأطعمة. وذلك تنزيلاً للعرف منزلة صريح اللفظ، فكأنه قال له: احفظ هذه الوديعة في حرز مثلها، فإن تلفت وهي في حرز مثلها لم يضمناها، لأنه غير مفرط، أما لو أحرزها في دون حرز مثلها، فتلفت أو سرقت، فإنه يضمناها، لأنه مفرط فيضمن ما يترتب على تفريطه^(٢).
- ٢ - لزوم الوقف بالقول والفعل الدال عليه: أما القول فيكون بالألفاظ الصريحة، أما الفعل فيكون بكل ما جرى به العرف أنه دلالة على الوقف، وذلك كأن يبني داره مسجداً، ويأذن بالصلاة فيه، فدلالة العرف على المقصود كدلالة اللفظ الصريح^(٣).
- ٣ - تفاوت رواتب المدرسين الموقوف عليهم عرفاً: فإذا كان الوقف على مدرسة، فإن العرف يقضي بتفاوتهم فيما يأخذونه من الرواتب على قدر منازلهم في الفقه والتفقه والإعادة والتدريس^(٤).

(١) انظر: العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٧٣.

(٢) انظر: المغني (٦/٤٤٢)، قواعد الأحكام (١٠٨/٢).

(٣) انظر: نظرية العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، ص ١٧٤.

(٤) انظر: قواعد الأحكام (١١٤/٢).

٤ - التقاط كل مال حقير جرت العادة به . فإذا التقط الإنسان شيئاً يسيراً حقيراً في عرف الناس بحيث يترفع عنه أوساط الناس ، مثل السوط والعصا والحبل وما شابه ذلك من المحقرات ، فإنه يمتلكها بمجرد التقاطها ، ولا يجب عليه تعريفها^(١) .

٥ - الوصية للجيران تشمل كل جار في العرف : فإذا أوصى لجيرانه بوصية فمن الجيران المستحقون لهذه الوصية ، اختلف العلماء في ذلك ، والراجع : أن الجار هو المقارب ، ويرجع في تحديد ذلك إلى العرف ، لأن الجار لم يرد تحديده عن الشارع^(٢) .

٦ - الوصية بشاة تنصرف إلى الأنثى للعرف ، فإذا أوصى إنسان لآخر بشاة فما الذي يعطاه الموصي له ، اختلف في ذلك .

والراجع :

أنه يعطي ما يطلق عليه لفظ « شاة » في العرف ، فالشاة تطلق على الأنثى في عرف الناس ؛ لأن المتكلم إنما يتكلم حسب عرفه ، فيترك كلامه على مقتضى عرفه ، ولأنه هو المتبادر إلى الفهم عند الإطلاق ، حيث الحقيقة اللغوية لا يعرفها إلا القليل من الناس^(٣) .

(١) انظر : العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة ، ص ١٧٤ .

(٢) انظر : نظرية العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة ، ص ١٧٥ .

(٣) انظر : حاشية الروض المربع (٢/ ٣٧٧) ، المغني (٦/ ٢٥٤ - ٢٥٥) .

الخاتمة

وبعد استعراضنا لموضوع (العرف في دراسات الأصوليين)، نستطيع أن نذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: أن العرف والعادة بمعنى واحد، وهو ما اعتاده أكثر الناس وساروا عليه في جميع البلدان، أو في بعضها، سواء أكان ذلك في جميع العصور أم في عصر معين.

ثانياً: نشأ العرف من إرتياح الإنسان إلى فعل من الأفعال التي تميل إليها النفس، ثم يتكرر فعله، فيصبح عادة، فإذا انتشرت هذه العادة أو العادات بين الناس، وقلد بعضهم بعضاً فيها أصبح عرفاً.

ثالثاً: أن الأعراف لها سلطان على النفوس، وتحكم في العقول، فمن رسخت اعتبرت من ضرورات الحياة التي لا يستغن عنها، ونزع الناس عن عاداتهم فيه خرج عليهم.

رابعاً: أن العرف معتبر في كثير من الأحكام الشرعية العملية، فدخل فيه كثير من أبواب الفقه، سواء كان ذلك في العبادات أو المعاملات أو الجنايات والعقوبات.

خامساً: أن الأحكام المترتبة على الأعراف تدور معها كيفما دارت، وتبطل معها إذا بطلت. ولا ينكر تغير الأحكام بتغير الأعراف.

سادساً: أن الأصوليين قسموا العرف إلى قولي وعملي، وصحيح وفاسد، وخاص وعام، ولغوي وشرعي.

سابعاً: لكي يكون العرف في الشرع له اعتبار، ويكون حجة لاستنباط الأحكام الشرعية، لابد وأن يكون متوفراً فيه شروط أهمها:

١ - أن يكون العرف مطرداً أو غالباً.

٢ - أن لا يخالف دليلاً من أدلة الشرع.

٣ - أن يكون العرف عامّاً لا خاصّاً.

- ٤ - أن لا يصرح المتعاقدان بخلاف العرف .
 - ٥ - أن يكون العرف ملزماً .
 - ٦ - أن يكون العرف قائماً عند إنشاء التصرف .
- ثامناً: العرف له أثر كبير في القواعد الشرعية ، ولا يخلو كتاب من كتب القواعد الفقهية من القاعدة الأساسية في العرف ، وهي «العادة محكمة» .
- تاسعاً: القواعد الشرعية المبينة على العرف كثيرة ، منها استعمال الناس حجة بحب العمل بها . تعتبر العادة إذا طرأت أو غلبت والعبرة للغالب الشائع لا بالقليل النادر . والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً . . . وغيرها كثير .
- عاشرًا: لا عبرة للعرف إذا عارض النص من جميع الوجوه . أما إذا تعارض العرف مع القياس ، فإن العرف حين يعتبر إذا تعارض مع الحكم الاجتهادي ، ويؤخذ به ، ويترك القياس لأنه في الغالب دليل الحاجة .
- الحادي عشر: أن جريان العرف على أمر ما يخالف حكمًا اجتهاديًا من القياس ، أو غيره من الأدلة يستدعي العمل به ، ويترك الحكم الاجتهادي .
- الثاني عشر: إذا تعارض العرف مع اللغة ، واللغة هي الغالبة ، فإنه يعمل بمقتضى اللغة ، لأنها هي الأصل ، والعرف لا يعمل به إلا إذا كان غالبًا مطردًا .
- الثالث عشر: إذا تعارض العرف مع اللغة ، والعرف هو الغالب ، فإنه يعمل بمقتضى العرف ، ويترك العمل بالحقيقة اللغوية .
- الرابع عشر: أن العرف إذا دخل العبادات فإنما هي من الوسائل فقط ، لأن العبادات توقيفية ، ارتفع بها الإسلام عن أن تكون مجالاً للرأي والعقل .
- الخامس عشر: أن العرف له دور كبير في المعاملات ، إذ هو الذي ينشأ أنواع التصرف ، ويندس في أثارها إلى أعقد الأمور فيها ، كضابط ما يعد نقدًا ، ومقياس الأموال الربوية .

التوصيات

- ١ - أن العرف والعادة بمعنى واحد، وهو ما اعتاده أكثر الناس وساروا عليه في جميع البلدان .
- ٢ - نشأ العرف من إرتياح الإنسان إلى فعل من الأفعال التي تميل إليها النفس .
- ٣ - أن العرف معتبر في كثير من الأحكام الشرعية العملية، فيدخل فيه كثير من أبواب الفقه، سواء كان ذلك في العبادات أو المعاملات أو الجنايات والعقوبات .
- ٤ - أن الأحكام المترتبة على الأعراف تدور معها كيفما دارت، وتبطل معها إذا بطلت . ولا ينكر تغير الأحكام بتغير الأعراف .
- ٥ - إذا تعارض العرف مع اللغة، والعرف هو الغالب، فإنه يعمل بمقتضى العرف ويترك العمل بالحقيقة اللغوية .
- ٦ - لكي يكون العرف في الشرع له اعتبار، ويكون حجة لاستنباط الأحكام الشرعية، لابد وأن يكون متوفرًا فيه شروط .

المراجع

القرآن الكريم .

الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب ابن علي السبكي (٧٧١هـ)، الطبعة الأولى، ٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: سيد الجميلي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان .

الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، لأبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، مطبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية .

أحكام القرآن، لأبي بكر الرازي المعروف بالخصاص (ت ٣٧٠هـ)، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة الأوقاف الإسلامية سنة ١٣٣٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان .

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان .

الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرالي (ت ٦٨٢هـ)، تحقيق: طه محسن، طبعة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، إحياء التراث الإسلامي .

الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م، مصر .

الأشباه والنظائر، لابن نجيم بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ)، تحقيق: عبدالعزيز الوكيل، طبعة مؤسسة الحلبي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م، القاهرة .

أصول الفقه الإسلامي، وهبه الزحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق .

إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ، مطبعة السعادة، مصر، الناشر: المكتبة الكبرى، مصر.

البحر المحيط، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. عبدالستار أبو غدة والشيخ عبدالقادر عبدالله العاني، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، طبع تحت إشراف وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، إعادة طبع هذا الكتاب: دار الصفوة، القاهرة/ الغردقة، مصر. تعليل الأحكام، د. - محمد مصطفى شلبي، طبعة دار النهضة العربية- بيروت، ١٤٠١هـ- الطبعة الثانية.

تغير الحكم الإجهادي وهدي اعتباره في القضايا المعاصرة د. فرحانة علي شويته- مطبعة الفرسان- مصر- المنصورة.

تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير (٧٧٤هـ)، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، دار الفكر.

التقرير والتحبي، للعلامة: ابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

درر الحكم في شرح غرر الأحكام، للقاضي محمد بن مزقوم الشهير بمبلاخسرو. وبهامشه: حاشية الشرنبلالي على درر الحكم، المطبعة الشرفية، مصر، ١٣٠٤هـ.

رسائل ابن عابدين، للعلامة محمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة. سنن ابن ماجه، للحفاظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، دار الفكر
نسخة أخرى بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

شرح المجلة العدلية- لعللي حيدر، تعريب محمد فهمي الحسيني، المطبعة الأميرية.
شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بيروت.
الشرعية الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، لمحمد الخضر حسين، المطبعة التعاونية - دمشق.

صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، بعناية د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، دار القلم، دمشق/ بيروت.

صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

العرف عند الأصوليين وأثره في أحكام الشريعة، فرحانة علي شويته.
العرف وأثره في الشريعة والقانون، أحمد بن علي المبارك، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العرف والعادة في رأي الفقهاء، لأحمد أبو سنة، مطبعة الأهر.
غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، جلال الدين عبدالرحمن، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

الفروق، لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)، عالم الكتب، بيروت.
الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين، عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، دار الكتب العمية - بيروت.
- مدخل الفقه الإسلامي، لمحمد سلام مذكور، الدار القومية للطباعة.
- المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، طبعة مطبعة ألف باء الأديب، دمشق، الطبعة التاسعة، ١٩٦٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- مغني المحتاج، للشيخ محمد الشريبي الخطيب، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٧هـ.
- نظرية العرف، عبدالعزيز الخياط، مكتبة الأقصى - عمان، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.
- الوجيز في أيضا قواعد الفقه الكلية، محمد صدقي، البورنو، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، الطبعة الثانية.

مؤشرات جرائم العود في المؤسسات العقابية الأردنية

د. أسامة عبدالكريم الصالح (*)

الملخص

تهدف

هذه الدراسة إلى معرفة مؤشرات جرائم العود التي لها آثار اجتماعية ومالية بالغة، ولهذا الغرض اختيرت عينة عشوائية منتظمة في مركز إصلاح وتأهيل سواقه (وهو المركز الرئيسي للمحكومين)، عدد أفرادها (٦٤) نزيراً، تم تطبيق أسلوب الاستبانة عليهم، وذلك لفحص فرضيات تعتبر مؤشرات لجرائم العود، وقد استخدم للتحليل الرزمة الإحصائية (SPSS) من خلال اختبارات كاي ٢ واختبار (T) واسلوب الانحدار الخطي. وكانت النتائج التي لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ >)، هي أن هنالك علاقة سلبية بين عمر الجاني لدى ارتكابه أول جريمة وعدد جرائم العود. وأن هناك علاقة سلبية بين عدد جرائم العود وعدد السنوات بعد الإفراج، كما أن جرائم العود المالية كانت هي أكثر الجرائم التي يكررها النزلاء. هذه النتائج تفيد العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل لرسم الخطط المناسبة لإصلاح وتأهيل أولئك الذين هم أكثر احتمالاً لارتكاب جرائم العود، وكذلك تفيد العاملين في المؤسسات الاجتماعية الرسمية والخاصة للتعامل مع هذه الفئة في مرحلة الرعاية اللاحقة بعد الإفراج.

المقدمة

جرائم العود هي أحد المقاييس التي يحكم بها على نجاح البرامج التي تقدمها السجون للتطبيع الاجتماعي وبالتالي يقاس بها نجاح المؤسسات العقابية أو فشلها،

(*) جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية.

وهي تشكل مشكلة مستعصية لعلم الجريمة ، ففي بلد كالولايات المتحدة مثلاً والتي تعد متقدمة في مجال مكافحة الجريمة تفيد التقارير أن كثيراً من السجناء الذين يطلق سراحهم يعودون إلى السجون ثانية بعد ارتكاب جرائم جديدة ويخشى البعض أن يصل هذا الرقم إلى نصف السجناء المفرج عنهم ويرتفع هذا الرقم عند البعض الآخر إلى (٧٠٪) أو حتى (٨٠٪) (Reid,1978) (Senna & Sigell, 1978).

وجرائم العود في الدول العربية تشكل مشكلة ليست أقل استعصاء فقد أفادت دراسة (صالح ، ١٩٨٤) بأن نسبة جرائم العود في العراق يصل إلى (٨٨٪) ، وأفادت دراسة (العزة وآخرون ، ١٩٨٥) أن نسبة جرائم العود بين الأحداث في الأردن تصل إلى (٦٥٪) كما أفادت (صالح ، ١٩٦٦) بأن نسبة جرائم العود بين النساء في مصر تصل إلى (٥٠٪) . كما رصدت إحصائيات مديرية الأمن العام بعد العفو الصادر عام ١٩٩٢ عوداً وقدره (٦٩,٧٪) (مديرية الأمن العام ، ١٩٩٤) . ويعد الوقت الأفضل لقياس جرائم العود هو بعد العفو العام ، إذ تكاد تخلو السجون من النزلاء ، عندئذ نلاحظ عودتهم ثانية إليها .

وهكذا يشكل العود إلى الجريمة رافداً هاماً لزيادة أعداد النزلاء في السجون ، والسجون الأردنية ليست استثناء مما يسبب اكتظاظها وهي مشكلة هي الأخرى ينتج عنها :

- ١ - زيادة الاحتكاك بين النزلاء وبالتالي يؤدي إلى خلق التوتر .
 - ٢ - تكون عائقاً كبيراً أمام عزل وتصنيف النزلاء .
 - ٣ - تؤدي إلى سرعة انتقال الأمراض السارية والمعدية بين النزلاء .
 - ٤ - تسبب وخاصة في المنامات جرائم الشذوذ الجنسي واللواط .
 - ٥ - تضعف مستوى الخدمات والبرامج المقدمة للنزلاء لإصلاحه .
 - ٦ - وقد تولد الحاجة إلى بناء سجون جديدة حيث التكاليف الباهظة للغاية .
- لذلك يجب أن تحظى دراسة جرائم العود بأهمية بالغة خاصة إذا علمنا أن هذه الجرائم تتبوأ أهمية كبرى في ميدان العدالة الجنائية كما يتضح فيما يلي :

- ١ - إن الدراسات حول جرائم العود أساسية لتصنيف النزلاء داخل المؤسسات العقابية ، فيجري فصل العائدين عن غيرهم حتى لا يقوموا بتعليم فنون الجريمة إلى زملائهم مجرمي الصدفة أو المجرمين لأول مرة .
 - ٢ - تساعد دراسة جرائم العود المسؤولين في السجون على تقديم البرامج المناسبة للإصلاح .
 - ٣ - إن العود إلى الجريمة أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمحاكم والقضاء ، فالوقوف على أسبقيات الجاني تساعد القاضي على إصدار الحكم المناسب لذلك الجاني .
 - ٤ - كذلك تهم جرائم العود القائمين بأمور التحقيقات الجنائية وهي الأداة لقيامهم بمهمتهم على خير وجه .
وهذا يبرر أهمية دراسة جرائم العود .
- والعود إلى الجريمة تكاليفه باهظة جداً فكلفة إيواء النزير عالية وكلفة بناء السجون ثن منها الدول الغنية ، فكلفة النزير على سبيل المثال في الولايات المتحدة (١٥٠٠٠ دولاراً سنوياً (Hill House Report, 1980) ، ويتضاعف هذا الرقم حالياً نظراً لارتفاع مستوى المعيشة هناك منذ ذلك التاريخ .
- والدراسات حول جرائم العود في المكتبة العربية قليلة إن لم تكن نادرة ، لذا تبرز الحاجة محلياً وعربياً إلى دراسة هذا الموضوع من قبل الباحثين والمهتمين تمهيداً لإيجاد الحلول للتعامل مع هذه الظاهرة .
- إذ تبينت ندرة الدراسات العربية التي تخص هذا الموضوع في المكتبات العربية (حمدان ، ١٩٩٣) .

أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى في أن معرفة مؤشرات جرائم العود تمكن العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل من رسم خطط مناسبة لإصلاح وتأهيل أولئك الذين هم

أكثر احتمالاً لارتكاب جرائم العود، وكذلك تفيد العاملين في المؤسسات الاجتماعية الرسمية والخاصة لتخطيط البرامج لمساعدة الفئة المذكورة من النزلاء في مرحلة الرعاية اللاحقة بعد الإفراج.

وقد أشرنا إلى مشكلة جرائم العود بصفة عامة وتكلفتها المادية وأثرها في زيادة الاكتظاظ في السجون وبالتالي عرقلة تقديم برامج الإصلاح والتأهيل للنزلاء، هذا بالإضافة إلى آثارها الاجتماعية الناجمة عن رفع معدلات الجريمة.

مشكلة الدراسة

إن مشكلة الدراسة تتلخص في دراسة الخصائص الديمغرافية لمرتكبي جرائم العود والوصول إلى مؤشرات لهذه الجرائم حتى يسهل التعامل مع تلك الظاهرة الخطرة والمكلفة وسوف تستقى هذه المؤشرات من البحوث المتوافرة لتكوين فرضيات يجري فحصها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة جرائم العود في الأردن للتعرف على خصائص مرتكبيها ومؤشراتها. ولما كانت البحوث العربية حول موضوع المؤشرات نادرة كما ذكرنا فقد رجع الباحث إلى الأدبيات الغربية في ذلك، لفحصها في الأردن لمعرفة مدى صلاحيتها. وهو ما يؤكد تخصصه البحث العلمي حيث يطالبون بفحص نتائج الدراسات في ثقافات مختلفة لإصدار التعميمات المناسبة بشأنها (Generalizations) (Isaac & Michael, 1978).

صعوبات البحث

لقد لاقى الباحث عدة صعوبات لدى قيامه بهذه الدراسة منها:

- ١- تعذر الرجوع إلى قيود النزلاء في السنوات السابقة لمعرفة تكرارهم للجريمة، وهذا راجع للأعداد الهائلة من الإدخالات التي تبلغ حوالي (٤٠,٠٠٠)

نزىل سنوياً والإفراجات التي تصل إلى حوالي (٩٠٪) من هذا العدد (مديرية الأمن العام، إحصاءات مراكز الإصلاح والتأهيل، ٢٠٠٠) بالإضافة إلى أن السجلات ظلت إلى وقت قريب يدوية ثم أدخل نظام الحاسوب حديثاً.

٢- ضيق الوقت، إذ سمح للباحث بزيارة مركز الإصلاح والتأهيل الذي ستجري فيه الدراسة (وهو مركز إصلاح وتأهيل سواقة الذي يضم حوالي ٢٠٠٠ نزىل محكوم) لمدة يوم واحد، للقيام بالدراسة ويشمل العمل اختيار العينة وتعبئة الاستبانات.

٣- صعوبات أمنية عند نقل أعداد كبيرة من النزلاء إلى صالة المحاضرات في المركز لتوزيع استبانات الدراسة عليهم.

٤- عدم تجانس النزلاء في المهاجع من حيث نوع الجريمة وذلك بسبب الاكتظاظ وضيق المكان.

الإطار النظري للبحث والأدبيات

(الدراسات السابقة) ذات العلاقة

قياس جرائم العود

لاحظ الباحث أن الأبحاث الأجنبية التي حصل عليها من خلال البحث الآلي (الإنترنت) حديثة لا ترجع فكرة جرائم العود إلى أصولها وأيديولوجياتها، ولما كانت الأبحاث العربية في الموضوع ما زالت في أطوارها الأولى لذا تكلف هذا الباحث مشقة الحصول على الأبحاث الأجنبية التي تأصل الموضوع مما كلف جهداً في المراسلة تصب نتائجها في خانة المصلحة البحثية للدراسة.

ومن الصعب إعطاء تعريف جامع مانع لجرائم العود وتتفق معظم الآراء بأنها الجرائم التي يرتكبها الجاني بعد خروجه من السجن مما يؤدي إلى الحكم عليه ودخوله السجن مرة ثانية (Reid, 1976)، ويقس بعض الباحثين جرائم العود بمقياس آخر غير

ارتكاب جرائم جديدة حيث يقيسونه بالاستقرار الاجتماعي (Community Adjustment) الذي يظهره النزلاء المفرج عنهم من خلال العمل الثابت والموقف الإيجابي من السلطة والقانون حيث يقيسه (Tuxford, 1953) بعدد النزلاء الذين يجدون عملاً ويتكيفون مع الفئات الاجتماعية المختلفة (Hippehen, 1965)، كما يقيس باحثون آخرون العود بالتغيرات التي تحدث على شخصية الجاني سواء على المستوى الفكري (Cognitive)، أو الاتجاهي (Attitude) والدراسات التي قاست العود بهذه الطريقة استعملت مقاييس مختلفة؛ فبينما استعملت (Miles, 1969) في إحدى دراساتها اختبار القياس الاجتماعي (Sociometric Scale) واختبار جوتمان الموقفي (Guttman Attitude Scale) استعمل (Black & Nixon, 1972) مقياس (CSI) واستعمل (Ferdinand, 1962) مقياس (CPI).

وتشير تعاريف جرائم العود لدى المهتم عادة تساؤلات لإيجاد قياس لمثل هذه الجرائم ومن هذه التساؤلات (Reid, 1976):

١ - ممن أطلق سراحهم من السجن ألا يوجد فرق بين من يرتكب جريمة بسيطة وآخر يرتكب جريمة كبرى؟

٢ - ألا من فرق بين مفرج عنه يرتكب جريمة عن حاجة وآخر مفرج عنه يرتكب جريمة عن احتراف؟

٣ - ما هي المدة اللازمة لمتابعة المفرج عنه منذ إطلاق سراحه لمراقبة جرائم العود كي تعتبره قد عاد إلى طريق الجريمة؟

٤ - ما أثر الجرائم غير المكتشفة في إحصائيات جرائم العود، طالما أن نسبة ما بين جرائم العود لا تكتشف؟

وفي سياق هذه التساؤلات الأربعة المطروحة نجد بعض الإجابات عنها لدى علماء الجريمة ومن أشهرهم جليسر، فقد قسم جليسر جرائم العود إلى أربع درجات (Glaser, 1964):

١ - الإصلاح التام: يندرج تحت هذا المفهوم المفرج عنهم الذين لم يرتكبوا أية جريمة بعد الإفراج، بل إنهم وبعد الإفراج عنهم اندمجوا مع المجتمع

وتقلدوا فيه أعمالاً ثابتة أو وظائف وابتعدوا كلية عن عالم الجريمة والانحراف .

٢- الإصلاح الهامشي : ويندرج تحت هذا المفهوم المفرج عنهم الذين لم يرجعوا إلى السجن ثانية بل انخرطوا في حياة المجتمع ولكنهم لم يبتعدوا عن الجريمة كلياً ، ولم يتوقفوا عن مخالطة المجرمين ومخالفة القوانين .

٣- الفشل الهامشي : يضم هذا المفهوم المفرج عنهم الذين عادوا إلى السجن مرة ثانية بعد أن اقترفوا جرائم بسيطة .

٤- عود واضح : ويضم هذا المفهوم المفرج عنهم الذين رجعوا إلى السجن لجرائم كبيرة .

وفي إطار التعاريف المختلفة لجرائم العود أجرى (Reineth,1991) دراسة للوقوف على تعريف مشترك لهذه الجرائم ، حيث قدم استبانة لمجموعة من الممارسين العاملين في السجون (Practitioners) ومجموعة أخرى من طلبة علم الجريمة في الجامعة فأشارت النتائج بالنسبة إلى مجموعة الممارسين أن (١٩) منهم قدموا تعريفاً مبنيًا على مجرد حدوث الجريمة و(٩) منهم اعتبروا أن مجرد المثل أمام الشرطة عوداً و(١٣) آخرين منهم اعتبروا أن العود هو المثل أمام القضاء و(١٣) آخرين اعتبروا أن العود هو الرجوع إلى السجن ثانية بعد اقتراف جريمة جديدة .

وعند سؤال طلبة الجامعة المتخصصين في علم الجريمة للوقوف على تعريفهم لجرائم العود أشارت النتائج أن (٢٠٪) منهم لا يعرفون ما يعنيه هذا التعبير و(٢٣٪) أوردوا تعريفاً خاطئاً لا يمت إلى العود بصله و(٩٪) منهم اعتبروا أن المثل أمام الشرطة عوداً ، بينما (٦٧٪) منهم اعتبروا أن العود هو الرجوع إلى السجن ثانية بعد اقتراف جريمة جديدة ، وكانت النتيجة أن استنتج الباحث بأنه ليس لدى الممارسين أو الطلبة على السواء تعريف واضح وثابت لجرائم العود ، فبينما تركز تعريف الطلبة على ربط العود بالرجوع إلى السجن ، ركزت تعريف المحترفين على المرحلة السابقة لذلك .

وقد أشار (السماك ، ١٩٨٥) إلى هذه الصعوبة أمام رجال القانون لتعريف جرائم العود بقوله بأن القانون لا يضع تعريفاً للعود بل ترك للفقهاء والقضاء مهمة استخلاصها

التعريف المناسب ، وما الحد الأدنى والحد الأعلى للعقوبة إلا ذريعة في يد القاضي لتشديد العقوبة على الجاني في حالة تكراره للجريمة .

ويضيف السماك بأنه بينما يعد تنفيذ العقوبة السابقة شرطاً أساسياً لاعتبار الجاني معيداً للجريمة في حالة ارتكابه جريمة لاحقة في بعض التشريعات كما في القانون الإنجليزي والسويسري والتركي والنمساوي ، تذهب التشريعات الأخرى إلى تشديد العقوبة متى ثبت أن لدى المجرم ميلاً للإجرام سيؤدي حتماً إلى الجريمة مستقبلاً دون أن يكون قد ارتكب جريمة سابقة كما هو الحال في القانون الفرنسي .

خصائص جرائم العود

يتفق معظم الباحثين في جرائم العود على الخطوط الإرشادية التالية :

١ - تزداد جرائم العود كلما صغر سن الجاني لدى ارتكابه أول جريمة (FDOC, 1997, Prichard 1979, Lanz-Kaduce et al, 1999, OPPAGA, 1995, Stan, 2000) .

٢ - تزداد جرائم العود لدى المفرج عنهم بعد إطلاق سراحهم مباشرة ويحدد معظم الباحثين السنة الأولى بعد الإفراج في أنها أكثر السنوات خطورة للعود إلى الجريمة ويقل احتمال العود إلى الجريمة حتى خمس سنوات من الإفراج بعدها يصبح احتمال اقتراف جرائم جديدة شبه معدومة (Hoffman & Stone, Meier-hoefer, 1979), (Bishop et. al, 1988), (Glaser, 1964), (Minor-Harper and Innes, 1978), (Lanza Kaduce, et. al., 1999) .

٣ - تزداد جرائم العود لدى مجرمي الأموال عنها لدى مجرمي الأشخاص حيث أنهما الجريمتان الرئيسيتان في السجون (EFDOC, 1997), (Lanza-Kaduce et. al. 1990), (OPPAGA, 1995), (Fabelo, 1998), (Patresilia et. al., 1985) .

فرضيات البحث

ستعتبر المؤشرات المذكورة فرضيات سيقوم الباحث بفحصها للنزلاء المعيددين للجريمة في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية .

الفرضية الأولى : تزداد جرائم العود كلما صغر سن الجاني لدى ارتكابه أول جريمة .

الفرضية الثانية : تزداد جرائم العود لدى المفرج عنه بعد إطلاق سراحه مباشرة ويحدد معظم الباحثين السنة الأولى بعد الإفراج في أنها أكثر السنوات خطورة في العود إلى الجريمة ويقل احتمال العود إلى الجريمة حتى خمس سنوات من الإفراج بعدها يصبح احتمال اقتراف جرائم جديدة شبه معدوم .

الفرضية الثالثة : تزداد جرائم العود لدى مجرمي الأموال عنها لدى مجرمي الأشخاص .

التعريفات الإجرائية (Operational Definitions)

جرائم العود (Recidivism) : هي الجرائم التي يرتكبها النزلاء لدى الإفراج عنهم مما يؤدي إلى رجوعهم ثانية إلى السجن ، وتعرف هذه الجرائم لدى العاملين في السجون الأردنية (بالتكرار) .

وهذا التعبير بالعربية (جرائم العود) هو ترجمة لـ (Recidivism) بالإنجليزية الذي - كما تظهر الأدبيات الغربية - أصبح مفهوماً (Concept) قد يعتمد بالإضافة إلى ارتكاب جريمة والرجوع إلى السجن ، تعريفات أخرى تقيس الميل للإجرام أو قابلية الإجرام اللاحقة ولا تشترط عودة الجاني إلى السجن كما بينا ذلك في تعاريف جرائم العود في المقدمة .

منهجية البحث (Methodology)

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا البحث .

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة مرتكبي جرائم العود في السجون الأردنية ويستثنى من ذلك غير الأردنيين، كما تشمل فقط الذكور ويستثنى من ذلك الإناث.

العينة

وقع الاختيار على مركز إصلاح وتأهيل سواقة ليكون مكان الدراسة، ويقع هذا المركز على بعد (٧٠) كم إلى الجنوب من عمان وهو أكبر مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن حيث يتسع إلى ما يزيد على (٢٠٠٠) نزيل وهو مخصص بصورة رئيسة للمحكومين إلا بعض الاستثناءات بسبب بعد إقامة عائلة النزيل عن السجن تسهيلاً للزيارات، أو بسبب عداوات للنزيل في سجن تشكل خطورة على حياته أو اضطراباً بسبب الإكتظاظ. وبقيّة المراكز في الأردن مخصصة للموقوفين إلا بعض الاستثناءات لأسباب نفسها، ومركز سواقة كغيره من المراكز يتبع نهج الإصلاح والتأهيل الذي تنتهجه المراكز منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي.

ولدى إجراء الدراسة كان المركز المذكور يأوي (١٨٣٢) نزيلاً محكوماً من العدد الكلي للنزلاء فيه وقت ذاك وعددهم (١٩٥٦) نزيلاً بين محكوم وموقوف. ويشكل هذا العدد من المحكومين الموجودين في المركز نسبة عالية من عدد المحكومين الموجودين في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن في ذلك التاريخ وعددهم (٢٥٩٦) نزيلاً.

ونظراً لتعذر الرجوع إلى قيود النزلاء لسنوات سابقة والعدد الهائل للإدخالات والإفراجات في السجون الأردنية، حيث إن قيد النزلاء ظل إلى وقت قريب يعتمد القيد اليدوي في سجلاته إلى أن اعتمد الحاسب الآلي لهذا العمل قريب. ونظراً لضيق الوقت المسموح به للدراسة اختيرت العينة بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة المعروفة بإجراءاتها لدى الباحثين، من مجموع المحكومين في مركز سواقة المذكور وذلك باستخدام سجلات النزلاء الموجودين في المركز وقت الدراسة وعددهم (١٨٣٢)

سجيناً محكوماً. وكان عدد أفراد هذه العينة (١٠٠) نزيل محكوم استثنى من هذا العدد الذين لم يرتكبوا جرائم العود (المكررين للجريمة) فكان عددهم (٣٠) نزيلاً فأصبح عدد النزلاء المختارين للعينة (٧٠) نزيلاً مكرراً للجريمة، وعند مراجعة الاستبانات بعد تعبئتها من قبل النزلاء المعنيين أفراد العينة أستثنى عدد (٦) من هذه الاستبانات لعدم اكتمالها فأصبح عدد الاستبانات المعدة للتحليل (٦٤) استبانة أي أن عدد أفراد العينة العشوائية المعدة للدراسة هو (٦٤) نزيلاً.

أداة جمع المعلومات

كانت أداة جمع المعلومات هي الاستبانة.

الاستبانة : لقد استخدم الباحث استبانة التقرير الذاتي (Self Report Questionnaire) وصمم لأن يكون مختصراً ويحقق الهدف فجاء من (١٤) سؤالاً تتطلب إجابات تقرر حقائق يعرفها النزلاء، وقد صممت الأسئلة للوصول إلى ما يلي:

- الأسئلة من (١-٦) صممت للحصول على معلومات ديموغرافية عن النزلاء لتحديد ملامح وصفات شخصية مجرم الإعادة.
- الأسئلة من (٧-١٠) صممت هذه الأسئلة لتفحص فرضيات البحث.
- والأسئلة (١١-١٤) صممت لتوضيح المشاكل التي يعاني منها النزيل بعد الإفراج والتي قد تقوده إلى السجن ثانية.

صدق الأداة وثباتها

ومن الجدير بالذكر أنه جرى التحقق من صدق الاستبانة خلال عرضها مسبقاً على سبعة من المتخصصين وإعادة عرضها عليهم بعد إجراء التعديلات حتى خرجت بشكلها النهائي قبل أن توزع على النزلاء.

وجرى التحقق من ثبات الأداة حيث طبقها الباحث على عينة استطلاعية من (٢٠) نزيلاً وقام بإعادة التطبيق بعد (١٤) يوماً فكان معامل ثبات الإعادة (٨٢٪)،

ولدى تطبيق معامل كرونباخ ألفا على الدراسة كان ثبات استبانة (٨٨٪) واعتبرت هذه النتائج كافية لغايات هذه الدراسة.

وإمعانا في تأكيد صدق الإستبانة وثباتها تم الالتقاء مع النزلاء المختارين في قاعة كبيرة وتمت قراءة بنودها عليهم بنداً بنداً وطلب منهم تعبئتها وأجيب على كل استفسار منهم، وعين أناس لمساعدة الأميين من أفراد العينة في الكتابة وملء الاستبانة.

تحليل البيانات (Data Analysis)

أولاً : الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

لقد أفرز تحليل النتائج السمات الديموغرافية التالية لدى أفراد العينة :

- ١- أغلبية أفراد العينة من الشباب فالذين تقع أعمارهم ما بين (١٨ - ٢٥) سنة يكونون (٥٠٪) من مجموع العينة ، ومن تقع أعمارهم ما بين (٢٦ - ٣٥) سنة يكونون (٣١ , ٣)٪ من مجموع العينة وبقية أفراد العينة أي (١٨ , ٧)٪ منها فوق عمر ٣٥ سنة .

وهذا أمر طبيعي بالنسبة للجريمة والانحراف حيث إنه من المعروف أن فئة الشباب هم الأكثر اندفاعاً وتنقصهم الخبرة في أمور الحياة في كثير من الأحيان .

- ٢- أخضع المستوى التعليمي لأفراد العينة إلى فحص الدلالة الإحصائية ، وذلك لاختلاف نتائج الدراسات في هذا الموضوع ، فكانت النتيجة كما يلي :

الجدول رقم (١)

المستوى التعليمي وعدد جرائم العود

عدد جرائم العود	عود مرة واحدة	عود مرتين	عود ثلاث مرات	عود أربع مرات	عود خمس مرات	مجموع حجم العود
المستوى التعليمي						
أمي	٩	٤	٦	٤	٢٥	٤٨
أساسي	٦	١٠	٦	١٦	٤٠	٩٨
ثانوي	٤	٨	—	٨	١٥	٣٥
كلية متوسطة	٢	—	—	—	—	٢
جامعي	—	٢	—	—	—	٢
المجموع	٢١	٢٤	١٢	٢٨	١٠٠	١٥٨

$$P = ٠,٤٢$$

درجات الحرية = ١٦

$$\text{قيمة كا}^2 = ١٦,٥$$

يبين فحص كا^٢ أنه ليس هنالك دلالة إحصائية عند مستوى $P > ٠,٠٥$ للعلاقة بين التعليم وبين العود إلى الجريمة أي أن المتغير بين عدد الجرائم «العود» أو المستوى التعليمي متميزين مستقلين ارتكاب المجرم لجرائم جديدة (مع أن نسبة التعليم بين أفراد العينة متواضعة وهي أقل منها في المجتمع الخارجي) بكثير ونسبة الأمية بينهم عالية وهي أعلى أيضاً منها في المجتمع الخارجي. وزيادة نسبة التعليم أو ارتفاع مستواه إذا لم تقابله زيادة في فرص العمل تتناسب مع ذلك قد يخلق مشكلة من ناحية الانحراف والجرائم، فالتعليم سلاح ذو حدين قد يستخدم سلباً أو إيجاباً.

٣- أفادت الدراسة بالنسبة لطبيعة العمل الذي يقوم به أفراد العينة أن (٤, ٢٣٪) من أفراد العينة ليس لديهم مهنة يعتاشون منها، وأفاد (٨, ٤٣٪) من أفراد العينة بأنهم عمال تبين أن (٢٠) منهم أي مانسبته (٢٥, ٣١٪) من أفراد العينة هم عمال غير فنيين عملهم مؤقت (عند الطلب) وليس لهم عمل ثابت، وأفاد (٦, ١٥٪) من أفراد العينة بأنهم تجار، وأفاد (٢, ١٧٪) من أفراد العينة بأنهم موظفون.

فكان مجموع غير المؤهلين في العينة للعمل تماماً أو من يعملون عملاً غير فني وغير ثابت هو (٨, ٥٤٪).

٤- أظهرت الدراسة أن (٦, ٧٦٪) من أفراد العينة يسكنون في المدن و(٩, ١٨٪) يسكنون القرى و(٦, ٤٪) يسكنون البادية.

٥- كما أظهرت الدراسة أن الغالبية العظمى (٢, ٦٧٪) من أفراد العينة يعيشون في أحياء شعبية مقابل (٩, ٢١٪) يعيشون في أحياء متوسطة و(٩, ١٠٪) في أحياء راقية.

وعلى الرغم من أن سكان الأحياء الشعبية ليسوا أقل التزاماً بالقانون من سكان الأحياء الراقية، إلا أنه من المعروف في علم الجريمة أن مجتمعات الجريمة والانحراف (Slum Areas) تتكون في مناطق الأحياء الفقيرة.

٦- عند تحليل السؤال السادس المتعلق بتغيير مكان السكن ظهر أن (٦, ٥٦٪) من أفراد العينة لم يغيروا أماكن سكنهم مقابل (٤, ٣٤٪) غيروا أماكن سكنهم مرة فأكثر علماً بأن كثيراً من علماء الاجتماع يشيرون إلى أن كثرة تغيير مكان السكن أو ما يسمى بالانتقال الجغرافي تفقد الأفراد عنصر الولاء للجماعة وتفقدهم شعورهم بالولاء الاجتماعي وتحرمهم من تكوين علاقات، كما أن هذا التغيير في مكان السكن يعطل الضبط الاجتماعي (الدوري، ١٩٨٤) مما قد يؤدي إلى الجريمة والسلوك المنحرف. كما يمكننا قراءة الموضوع قراءة معاكسة فالمجرمون عادة ما يغيرون أماكن سكنهم إذا ما شعروا بملاحظة الناس لهم وحتى لا يكشف أمرهم في الجريمة يسارعون إلى تغيير أماكن سكنهم.

ثانياً : فرضيات البحث - المؤشرات

الفرضية الأولى - المؤشر الأول

تزداد جرائم العود كلما صغر سن الجاني لدى ارتكابه أول جريمة، بمراجعة الجدول التكراري لأعمار الجناة عند ارتكابهم أول جرائمهم وعدد جرائم العود المرتكبة بعد ذلك، تبين أن أغلب جرائم العود تتركز لدى الفئة العمرية التي ارتكبت جرائمها الأولى من سن (١١-١٥) سنة ويليهما الفئة من سن (١٦-٢٠) سنة، وتقل هذه الجرائم بعد سن العشرين، كما يتضح من نتائج فحص الفئات العمرية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

العلاقة بين سن الجاني لدى ارتكابه أول جريمة وعدد جرائم العود

عدد جرائم العود العمر عند اقتراف أول جريمة	عود مرة واحدة	عود مرتين	عود ثلاث مرات	عود أربع مرات	عود خمس مرات	مجموع حجم العود
١١ - ١٥ سنة	٢	٢	٣	١٦	٥٠	٧٣
١٦ - ٢٥ سنة	٩	١٤	٩	٨	٢٠	٦٠
٣١ - ٥٥ سنة	١٠	٨	—	٤	٣٠	٥٢
المجموع	٢١	٢٤	١٢	٢٨	١٠٠	١٥٨

مستوى الدلالة ٠,٠٣٢ ,

درجات الحرية (DF) = ٨

قيمة كا^٢ = ٩, ١٧

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن هنالك علاقة سلبية (عكسية) بين عمر الجاني لدى اقترافه أول جريمة وعدد جرائم العود المقترفة بعد ذلك وخاصة إذا كان عمر الجاني دون ١٥ سنة، وتقل هذه العلاقة حتى سن عشرين سنة وتقل أكثر بعد سن العشرين، وهذا ثابت بفحص الدلالة الإحصائية كاي ٢ عند مستوى $(a, 0.05)$ كما يلاحظ أن جرائم العود للفئة العمرية (١١ - ١٥) سنة تكون (٣٩, ٥٪) من مجموع جرائم العود للعينة، مما يشير إلى وجوب الانتباه إلى الذين يبدأون باقتراف جرائمهم في سن مبكرة لإمكانية استمرارهم في الإجرام وخاصة فئة الأعمار من (١١ - ١٥) سنة.

الفرضية الثانية / المؤشر الثاني

تزداد جرائم العود لدى المفرج عنهم مباشرة بعد إطلاق سراحهم ويحدد معظم الباحثين السنة الأولى بعد الإفراج في أنها أكثر السنوات خطورة للعود إلى الجريمة ويقل احتمال العود إلى الجريمة حتى خمس سنوات من الإفراج حيث يصبح بعدها احتمال اقتراف جرائم جديدة شبه معدوم.

ولدى تحليل المعلومات الواردة في الاستبانة أمكن رصد جرائم العود وزمن وقوعها عبر جميع جرائم أفراد العينة كما هو مبين في جدول رقم (٣)، وتدخل في حساب المتغيرات أسئلة الاستبانة (٨، ٩، ١٠):

الجدول رقم (٣)

العود إلى الجريمة وزمن حدوث هذا العود

عدد جرائم العود	السنوات بعد حدوث الجريمة	جريمة العود الأولى	جريمة العود الثانية	جريمة العود الثالثة	جريمة العود الرابعة	جريمة العود الخامسة	المجموع
		٢٩	٢٣	١٧	١٥	٧	
السنة الأولى : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٢٩	٢٣	١٧	١٥	٧	٩١	
السنة الثانية : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	١٤	٩	٩	٩	٦	٥	٤٣
السنة الثالثة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٦	٥	٣	٤	٢	٢٠	
السنة الرابعة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٥	٤	٢	١	٣	١٥	
السنة الخامسة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	—	٢	—	—	—	٢	
السنة السادسة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٢٤	—	—	—	٢	٧	
السنة السابعة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٢	—	—	—	١	٣	
السنة العاشرة : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٢	—	—	—	—	٢	
السنة السادسة عشر : بعد الإفراج عن الجريمة السابقة	٢	—	—	—	—	٢	
المجموع	٦٤	٤٣	٣١	٢٧	٢٠	١٨٥	

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٣) تجدر الملاحظة أن (٦٤) فرداً، أي جميع أفراد العينة ارتكبوا العود الأول (وإلا لما اختيروا أعضاء في العينة)، ارتكب منهم (٤٣) فرداً فقط عوداً ثانياً ومن هؤلاء الآخرين ارتكب (٣١) فرداً عوداً ثالثاً وهكذا. ومجموع جرائم العود هو (١٨٥) جريمة كما ذكرنا سابقاً.

وقد أجرى على جدول رقم (٣) كل عمود على حدة ولمجموع الأعمدة اختباراً إحصائياً وهو أسلوب الانحدار الخطي (Linear Regression)، وكانت النتائج كما يلي :

١ - عند إجراء الاختبار المذكور على العمود الأول في الجدول المذكور الخاص بجريمة العود الأول تبين ما يلي : كانت قيمة (ف) (F) المحسوبة (٩, ٧٢٨٠٨) عند مستوى الدلالة (٠, ٠١٦٩). أي أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى ($p > ٠, ٠٥$) تدل على وجود علاقة سلبية بين الزمن (عدد السنوات) بعد الإفراج وعدد جرائم العود المقترفة، حيث كانت السنة الأولى بعد الإفراج هي أكثر السنوات عوداً إلى الجريمة حيث حدث فيها (٢٩) عوداً لـ (٢٩) عائداً للجريمة من مجموع (٦٤) عائداً. وقلت جرائم العود في السنوات التالية للسنة الأولى بعد الإفراج واستمر هذا التناقص حتى خمس سنوات بعد الإفراج حيث أصبح بعدها احتمال اقتراف جرائم جديدة شبه معدومة.

٢ - عند إجراء الاختبار المذكور على العمود الثاني لجريمة العود الثانية تبين أنه كانت قيمة (ف) (F) المحسوبة (١٣, ٣٣٦٧٧) عند مستوى الدلالة (٠, ٠٠٨٢) أي أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى ($a > ٠, ٠٥$) بوجود علاقة سلبية بين الزمن (السنوات) بعد الإفراج وعدد جرائم العود المقترفة في تلك السنوات. كما ذكرنا في التحليلين السابقين.

٤ - وعند إجراء الاختبار نفسه على العمود الرابع الخاص بجريمة العود الرابعة تبين أنه كانت قيمة (ف) (F) المحسوبة (١١, ٥٤٥٩٤) عند مستوى الدلالة (٠, ٠١١٥). أي أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى ($a > ٠, ٠٥$) بوجود

علاقة سلبية بين الزمن بعد الإفراج وعدد جرائم العود كما فصلت في التحاليل السابقة .

٥ - عند إجراء الاختبار المذكور على العمود الخامس الخاص بجريمة العود الخامس تبين أن قيمة (ف) (F) المحسوبة (٠,٨٨٦١ , ٢٠) عند مستوى الدلالة (٠,١٠٢٩ , ٠) . أي أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha > 0,05$ بوجود علاقة سلبية بين الزمن (السنوات) بعد الإفراج وعدد جرائم العود المتكررة كما في التحاليل السابقة .

٦ - وعند إجراء الاختبار المذكور على جدول ٥ ككل لإيجاد العلاقة بين الزمن (السنوات) بعد الإفراج وعدد جرائم العود بغض النظر عن كونه أولاً أو ثانياً . . . إلخ ، تبين أن قيمة (ف) (F) المحسوبة (١٢ , ٦٧٦٣٥) عند مستوى الدلالة (٠,٠٠٩٢ , ٠) . أي أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha > 0,05$ بوجود علاقة سلبية بين الزمن (السنوات) بعد الإفراج وعدد جرائم العود بغض النظر عن كونه أولاً أو ثانياً . . . إلخ . ويقل احتمال جرائم العود كلما مرت سنوات أكثر بعد الإفراج حتى تكاد تنعدم هذه الجرائم إذا مرت خمس سنوات بعد الإفراج . وقد رصدت الرسوم البيانية التي تبين نتائج اختبار الانحدار الخطي .

الفرضية الثالثة / المؤشر الثالث

تزداد جرائم العود لدى مجرمي الأموال عنها لدى مجرمي الأشخاص .
لتسهيل مهمة دراسة جرائم العود حسب أنواعها يجري تصنيفها إلى أصناف مختلفة كما يلي :

- ١ - جرائم الأموال وتشمل السرقة والسلب ، وغيرها مما يتعلق بالأموال .
- ٢ - جرائم ضد الأشخاص وتشمل الشروع بالقتل والإيذاء وغيرها من الجرائم التي تتعرض لسلامة الإنسان .
- ٣ - الجرائم الأخلاقية وتشمل الزنا والدعارة وهتك العرض وما إلى ذلك .

٤ - جرائم المخدرات .

٥ - جرائم السكر والشغب التي يعاقب عليها القانون .

وبعد دراسة جرائم العود المختلفة التي ارتكبتها أفراد العينة تم توزيع هذه الجرائم على أفراد العينة مع بيان عددها لكل نوع كما يلي :

الجدول رقم (٤)

توزيع جرائم العود على أفراد العينة واعداد هذه الجرائم حسب نوعها

عدد جرائم العود المستوى التعليمي	عود مرة واحدة	عود مرتين	عود ثلاث مرات	عود أربع مرات	عود خمس مرات	مجموع حجم العود	المتوسط الحسابي
الأموال	٣٠	١٩	٨	١٠	٩	٧٦	١٥,٢
ضد الأشخاص	١٥	٨	١٦	٥	٢	٤٦	٩,٢
أخلاقية	٦	٧	١	٣	٧	٢٤	٤,٨
مخدرات	٩	٦	٣	٣	١	٢٢	٤,٤
سكر وشغب	٤	٣	٣	٦	١	١٧	٣,٤
المجموع الكلي لجرائم العود	٦٤	٤٣	٣١	٢٧	٢٠	١٨٥	٣٧

إذا نظرنا إلى جرائم العود وأنواعها وإعدادها موزعة على أفراد العينة الموضحة في جدول رقم (٤) نجد أن أكثرها عدداً هي جرائم العود المالية إذ تصل إلى (٤١٪) من مجموعة جرائم العود للعينة، ثم تليها جرائم العود ضد الأشخاص، إذ تبلغ نسبتها (٩,٢٤٪) من مجموع جرائم العود للعينة، ثم بقية جرائم العود بنسب أدنى، وهذا يبين أن جرائم عود الأموال أكثر عدداً من جرائم العود ضد الأشخاص، كما هي أكثر عدداً من بقية جرائم العود في العينة .

وبعد إجراء اختبار (ت) الإحصائي على الفرق بين الوسط الحسابي لجرائم العود المالية والوسط الحسابي لجرائم العود ضد الأشخاص (جدول رقم ٤) كانت النتائج كما يلي :

مستوى الخطأ من النوع الأول = ٠,٠٢٤ ,

درجات الحرية (D) = ٤

قيمة (t) = ٠,٣٥٠ .

تبين أن هنالك فروقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (p > ٠,٠٥) بين الوسط الحسابي لجرائم العود المالية والوسط الحسابي لجرائم العود ضد الأشخاص . أي أن عدد جرائم العود المالية أكثر من عدد جرائم العود ضد الأشخاص . وهما الجريمتان الرئيسيتان في السجون .

وكذلك عند إجراء اختبار (ت) على الفرق بين الوسط الحسابي لجرائم العود المالية والوسط الحسابي لكل من جرائم العود الباقية (جدول ٤) ، كانت النتائج كما في جدول (٤ أ) .

الجدول رقم (٤ أ)

نتائج اختبار (ت) على الفرق بين الوسط الحسابي لجرائم العود المالية

والوسط الحسابي لكل من جرائم العود الأخرى الباقية

البيانات فروق الأوساط الحسابية	مستوى الدلالة	درجات الحرية	قيمة (t)
بين جرائم العود المالية وجرائم العود الأخلاقية	٠,٠١٦	٤	٤,٠٠٠
بين جرائم العود المالية وجرائم عود المخدرات	٠,٠٣٥	٤	٣,١٤٣
بين جرائم العود المالية وجرائم عود السكر والشغب	٠,٠١٤	٤	٤,١٨٥

وهذا يبين أن هنالك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($a > 0.05$) بين الوسط الحسابي لجرائم العود المالية والوسط الحسابي لكل من جرائم العود الأخرى وهي جرائم العود الأخلاقية وجرائم عود المخدرات وجرائم عود السكر والشغب .
أي أن جرائم العود المالية أكثر عدداً من كل من جرائم العود الأخرى التي اقترفها أفراد العينة .

ثالثاً : مرحلة ما بعد الإفراج

لدى سؤال أفراد العينة فيما لو تقدموا للعمل بعد الإفراج أجاب (٥٠) منهم أي (٧٨٪) بالإيجاب . وعند سؤالهم فيما إذا قبلوا في هذا العمل أجاب (١٠) من المتقدمين لعمل أي ما نسبته (٢٠٪) منهم بالإيجاب ، وعند سؤال من لم يقبلوا في العمل عن السبب أجاب (٦٠٪) منهم بأن السبب هو نظرة المجتمع لهم كسجناء سابقين و(١, ٥٦٪) منهم عزوا السبب إلى عدم وجود فرص عمل .

ولدى سؤال أفراد العينة عن سبب العودة إلى السجن أجاب (٥, ٦٢٪) منهم أن السبب هو سوء معاملة المجتمع و(٩, ٤٦٪) منهم أجابوا أنه عدم الحصول على عمل . أما من اختاروا بقية الأسباب فكانت نسبتهم متدنية تقل عن (١٥٪) لكل سبب .

النتائج والمناقشة

بعد مراجعة أدبيات موضوع البحث عالمياً وعربياً ومحلياً للوقوف على ما يتعلق به ، وبعد الحصول على المعلومات من خلال الاستبانة التي جرى توزيعها على عينة عشوائية منتظمة من نزلاء جرائم العود في أحد السجون الأردنية الرئيسة ، وبعد تحليل الاستبيان المذكور ، كانت النتائج كما يلي :

أولاً : بالنسبة للخصائص الديموغرافية لجرائم العود

١ - كانت أغلبية مرتكبي جرائم العود في سن الشباب وبالتحديد دون سن (٢٥) سنة .

- ٢ - نسبة التعليم بين مرتكبي جرائم العود متدنية نسبياً إذا ما قيسَتْ بنسبة التعليم خارج السجون ، فنسبة بينهم أعلى منها خارج السجن وكذلك نسبة التعليم الثانوي والجامعي فهي أقل بكثير من مثيلاتها خارج السجون .
- وعند إخضاع المعلومات الواردة في الاستبانات عن التعليم لفحص الدلالة الإحصائية تبين أن لا علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وارتكاب الجرائم وتكرار ارتكابها ، وكما ذكرنا إذا لم يقابل ازدياد مستوى التعليم زيادة في فرص العمل فإن ذلك قد يخلق مشاكل كالجرime والانحراف .
- ٣ - نسبة كبيرة من مرتكبي جرائم العود غير مؤهلين لمهنة أو عمل يقومون به ، بعضهم لا يعمل قط وبعضهم يقوم بأعمال مؤقتة لا تدر عليه دخلاً ثابتاً ، وحوالي الثلث منهم يشغلون عمالاً وظيفياً أو تجارة .
- ٤ - معظم مرتكبي جرائم العود يسكنون المدينة والقليل منهم يسكن القرى والأقل ، يسكن البادية ، ومن المعروف أن عوامل الضبط الاجتماعي ، والتجانس السكاني والثقافي والاقتصادي وهي عوامل تقلل من فرص الجريمة والانحراف موجودة في القرى والبادية أكثر مما هي عليه في المدن .
- ٥ - معظم مرتكبي جرائم العود يعيشون في أحياء شعبية ، وكما ذكرنا فالبرغم من كون سكان الأحياء الشعبية لا يقلون التزاماً بالقيم والقوانين من سكان الأحياء الأخرى ، إلا أنه ومن المعروف في علم الجريمة أن مجتمعات الجريمة والانحراف قد تتولد في أجزاء من تلك الأحياء .
- ٦ - أظهرت الدراسة أن (٦٥ ٪ ، ٦) من أفراد العينة لم يغيروا أماكن سكنهم مقابل (٣٤ ٪ ، ٤) غيروا سكنهم مرة واحدة أو أكثر علماً أن كثرة تغيير أماكن السكن قد تفقد الأفراد عنصر الولاء للجماعة وقد تفقد شعورهم بالولاء الاجتماعي وتحرمهم من تكوين علاقات كما تعطل وسائل الضبط الاجتماعي لذلك ربطها كثيرون من علماء الجريمة بالجريمة والانحراف .
- ويمكن قراءة الموضوع هنا بشكل معاكس فالمجرمون عادة ، يغيرون أماكن سكنهم إذا ما شعروا بملاحظة الناس لهم خشية من أن يكشف أمرهم .

ثانياً : بالنسبة لفرضيات البحث / المؤشرات:

١ - تزداد جرائم العود كلما صغر سن الجاني لدى ارتكابه أول جريمة وقد فحصت هذه الفرضية إحصائياً وثبت صحة هذه العلاقة إحصائياً ، عند مستوى دلالة (٠,٠٥>a) حيث تتركز هذه العلاقة وثوقاً للجنة دون سن ١٥ عاماً .

٢ - تزداد جرائم العود لدى المفرج عنهم فور إطلاق سراحهم ، ويحدد معظم الباحثين السنة الأولى بعد الإفراج في أنها أكثر السنوات خطورة للعود إلى الجريمة ويقل احتمال العود إلى الجريمة حتى خمس سنوات من الإفراج حيث بعدها تصبح احتمالات اقتراف جرائم جديدة شبه معدومة .

وقد أثبت التحليل ذلك حيث إن عدد جرائم العود من العود الأول وحتى الخامس إضافة إلى عدد جرائم العود الكلي أظهرت علاقة سلبية مع عدد السنوات بعد الإفراج عند مستوى الدلالة (٠,٠٥>a) مما يستدعي رعاية النزلاء فور الإفراج عنهم بل رعايتهم قبل ذلك خلال الفترة الأخيرة قبل الإفراج ويجب أن تستمر هذه الرعاية إلى سنوات قد تصل إلى خمس سنوات .

٣ - تزداد جرائم العود لدى مجرمي الأموال عنها لدى مجرمي الأشخاص ، وثبت صحة هذه الفرضية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥>a) .

ثانياً : بالنسبة لمرحلة ما بعد الإفراج

كانت نتائج الدراسة كما يلي :

١ - معظم النزلاء المفرج عنهم لا يقبلون في العمل لدى تقدمهم لذلك وأفاد النزلاء أن سبب ذلك هو نظرة المجتمع لهم كسجناء وبصورة أقل عدم وجود فرص عمل .

٢ - سوء معاملة المجتمع للنزلاء المفرج عنهم .

المناقشة

جاءت نتيجة الدراسة بالنسبة للخصائص الديمغرافية لمرتكبي جرائم العود متناسبة مع ما تفيدته الدراسات الاجتماعية عن خصائص مرتكبي الجريمة ومكرريها وأهمها البطالة ومكان السكن حيث تكثر الجرائم في المدن الكبيرة وخاصة في الأحياء الشعبية منها، وأما بالنسبة للتعليم وهو موضوع خلاف بين الباحثين لم يظهر التحليل أن هناك علاقة بين التعليم وتكرار الجريمة .

وكانت مؤشرات جرائم العود المثبتة بدلالة إحصائية هي صغر عمر الجاني لدى ارتكابه أول جريمة وطبيعة الجريمة حيث إن جرائم العود تكثر في الجرائم المالية، وكذلك بينت الدراسة مؤشراً ثالثاً وهو الزمن بعد الإفراج إذ إن أكثر السنوات خطورة للعود إلى الجريمة هي السنة الأولى بعد الإفراج ويقل احتمال العود تدريجياً حتى ينعدم تقريباً بعد مرور خمس سنوات على الجريمة وكان كل ذلك متناسباً مع الدراسات الغربية المشار إليها في أدبيات هذه الدراسة . وخالفت هذه النتائج دراسة (كاره، ١٩٨٧) حيث وجد أن لا علاقة لعمر الجاني لدى ارتكابه أول جريمة بجرائم العود .

إن هذه النتائج تضع عبئاً على عاتق المسؤولين للتركيز على الرعاية اللاحقة لفئات المكررين للجريمة الأمر الذي أكدته معظم المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر رؤساء المؤسسات العقابية العربية المنعقد في تونس عام ١٩٩٢ (توصيات مؤتمر رؤساء المؤسسات العقابية العربية، ١٩٩٢) . والذي طالب الدول العربية بإنشاء قسم للرعاية اللاحقة في مؤسساتها العقابية وحيث أنشئ قسم لذلك في إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في العام نفسه .

إن نتائج الدراسة تشير إلى وجوب تركيز الرعاية اللاحقة على مرتكبي الجرائم من صغار السن وعلى مرتكبي جرائم الأموال وعلى حديثي الإفراج عنهم، وتمتد هذه الرعاية لمدة خمس سنوات .

كما ظهر من نتائج الدراسة موقف المجتمع السلبي تجاه النزول مما قد يحرمه من فرص العمل فيعود إلى الجريمة، وحل هذا المشكل يعتمد على نشاط القائمين بالرعاية اللاحقة، كما يعتمد على إصدار تشريع ينصف فئة النزلاء .

المراجع

المراجع العربية

- حمدان، وفاء (٢٠٠١)، العود للجريمة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ص ٥.
- الدوري، عدنان (١٩٨٤)، أساليب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص ٢٨١-٢٨٥.
- السراج، عبود (١٩٨١)، علم الإجرام وعلم العقاب، دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص ٥٠٢-٥٠٥.
- السماك، أحمد نجيب (١٩٨٥)، ظاهرة العود إلى الجريمة، مطبوعات الجامعة، الكويت، ص ٢٤-٣٢.
- صالح، ناهد (١٩٦٦)، العود إلى الإجرام، مفهومه وأنماطه، المجلة الجنائية القومية، مجلد ٩، القاهرة، ص ٢٠٧-٢٢٦.
- صالح، هادي (١٩٨٤)، عوامل العود إلى الجريمة، دراسة ماجستير غير منشورة، بغداد.
- عريم، عبد الجبار (١٩٧٧)، الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين، مطبعة المعارف، بغداد، ص ٣٦٣-٣٦٤.
- العزة، خليل، خليل الفاعوري، وطه زهران، وسمير القسوس، وربحي قطوم (١٩٨٥)، ظاهرة هروب الأبناء من منازل أسرهم. وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.
- قانون السجون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢م وما طرأ عليه من تعديل، عمان.
- قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢، قانون معدل لقانون الأحداث.

قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠١، قانون مراكز الإصلاح والتأهيل، عمان.
كاره، مصطفى عبد المجيد (١٩٨٧)، السجن كمؤسسة اجتماعية، المركز العربي
للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص ١٣٦-١٣٧.
مؤتمر رؤساء المؤسسات العقابية الأردنية (١٩٩٢)، توصيات مؤتمر رؤساء المؤسسات
العقابية العربية، مجلس وزراء الداخلية العرب، تونس.
المجنوب، أحمد علي (١٧٢)، المجرمون العائدون، المجلة الجنائية القومية، مجلد
رقم ١٥، عدد ٣، ص ٢٨١-٣١٠، القاهرة.
مديرية الأمن العام، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (٢٠٠٠)، إحصائيات، عمان،
الأردن.
مديرية الأمن العام، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الدراسات (١٩٩٢)، برامج
إصلاح وتأهيل النزلاء، عمان، الأردن.
مديرية الأمن العام، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الدراسات (١٩٩٤)، جرائم
العود، عمان، الأردن.

المراجع الانجليزية :

- Bishop et, al. Bearue, of Justice Statistics (1988), Report to the Nation
on Crime and Justice, Washington, D.C. U.S. Government Print-
ing Office.
- Black, R. C. and Nixon, G. W. H. (1972). A social Rehabilitation Pro-
gram for Long-Stay Mental Hospital patients, British Journal
of Psychiatry, V. 12, N. 505, pp. 640-645.
- Brooke, Lord Justice (1998), Seminar on Legal and Judicial Protection
of Human Rights, Amman 13-15 June 1998.
- Comrucu, Patricia (1968), The Efficiency of Psychiatric Half way House.
A three years, Study of A therapeutic Residence, Sociological,
Quarterly v. 9, N. 5.

- Fabelo, Tony (1998), Prison Rehabilitation, the Facts, the Policy and the Next step. Texas Criminal Justice, Policy Council, Austin, Texas.
- FDOC, Florida, Department of Corrections (1997), Recidivism Rate of Florida's Prisons, FY. (1988), Through FY . (1993/1994) Retrieved from the world wide web Nov. 18, 1997.
- Ferdinand, Theodore (1962), An Evaluation of Milieu Therapy and Vocational Training as Methods of Rehabilitation of Youthful Offenders, Journal of Crime, Law, Criminology, and Police Science Vo. 53 No. 1, pp. 49-54.
- Glaser, Daniel (1964), The Effectiveness of a Prison and Parole System, Indianapolis Pobb's Merrill, p. 13-20, and Chapter 4.
- Hill House Therapeutic Community (1980), Annual Report, Hill House Publications, Illinois.
- Hippchen, Leonard, J. (1965), Some Unique Aspects of Research in Therapeutic Community, Criminological, V. 3, N. 1, pp. 2-3.
- Hoffman, Peter, B. and Barbara Stone- Meierhoefer (1979), Post Release Arrest Experience of Federal Prisons. A six year follow up Journal of Criminal Justice 7, p. 193-216.
- Isaac, Stephen & Michael, William B., Handbook in research and Evaluation, Edits Publishers, California, p. 144.
- Lanza-Kaduce, Lonn. Parken, Karen Thomas, F. Charles W.A. (1999), Comparative Recidivism Analysis of Releases from private and Public Prisons, Crime and Delinquency, January, 1999, Vol. 45, Issue 1, pp. 28-48.
- Lanza-Kaduce, Lonn et al. (1990), Prison Utilization Study, Risk Assessment Techniques Florida Inmates Vol 1, Tallahassee, FL., Division of Research, Florida.
- Miles Eva (1969), Changes in the Attitude to Authority of Patients with Behavioral Disorders in Therapeutic Community, British Journal of Psychiatry, V. 115, pp. 1049-1057.

- Minor-Harper, Stephanie, and Christopher A. Innes (1987), Time Served in Prison and on Parole, Washington DC. U.S. Government Printing Office.
- OPPAGA (1995), Office of Program Policy Analysis and Government Accountability, Policy Review of Reincarnations in Florida Prisons, Report No. 95-96 State of Florida Tallahassee.
- Petersilia, Joan, Turner Susan, and Kahn, James (1985), Granting Felony Probation : Public Risk and Alternatives Crime and Delinquency 3, pp. 379-392.
- Prichard, D.A. (1979), Stable Prediction of Recidivism, Criminology, V. 17.
- Reid, Sue, Titus (1976), Crime and Criminology. The Dryelon Press, Illinois, p. 688-690.
- Reinerth, Janice J. (1991), Recidivism, what is it? Paper Presented at the Annual Meeting of the Society of social Problems, Cincinnati, Oh. August 22, 1991, Research Report 143 Conference Paper 150, Reinov 29 U.S. North Carolina.
- Senna, Joseph, J. and Sigel, Larry J. (1978), Introduction to Criminal Justice, West Publishing Company, St., Paul, New York, Los Angeles, San Francisco, p. 364.
- Stanz, Robert, Tewkbury, Richard (2000), Predictors of Success and Recidivism in a Home Incarceration, Prison Journal, Sept. 2000, Vol. 8, Issue 3, pp. 326-345.
- Tuxford, Joy, Jones, Maxwell (1953), The Therapeutic Community, New York, Basic Book Inc., pp. 98-113.

استبيان الدراسة

يهدف هذا الاستبيان إلى الوقوف على أسباب تكرار الجريمة (جرائم العود) وذلك لأغراض البحث العلمي . فالمعلومات في هذا الاستبيان تبقى سرية لذا فلا حاجة ذكر اسمك عليه .

١- الفئة العمرية :

أ . ١٨-٢٥ سنة [] ب . ٢٦-٣٥ سنة []

ج . ٣٦-٤٥ سنة [] د . فوق ٤٥ سنة []

٢- التحصيل العلمي :

أ . أمي [] ب . أساسي [] ج . ثانوي []

د . كلية متوسطة [] هـ . جامعي [] و- دراسات عليا []

٣- طبيعة العمل خارج السجن :

أ . موظف قطاع عام [] ب . موظف قطاع خاص []

ج . تاجر [] د . عامل []

هـ . مزارع [] و . بدون عمل []

٤- مكان السكن :

أ . مدينة [] ب . قرية [] ج . بادية []

٥- نوع الحي الذي تسكن به :

أ . حي راق [] ب . حي متوسط [] ج . حي شعبي []

٦- عدد مرات تغيير السكن في السنوات العشر الأخيرة :

أ . مرة واحدة [] ب . مرتان [] ج . ثلاث مرات []

د. أربع مرات [] هـ- أكثر من أربع مرات []

٧- عدد المرات التي حكمت فيها ودخلت السجن :

أ. مرة واحدة [] ب. مرتان [] ج. ثلاث مرات []

د. أربع مرات [] هـ- خمس مرات [] و- ست مرات []

٨- ما هي التهم التي اسندت إليك كل مرة :

- أ- المحكومية الأولى التهمة هي ()
- ب- المحكومية الثانية التهمة هي ()
- ج- المحكومية الثالثة التهمة هي ()
- د- المحكومية الرابعة التهمة هي ()
- هـ- المحكومية الخامسة التهمة هي ()
- و- المحكومية السادسة التهمة هي ()

٩- عمرك الذي تم عنده اقترافك الجرائم :

- أ. عند اقتراف الجريمة الأولى كان عمرك سنة.
- ب. عند اقتراف الجريمة الثانية كان عمرك سنة.
- ج. عند اقتراف الجريمة الثالثة كان عمرك سنة.
- د. عند اقتراف الجريمة الرابعة كان عمرك سنة.
- هـ. عند اقتراف الجريمة الخامسة كان عمرك سنة.
- و. عند اقتراف الجريمة السادسة كان عمرك سنة.

١٠- المدة التي حكمت بها لكل جريمة :

- أ. الجريمة الأولى (شهر سنة).
- ب. الجريمة الثانية (شهر سنة).
- ج. الجريمة الثالثة (شهر سنة).

- د. الجريمة الرابعة (شهر سنة).
- هـ. الجريمة الخامسة (شهر سنة).
- و. الجريمة السادسة (شهر سنة).

١١- بعد الإفراج عنك هل تقدمت لعمل ما:

أ. نعم [] ب. لا []

١٢- هل قبلت في عمل ما تقدمت له بعد الإفراج:

أ. نعم [] ب. لا []

١٣- إذا كان الجواب في سؤال (١٢) لا فما هو السبب في ذلك:

أ. هو نظرة المجتمع لك كسجين سابق []

ب. عدم وجود فرص عمل []

ج. عدم ثقة أصحاب العمل []

د. عدم وجود مهنة لديك تتعاش منها []

هـ. أخرى حدد

١٤- سبب العودة إلى السجن باقتراكك جريمة أخرى:

١. عدم الحصول على عمل خارج السجن ()

٢. لم تستطع العيش خارج السجن ()

٣. سوء معاملة المجتمع لك كسجين ()

٤. عدم معاملة الأهل لك معاملة لائقة كونك سجيناً سابقاً ()

٥. عدم معاملة الجيرة لك معاملة لائقة كونك سجيناً سابقاً ()

٦. الحياة في السجن أفضل لك ()

٧. وضعك الاجتماعي في السجن أفضل لك ()

٨. أخرى حدد

مناهج الإعداد المهني للباحث الاجتماعي

في الجامعات السعودية

د. عبدالعزيز بن علي الغريب^(*)

الملخص الدراسة

اهتمت الدراسة بالتعرف على علم الاجتماع كما يتمثل في مخرجاته التعليمية في الواقع السعودي ، بتحليل منهجية الإعداد المهني النظري والتطبيقي للباحث الاجتماعي في المؤسسات التعليمية ، الذي تم تحديده من خلال مراجعة وتقويم الخطط التعليمية المعتمدة لدى الأقسام العلمية المعنية بإعداد وتأهيل الباحث الاجتماعي ، ليقوم بممارسة الدور الوظيفي له ، ومدى ملاءمة هذه الخطط لما هو مؤمل أن يقوم به الباحث الاجتماعي ، كما تناولت الدراسة تحديد الاختلاف بين الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في مجال مقررات الإعداد المهني ، ومعرفة مدى توافق هذه الخطط بما تضمنه من مقررات دراسية مع حاجات المجتمع ومشكلاته المستجدة . ومن أهم نتائج الدراسة :

١ - تركيز الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام الاجتماع على أربعة

جوانب رئيسة :

أ - إعداد مهني عام .

ب - إعداد مهني مساند .

ج - إعداد مهني تخصصي في مقررات رئيسة لعلم الاجتماع ومقررات

في فروع علم الاجتماع .

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د- إعداد مهني تطبيقي .

٢ - هناك اختلاف بين أقسام علم الاجتماع في الإعداد النظري ، وفي الإعداد المهني .

٣ - تختلف الخطط التعليمية في نوعية المخرجات التي تريدها من باحث اجتماعي أو مدرس علم الاجتماع أو أخصائي اجتماعي .

٤ - تختلف الإعداد المهني النظري التخصصي بين أقسام علم الاجتماع من حيث تنوع الفروع التي تدرسها أقسام علم الاجتماع ، والمقررات الرئيسة في تخصص علم الاجتماع .

٥ - اتفقت الخطط التعليمية في تدني مستوى الإعداد المهني التطبيقي .

٦ - تختلف الأقسام في نوعية الإعداد المهني التطبيقي . وبناء على تلك النتائج تضمنت الدراسة عدداً من التوصيات العلمية ، لرفع مستوى الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في الأقسام العلمية .

أولاً: موضوع الدراسة

تعد القوى البشرية أحد الأركان الرئيسة لتحقيق عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع ، وعادة توكل لمؤسسات التعليم بأنواعها المختلفة مسؤولية توفير قدراته البشرية ، وإلا يضطر المجتمع مرغماً إلى الاستعانة بقوى بشرية وافدة تعينه في تحقيق عمليات التنمية ذاتها - كما حدث في المجتمع السعودي والمجتمعات الخليجية في السبعينيات الميلادية وبداية الثمانينيات من القرن الماضي - ، وفي الوقت نفسه تسهم في تأهيل أفراد المجتمع لامتلاك القدرة المهنية للمشاركة في برامج التنمية المختلفة . وقد نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (١٩٩٦) على أنها تهدف إلى تأهيل المواطن الصالح القادر على المشاركة في تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع .

وقد أوكلت المهمة لتحقيق تلك الأهداف إلى الجامعات لتكون المسؤولة عن تعليم وتأهيل القوى البشرية بمختلف التخصصات والعلوم ، وكان لكل علم نصيبه ودوره

لتحقيق هدف من أهداف التنمية، أو تشغيل إحدى مؤسساتها. لذلك فإن علاقة الجامعات بالمجتمع علاقة تكاملية، إذ يؤمل المجتمع بأفراده ومؤسساته آمالاً كبيرة على الجامعات، في إشباع احتياجاته والإسهام في حل مشكلاته، من خلال تزويده بالمهنيين والمتخصصين في مختلف حقول العلم والمعرفة، وهو ما يعد الهدف الأول للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكذلك الإسهام من خلال الهدف الثاني للجامعات وهو البحث العلمي في التوصل إلى حلول علمية للمشكلات التي يعاني منها، والتي قد تؤثر في مسيرته التنموية. وبالتالي فإن من المتوقع أن يكون كل منتم لعلم ما له دور محدد في المجتمع، يستطيع من خلاله أن يوظف الخبرات والمهارات التي اكتسبها من المؤسسة التعليمية عند التحاقه بالمؤسسة العملية المتوائمة مع تخصصه المهني، ليحقق له مكانة اجتماعية، ووضعا مهنيًا بين أفراد المجتمع.

وعلم الاجتماع كغيره من العلوم كان من التخصصات التي بدأت مبكراً في تدريسها الجامعات السعودية، وعلى وجه التحديد منذ بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي في جامعة الملك سعود، التي تعد أول جامعة سعودية تدرس علم الاجتماع، وتخرج مهنيين يعملون كباحثين اجتماعيين بمجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية المختلفة. إذ نصت أهداف قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز مثلاً، على إعداد الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية من باحثين اجتماعيين وأخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية، وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية، والمؤسسات التربوية (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠١). وينطبق الحال نفسه على جميع أهداف أقسام علم الاجتماع في الجامعات الأخرى.

وإن كان تعليم علم الاجتماع كمنهج علمي قد دخل المجتمع السعودي بوقت أسبق من ذلك، حيث تم وضعه ضمن المقررات التعليمية للمرحلة الثانوية في التعليم العام منذ عام ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م (السلوم، ١٩٩١). كما أن بداية دخول الباحث الاجتماعي للمجال المهني قد سبقت ذلك أيضاً، حيث بدأت في وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم حالياً) عام ١٣٧٣/ ١٩٥٣م، وكان الاعتماد على باحثين اجتماعيين

من جمهورية مصر العربية، وتلاه أيضا التعاقد مع باحثين اجتماعيين أيضا مصريين في وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية (حسين، ١٩٨٩: ٣٢٤).

لذلك عدت قضايا الإعداد المهني وجميع المهن والعلوم من القضايا المهمة، مما يتطلب ضرورة أن تراعي الأقسام العلمية المسئولة عن الإعداد المهني المتغيرات والقضايا التي تطورت في تلك العلوم ذاتها، وكذلك احتياجات ومشكلات المجتمع، حتى لا يؤدي بالعلم أن يصبح غريباً في المجتمع ولا يحقق الأهداف المرجوة منه. ومن البديهي كما يشير أبو العينين (١٩٩٣) أن تكون مقررات التعليم في أي قسم أكاديمي موضوعة في إطار خطة تتضمن في مجملها إعداد خريج متخصص توافرت لديه القدرات والاستعدادات التي تؤهله للالتحاق بمجالات عملية معينة تتلاءم مع طبيعة المحتويات المعرفية والتدريبات العلمية والعملية التي تلقاها. وربما كان هذا هو أهم الغايات التي يضعها واضعو البرامج التعليمية نصب أعينهم وهم بصدد تصميم المقررات.

وفي ضوء ذلك يتبادر إلى الذهن تساؤل مهم: هل ما زالت النظرة لعلم الاجتماع على أنه علم نظري تجريدي، ولا يمكن أن يكون مهنة؟ هل الباحثون الاجتماعيون الذين يتم تأهيلهم في أقسام علم الاجتماع ليس لهم دور مهني يمكن أن يقدموه لمؤسسات المجتمع؟ هل علم الاجتماع مكانه الطبيعي في التنظير دون وجود مرجعية مهنية يعمل في ضوئها المتخصصون في هذا العلم؟ هل هناك قصور ما في إعدادهم المهني جعل النظرة لهم تسير في مثل هذا الاتجاه؟

وما من شك في أن التغيرات الاجتماعية المتتالية، لا بد أن تعكس آثارها على أهداف ومسار الخطط التعليمية والمناهج للأقسام العلمية، وبالتالي على الإعداد المهني للباحث الاجتماعي سلباً وإيجاباً، حيث نواجه قضايا اجتماعية قد لا يكون لها مجال في المعرفة التي يتلقاها الباحث الاجتماعي من خلال مناهج الأقسام العلمية، أو قد لا تكون المعرفة متكاملة، باعتبار أن بعضها لا يناقش كمقررات مستقلة عن بعضها البعض، مما يولد الفجوة بين المقررات التعليمية والاحتياجات المجتمعية، وما يأمله المخطط للسياسة الاجتماعية من توافر القدرة للباحث الاجتماعي من خلال إعداد المهني على التعامل معها مهنيًا.

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي أن التخصصات العلمية تقوم بتزويد المجتمع بالقدرات البشرية القادرة والمؤهلة للتعامل مع قضاياها المختلفة تبعاً لحاجة مجتمعية مرتبطة بواقعه أكثر من حاجة نظرية لتخصص من التخصصات . لذلك يعد علم الاجتماع وفق لائحة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من التخصصات النظرية في مجال العلوم الاجتماعية ، ويعنى هذا التخصص بدراسة تطور نماذج المجتمع البشري ، ودراسة أفضل السبل لتحقيق السعادة لكل المجتمعات لمواجهة المشكلات على أسس علمية مناسبة ، ويتعرف الطالب في هذا التخصص على طبيعة المجتمع وخصائصه ، والعوامل المؤثرة فيه ، كما يتعلم المهارات الاجتماعية المطلوبة للتعامل مع أوضاع المجتمع وظواهره الاجتماعية المختلفة ، والأساليب المناسبة لتقديم الرعاية الاجتماعية في مؤسسات الخدمة الاجتماعية .

وقد أشرنا سابقاً إلى أن علم الاجتماع من التخصصات العلمية التي دخلت مبكراً في الجامعات السعودية والتي تجاوزت أكثر من ٣٠ عاماً ، ومن ثم قد تكون تلك الفترة كافية لاختيار ذلك التخصص موضوعاً للدراسة ، لتقييم واقعه المجتمعي من خلال تحليل الخطط التعليمية المسئولة عن إعداد هؤلاء الباحثين الاجتماعيين .

ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة بالتعرف على واقع الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي في ضوء الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية ، حيث تعد الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع في الجامعات الركن الرئيس لتخريج باحثين اجتماعيين مؤهلين يجب أن يسهموا جنباً إلى جنب مع أصحاب المهن الأخرى خريجي التخصصات العلمية المختلفة ، وبالتالي جدير بنا أن نخضعها للدراسة والتحليل ، لعلنا نسهم في تطوير أدائها ، أو ندعمها إن كان هناك ما يؤيد ذلك ، من خلال إخضاعها للبحث والتحليل في هذه الدراسة . كما تحدد موضوع الدراسة بمعرفة مدى توافق هذه الخطط بما تضمنه من مقررات دراسية مع حاجات المجتمع ومشكلاته المستجدة ، ومدى مراعاتها لطرق مجالات علمية جديدة ، من

خلال نشأة مؤسسات اجتماعية تحتاج لباحثين اجتماعيين لديهم دراية بأعمالها ومهامها، أو مشكلات معينة قد تحتاج لدراسة متخصصة فيها.

وتفرع من هذه المشكلة الرئيسة عدة تساؤلات، وهي:

١- ما منهجية الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية؟

٢- ما الاختلافات بين الخطط التعليمية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي؟

٣- ما الفروق بين الإعداد المهني النظري والإعداد المهني التطبيقي؟

٤- هل هناك مقررات يمكن إضافتها للإعداد المهني تبعاً لحاجة الواقع المجتمعي السعودي؟

ثالثاً: أهمية الدراسة وأهدافها

تنطلق أهمية الدراسة العلمية من عدم توافر دراسات تتعلق بواقع علم الاجتماع في المجتمع السعودي عبر مسيرته التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان الأجدر بالباحثين الوقوف عندها عدة مرات لتقويمها، خاصة وأن أي علم بحاجة ماسة لجهود المتخصصين فيه لدفع مسيرته للأمام، وتأكيد أهميته في المجتمع. بينما حظي علم الاجتماع بعدد من الدراسات في المجتمعات العربية، حيث يعد علم الاجتماع من أكثر العلوم الإنسانية التي نالت اهتماماً كبيراً في الفكر العربي المعاصر، فهناك الجامعات والمعاهد والمؤسسات التي كرست جهودها لذلك العلم كمجالات علمية لتخريج الباحثين الاجتماعيين، وهناك طبيعة مجتمعاتنا العربية الآخذة بالتقدم والتطور ورغبة الباحثين في دراسة موضوعات مجتمعية (زيغور، ١٩٨٥ : ٢٣٥). لذلك نشطت في الفترة ما بين ١٩٨٠م - ١٩٨٥م الأبحاث والدراسات التي تناقش الوضع القائم لعلم الاجتماع، من حيث تعليمه، ومساهماته البحثية، ومكانته في المجتمع العربي، والدور الذي يمكن أن يؤديه، إذ عقدت عدد من الندوات في مختلف أنحاء الوطن العربي في الكويت ومصر وأبو ظبي والمغرب وتونس، التي ناقشت مثل تلك القضايا، وقد نجم عن ذلك بروز ما يمكن وصفه بقلق عميق حول وضع هذا العلم ومستقبل

خريجه ومستقبل مهنتهم وفاعليتهم الثقافية والمجتمعية (نصر، ١٩٨٥ : ١٦٨).

بينما تركزت معظم جهود المتخصصين في علم الاجتماع في المجتمع السعودي حول البحوث التطبيقية - رغم قناعتنا بأهميتها - متناسين أنه من الضروري أن يتم التأكد من قدرة الباحثين فيها على العطاء وقبول المجتمع لذلك. ومن هنا تعد هذه الدراسة امتداداً لدراسات يقوم بها الباحث حول واقع علم الاجتماع في المجتمع السعودي، من خلال استعراض تاريخه، ومساهمة المتخصصين فيها في برامج التنمية المختلفة، ومكانة الباحثين الاجتماعيين أنفسهم كمهنيين في المجتمع، وما هذه الدراسة إلا تكملة لتلك الجهود، التي نسأل الله العليّ القدير فيها العون والتوفيق.

كما تنطلق الأهمية العملية للدراسة، من أنه قد تفيد منها الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في الجامعات السعودية، أو الجامعات الخليجية بحكم التشابه في التغير الاجتماعي والاحتياجات التنموية فيما بينها كما أشارت دراسة (الريمحي، ١٩٩٥) ودراسة (أبو العينين، ١٩٩٣)، في تطوير خططها التعليمية، ومراعاة القضايا والمشكلات والتغيرات الاجتماعية المتلاحقة، حتى تكون مخرجاتها من الباحثين الاجتماعيين قادرة على البحث والتحليل لتلك المتغيرات. حيث أشار عدد من دراسات التغير والتنمية في المجتمع السعودي إلى حدوث تحول جديد في مسيرة التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي مع تطبيق أول خطة تنموية للبلاد مع بداية عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، حيث أسهمت هذه الخطط في تغيرات كبيرة في بنية المجتمع السعودي ونظمه وحدث تطور كبير في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وظهرت بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة والأنماط السلوكية والقيم الحديثة، وتغيرت العلاقات الأولية السائدة في المدن كما كان الحال في الريف والبادية، وزيادة النمو السكاني في المملكة.

كما أن الأوضاع الحالية التي يعيشها المجتمع السعودي وبخاصة أوضاعه الأمنية، وانتشار قضايا العنف والتطرف، وما يمثله من خطورة على مسيرة المجتمع وخططه التنموية، تحتم على أقسام علم الاجتماع مساهمة تلك الأوضاع، والحرص على تزويد المؤسسات المسؤولة عن مواجهة التغيرات الأمنية والاجتماعية بأفراد مؤهلين قادرين

على إدراك المشكلات المستحدثة ، والإسهام في وضع الحلول المناسبة لها . كما أن الباحث هنا يرى أن المؤسسات المسؤولة التي تستقبل مخرجات تلك الأقسام العلمية وعلى وجه الخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية وما يماثلها ، قد تفيد من هذه الدراسة في محاولة استقراء ما هو متوقع أن يقوم به الباحث الاجتماعي خريج تلك الأقسام ، وهل هي قادرة على تلبية احتياجاتهم ، ومحاولة صياغة آلية للتفاهم مع تلك الأقسام العلمية لتعديل خططها التعليمية بشكل يلبي احتياجاتها من الباحثين الاجتماعيين . كما قد تفيد من هذه الدراسة الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي أنشئت عام (٢٠٠٢م) في توفير قاعدة معلوماتية لها حول الأقسام العلمية لعلم الاجتماع ، لطرح ما قد تراه الجمعية لتفعيل وتطوير تلك الخطط ، إن كان فيها ما قد يحتاج للتطوير ، وإضافة مقررات معينة إن كان هناك حاجة لذلك .

وفي ضوء تلك الأهمية فإن هذه الدراسة سعت لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

١- التعرف على منهجية الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية .

٢- التعرف على الاختلافات بين الخطط التعليمية لأقسام الاجتماع في الإعداد المهني للباحث الاجتماعي .

٣- التعرف على الفروق بين الإعداد المهني النظري والإعداد المهني التطبيقي .

٤- محاولة الوصول إلى مدى إمكانية إضافة مقررات تبعاً لحاجة الواقع المجتمعي السعودي .

رابعاً: المفاهيم الرئيسة للدراسة

١ - الباحث الاجتماعي

هو كل فرد يحمل الدرجة الجامعية فما فوق من إحدى الكليات والأقسام المعترف بها في تخصص علم الاجتماع في الجامعات السعودية ، ويعمل في نفس مجال تخصصه .

٢ - الإعداد المهني

يشير مفهوم المهنة بأنها: الدور الاجتماعي الذي يؤديه الراشد في المجتمع ، والذي يحصل عن طريقه - بشكل مباشر أو غير مباشر - على نتائج اجتماعية ومالية ، والذي يشكل بؤرة الاهتمام الرئيسة في حياته (إبراهيم ، ١٩٨٤ : ١٠٢) .

أما مفهوم الإعداد المهني : فيعني مجموعة المعارف والمهارات التي اكتسبها الفرد أثناء دراسته لتخصصه العلمي في أحد أقسام علم الاجتماع . أو هي تكوين الشخصية المهنية للباحث الاجتماعي وذلك بتعليمه أساسيات البحث الاجتماعي واكتسابه الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي ، وتزويده بالمعارف والخبرات والمهارات والاتجاهات التي تمكنه من ممارسة عمله ، الذي يحتاج فيه إلى العلم والمهارة معاً (أبو المعاطي ، ١٩٩٦ : ٤٦٤) .

ويعني الإعداد المهني إجرائياً في هذه الدراسة : المقررات التعليمية التي تقدمها أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية ، بقصد تأهيل الباحثين الاجتماعيين للعمل في مؤسساتهم المتخصصة ، في البحث الاجتماعي والخدمات والرعاية الاجتماعية .

خامساً: الإطار النظري للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مفاهيم النظرية البنائية الوظيفية ، وبخاصة نظرية الدور ، حيث ترى نظرية الدور أن المجتمع هو مجموعة من العلاقات المعقدة والمترابطة بين الأفراد المنتمين لهذا المجتمع ، وهذه العلاقات تنبع من احتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة تحتم عليهم أدواراً معينة تختلف من فرد لآخر . ويشير فيكتور فروم (Victor Vroom) إلى أن هناك خمسة عوامل هامة تعمل كدوافع لممارسة الدور المهني - الذي يعد من أهم الأدوار الاجتماعية للفرد - وهي : الأجر ، والطاقة المبذولة في العمل ، وإنتاج السلع والخدمات ، والتفاعل الاجتماعي ، والمكانة المهنية (إبراهيم ، ١٩٨٤ : ١٠٤) . وقد بلغ تقدير (سوروكن) للمهنة أن جعل أحد أشكال الترتيب الاجتماعي الرئيسة مرتباً بالمهنة ، وهو ما عبر عنه بالتدرج المهني . فقد أشار إلى أن المهنة تعمل

على تشكيل الإنسان ككل ، فهي لا تحدد فقط مقدار دخله أو تغير مظهره ، أو تحدد ملبسه وسلوكه ، بل تشكل أيضاً عملياته العقلية من إدراك وإحساس وانتباه ، كما تؤثر على آرائه ومعتقداته وأخلاقه . كما أوضح السيد وجابر (١٩٩٧) أهمية الدور المهني في تحديد المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، فهي من ناحية تربط العوامل الاقتصادية بوسائل الإنتاج ، كما أنها من ناحية أخرى تحدد موقف العمل الذي يترك بدوره أثراً واضحاً على الترتيب الاجتماعي ، وعلى أنماط المكانة .

وبالتالي فإن نظرية الدور أفادت الدراسة في التأكيد على أهمية وضوح الدور المهني بين كل من المتخصص في فرع من العلوم ، والمجتمع ذاته ، بحيث يحدث التوازن المطلوب ، ولا يكون هناك اختلاف واقعي بين طرفي العلاقة ، إضافة إلى أن كل مؤسسة في المجتمع ما هي إلا جزء من كل ، تؤثر وتتأثر به سلباً وإيجاباً .

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

١ - منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت الدراسة على منهجين هما :

- أ- المنهج الوصفي النظري : الذي قام من خلاله الباحث بجمع المادة النظرية العلمية للدراسة ، وما اتاح له من مصادر المعلومات عن طريق المراجع العلمية والأبحاث المتخصصة المرتبطة بموضوعها ، والتي أسهمت في التعرف على الموضوع بشكل عام ، وصياغة أهداف الدراسة وتساؤلاتها .
- ب- منهج دراسة الحالة : قام الباحث بتحليل الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية ، للتعمق في تحليلها ، ولتحديد مظاهر الاتفاق فيما بينها في الإعداد المهني ، سواء من حيث المقررات التعليمية ، أو ساعات تلك المقررات ، أو العدد الإجمالي لمقررات الإعداد المهني للباحث الاجتماعي بشكل عام ، والتعديلات التي طرأت على تلك الخطط التعليمية . كما استخدم الباحث بعض أساليب الإحصاء الوصفي لعرض

نتائج الدراسة ومنها النسب المئوية والجداول التكرارية والترتيب ، لعرض نتائج الدراسة .

٢ - أداة الدراسة

نظراً لكون وحدة التحليل لهذه الدراسة هي الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع الخاصة بمرحلة البكالوريوس ، فقد تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون لتكون الأداة المناسبة للدراسة وأهدافها ومنهجها . وقد بلغ عدد الخطط التعليمية التي تم إخضاعها للتحليل (٥) خطط لخمسة أقسام علمية ، والمعتمدة حالياً لتعليم الباحثين الاجتماعيين حتى نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ م .

٣ - حدود الدراسة

يشير الباحث إلى أن اعتماده على الخطط التعليمية كمنهجية للتعرف على الواقع المجتمعي لعلم الاجتماع إنما جاء نتيجة لأن هذه الدراسة تنتمي للدراسات الاستكشافية التي عادة يعاني الباحث فيها من قلة الدراسات والبحوث في الظاهرة المراد دراستها ، لذلك يشير الباحث إلى حاجة الواقع المجتمعي لعلم الاجتماع لدراسات تالية تغطي جوانب لم تستطع مثل هذه الدراسة تغطيتها إذ إن دراسات الواقع المجتمعي تتطلب التعرف على اتجاهات العاملين في ميدان التخصص العلمي لعلم الاجتماع الذين يمثلون المخرجات المهنية من الخطط التعليمية ، وكذلك استطلاع آراء الخبراء والمختصين العاملين في الحقل الاجتماعي للتعرف على توقعاتهم نحو الأدوار المهنية للباحث الاجتماعي ، وما يأملونه من الأقسام المتخصصة في مخرجاتها كمّاً ونوعاً ، وكذلك دراسات تتعلق بالتعرف على رؤية المنظرين والمفكرين لعلم الاجتماع نحو طبيعة الإعداد المهني الذي هم يسهمون فيه ، وعلاقة ذلك بالحاجة المجتمعية والتطوير لقدرات وإمكانات العلم التطبيقية .

وبالتالي قد تتاح الفرصة للباحث أو لباحثين آخرين لتغطية موضوع الدراسة بدراسات أخرى تلم بجميع جوانبها ، وتغطي ما قد يطرأ على مثل هذه الدراسة من نقص أو تقصير .

سابعاً: الخلفية التاريخية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي والدراسات السابقة

أولاً: الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي

وستتم مناقشة هذا الموضوع باعتباره المدخل التاريخي لنشأة علم الاجتماع في المجتمع السعودي، حيث نجد أن تاريخ دخول علم الاجتماع في التعليم العام أسبق منه في مجال التعليم الجامعي. فقد نشأ علم الاجتماع في المجتمعات الخليجية - كتنخصص مهني في التعليم الجامعي - ومن ضمنها المجتمع السعودي مرتبطاً بتأسيس الجامعات في الأقطار الخليجية، تلاه الاهتمام بالبحث العلمي، أي أن ارتباط هذا التخصص اعتمد على التوسع الذي حدث في مجال التعليم الجامعي، وليس لحاجة مجتمعية أثبتتها دراسات علمية اجتماعية. إذ كان للثروة النفطية ودورها الرئيس في هذا التوسع في مجال التعليم الذي حظي بقسط كبير من الإنفاق الحكومي بصفته الأداة التي تؤهل المواطنين للانتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة العصرية، كما أنه ارتبط بمظاهر تحديث الدولة وأجهزتها، فقد كان قطاع التعليم أكبر قطاع نال التشجيع والاهتمام وأخذ يتوسع بنسب مضاعفة في جميع أنحاء المجتمعات الخليجية ذوات الظروف المتشابهة (أبو العينين، ١٩٩٣ : ٢١٤).

ومن خلال الاطلاع على تطور الخطط التعليمية لمرحلة التعليم الثانوي نجد أن مقرر علم الاجتماع ارتبط بالتعليم الثانوي فقط، حيث دخل مجال التعليم العام في الخطة التعليمية لعام ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م تحت مسمى (مقرر مبادئ علم الاجتماع)، للصف الثاني والثالث ثانوي في الفرع الأدبي بواقع حصتين في الأسبوع لكل منهما. واستمر على هذا الوضع - تقريباً - حتى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م عندما أحدث التعليم المطور القوائم على نظام الساعات وضعت ثلاثة مقررات لعلم الاجتماع يدرس ثلاثة مقررات في قسم العلوم الإدارية والإنسانية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والأدبية. لكل مقرر ساعتان في الأسبوع. (السلوم، ١٩٩١). وفي عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م عندما ألغي نظام الساعات الذي يعتمد عليه التعليم المطور، وتعديل بعض التخصصات ودمج بعضها مع بعض، عدلت مقررات علم الاجتماع لتصبح مقررين في تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية

والعربية، والوضع مستمر حتى الآن. كما كان هناك مقرر بمسمى (المجتمع والخدمة الاجتماعية) يدرس لطلاب السنة الثالثة بمرکز الدراسات التكميلية التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم (المعارف سابقاً) عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م لتأهيل المعلمين خريجي معاهد المعلمين الثانوية، وحتى تصفيتها عام ١٤٠٨هـ (السلوم ١٩٩١ : ٢٥١).

أما إعداد الباحث الاجتماعي كتخصص مهني فقد بدأ في المعهد المتوسط للخدمة الاجتماعية الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م (كان يطلق عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٤م)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تمثل مقررات في علم الاجتماع النسبة الأعلى لبرنامج المعهد، باعتباره المؤسسة التعليمية الأولى في المملكة العربية السعودية لتعليم وتخريج الباحثين والأخصائيين الاجتماعيين. أما تعليم علم الاجتماع في التعليم الجامعي، فتنص الأهداف الرئيسة لكل قسم من أقسام علم الاجتماع على أن مهماته تتركز في إعداد الكفاءات البشرية في مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية من باحثين وأخصائيين ومدرسي المواد الاجتماعية وذلك لتلبية احتياجات المملكة من الباحثين الاجتماعيين للعمل في المؤسسات ومراكز الخدمة الاجتماعية والمؤسسات التربوية (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠١).

ومن حيث الأقسام الجامعية الخاصة بعلم الاجتماع فهي :

الجامعة	الكلية	القسم	تاريخ التأسيس
١ - جامعة الملك سعود	الآداب	الدراسات الاجتماعية	١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م
٢ - جامعة الملك عبدالعزيز	الآداب والعلوم الإنسانية	علم الاجتماع	١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
٣ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	العلوم الاجتماعية	الاجتماع والخدمة الاجتماعية	١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
٤ - جامعة الملك فيصل	التربية	شعبة علم الاجتماع	١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م
٥ - جامعة القصيم	العلوم العربية والاجتماعية	قسم الاجتماع	١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ^(١)

(١) أسست جامعة القصيم عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م بحيث ضم فرعاً جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم لتصبح جامعة القصيم، وهذا التاريخ يشير إلى تأسيس قسم الاجتماع عندما كانت كلية العلوم العربية والاجتماعية تابعة لفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم.

وإن كانت شؤون تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم (الرئاسة العامة لتعليم البنات - سابقاً) قد أنشأت أقساماً للاجتماع في كلياتها في عام (١٩٧١م) وألغيت في عام (١٩٨٢م) بعد إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الذي تغير ليصبح كلية الخدمة الاجتماعية عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢ م .

وتختلف الأقسام في صيغة طرحها للتخصص، فهو يطرح في بعضها كتخصص منفرد مثل جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة القصيم، وبعضها وهو الغالب كشعبة داخل القسم مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فيصل (أبو العينين، ١٩٩٣ : ٢٢٠) .

ومن مراجعة الخطط التعليمية لتلك الأقسام اتضح أن هناك ثلاثة أقسام تؤهل طلابها للعمل في مجال تدريس مناهج علم الاجتماع في التعليم العام، إضافة إلى تأهيلهم للعمل كباحثين اجتماعيين، وهي : قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم، وقسم الدراسات الاجتماعية شعبة علم الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل، حيث تضمنت خططها التعليمية مقررات : (أصول التربية الإسلامية، الإدارة التعليمية، المناهج وطرق التدريس، علم النفس التربوي، التقويم التربوي، التربية العملية) . بينما بقية الأقسام العلمية تعد خريجها للعمل كباحثين اجتماعيين فقط .

ورغم أننا نلاحظ قيام بعض الأقسام العلمية بمراجعتها لخططها التعليمية، وإن كانت تلك الأقسام تنتظر حدثاً مهماً يدفعها لهذا التعديل، كما حدث لقسم علم الاجتماع بجامعة الإمام بن محمد الإسلامية عند دمجها مع قسم الخدمة الاجتماعية عام ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، الذي نجم عنه إعداد خطة جديدة بدأت مع الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٢٠ / ١٤٢١هـ - ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م، ولقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م عند إلغاء نظام الساعات والعمل وفق نظام الساعات الفصلية، وكذلك قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز، وإن كان التعديل شمل تحديد المقررات لكل فصل، وليس تغييراً في المقررات ذاتها .

كما أن هناك بعض الأقسام العلمية التي تقدم علم الاجتماع سواء كتخصص رئيس أو كتخصص مساند، أو تدرس بعض مقرراته، كجزء من الإعداد المهني لخريجي تلك الأقسام، وهي:

١ - قسم العلوم الاجتماعية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (مرحلة الماجستير والدكتوراه).

٢ - قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة أم القرى (تخصص مساند).

٣ - قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية (تخصص مساند).

٤ - كلية الخدمة الاجتماعية للبنات بوزارة التربية والتعليم (تخصص مساند).

٥ - قسم السياسة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود (مقررات).

٦ - قسم الدراسات الإسلامية والعربية بكلية العلوم بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن (مقرر علم الاجتماع الصناعي، ومقرر الإنسان والبيئة).

٧ - كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود (مقررات).

٨ - قسم علم النفس، وقسم علم النفس التربوي بكلية التربية بجامعة الملك خالد (مقرر).

٩ - قسم الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، بكلية الزراعة وعلوم الأغذية بجامعة الملك سعود. (تخصص فرعي في علم الاجتماع الريفي).

١٠ - كليات الطب بالجامعات (مقررات).

ويتشكل الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في ضوء الخطط التعليمية للأقسام المتخصصة من المناهج التالية:

١ - المناهج الأساسية المرتبطة بكل جامعة وتتضمن عادة مناهج في الثقافة الإسلامية وعلومها، اللغة العربية وآدابها، مبادئ في بعض العلوم الإنسانية أو الاجتماعية وأهمها: الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، علم النفس.

٢ - المناهج التخصصية في فروع علم الاجتماع المختلفة.

٣- المناهج المرتبطة بقاعات البحوث والتدريب الميداني في إحدى المجالات الاجتماعية .

كما أن مستوى الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في المجتمع السعودي ، يأخذ أربعة اتجاهات :

١ - مرحلة الدبلوم المتوسط (توقف بعد إلغاء معهد الخدمة الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية) .

٢- مرحلة الدبلوم العالي (توقف مع تحويل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات إلى كلية للخدمة الاجتماعية للبنات عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) .

٣- مرحلة البكالوريوس ، الذي بدأ مع نشأة أول قسم لعلم الاجتماع في جامعة الملك سعود عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

٤ - مرحلة الماجستير منذ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٢م ، ويقدمها فقط كل من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وقسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز .

٥ - مرحلة الدكتوراه ، التي بدأت في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منذ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م (الداود ، ٢٠٠٣) . كما لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود برنامجاً للدكتوراه بدأ عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

ويهدف الإعداد المهني للباحث الاجتماعي إلى تأهيله للقيام بشغل الوظائف التي حددها نظام الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية ، حيث وضع نظام الخدمة المدنية في تصنيفه لوظائف القطاع الحكومي هذه الوظائف ضمن الوظائف التخصصية في المجموعة العامة للوظائف الاجتماعية والثقافية ، واشترط لها مؤهلاً جامعياً . حيث نص النظام على أن وظائف المجموعة النوعية لوظائف الشؤون الاجتماعية تقوم بأعمال الرعاية الاجتماعية ، وإجراء الدراسات ، واقتراح البرامج التطويرية للمجتمع ، والإشراف الاجتماعي على التجمعات الطلابية في المدارس والجامعات والإسكان

الداخلي (السنيدي، ١٩٩٤ : ١٤٠). ومن المسميات الوظيفة المتوافقة مع الإعداد المهني للباحث الاجتماعي، ومع مخرجات أقسام علم الاجتماع مسمى : (أخصائي اجتماعي - اختصاصي ضمان اجتماعي - اختصاصي تأهيل مهني - مشرف اجتماعي - أخصائي رعاية - باحث تنمية)، إضافة إلى مسميات مرتبطة بالإدارات والأقسام والشعب داخل الأجهزة التي يتوافر بها مثل هذه الوظائف .

من هنا نستخلص أن الإعداد المهني للباحث الاجتماعي، يختلف باختلاف الجامعات السعودية، وباختلاف خطط الأقسام ذاتها، وسيوضح لنا الكثير من النتائج التي سنعينها لاستخلاصها لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها .

ثانياً: الدراسات السابقة

رغم أن علم الاجتماع قد دخل الوطن العربي منذ وقت مبكر، حيث صدر أول مؤلف باللغة العربية في علم الاجتماع عام ١٩٢٤م ألفه نقولا حداد، تحت عنوان - علم الاجتماع - (أبو العينين، ١٩٩٣ : ٢٠٩). كما افتتح أول قسم لعلم الاجتماع بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٢٥م، ومن ثم افتتح قسم آخر لعلم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ووصل عدد الأقسام العلمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي لأكثر من ١٤٠ قسمًا ما بين قسم علمي ومركز للبحوث (الساعاتي، ١٩٨٩ : ٤٠). إلا أن الدراسات التي تناولت الإعداد المهني من واقع الخطط التعليمية عربياً ومحلياً قليلة إن لم تكن نادرة، حيث إن معظم الدراسات السابقة التي أمكن الاطلاع عليها ركزت على نقد واقع علم الاجتماع في المجتمعات العربية سواء في منطلقاتها النظرية أو في نظامه التعليمي . ويمكن تصنيفها كما يلي :

١ - الدراسات التي تناولت الجانب التعليمي لعلم الاجتماع وعلاقته بالواقع المجتمعي

تناولت بعض الدراسات ظروف تأسيس تعليم علم الاجتماع في الجامعات العربية، حيث كان المفكر مالك بن نبي (١٣٢٣هـ/ ١٣٩٣م - ١٩٠٣/ ١٩٧٣م) قد

تحدث في نظريته للتغير الاجتماعي عن حاجة المجتمعات العربية والإسلامية إلى علم اجتماع مرتبط بواقعها، يستطيع أن يساهم في تشخيص مشكلاتها ومواجهة احتياجاتها، بحيث يكون علماً يهتم بالعموميات والقضايا الكبرى في المجتمع العربي والإسلامي كالثقافة والبناء الاجتماعي والتنمية والفقر والتخطيط والتربية وغيرها (السعد، ١٩٩٥). ويشير معتوق (د ت) إلى أن غالبية كتب علم الاجتماع في الوطن العربي تهدف إلى نقل وترويج النظريات المبتكرة في الغرب للطلاب في الجامعات العربية، رغم عجز تلك المؤلفات عن موقف النقد المنهجي الخلاق (معتوق، د ت: ١٢٧).

كما أشار حداد (١٩٨١) إلى أن الجانب التعليمي في علم الاجتماع يحتاج إلى إعادة نظر وبخاصة في مناهج التعليم ذاتها، إذ إنه ما زال محصوراً في الصف، ولا بد أن يخرج إلى الجوانب التطبيقية المهمة المرتبطة بالمجتمع. وفي نفس الإطار طالب عبد الباسط (١٩٨١) بإعادة النظر في تطوير المقررات التعليمية لعلم الاجتماع في الوطن العربي. كما يرى حجازي (١٩٨٥) أن التعليم في مرحلة الدراسة الجامعية والدراسات العليا في أقسام علم الاجتماع، لا يهتم بنوعية الطلاب، ولا ما يقدم لهم من برامج، وما يوفر لهم من فرص الإعداد والتنشئة، بسبب التركيز على كتاب مدرسي، لذلك ينهي الدارسون تعليمهم، وهم ناقصو الإعداد، غير فاهمين للواقع وعاجزون عن التعامل معه، وأن ذلك جزء رئيس من الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي.

أما دراسة ساري (١٩٨٥) فقد أوضحت أن الطلبة الملتحقين بدراسات علم الاجتماع لديهم توقعات عريضة، يريدون تلمس قضايا المجتمع الراهنة، فيجدون أن المداولات، والنقاشات تنتمي إلى مجتمعات غربية أو شرقية، وهذا يسبب لهم الكثير من الإحباطات وخيبة الأمل. لذلك يرى من خلال استعراض تاريخ علم الاجتماع في الوطن العربي أنه نما على هامش المجتمعات العربية، وترعرع على مدى نصف قرن من الزمان أو يزيد، دون أن يراعاه أو يحس به أحد سوى أتباعه ومريديه وذوي المصالح الحيوية منه. وقد أشار علي (١٩٨٦) إلى أنه لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم العربي والإسلامي، تلبية لحاجات معينة، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة والتقليد للدراسات الغربية.

أما دراسة المطيري (١٩٩٣) التي تناولت الصياغة الإسلامية لتعليم علم الاجتماع في الوطن العربي فقد توصلت إلى أن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون مقبولاً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإسلامية، ولا بد من صياغة إسلامية لعلم الاجتماع، حيث إن المعتقدات والخلفيات الثقافية لا يمكن إسكاتهما أثناء البحث، مما يجعل النظريات التي تعطي صفة العالمية لا تصلح للتعميم وإنما تمثل نظرة منتجها فقط.

وقريب من هذا الرأي أشار الغالي (٢٠٠٠) إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي علم وافد فشكل هذا الأمر مشكلاً وبدأ التساؤل واضحاً، إذ كيف تدرس الظاهرة الاجتماعية بعلم مستورد من خلال المقررات التعليمية وما تحويه من نظريات غربية؟ مما أبرز أن الاعتماد المطلق على علم اجتماع لا يستمد من الواقع بل يستهدف دعم نظم لا تتفق مع مجتمعاتنا، وصدرت عن ظروف تختلف اختلافاً كاملاً عن ظروف مجتمعنا.

وتوصلت دراسة عثمان (١٩٩٦) إلى أن مناهج العلوم الاجتماعية تواجه عدداً من الظواهر السلبية قد تظل عاجزة عن مسايرتها ابتداء من القرن الواحد والعشرين، ومنها ظاهرة التزايد السكاني المطرد، وصراع القيم واطراد المادية والنفعية، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الاقتصادية العالمية، والتخلف التقني، وتنامي الجرائم المنظمة، وانتشار العصاب والأمراض النفسية، وتنامي البطالة، والتغيرات السياسية، وكل تلك الظواهر تحتاج إلى مسايرة في الخطط التعليمية لأقسام العلوم الاجتماعية بشكل عام، حتى تحقق القوة الاجتماعية المطلوبة بين العلوم والمهن الأخرى في المجتمع.

٢ - الدراسات التي تناولت الإعداد المهني للباحث الاجتماعي

أشار زكريا (١٩٨٥) في دراسته عن واقع إعداد العاملين في الحقل الاجتماعي في سورية، إلى أن معظم المقررات التعليمية اعتمدت على الأعمال المترجمة، الذي يعني إعادة لجهود آخرين من مجتمعات أخرى قد لا تتناسب مع واقع المجتمع العربي السوري، إضافة إلى أن المؤلف الواحد يعرض لقضايا متعددة في علم الاجتماع، دون تركيز على مجال معين (في: عبد الباسط، ١٩٨٥).

كما أشار بوحديبة (١٩٨٥) إلى أن أقسام علم الاجتماع في الجمهورية التونسية قد تأثرت مقرراتها وبحوثها بالصبغة الفرنسية حتى بداية الستينات الميلادية من القرن الماضي، ومن ثم تم تونسة تلك الأقسام من خلال التركيز على دراسات المجتمع في المجتمع التونسي والمجتمع المغربي عامة.

كما أوضحت دراسة حسين (١٩٨٩) أن تعليم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية التي بدأت في الكويت عام ١٩٧٤م بإنشاء قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت، قد تأثرت في بدايتها بالمقررات التعليمية وفق التخطيط المصري المنبثق عن التصور الأمريكي. وبالتالي ينطبق الحال نفسه على المجتمعات العربية الأخرى، باعتبار أنها تأثرت عند تأسيسها ووضع خططها بالتجربة المصرية ذاتها، إذ كان الرواد الأوائل لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية وبخاصة الخليجية هم أساتذة من الجامعات المصرية، وهذا ما أكدته أيضا أبو العينين (١٩٩٣) من أن معظم الأقسام العلمية في الجامعات الخليجية صيغت خططها ومقرراتها ومناهجها وفق خطط ومناهج الأقسام العلمية بالجامعات المصرية.

وفي دراسات مرتبطة بتأسيس وتعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمعات العربية، وهي قد تكون قريبة من تعليم علم الاجتماع، باعتبار أن معظم أقسام علم الاجتماع تضم مقررات متعددة لها، أو تعدد شعبة أو مساراً لتخصص الخدمة الاجتماعية، وبخاصة في الجامعات الخليجية، فقد توصل عجوبة (١٩٩٣) إلى أن تعليم الخدمة الاجتماعية بالسودان والتي بدأت نشأتها الأكاديمية منذ عام ١٩٦٩م، قد تأثرت بالتجربة البريطانية في مناهجها التعليمية، وبخاصة أقسام وكليات الخدمة الاجتماعية، من حيث تقسيمها إلى مناهج إدارية، وقانونية، واقتصادية، ومناهج مهنية، ودراسات تطبيقية عن المجتمع السوداني، والتدريب الميداني في إحدى المؤسسات وكانت إما وزارة الصحة أو وزارة الإرشاد والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى تأثرها بالتجربة المصرية بعد ذلك.

كما أشارت دراسة عبد اللطيف (١٩٩٣) إلى أن تعليم الخدمة الاجتماعية في المجتمع المصري تأثر بالرؤية الأمريكية، حيث نجد أن المناهج والمقررات والمؤلفات

تكاد تتطابق مع الصياغة الأمريكية للخدمة الاجتماعية، التي أجازها المجلس القومي لتعليم الخدمة الاجتماعية في الجامعات الأمريكية. كما توصلت دراسة عفيفي (١٩٩٣) إلى أن وضع الخدمة الاجتماعية في مصر يعاني من قصور معرفي عام للمعطيات العلمية المعاصرة، وقصور في تطوير هذه المعطيات لطبيعة الواقع المصري واستيراد مفاهيم وعناصر لا وجود لها إلا في المجتمعات الغربية، وقصور في الأداء المهني علمياً وتدريبياً لعوامل مختلفة. كما توصل أبو المعاطي (١٩٩٦) إلى عدم كفاية الإعداد المهني النظري للأخصائي الاجتماعي، الذي أثر في قدرته على تأدية مهماته بعد تخرجه وبخاصة في أداء وظيفته كمدير لإحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

كما أشار عجوبة (١٩٩٧) إلى أن تأسيس الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي مر بثلاث مراحل تعرضت فيها لمحاولات صبغها بصبغة أيديولوجية، تمثلت الأولى في الأيديولوجية الاشتراكية العربية، والثانية ربطت بين الخدمة الاجتماعية وتوطينها، والثالثة هي الدعوة للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، وهذا انعكس على مقررات تعليمها وبحوث أساتذتها.

من هنا نجد أن الدراسات السابقة توصلت إلى ما يلي :

- تأثر تأسيس علم الاجتماع بالاتجاهات الفكرية الغربية الذي انتصح في طبيعة المقررات التعليمية وفي أبحاث المتخصصون وتأثرهم بالنظريات العلمية الغربية.

- أن المقررات التعليمية للإعداد المهني شبيهة بما لدى الأقسام العلمية في الجامعات الغربية.

- عدم ثبات علم الاجتماع على أسس علمية مستمدة من واقعه الاجتماعي العربي.

- تأثره باجتهادات أساتذته أكثر من حاجة واقعه المجتمعي.

- حاجة علم الاجتماع كتخصص مهم للمجتمع، لأن يكون قريباً من احتياجات المجتمع ومشكلاته، خاصة في مجال البحث والدراسة.

- عدم وجود وصف مهني دقيق لمهام علم الاجتماع ودوره في المجتمع العربي.

- أن غالبية الدراسات لم تتناول الخطط التعليمية لتدريس العلم، فبعضها يركز على تحليل بحوث ودراسات المتخصصين في العلم، والبعض الآخر يركز على آراء العاملين في الميدان من الباحثين الاجتماعيين، وبعض تلك الدراسات تناولت آراء خبراء ومنظرين، وأخيراً دراسات اعتمدت على الخبرة الذاتية دون تطبيق.

- لم يكن هناك في حدود علم الباحث دراسة طبقت على تخصص علم الاجتماع في المجتمع السعودي.

وقد أفاد الباحث من تلك الدراسات في التعرف على واقع تعليم علم الاجتماع في المجتمع العربي، سواء بشكل عام، أو كل مجتمع على حدة، ولا شك أن المجتمع السعودي جزء من المجتمع العربي، بل إن نشأة علم الاجتماع في المجتمع السعودي كانت بجهود أساتذة عرب بالضرورة نقلوا تجاربهم وخبراتهم عند تأسيس أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية، وبالتالي فإن وضع علم الاجتماع قد لا يختلف كثيراً عما أشارت إليه تلك الدراسات، وبخاصة في مقرراتها التعليمية وهو ما يهمننا في هذه الدراسة.

ثامناً: نتائج الدراسة التحليلية

من خلال تحليل الخطط التعليمية لأقسام علم الاجتماع بالجامعات، وهي خمس خطط تعليمية، وفي ضوء أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، أمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم (١)

الإعداد المهني^(١) للباحث الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

القسم	ساعات الإعداد المهني	الإعداد العام		الإعداد المساند		الإعداد التخصصي	
		س	%	س	%	س	%
قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم	١٩٨	٤٨	٢٤,٢	٤٣	٢٥,٧	٨٧	٤٣,٩
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام	١٦٧	٢٧	١٦,١	٤٧	٢٣,٧	٩٣	٥٥,٦
قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز	١٣٤	٢٠	١٥	٣٩	٢٩,١	٧٥	٥٥,٩
شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل	١٣٢	١٨	١٣,٠	٣٨	٢٨,٧	٧٦	٥٧,٥
قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود	١٢٨	١٧	١٣,٢	٢١	١٦,٤	٩٠	٧٠,٣

(١) تم تقسيم الإعداد المهني إلى ثلاثة جوانب من واقع تقسيم الخطط التعليمية وهي :

- أ- الإعداد العام : وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كغيره من طلاب الجامعة .
- ب- الإعداد المساند : وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كغيره من طلاب كليته .
- ج- الإعداد التخصصي : وهي المقررات التي يدرسها طالب قسم الاجتماع كمتخصص في قسم الاجتماع أو في شعبة علم الاجتماع .

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الساعات الإجمالية لتخريج الباحثين الاجتماعيين بعد إعدادهم مهنيًا، حيث نلاحظ أن أقسام الاجتماع بجامعة الإمام جاءت في المراتب الأولى من حيث عدد ساعات التخرج، حيث جاء قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم في المرتبة الأولى من حيث عدد الساعات الإجمالية للإعداد المهني للباحث الاجتماعي، وفي المرتبة الثانية قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بالرياض، وبفارق كبير جاءت الأقسام الأخرى. ويمكن أن يعزى ذلك كما سنعرف في الجداول التالية إلى كثافة المقررات الجامعية والمساندة التي تقدمها تلك الأقسام مما أدى لارتفاع الساعات الفصلية التي يدرسها الطالب، وهذا انعكس على عدد ساعات التخرج الإجمالية. ولا شك في أن هذا الاختلاف في عدد الساعات الإجمالية قد يكون مقبولا لو كان هناك تمييز للباحث الاجتماعي الذي يتخرج من قسمي الاجتماع من جامعة الإمام أو جامعة القصيم، بحكم أنه يفوقهم بعدد ساعات تعادل فصلين دراسيين أو أكثر من الساعات الفصلية للأقسام الأخرى.

كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني العام، حيث نلاحظ الاختلاف الواضح بين الأقسام في تلك الساعات، حيث نجد أن الفرق بين المرتبة الأولى وهو قسم الاجتماع بجامعة القصيم، والمرتبة الأخيرة وهو قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود (٢١) ساعة، وهو فرق كبير. ولكن ربما ارتفاع ساعات التخرج ذاتها لدى قسم الاجتماع بجامعة القصيم له دور في ذلك، وقد يرتبط ذلك بكثافة العلوم الشرعية والاجتماعية التي تقدمها كافة الأقسام العلمية بجامعة الإمام. حيث كان القسم تابعا للجامعة حتى عام ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وهو بما يرتبط برسالتها وأهدافها. بينما الأقسام الأخرى جاءت نسبتها متقاربة فيما بينها، حيث تراوحت جميعها ما بين ما نسبته (١, ١٦٪) كحد أعلى، وما نسبته (٢, ١٣٪) كحد أدنى. وهي نسب منطقية في الإعداد المهني الكلي للباحث الاجتماعي.

وفي مجال نوعية مقررات الإعداد المهني العام، والتي يقصد بها المقررات الأساسية التي تقرأها كل جامعة حسب أهدافها ونظامها، نلاحظ من خلال تحليل

مفردات تلك المقررات في الخطط التعليمية تميز قسم الاجتماع بجامعة الإمام بزيادة ملحوظة في مقررات العلوم الشرعية وهذا قد يكون بحكم رسالة الجامعة وأهدافها. بينما جاءت بقية الجامعات بنسبة شبه متساوية في تلك المقررات. كما نلاحظ انخفاض مقررات اللغة الإنجليزية لدى معظم الأقسام، باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم، الذي اهتم بتدريس اللغة الإنجليزية بمعدل (٣) ساعات كل فصل دراسي، وهي نسبة جيدة. أما الأقسام الأخرى فجاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود في المرتبة الثانية بعدد (١٠) ساعات لمقرر اللغة الإنجليزية، بينما جاءت ساعات مقررات العلوم الشرعية (الدينية) متقاربة لدى بقية الأقسام. وكذلك في مقررات اللغة العربية، ومن الطبيعي وجود مقررات في العلوم الشرعية واللغة العربية بحكم أنها جامعات سعودية، تنطلق من أهداف رئيسة واحدة في إعداد المواطن الصالح المنتمي لوطنه وأمته.

كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني المساند، حيث نجد ارتفاعاً واضحاً في تلك المقررات لدى كل من قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز بما نسبته (١, ٢٩٪)، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (١, ٢٩٪)، ويمكن إرجاع ذلك إلى وجود مقررات إجبارية لدى قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز كمقررات رئيسة على مستوى الكلية، بحيث إن الطالب يأخذ مقررات إعدادية من جميع الأقسام في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أما قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل فترجع هذه الزيادة إلى زيادة المواد التربوية لدى الطالب، حيث نلاحظ زيادة المقررات المرتبطة بعلوم التربية. أما قسم الاجتماع بجامعة القصيم فيرجع وجود ما نسبته (٧, ٢٥٪) من المقررات إلى كثافة مواد الخدمة الاجتماعية المقدمة للباحث الاجتماعي، وكذلك وجود مقررات تربوية، وينطبق الحال نفسه على قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض التي بلغت المواد المساندة ما نسبته (٧, ٢٣٪). أما قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، فقد جاء في المرتبة الأخيرة بما نسبته (٤, ١٦٪) ويمكن أن يرجع ذلك إلى انخفاض العدد الإجمالي لساعات التخرج، وانضمامه لكلية الآداب، وقلة المواد الإجبارية على مستوى الكلية ذاتها.

ومن خلال تحليل مفردات مقررات الإعداد المهني المساند في أقسام علم الاجتماع نلاحظ التنوع في مقررات المواد وعدم وجود اتفاق بين أقسام علم الاجتماع في تحديد تلك المقررات إلا في مقررات (علم النفس العام، علم النفس الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية) بينما نجد اختلاف الأقسام في المقررات المساندة الأخرى، والذي يمكن أن يعزى إلى اختلاف الكليات التي تنتمي لها تلك الأقسام، حيث نجد بعضها ينتمي لكليات الآداب، وأخرى لكليات العلوم الاجتماعية، وقسم آخر ينتمي لكليات التربية، لذلك نجد مثل هذا التمايز بين تلك الأقسام في تلك المقررات.

ومن الملاحظات التي أمكن تسجيلها عند قراءة خطط الإعداد المهني للباحث الاجتماعي كثافة مقررات الخدمة الاجتماعية، لدى بعض الأقسام، وبخاصة قسم الاجتماع بجامعة القصيم، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، بينما أقسام أخرى كان لديها كثافة في مقررات علم النفس، وبخاصة قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز. كما نلاحظ قلة اهتمام أقسام علم الاجتماع بالحاسب الآلي، حيث لم يوجد هذا المقرر إلا لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، رغم أن الكثيرين يتفقون على أن الحاسب الآلي أصبح ركناً رئيساً لعملية التحليل الاجتماعي للبحوث الاجتماعية. كذلك نلاحظ زيادة المقررات التربوية لدى شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام. كما نلاحظ وجود مقررات عن تاريخ المملكة، وجغرافيا المملكة، والمعلومات، ووسائل الاتصال، وأصول التربية، والسياسة التعليمية، والإرشاد النفسي، والمناهج وطرق التدريس لدى بعض الأقسام، وهي كما سبق أن أشرنا ترتبط بنوع الكلية وتوجهها التي ينتمي لها قسم علم الاجتماع.

أما فيما يتعلق بتوزيع أقسام علم الاجتماع حسب مقررات الإعداد المهني التخصصي لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، فتشير بيانات الجدول إلى أنه قد جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالمرتبة الأولى بما نسبته (٧٠٪)، وهذه النتيجة تؤيد ما جاء في الجدول فيما يخص مقررات الإعداد المهني العام والمساند،

التي أشارت إلى انخفاضها ، حيث نجد أن ذلك انعكس على مقررات التخصص ، مما يعني تركيزه بدرجة رئيسة على مواد التخصص أكثر من غيره من المقررات . بينما بقية الأقسام جاءت بنسب متقاربة . أما قسم الاجتماع بجامعة القصيم ، فقد جاء بالمرتبة الأخيرة بما نسبته (٩ ، ٤٣٪) ، وهذا أيضاً يرتبط بما توصلنا إليه في زيادة مقررات الإعداد المهني العام والإعداد المساند ، بشكل أثر على مقررات الإعداد التخصصي ذاتها .

الجدول رقم (٢)

الإعداد المهني النظري والتطبيقي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

القسم	ساعات الإعداد المهني	الإعداد النظري		الإعداد التطبيقي	
		س	٪	س	٪
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام	١٩٧	١٥٤	٩٣,٣	١٣	٧,٧
شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل	١٣٢	١٢٢	٩٢,٥	١٠	٧,٥
قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود	١٢٨	١١٥	٨٩,٩	١٣	١٠,١
قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة القصيم	١٩٨	١٧٢	٨٦,٩	٢٦	١٣,١
قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز	١٣٤	١٢٧	٩٤,٨	٧	٥,٢

تشير بيانات الجدول رقم (٢) إلى اختلاف أقسام علم الاجتماع بالجامعات السعودية في الإعداد المهني النظري والتطبيقي للباحث الاجتماعي . ففي مجال الإعداد النظري نلاحظ ارتفاع ساعات الإعداد النظري لجميع أقسام علم الاجتماع بالمقارنة مع ساعات الإعداد التطبيقي ، رغم أهمية الجوانب التطبيقية لإعداد الباحث

الاجتماعي لطبيعة علم الاجتماع ودوره في المجتمع . وقد جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بالمرتبة الأولى بما نسبته (٨, ٩٤٪) من الخطة التعليمية للقسم تركز على الإعداد النظري ، وتقاربت نسبة قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بما نسبته (٥, ٩٢٪) و (٣, ٩٢٪) لكلا القسمين على التوالي . وفي المرتبة الرابعة جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بما نسبته (٩, ٨٩٪) ، وفي المرتبة الخامسة جاء قسم الاجتماع بجامعة القصيم بما نسبته (٩, ٨٦٪) ، أي أن هذا القسم يعد أقل الأقسام العلمية في الإعداد النظري .

وفيما يتعلق بالإعداد التطبيقي نلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القصيم جاء بنسبة عالية عن غيره من الأقسام بما نسبته (١, ١٣٪) من ساعات الإعداد المهني العام ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن خطة القسم تضمنت إعداد الطالب للعمل في ثلاث مجالات دفعة واحدة ، إذ يعد كمدرس ، أو باحث اجتماعي ، أو أخصائي اجتماعي ، لذلك نلاحظ وجود مقررات في التربية العملية ، وبحث تطبيقي ، وتدريب ميداني في الخطة التعليمية . بينما جاء قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود في المرتبة الثانية بما نسبته (١, ١٠٪) ، يليه بنفس ساعات المقررات وإن اختلفت النسبة عن قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بما نسبته (٧, ٧٪) . وقريب من هذه النسبة أيضاً قسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (٥, ٧٪) ، وإن كان مقرر التربية العملية حظي بساعات هي الأعلى ضمن ساعات المقررات العملية بشكل عام . في حين جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة الأخيرة بما نسبته (٢, ٥٪) ، وهي نسبة متدنية جداً لعلم هو في أساسه علم تطبيقي بالدرجة الأولى . وعموماً نلاحظ انخفاض نسبة مقررات الإعداد المهني التطبيقي بشكل عام لدى الأقسام ، الذي قد يكون له دور في انخفاض قدرة الباحث الاجتماعي في التعامل مع القضايا المجتمعية والتعامل معها كباحث مهني .

الجدول رقم (٣)

الإعداد المهني داخل التخصص في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية

القسم	ساعات الإعداد المهني	ساعات فروع علم الاجتماع		ساعات المقررات الرئيسة		ساعات التطبيق الميداني	
		س	%	س	%	س	%
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام	١٦٧	٥٤	٣٢,٢	٣٦	٢١,٥	١٣	٧,٧
شعبة الاجتماع بكلية التربية بجامعة الملك فيصل	١٣٢	٤٨	٣٦,٣	٢٨	٢١,٢	١٠	٧,٥
قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة الملك سعود	١٢٨	٤٣	٣٣,٥	٣٤	٢٦,٥	١٣	١٠,١
قسم الاجتماع بكلية العلوم العربية والاجتماعية بجامعة بالقصيم	١٩٨	٣٩	١٩,٧	٢٨	١٤,١	٢٦	١٣,١
قسم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز	١٣٤	٣٩	٢٩,١	٢٩	٢١,٦	٧	٥,٢

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني داخل التخصص في أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية، حيث نلاحظ زيادة مقررات فروع علم الاجتماع حسب الساعات في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام عن غيره من الأقسام العلمية، ويليه في ذلك شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، ومن ثم قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وهذا يرتبط بما أشرنا إليه في الجدول رقم (١)، بينما تساوت مقررات فروع علم الاجتماع

في كل من قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم ، بعدد (٣٩) ساعة لكل قسم ، وهذا قد يرجع إلى زيادة المقررات المساندة ، وقلة مواد التخصص كما أشرنا في الجدول رقم (١) .

أما فيما يتعلق بتوزيع أقسام علم الاجتماع حسب مسميات وساعات المقررات الرئيسة لكل قسم من أقسام علم الاجتماع ، التي سيأتي تفصيلاً بأنواعها ومسمياتها في الجدول رقم (٥) ، حيث نلاحظ في هذا الجدول اتفاق جميع أقسام علم الاجتماع على تضمين خططها التعليمية ، ما أطلقنا عليه المقررات الرئيسة لتخصص علم الاجتماع ، كما تقاربت ساعات تلك المقررات حيث تضمنت الخطط التعليمية ، بين أقسام علم الاجتماع وكانت نسبة الفروق بين الأقسام في هذا النوع من الإعداد المهني بسيطة ، حيث جاء في المرتبة الأولى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود بما نسبته (٥ ، ٢٦٪) ، وفي المرتبة الثانية والثالثة والرابعة وبنسبة متقاربة جداً جاء قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بما نسبته (٦ ، ٢١٪) و (٥ ، ٢١٪) ، و (٢ ، ٢١٪) لكل قسم على التوالي ، وفي المرتبة الأخيرة جاء قسم الاجتماع بجامعة القصيم بما نسبته (١ ، ١٤٪) . كما تشير بيانات الجدول إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب ساعات المقررات العملية لكل قسم من أقسام علم الاجتماع ، حيث نلاحظ تدني المقررات التطبيقية والعلمية بالمقارنة مع المقررات التخصصية الأخرى ، وسبق أن عرضنا في الجدول رقم (٢) أثناء مناقشة الفروق في الإعداد النظري والتطبيقي بين أقسام علم الاجتماع ، إلى الاختلاف بين الأقسام في هذا الجانب ، كما سيأتي تفصيل مقررات الإعداد التطبيقي من حيث أنواعها وساعاتها في الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٤)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري في فروع علم الاجتماع

القسم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزیز	شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل
علم اجتماع السكان	٣	٤	٢	٣	٢
علم الاجتماع الصناعي	٣	٤	٣	٣	٢
علم الاجتماع الاقتصادي	٣	٤	٣	٣	٢
علم الاجتماع الحضري	٢	٤	٣	٣	٢
علم اجتماع التنمية	٣	٣	٣	٣	٢
علم الاجتماع البدوي والريفي	٣	٤	٦	٣	٢
علم الاجتماع التنظيمي	٣		٣	٢	٢
علم الاجتماع العائلي (الأسري)	٣		٣	٣	٢
علم اجتماع الانحراف (الجنائي)	٣		٣	٣	٢
علم الاجتماع الطبي	٢		٢	٢	٢
علم الاجتماع التربوي	٢			٣	٢
علم الاجتماع السياسي	٣	٤	٣		

القسم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزیز	شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل
علم الاجتماع الديني	٢	٣			
علم الاجتماع الإسلامي	٢				٢
علم الاجتماع الثقافي	٣				٢
علم اجتماع المعرفة				٢	
علم الاجتماع اللغوي					٢
علم اجتماع الإعلام					٢
علم اجتماع الطفولة			٣		
علم اجتماع الشيخوخة	٢		٣		
علم الاجتماع البيئي	٢				
علم الاجتماع القانوني	٣				
علم الاجتماع الخلدوني	٢				
علم الاجتماع الإداري		٤			
علم الاجتماع التطبيقي				٣	٢

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعداد المهني النظري في فروع علم الاجتماع لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ اتفاق الخطط التعليمية على مقررات الفروع التقليدية لعلم الاجتماع، كعلم اجتماع السكان، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم اجتماع التنمية، وعلم الاجتماع الريفي والبدوي، وعلم الاجتماع الحضري. وكذلك

اتفقت على مقررات فروع علم الاجتماع الأسري ، وعلم اجتماع الانحراف ، وعلم الاجتماع التنظيمي ، وعلم الاجتماع الطبي باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم . كما اختلفت الأقسام العلمية في فروع الاجتماع الأخرى ، حيث نجد أن بعض الأقسام انفردت بوضع مقررات لأحد فروع علم الاجتماع ، كعلم اجتماع المعرفة لدى قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزيز ، وعلم الاجتماع اللغوي ، وعلم اجتماع الإعلام ، لدى شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل ، وكذلك فرع علم اجتماع الطفولة لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود . وعلم الاجتماع البيئي ، وعلم الاجتماع القانوني ، وعلم الاجتماع عن ابن خلدون لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام . ومقرر علم الاجتماع الإداري لدى قسم الاجتماع بجامعة القصيم . كما حظي مقرر علم الاجتماع التربوي ، ومقرر علم الاجتماع السياسي ، بوجوده ضمن خطط ثلاثة أقسام علمية ، لدى قسمي الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام ، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم ، وقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .

كما اشترك قسمين في وجود مقرر لأحد فروع الاجتماع وهو مقرر علم اجتماع الشيخوخة لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، وقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام ، ومقرر علم الاجتماع الثقافي لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام ، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل . ومقرر علم الاجتماع الديني لدى قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام ، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم . ومقرر علم الاجتماع التطبيقي لدى قسمي الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، وجامعة الملك فيصل . أما مقررات علم الاجتماع الإسلامي ، فلم تتضمنها سوى خطة قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام ، وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل . وهو أمر قد يشير الاستغراب لأهمية هذا المقرر ، لإيضاح المنظور الإسلامي في تفسير قضايا الفرد والمجتمع .

الجدول رقم (٥)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعدادات المهنية النظرية التخصصية

القسم	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبدالعزیز	شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل
مبادئ علم الاجتماع	٣	٤	٣	٣	٢
مناهج البحث	٨	٨	٥	٥	٦
تاريخ الفكر الاجتماعي	٢	٤	٣	٢	٤
الإحصاء الاجتماعي	٧	٤	٤	٢	٤
النظريات الاجتماعية	٣		٣	٣	٢
النظم الاجتماعية			٢	٢	٢
المجتمع السعودي	٣		٣	٣	٢
التغير الاجتماعي	٢		٣		٢
الأثروبولوجيا	٦	٨	٦	٦	٢
تشريعات اجتماعية				٣	
المشكلات الاجتماعية	٢		٢		٢
الإجمالي	٣٦	٢٨	٣٤	٢٩	٢٨

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب الإعدادات المهنية النظرية التخصصية لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ اتفاق جميع أقسام علم الاجتماع على تضمين خططها التعليمية، ما أطلقنا عليه المقررات

الرئيسة لتخصص علم الاجتماع، كما تقاربت ساعات تلك المقررات حيث تضمنت الخطط التعليمية مقررات مبادئ علم الاجتماع، ومناهج البحث، وتاريخ الفكر الاجتماعي، والإحصاء الاجتماعي، والنظريات الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. كما تضمنت الخطط التعليمية مقررات رئيسة نراها في المجتمع السعودي، حيث نجد مقرر النظم الاجتماعية، ومقرر المجتمع السعودي، ومقرر التغير الاجتماعي.

ومن الاختلافات الواردة، ارتفاع ساعات مقرر الإحصاء الاجتماعي لقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام عن غيره من الأقسام. كما ارتفعت مقررات مناهج البحث لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم عن الأقسام الأخرى. بينما نجد أن قسم الاجتماع بجامعة القصيم لم تتضمن خطته مقرر النظريات الاجتماعية، وهو مقرر رئيس لا يمكن للباحث الاجتماعي أن يستطيع التحليل العلمي لأي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية دون مرتكز نظري. كما نلاحظ خلو خطة هذا القسم أيضاً من مقرر عن المجتمع السعودي، ومقرر عن التغير الاجتماعي، وهي أيضاً من المقررات التي يجب أن يتزود بها الباحث الاجتماعي، ليدرك مهنيًا وضع مجتمعه من هذا العلم، أو كيف يوظف العلم لدراسة قضايا مجتمعه.

كما نلاحظ تميز قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بمقرر (تشريعات اجتماعية)، وهو يعد من المقررات المهمة والأساسية للباحث الاجتماعي، حيث يتعرف على ما حدده النظام المعمول به في المجتمع من تشريعات اجتماعية لحفظ حقوق فئات المجتمع المختلفة، ولا شك أن في ذلك فائدة كبيرة ليمارس الباحث الاجتماعي دوره الرئيس في طرح رؤية لتطوير، أو اقتراح تشريعات اجتماعية جديدة لأفراد يمكن أن تلبي احتياجات اجتماعية أو تساهم في مواجهة مشكلات معينة.

الجدول رقم (٦)

توزيع أقسام علم الاجتماع حسب نوعية الإعداد المهني التطبيقي

مقررات البحث التطبيقي والتدريب الميداني	قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض	قسم الاجتماع بجامعة القصيم	قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود	قسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز	شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل	الإجمالي
موضوع خاص			٢	٤		٦
التدريب الميداني	٣	١٦	٨	٣	٢	٣٢
البحث التطبيقي	٤	١٠	٣		٢	١٩
التربية العملية	٦				٦	١٢
الإجمالي	١٣	٢٦	١٣	٧	١٠	٦٩

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى توزيع أقسام علم الاجتماع حسب نوعية الإعداد المهني التطبيقي لكل قسم من أقسام علم الاجتماع، حيث نلاحظ أن التدريب الميداني حظي بساعات أكثر من غيره من المقررات التطبيقية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود خلط لدى بعض الأقسام في تأهيل طلابها باحثين اجتماعيين أو أخصائيين اجتماعيين. كما نلاحظ وجود مقرر عملي تحت مسمى التربية العملية، وهو مرتبط بالتأهيل التربوي لطلاب أقسام الاجتماع ليعملوا مدرسين للمرحلة الثانوية لمقررات علم الاجتماع، حيث يدرس طالب المرحلة الثانوية في التعليم العام ثلاثة (مقررات، مقرران في تخصص العلوم الإدارية والاجتماعية، ومقرر واحد في تخصص العلوم الشرعية والعربية).

أما مقرر موضوع خاص، فلم يحظ إلا بساعتين ضمن خطة الإعداد المهني الإجمالية وفي قسمين فقط في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وهي ساعات قليلة، خاصة إذا ما علمنا أن المهمة الرئيسة لمقرر (موضوع خاص) كما هو

في الوصف العلمي للمقرر، يهدف إلى مراعاة القضايا والمشكلات الجديدة التي تحدث في المجتمع لدراساتها وتحليلها بشكل مكثف، لذلك فعدد الساعات الحالي قد لا يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

النتائج والتوصيات:

في ضوء البيانات السابقة، نستنتج ما يلي:

١ - يتركز الإعداد المهني للباحث الاجتماعي في أقسام الاجتماع على أربعة جوانب رئيسية:

أ- إعداد مهني عام.

ب- إعداد مهني مساند.

ج- إعداد مهني تخصصي.

د- إعداد مهني تطبيقي.

٢ - اختلاف الأقسام في العدد الإجمالي لساعات الإعداد المهني للباحث الاجتماعي كما لاحظنا ذلك في نتائج الجدول رقم (١).

٣ - اختلاف الأقسام في ساعات الإعداد المهني التخصصي، حيث تدنت لدى بعض الأقسام. ومن المفارقات أن قسم علم الاجتماع بجامعة القصيم لا يتضمن مقررًا عن النظريات الاجتماعية، والجميع يتفق على أهمية النظرية للبحث الاجتماعي، باعتبارها الانطلاقة الرئيسة للتحليل العلمي السليم.

٤ - اختلاف الخطط التعليمية في نوعية المخرجات التي تريدها من باحث اجتماعي، أو مدرس علم الاجتماع، أو أخصائي اجتماعي، وهذا التشتت جعل الخطط التعليمية متداخلة فيما بينها، وزاد من ساعات مقررات الإعداد المهني المساند على حساب الإعداد المهني التخصصي، واتضح ذلك في الخطط التعليمية لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم، وشعبة علم الاجتماع بجامعة الملك فيصل، بينما كانت خطة

قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، أكثر تركيزاً من الخطط الأخرى في إعداداته كباحث اجتماعي فقط، حيث تدنت لديها ساعات المقررات المساندة، وزادت ساعات التخصص في ضوء إجمالي عدد ساعات الخطة.

٥- تأثر أقسام علم الاجتماع ببعض التخصصات العلمية المساندة، حيث نجد أن قسم علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز تأثر بعلم النفس، بينما تأثرت أقسام علم الاجتماع بجامعة القصيم وشعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل بمقررات الخدمة الاجتماعية، بينما تأثر قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بالعلوم التربوية، بينما قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود كان تركيز خطته العلمية على التخصص أكثر من أي ميل لعلوم أخرى.

٦- تنوع الفروع التي تدرسها أقسام علم الاجتماع، وهذا قد يكون إيجابياً لو كان هناك تخصصات فرعية، بحيث تكون الفروع القريبة من بعضها البعض في تخصص واحد، حيث لا يوجد تخصص فرعي في علم الاجتماع، إلا لدى قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود. كذلك اختلفت الأقسام العلمية في بعض ساعات مقررات الفروع كما في الجدول رقم (٤).

٧- اتفاق أقسام علم الاجتماع على المقررات الرئيسة في تخصص علم الاجتماع، كما أشارت نتائج الجدول رقم (٥)، باستثناء قسم الاجتماع بجامعة القصيم.

٨- قلة الساعات المقررة للإحصاء الاجتماعي كما أشارت نتائج الجدول رقم (٥) عدا قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام، الذي يعد أكثر أقسام علم الاجتماع من حيث مقرر الإحصاء.

٩- تدني مستوى الإعداد المهني التطبيقي في أغلب أقسام علم الاجتماع، وهو قد يكون نتيجة لكثرة ساعات مقررات الجامعة والمواد المساندة، الذي كان على

حساب الساعات التطبيقية، كما في الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٦).

ومن خلال ما سبق، وفي ضوء تعدد المشكلات الاجتماعية المعاصرة، وحاجة كل مشكلة إلى مقررات دراسية تناقشها، ومع الشفافية في الطرح التي بدأت تناقش فيها القضايا والمشكلات الاجتماعية، ولتنوع مجالات وفروع علم الاجتماع، فإننا نوصي بما يلي:

- أن تركز أقسام الاجتماع في الإعداد المهني على تخصصه الرئيس وهو علم الاجتماع، حيث لاحظنا أن هناك بعض الأقسام لم تحدد هويتها نحو خريجها هل هم باحثون اجتماعيون، أم أخصائيون اجتماعيون، أم مدرسو مواد اجتماعية، وهذا يشتمل خطط الأقسام التعليمية، ولا شك أنه من الصعب على قسم أن يركز على عدة مجالات لخريجيه، رغم أن الباحث الاجتماعي يكاد يكون هو الهدف الرئيس لتلك الأقسام. حيث نلاحظ أن شعبة الاجتماع بجامعة الملك فيصل، وقسم الاجتماع بجامعة القصيم، قد وضعوا مقررات عالية جداً في الخدمة الاجتماعية، وفي المواد التربوية، مما أثر على مقررات التخصص ذاتها.

- تشكيل لجنة إشرافية دائمة في عضويتها ممثلون لجميع الأقسام المتخصصة في علم الاجتماع، والمؤسسات المهنية للباحثين الاجتماعيين.

- توحيد خطط الإعداد المهني العام للباحث الاجتماعي في الأقسام العلمية، بشكل يراعي أهداف كل جامعة، ولا يؤثر على إعداد الباحث الاجتماعي، وإلمامه بتخصصه، ويوحد عدد الساعات المنهجية للحصول على درجة البكالوريوس بين الأقسام العلمية.

- أن تتبنى الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، المراجعة الدورية لتقويم أداء الأقسام العلمية، من حيث خططها ومناهجها، بما يتواءم مع التطورات المجتمعية.

- إضافة مقررات ترتبط بالقضايا المهمة في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة في المجتمع السعودي ومنها:

- مقرر التنشئة الاجتماعية .
- مقرر علم اجتماع الشباب .
- مقرر قضايا الفقر .
- مقرر العنف الاجتماعي .
- مقرر التدرج الاجتماعي .
- مقرر النقد الاجتماعي .
- مقرر السياسة الاجتماعية .
- مقرر الثقافة الوطنية .
- مقرر العولمة .
- مقرر التسول .
- مقرر الزواج وقضاياها .
- مقرر الحضارات الإنسانية .
- مقرر التراث الفكري العربي الإسلامي .
- مقرر السياحة والمجتمع .
- مقرر الطفولة .
- أهمية الإعداد المهني في مجال اللغة الإنجليزية أو العمل بنظام الدورة المكثفة لأهمية اللغة في مثل هذا التخصص . حيث أشارت نتيجة الدراسة إلى انخفاض مقررات اللغة الإنجليزية في غالبية الأقسام العلمية، خاصة وأن لقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود تجربة في هذا المجال توقفت عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- أهمية الجوانب التقنية في الإعداد المهني للباحث الاجتماعي ، من خلال وضع مقررات في الحاسب الآلي ، حتى يتقن الباحث الاجتماعي مهارة الحاسب الأساسية ، التي أصبحت مهمة حالياً ، حيث لم نجد مقرراً للحاسب الآلي في جميع أقسام الاجتماع ، باستثناء قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية

- العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام ، وقسم الاجتماع بجامعة الملك فيصل .
- زيادة الساعات المخصصة لمقرر الإحصاء الاجتماعي ، لأهميته في رفع قدرة الباحث الاجتماعي على التحليل الاجتماعي العلمي لقضايا المجتمع .
- رفع مستوى الإعداد المهني التطبيقي من خلال زيادة الساعات التطبيقية وقاعات البحث لأهميته في إكساب الباحث الاجتماعي مهارات التطبيق للأسس والمبادئ العلمية التي تلقاها في قاعات الدرس .
- وضع مقرر مستقل تحت مسمى - العمل الخيري - ومقرر آخر تحت مسمى - التطوع - يعرض لقضايا العمل الخيري والتطوعي وأهميته وأهدافه ، وأنواعه ، خاصة وأن المملكة العربية السعودية يتوافر بها (٢٢٦) جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ويتفرع من أغلب تلك الجمعيات صناديق ومشاريع ومستودعات خيرية ، والكثيرون يؤيدون قدرة علم الاجتماع والباحث الاجتماعي على العمل بتلك القطاعات . (وزارة الشؤون الاجتماعية ، ٢٠٠٢) .
- وضع مقررات متخصصة تتعرض لأراء المفكرين العرب والمسلمين ، كابن خلدون ومالك ابن نبي والفارابي وغيرهم ممن قد يغني تحليلهم العلمي ونظرياتهم عن الكثير من مفكري علماء الاجتماع المؤسسين والمعاصرين ، حيث لم نجد ذلك إلا لدى قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي وضعت مقرر (علم الاجتماع عند ابن خلدون) كما في الجدول رقم (٤) .
- التوسع في مقرر (موضوع خاص) حيث كما أشارت نتائج الجدول رقم (٦) هناك مقرر واحد تحت مسمى (موضوع خاص) في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود ، وقسم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز ، رغم أهمية هذا المقرر ، حيث تستغل مادة هذا المقرر ، لطرح موضوعات وقضايا ومشكلات مستجدة للإلقاء الضوء عليها بشكل أكثر تفصيلاً ، ولا شك أن المستجدات في القضايا والمشكلات الاجتماعية متجددة في

المجتمعات المختلفة ، وبهذا يتيح للباحثين الاجتماعيين الإلمام بتلك المستجدات ودراساتها ، وإكسابهم القدرة على تحليلها ، خاصة وأن الثبات في الظواهر الاجتماعية أمر نسبي ، لا بد من مسايرته .

- كما يوصي الباحث بقيام باحثين بإجراء دراسات تغطي القصور الذي قد ورد في هذه الدراسة من خلال استكمال بعض الجوانب ، التي يمكن أن تفيد في تقييم شامل للإعداد المهني ، ومنها دراسات تتعلق باستطلاع آراء الخبراء والمنظرين في واقع الإعداد المهني ، والتعرف على اتجاهات الباحثين الاجتماعيين الممارسين اتجاه الإعداد المهني ، ومدى استفادتهم أثناء ممارستهم لمهنتهم .

المراجع

- إبراهيم، طلعت (١٩٨٤). المكانة المهنية ودوافع العمل. مجلة كلية الآداب، العدد (١)، الرياض: جامعة الملك سعود، ص ٩٩-١٢٩.
- أبو العينين، فتحي (١٩٩٣). علم الاجتماع في الأقطار الخليجية. حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد (١٦)، قطر: جامعة قطر، ص ٢٠٥-٢٥٠.
- أبو المعاطي، ماهر (١٩٩٦). الإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي. المؤتمر التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، ص ٤٥٦-٥٠٧.
- بو حديبة، عبد الوهاب (١٩٨٥). نحو علم اجتماع عربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ٢٣٧-٢٤٩.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٠). دليل الجامعة. الرياض: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك سعود (٢٠٠٠). دليل الجامعة. الرياض: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠١). دليل الجامعة. جدة: مطابع الجامعة.
- جامعة الملك فيصل (٢٠٠١). دليل الجامعة. الهفوف: مطابع الجامعة.
- حجازي، محمد (١٩٨٥). الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، العدد (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٦٠-٨٤.
- حداد، يحيى (١٩٨١). الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ١٧٥-١٨٧.
- حسين، شوكت (١٩٨٩). نماذج الخدمة الاجتماعية وقضية تنظيم المجتمع في الكويت. الكويت: الكويت: مكتبة المعلا، ص ٣١-٧٠.
- الداود، عبد الرحمن (٢٠٠٣). الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض: عمادة الدراسات العليا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الرميحي، محمد (١٩٩٥). الخليج ليس نفطاً دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. بيروت: دار الجديد.

زيعور، علي (١٩٨٥). تيارات متعددة داخل المدرسة العربية في علم الاجتماع. مجلة الفكر العربي، العدد (٣٧)، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ٢٣٥-٢٥٧. ساري، سالم (١٩٨٥). نحو علم اجتماع عربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ٢٣٧-٢٤٩.

الساعاتي، حسن (١٩٨٩). عن فلسفة المنهج وأزمة التنظير في علم الاجتماع. في (علم الاجتماع والاجتماعيون تجارب وخبرات). القاهرة: دار غريب، ص ٣٧-٥٥.

السعد، نورة (١٩٩٥). التغيير الاجتماعي في فكر مالك بن نبي. رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض.

السلوم، حمد إبراهيم (١٩٩١). التعليم العام في المملكة العربية السعودية. واشنطن: مطابع انترناشونال كرافيكس.

السندي، عبدالله (١٩٩٤). مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها. الرياض: مطابع الفرزدق. السيد، السيد عبد المعطي، وجابر، سامية (١٩٩٧). أسس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

عبد الباسط، عبد المعطي (١٩٨١). الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ١٧٥-١٨٧.

عبد اللطيف، سوسن (١٩٩٣). تعليم الخدمة الاجتماعية اتجاهات معاصرة. المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص ١٣-٥٣. عثمان، عبد الفتاح (١٩٩٦). الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد (٧)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية القاهرة، ص ٤١-٤٩.

عجوبة ، مختار (١٩٩٣). تعليم الخدمة الاجتماعية في السودان . مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد (٣٧) ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، القاهرة ، ص ١٠٨ - ١٥١ .

عجوبة ، مختار (١٩٩٧). منهجية التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة . مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (١) ، المجلة (٢٥) . جامعة الكويت ، الكويت ، ص ١٧٦ - ٢١٣ .

عفيفي ، عبد الكريم (١٩٩٣) . تحديات التكامل بين النظرية والتطبيق لممارسة الخدمة الاجتماعية . المؤتمر العلمي الأول لتعليم الخدمة الاجتماعية والمتغيرات المعاصرة في مصر . المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ص ١٠١ - ١١٢ .

علي ، حيدر (١٩٨٥) . علم الاجتماع والواقع العربي . مجلة كلية الآداب ، العدد (٢) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي .

الغالي ، بالقاسم (٢٠٠٠) . محاولات في تأصيل علم الاجتماع . مجلة شؤون اجتماعية ، العدد (٦٣) ، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، ص ٩ - ٤٠ .

محمد ، علي (١٩٨٦). تاريخ علم الاجتماع . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية . المطيري ، منصور زويد (١٩٩٣) . الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع . سلسلة كتاب الأمة ، العدد ٣٣ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر .

معتوق ، فردريك (دت). تطور الفكر السوسيولوجي العربي . بيروت : منشورات جروس برس .

مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٦) . دليل التعليم العالي في دول الخليج العربي . الرياض : مطابع المكتب .

نصر ، سليم (١٩٨٥) . ندوة (نحو علم اجتماع عربي). مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٦٠ - ١٢٨ .

وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠٠٢) . دليل الجمعيات والمؤسسات الخيرية . الرياض : وكالة الشؤون الاجتماعية .

الترويح وانحراف الأحداث

«دراسة ميدانية مقارنة بين الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء»

د. عبدالله بن ناصر السدحان(*)

الملخص

تحاول هذه الدراسة طرح موضوع انحراف الأحداث من خلال المدخل الوقائي، وتحاول الدراسة التعرف إن كان ثمة علاقة بين طبيعة الممارسات

الترويحية، وانحراف الأحداث، واقتصرت الدراسة على فئة الأحداث من ذوي الأعمار (١٥ - ١٨ سنة) بمدينة الرياض، وتم اختيار عينة الدراسة وحجمها (٢٧٦) حدثاً من الأسوياء والمنحرفين.

وأظهرت الدراسة تباين بين الفئتين في نوعية الترويح، ونوعية وسائل الترويح وعددها، كما تبين أن الأحداث الأسوياء يمارسون الترويح في أماكن مأمونة بشكل أكثر من زملائهم الأحداث المنحرفين، إضافة إلى أن الأحداث الأسوياء أكثر ممارسة للترويح مع أسرهم من الأحداث المنحرفين، وجميع هذه الفروق بين الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين في متغيرات الترويح ذات دلالة إحصائية مما يؤكد وجود علاقة بين عدد من متغيرات الترويح وانحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية.

المقدمة

إن ما يميز المجتمع في المملكة العربية السعودية أنه شعب فتّي يعيش مرحلة الشباب، فالناظر في الهرم السكاني للمملكة يلحظ بكل يسر استعراض الشريحة العمرية في قاعدة الهرم وهي الصغيرة في العمر كما هو معروف، فعلى سبيل المثال

(*) وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية، الرياض.

نجد أن نسبة السكان السعوديين الذين يقعون في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة تصل إلى قرابة (٤٥٪) من جملة عدد السكان السعوديين البالغ عددهم (١٦,٥٢٩,٣٠٢) حسب إحصاء عام ١٤٢٥هـ (وزارة الاقتصاد والتخطيط، بدون تاريخ) والذي يُعدُّ أحدث إحصاء رسمي عن السكان في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهم يمثلون قرابة نصف السكان السعوديين، وهذا يؤكد ضرورة طرح موضوع الشباب ودراسة مشاكلهم وهمومهم واهتماماتهم المتنوعة وعلى رأسها تحقيق الأمن النفسي والاجتماعي والأخلاقي لهم، وذلك بحمايتهم من الانحراف ووقايتهم من مقدماته وتبعاته، وهذا الموضوع يتحتم طرحه بشكل موسع وبمداخل متنوعة ليأخذ حقه من الاهتمام ضمن قائمة أولويات حاجات المجتمع الأمنية. وبخاصة أن أية هزة أمنية أو اجتماعية لهذه الشريحة من التركيبة السكانية تؤثر في الهرم السكاني بأكمله باعتبارها القاعدة المستعرضة التي يقوم عليها المجتمع ويؤمل في نهضته عليها بعد الله عز وجل.

إن شباب اليوم هم رجال الغد القريب؛ والمستقيم في سلوكه منهم هذا اليوم سيكون عدة المستقبل للمجتمع، والمنحرف منهم في صغره سيتطور سلوكيا ليكون مجرم الغد إذا لم تتداركه يد الله بالرحمة ويقبض له من يعمل على وقايته من الانحراف وهو صغير لا يدرك عواقب الأمور، أو يهيئ له من يقوم بتعديل سلوكه بعد زلة قدمه في طريق الانحراف، ولأجل ذلك قامت الدول بافتتاح العديد من دور رعاية الأحداث لتقوم بدورها العلاجي والوقائي من انحراف الأحداث.

ومما يزيد من خطورة انحراف الشباب الصغير أن الغالب على انحراف الصغار أنه جماعي بخلاف انحراف الكبار الذي يأخذ صفة الفردية في الغالب الأعم، بمعنى أن الشاب حين ارتكابه جريمة ما فإنه يقترن معه أكثر من طرف وهذا مما يغلب على ظروف انحراف الأحداث؛ فالدراسات تدل على أن أكثر من (٨٠٪) من الأحداث المودعين في دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية ارتكبوا جريمتهم بمشاركة آخرين من زملائهم (السدحان، ١٤١٧هـ) فانحراف الشاب أو الصغير يعني بالضرورة انحراف أعداد أخرى من الأحداث معه، ولا يقتصر الضرر على الشاب نفسه فحسب؛ بل يتعداه إلى غيره وهذا مما يجعل النظر في وقاية الأحداث من الانحراف في مرحلة مبكرة وعبر مداخل متعددة ضرورة ملحة.

وستحاول هذه الدراسة طرح موضوع انحراف الأحداث من خلال المدخل الوقائي المتمثل في ممارسة الأحداث للأنشطة الترويحية، وذلك باعتبار ما تشير إليه بعض الدراسات التي تناولت انحراف الأحداث من وجود ارتباط بين بعض متغيرات الترويح وانحراف الأحداث. (عبد الحميد، ١٤٠٧هـ: ١٣٢)، وإن كنا لا نستطيع أن ننجزم بذلك إلا أن الترويح قد يهيئ مزيداً من الفرص لإيجاد بيئة انحرافية خصبة للشباب.

وهذا الطرح في الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع انحراف الأحداث ينطلق من القاعدة التي تقول إن (الوقاية خير من العلاج)، بل إن الوقاية أسهل جهداً وأقل تكلفة مادية واجتماعية إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت والصبر حتى تينع ثمارها وارفة على الأحداث، ومن ثم على المجتمع بأكمله. وسيكون هذا الطرح من خلال تناول الأنشطة الترويحية التي يمارسها الأحداث، وأنا على يقين أن موضوع وقاية الأحداث من الانحراف موضوع كبير ومتشعب وأسبابه متداخلة ويؤثر بعضها في بعض، وما هذه الدراسة إلا لبنة من اللبنة في بناء وقاية الأحداث من الانحراف وهو موضوع يهم كل أسرة لديها أبناء في سن الشباب والمجتمع بشكل عام.

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: هل هناك علاقة بين طبيعة الممارسات الترويحية وانحراف الأحداث؟.

تساؤلات الدراسة

- هل هناك علاقة بين نوع النشاط الترويحي الذي يمارسه الحدث والانحراف؟.
- هل هناك علاقة بين كمية وسائل الترويح المتاحة للحدث ونوعيتها والانحراف؟.
- هل هناك علاقة بين مكان ممارسة النشاط الترويحي الذي يمارسه الحدث والانحراف؟.

- هل هناك علاقة بين المرافقين للحدث أثناء النشاط الترويحي والانحراف؟ .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية والعملية ومن ذلك التعرف إلى العلاقة بين الترويح وانحراف الأحداث، إضافة إلى التعرف إلى العلاقة بين متغيرات الترويح مثل: الوسائل الترويحية ومكان الممارسة والفئة المشاركة وانحراف الأحداث.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على فئة الأحداث من ذوي الأعمار (١٥ - ١٨ سنة) بمدينة الرياض، وتم إجراء الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الثاني من عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

مصطلحات الدراسة

الترويح

يدور معنى كلمة الترويح في أصلها اللغوي على: السعة، والانبساط، والراحة، وإزالة التعب، وإدخال السرور على النفس بعد العناء، فيذكر ابن منظور (بدون تاريخ) أن مادة (روح) في اللغة تدل على معان عدة (ج ٢: ص ٤٥٥). وتتعدد تعاريف المختصين للترويح وتباين باختلاف نظرة من يقوم بتعريفه، كما يأخذ بعضها صفة الاختصار وبعضها الإطالة. وفي هذه الدراسة يعد الترويح: (كل نشاط ممتع ومباح شرعا يمارسه الفرد اختياريًا في وقت فراغه).

الحدث

يُعرف الحدث في اللغة بأنه: ((الفتي السن))، ورجل حدث أي: شاب. وتقول العرب لمن لم يبلغ مبلغ الرجال: هو حدث، أو حديث السن، وقد ارتفع عن سن الحداثة إذا بلغ سن الرشد وصار في حد الرجال. وتباين الدول في تحديد سن الحداثة،

إلا أن الغالب عليها أنها تتراوح بين السابعة والثامنة عشرة، ويغلب على الدول العربية تحديد سن الحداثة بين ٧-١٨ سنة، وتشذ بعض الدول في تحديد الحد الأدنى أو الحد الأعلى لسن الحداثة، والحدث في هذه الدراسة هو الشاب وحيثما وردت إحدى الكلمتين فهي تعني الأخرى .

الانحراف

يُعرف (ابن منظور : بدون تاريخ) الانحراف بأنه الميل وإذا مال الإنسان عن شيء يقال : ((تحرف وانحرف)) (ج ٩ : ص ٤٣) . ومن الناحية القانونية يعرف الانحراف بأنه : ((أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي)) . ومن الناحية الاجتماعية يعرفه (العوجي : ١٤٠٦ هـ) بأنه : ((كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع)) (ص ٢٤) .

ومن الناحية الشرعية نستطيع أن نعرف الانحراف بأنه : ((الخروج عن النمط الذي نصت عليه مصادر التشريع الإسلامي الرئيسية منها والفرعية دون أن يكون هناك عذر شرعي معتبر)) . إلا أننا لا نستطيع أن نحدد مفهوماً واحداً للانحراف ونعتمده على جميع المجتمعات ، ذلك أن مفهوم الانحراف يتغير وفق نظام وثقافة كل مجتمع ومنطلقاته العقدية والثقافية ، لذا نجد من يعتبر الانحراف سلوكاً لا يتماشى مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي اعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفرادهِ .

الإطار النظري والدراسات السابقة

منطلق هذه الدراسة النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير الانحراف من خلال التركيز على العوامل الاجتماعية وعلاقتها وتأثيرها على الانحراف ، وأبرز هذه النظريات :

نظرية دوركهام (اللامعيارية)

لقد حاول (إميل دوركهام) تفسير الانحراف من خلال نظريته للعلاقة بين الفرد والمجتمع، فهو يرى أن تلك العلاقة يحكمها نوعان من الأسس: النوع الأول: التضامن الآلي: ويتمثل في تكاتف بين أفراد المجتمع وتعاون، يفرضهما (العقل الجمعي) بسبب التشابه والتماثل في أعضاء ذلك المجتمع ووحدة مشاعر أفرادهم ومعتقداتهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهذا النوع يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة لخضوع أفرادها لمثل هذه المعتقدات والأفكار وفقدانه لذاتيته في التغيير. والنوع الثاني: التضامن العضوي: وفي هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم ومعتقداتهم وأفكارهم، ولكل منهم حرية التعبير، مما يحدث نوعاً من الاختلاف في الوظائف والعلاقات بين أفرادهم، وبالتالي تقل سيطرة العقل الجمعي ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضامن في المجتمعات المتطورة مادياً، ومن خلال النوع الثاني من التضامن تبرز في المجتمع حالة من الاختلال في المقاييس والمعايير الاجتماعية التي تساعد على التنبؤ بالسلوك المرغوب فيه من أفرادهم، حتى يصل الأمر إلى انهيار لتلك المعايير وظهور وضع اللامعيارية (الانومي)، ونتيجة لذلك تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالاً تتعارض مع النظام العام للمجتمع.

ويرى (دوركهام) أن الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، ويصعب القضاء عليها، فهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع، لذا فهي جزء من وظائفه، والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه بانتقاده لبعض قواعد السلوك الشاذة ويعدها جريمة، ومن ثم يعد من يسلك هذا المسلك مجرماً، وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائياً فإن المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم، أي أن الضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا يستحيل تحقيقه إلا في مجتمع مثالي (الطخيس: ١٤٥هـ). إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية إهمالها لكثير من المجتمعات التي لا يمكن تطبيق التقسيم السابق عليها، إضافة لإعطائها للعقل الجمعي دوراً كبيراً دونما اعتبار لضوابط أخرى موجودة داخل المجتمع ومن ذلك تهميشها لدور الفرد وتعظيمها لدور المجتمع.

نظرية التقليد عند (تارد)

خرج هذا العالم الفرنسي (جبريل تارد) بهذه النظرية رداً على نظرية لمبروزو البيولوجية في تفسير الانحراف ، ف(تارد) يرى أن التقليد ، هو : أساس تعلم السلوك ، أيًا كان هذا السلوك ، فالانحراف لدى (تارد) ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى من خلال المحاكاة أو التقليد ، وتتم عملية المحاكاة تلك باتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفق قوانين ثابتة ، وأن التقليد يتم حسب قوانين ثابتة كما ذكر (تارد) حيث يرى أنه يتعاضم التقليد كلما كان الاتصال بين الأفراد أكبر ، وهذا يكون في المدينة أكثر منه في الريف ، كما أن التقليد يكون من الأعلى إلى الأسفل ، فالفقير يقلد الغني ، والصغير يقلد الكبير ، إضافة إلى تداخل الظروف وإحلال بعضها محل بعضها الآخر .

ومن المآخذ على النظرية : قصر عملية تعلم السلوك على التقليد وحده ، كذلك تفاوت الأفراد في الاستجابة للعوامل المحيطة بهم نتيجة لاختلاف الثقافة وتكوين الشخصية ، وعجز النظرية عن تفسير سبب ارتكاب أول جريمة في التأريخ ، فلا شك أنها تمت من غير تقليد .

نظرية الاختلاط التفاضلي لـ (سذرلاند)

تُعد هذه النظرية أكثر النظريات الاجتماعية شهرة في علم الإجرام ، وتنظر هذه النظرية إلى الفرد على أنه جزء من جماعته التي ينتمي إليها ، وبالتالي فهو يتبنى كل اتجاهاتها ، فهو يتعلم حب القانون أو كراهيته من خلال موقف جماعته من القانون ، فهذه الحالة التفضيلية لدى الفرد عن القانون تتوقف على نوعية وماهية التركيب الاجتماعي الخاص بكل جماعة ومدى احترامها للقانون من عدمه ، ويقدم (سذرلاند) نظريته على صورة تفسيرية للعملية التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الانحرافي من خلال منطلقات أساسية يعدها (السراج : ١٤٠٦هـ) على النحو الآتي :

- ١- السلوك الانحرافي يتعلمه الفرد ولا يرثه .
- ٢- تتم عملية تعلم السلوك الانحرافي بالاتصال الاجتماعي والتفاعل بين الفرد والآخرين .

٣- تتم عملية تعلم السلوك الانحرافي في وسط الجماعات التي يكون بينها علاقات متينة تهيب الاتصال الشخصي المباشر .

٤- تشتمل عملية تعلم السلوك الانحرافي لدى الفرد على جانبين اثنين هما : فن ارتكاب الجريمة ، ويشمل : التخطيط والتحضير وطرق ارتكابها ، إضافة إلى الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول التي تقود الفرد إلى الانحراف التبريرات التي تُعطى لهذه التصرفات .

٥- تتم عملية تعلم الاتجاه الخاص للدوافع والميول من الأشخاص الذين يحيطون بالفرد واتجاهاتهم نحو القانون ، وإذا كان هناك انقسام في الرأي بين الجماعة تجاه القانون ، يبدأ الفرد يعيش صراعاً ثقافياً حول مدى مناسبة نصوص القانون من عدمه .

٦- يبدأ انحراف الفرد حينما تترجح لديه الآراء التي لا ترى غضاضة في انتهاك القانون .

٧- تتباين العلاقات التفاضلية بحسب تكرارها ، واستمرارها ، وأسبقيتها ، وعمقها .

٨- تتضمن عملية تعلم السلوك المنحرف كل الآليات التي يتضمنها أي تعلم آخر .

ورغم ما حظيت به هذه النظرية من اهتمام من قبل العلماء بشكل لم تنله أي نظرية أخرى ، إلا أنه أخذ عليها عجزها عن تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامي ، والتي يكون فيها للانفعال والمصادفة دور أساسي ، كذلك لم تشر النظرية إلى الإرادة الحرة للفرد ، واعتبرته عاجزاً عن التحكم في أفعاله ، كما أن النظرية توقفت عند حد القول بأن الاختلاط بالمجرمين يقود إلى الجريمة ، ولم تحفل بدراسة العوامل التي تدفع إلى الاختلاط بالمجرمين ، ثم هناك عدد من المتغيرات في النظرية يصعب قياسها علمياً مثل : العمق ، والتكرار ، والاستمرار ، والأسبقية ، والمخالطة .

١ . ٤ نظرية العصبية لـ (تراشر)

يرى (فريدريك تراشر) واضح هذه النظرية أن العصبية الجانحة ذات تاريخ طبيعي كأى جماعة أخرى حيث تتكون بنفس العمليات والظروف التي تتكون بها الجماعات الأخرى، إلا أنه لا يرى أن هذه العصبية الجانحة سبب مباشر للجنوح، بل هي عامل مهم يسهل لأفرادها ممارسة الانحراف . ويرى (تراشر) أن تنظيم العصبية الجانحة وما تقدمه من حماية لأفرادها قد يساعد في تسهيل تنفيذ الأعمال الانحرافية وتبادل الخبرات الانحرافية، كما يرى أن العصبية الجانحة تطورت بصورة تلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي إليها المراهقون ولكنها تحولت إلى عصبية جانحة بسبب قيام صراعات شخصية بين جماعات اللعب، مما أدى إلى تكتل أفراد كل عصبية وتكوين تنظيم معين لحماية حقوق أفراد العصبية ومصالحهم المشتركة، ولإشباع ما حُرِّموا منه من حاجات من قبل أسرهم (الدوري : ١٤٠٥هـ).

ويقرر (تراشر) أن العصبية الجانحة لا تنشأ إلا في ظل ظروف ملائمة كغياب الضبط الأسري مثلاً، إلا أنه يستدرك في توصيف سلوك أفراد العصبية الجانحة من خلال تقرير أن تصرفات أفراد العصبية الجانحة ليس بالضرورة أن تكون انحرافية في كل الأحوال، فقد يمارس فيها أي تصرف يمارس في أي جماعة كاللعب الرياضي، إلا أن العصبية كتنظيم اجتماعي تُكون لأفرادها ولاء يزرع فيهم روح المغامرة وارتكاب بعض السلوكيات في ظل هذا السياق الانتمائي للعصبية، إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية أخذها بمبدأ العامل الواحد في تفسير الانحراف، وإغفالها للإرادة الذاتية للفرد، إضافة إلى عجزها عن تفسير عدم انحراف بعض أفراد العصبية نفسها.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت متغيرات هذه الدراسة بشكل مفرد دونما ربط بينها فيوجد العديد من الدراسات التي تناولت الترويح بشكل مجرد بين الشباب في المملكة العربية السعودية، ففي دراسة (قنديل وآخرون ١٣٩٧هـ) تمت دراسة الأوقات الحرة لدى الشباب السعودي في القطاع الغربي في المملكة العربية السعودية وشملت

الدراسة عينة قدرها (١٣٧٢٨) شاباً في المنطقة الغربية في المملكة (٨٠٪) منهم دون سن العشرين و(٢٣٪) من أفراد العينة يدرسون في المرحلة الثانوية، وانتهت الدراسة إلى جملة كبيرة من النتائج أبرزها، أن النشاط الغالب الذي يمارسه الشباب هو مشاهدة التلفزيون ثم لعب كرة القدم، ثم القراءة، ثم التمشي بالسيارة، وبالنسبة لمكان ممارسة الأنشطة الترويحية اتضح أن نسبة من يمارس نشاطه الترويحي في المنزل هي الأعلى ثم الحلاء ثم الشارع.

وفي دراسة (بدر ١٤٠٣هـ) عن مشكلة أوقات الفراغ واتجاهات الترويح لدى الشباب السعودي أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة يقضون وقت فراغهم بطريقة سلبية ويقصد بالطريقة السالبة: الترويح السلبي الذي يتوقف عند حدود المشاهدة والاستقبال دون المشاركة الحقيقية فيه، في حين اتضح أن ثلث أفراد العينة يقضون وقت فراغهم في اتجاهات إيجابية ويقصد بذلك تجاوز المشاهدة أو الاستقبال إلى الاندماج في الترويح بطريقة فعالة ابتكاره مفيدة.

وفي دراسة (الملك ١٤٠٤هـ) عن الجنوح والترويح في الأوقات الحرة لدى الشباب في المملكة العربية السعودية وقد اشتملت دراسته على عينة مقسمة إلى ثلاث فئات: الأولى من مرتادي النوادي والمكتبات باعتبارها العينة المستقيمة، وعينة من داخل دور الملاحظة الاجتماعية باعتبارها تمثل العينة الجانحة وذلك بهدف التعرف على اتجاه العينة العشوائية من الشباب السعودي هل تتجه نحو العينة المنحرفة أم نحو العينة المستقيمة في ممارستها لهواياتها وقضائها لوقت فراغها، وقد انتهت الدراسة إلى تفوق أفراد العينة الجانحة على أفراد العينة المستقيمة في ممارسة النشاطات والهوايات الانفعالية مثل: التسكع والمعاكسة وتعاطي المسكرات والمخدرات، وتفق أفراد العينة المستقيمة على أفراد العينة الجانحة في ممارسة الأنشطة والهوايات الحركية وهي الرياضة البدنية، وأخيراً أظهرت الدراسة أن لوجود الأبوين وتدخلهما تأثيراً إيجابياً في اختيار وسائل الترويح.

وفي دراسة (النافع ١٤٠٥هـ) عن إمكانية الاستفادة من أوقات فراغ الطلاب السعوديين خلال الإجازة الصيفية انتهت الدراسة إلى أن مشاهدة التلفزيون في مقدمة البرامج الترويحية التي يمارسها الشباب، ثم النشاط الرياضي.

وفي دراسة (شلاش ١٤٠٥هـ) على عينة من المدارس الثانوية بمدينة الرياض توصل إلى أن نسبة كبيرة جداً من الطلاب يوجد لديهم فراغ بصفة دائمة ويستفيد الطلاب من هذا الوقت في ممارسة النشاط الرياضي بالدرجة الأولى ثم مشاهدة التلفزيون والفيديو .

وفي دراسة (الغامدي ١٤٢١ هـ) عن إدارة الوقت لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة جدة والمخوة، وقد شملت دراسته طلاب المرحلة الثانوية في كل من محافظة جدة ومحافظة المخوة، وقد أظهرت الدراسة إن أبرز الأنشطة الترويحية التي يمارسها الشباب كانت مرتبة كالآتي : أولاً مشاهدة التلفزيون، ثم المشاركات الرياضية بمختلف أنواعها، ثم ممارسة ألعاب التسلية البسيطة مثل لعب الورق، كما دلت الدراسة على أن نسبة قليلة جداً من أفراد العينة تصل إلى (١٦٪) يمارسون العمل على الإنترنت، ولم يكن نصيب القراءة الحرة في حياة أفراد العينة اليومية سوى عشرين دقيقة فقط، وأخيراً أكدت الدراسة أن جميع أفراد العينة يمتلكون جهاز التلفاز في منازلهم، والثلث منهم يمتلكون أجهزة حاسب آلي .

وفي دراسة (الفرم ١٤٢٢هـ) عن شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض التي أجراها على عينة قوامها (٣٣٥) شاباً من الجنسين أظهرت أن الشباب من سن (١٦ - ٢٠) عاماً أكثر ارتباطاً بشبكة الإنترنت، وأظهرت الدراسة أنه كلما انخفض مستوى سن المستخدم لشبكة الإنترنت زاد استخدام الشبكة لإرسال البريد الإلكتروني وزاد استخدام الشبكة للتسلية بالألعاب الإلكترونية وزاد استخدام الشبكة للتسلية بالألعاب الإلكترونية وزاد الاستخدام في الحصول على معلومات حول المقررات الدراسية والحديث مع الآخرين والبحث عن علاقات رومانسية والحصول على مواد جنسية إباحية . كما دلت الدراسة على أن المستخدم لشبكة الإنترنت في مدينة الرياض يقضي بين ساعة إلى خمس ساعات أسبوعياً وهذا الاستخدام يكون بشكل فردي ويتم عادة في المنزل أو مقاهي الإنترنت المنتشرة في مدينة الرياض .

وفي دراسة (الشري ١٤٢٤هـ) عن وقت الفراغ وشغله في مدينة الرياض لدى طلاب المدارس الثانوية بالرياض أظهرت الدراسة أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يقضون

وقت فراغهم في المنزل سواء منازلهم الخاصة أم منازل أصدقائهم مما يؤكد انصراف الشباب إلى الأنشطة السلبية الاستقبالية دون الإيجابية، أما أساليب قضاء وقت الفراغ الأكثر انتشاراً بين الشباب مرتبة على النحو الآتي: مشاهدة التلفزيون، ثم ممارسة الرياضة، ثم زيارة الأصدقاء والتجمعات الشبابية، كما اتضح أن ربع أفراد العينة تشاركون أسرهم في وقت فراغهم بشكل دائم.

وفي دراسة (السدحان ١٤٢٤هـ) عن دور الأسرة في الممارسات الترويحية لدى الأبناء، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور التوجيه الأسري في الممارسات الترويحية لدى الشاب، وأظهرت الدراسة وجود هناك فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة النشاط الترويحية وفي مكان ممارسة الترويح وفي نوعية الفئة التي يشاركها الطالب في الترويح بين الطلاب الذين يتلقون توجيهها من أسرهم والطلاب الذين لا يتلقون توجيهها من أسرهم في مجال الترويح.

وفي دراسة (البشر ١٤٢٦هـ) عن أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة التي أجراها على فئة الأحداث (١٢-١٨) سنة في أربع دول عربية (لبنان-البحرين-السعودية-السودان) وبلغ حجم العينة (٤٠٠) حدث نصفهم من المنحرفين والنصف الآخر من الأسوياء، وانتهت دراسته إلى أن الوسيلة الترويحية المفضلة لدى أفراد العينة هي التلفزيون، ويليه مشاهدة الفيديو، أما معدل مشاهدة فهو متقارب بينهما إلا أن أوقات المشاهدة يوجد فيها بعض الاختلاف وإن كان الغالب على أوقات المشاهدة للمفتتين الفترة المسائية إلا أن الفئة المنحرفة من العينة تزيد لديها أوقات المشاهدة في الفترة الصباحية وهي فترة تكون خالية في الغالب من الرقابة الأسرية، فضلاً عن كونها تدل على وجود تسرب دراسي وهروب من المدرسة لدى الفئة المنحرفة، كما أظهرت الدراسة أن المشاهدة تكون خارج نطاق المنزل ومع الأصدقاء بشكل أكبر وأوضح بين فئة المنحرفين، وهذا قد يعطي دلالة على أن المكان والمصاحبين في المشاهدة لهما دور في الانحراف.

منهج الدراسة

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى المنهج السببي المقارن وهذا المنهج يُستخدم كما يقول (العساف ١٤٠٩هـ) : (في ذلك النوع من البحوث التي تطبق لتحديد الأسباب المحتملة التي كان لها تأثير على السلوك المدروس ليس من خلال التجربة كما هو الحال بالنسبة للمنهج التجريبي وإنما من خلال مقارنة من يسلك ذلك السلوك أو يتصف به بمن لا يسلكه أو يتصف به ... كما أنه يطبق للكشف عن الأسباب المحتملة من وراء سلوك معين من خلال ما يمكن جمعه من معلومات عن السلوك المراد دراسته) .

وبما أن هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين متغيرات الترويح وانحراف الأحداث من خلال مقارنة الأحداث الأسوياء بالأحداث المنحرفين في متغيرات الترويح فإن المنهج السببي المقارن هو الأنسب لها .

مجتمع الدراسة وعينته وأداته

يُعدُّ المجتمع الكلي للدراسة فئة الشباب الذين يدرسون في الصف الثالث الثانوي بمدينة الرياض وقد تم اختيار العينة الأولى للدراسة من طلاب الصف الثالث الثانوي بمدينة الرياض والبالغ عددهم (٩٨١٦) طالبا وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة متعددة المراحل ، وذلك باختيار مدرسة ثانوية واحدة من كل مركز إشرافي البالغ عددها سبعة مراكز بشكل عشوائي ، ثم اختيار فصل دراسي واحد من كل مدرسة بشكل عشوائي كذلك ، وقد تم توزيع ما بين (٢٥ إلى ٣٥) استبانة على كل مدرسة بناءً على عدد الطلاب المقيدين بها ، وبعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة ويقصد بها تلك التي يظهر منها عدم جدية الطالب في تعبئتها أصبح عدد الاستبانات الصالحة بعد مراجعتها (١٦٥) طالبا ويمثلون ما نسبته (٥٩ ٪) من مجموع عينة الدراسة . والفئة الثانية من عينة الدراسة هم الأحداث المنحرفين وهم الأحداث المودعون في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض بسبب ارتكابهم جنحة يعاقب عليها الشرع أو القانون وقد بلغ عددهم (١١١) حدثا ويمثلون ما نسبته (٤١ ٪) من مجموع حجم العينة .

وتمّ جمع البيانات من خلال استبانة مصممة لهذا الغرض وتتكون من عدد من المحاور هي: المعلومات الأساسية والأولية عن أفراد العينة، إضافة إلى المتغيرات المرتبطة بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسرة الحدث، و المتغيرات المرتبطة بالأنشطة التي يمارسها الحدث في وقت فراغه مثل نوعية وسائل الترويح التي يمتلكها الحدث في منزله وعددها، و نوعية النشاط الترويحي الذي يمارسه، المشاركون للحدث، و مكان ممارسة النشاط الترويحية.

كما تمّ قياس ثبات الاستبانة من خلال معامل بيرسون (Pearson) عبر البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحديد مقدار ثبات الاستبانة، وقد بلغ معامل الثبات (٠,٩٣) وهي درجة ثبات عالية. وتمّ استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي كان من المناسب إتباعها في هذه الدراسة ومنها: اختبار (كا^٢) (Chi - Square) لقياس الفروق في التكرارات أو النسب في متغيرات الدراسة وهي متغيرات الترويح مثل نوعية الأنشطة التي يمارسها الأحداث، و نوعية وسائل الترويح المتاحة وعددها، والمشاركين، و مكان الممارسة بالإضافة إلى استخدام اختبار (كرامرز في) (Cramer's V) لمعرفة درجة الارتباط في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج الدراسة والإجابة على التساؤلات

التساؤل الأول

هل هناك علاقة بين نوع النشاط الترويحي الذي يمارسه الحدث والانحراف؟. ولتحقيق ذلك تمّ طرح ٢٤ منشطا من النشاط الترويحية التي يمكن أن يمارسها الحدث أو يتوقع أن يمارسها الحدث في حياته اليومية، وقد تمّ تصنيف النشاط الترويحية إلى أربعة أقسام، رئيسة ويندرج تحت كل صنف مجموعة من النشاط الترويحية على النحو الآتي:

١- الأنشطة الرياضية وتشمل الرياضة بشتى أنواعها والرحلات البرية وممارسة الصيد والقنص في البراري، أو ممارسة الأنشطة الكشفية.

٢- الأنشطة الثقافية وتشمل استخدام البرامج الثقافية في الكمبيوتر والإنترنت،

والاطلاع أو القراءة أو الكتابة، وممارسة الخط أو الرسم، و مشاهدة البرامج الثقافية أو العلمية في التلفزيون أو الفيديو، الذهاب إلى حلق تحفيظ القرآن الكريم أو المحاضرات والندوات .

٣- الأنشطة الانفعالية وتشمل التمشي في الأسواق التجارية، والذهاب إلى المقاهي العامة أو مقاهي الإنترنت، والمعاكسات الهاتفية أو مشاهدة الأفلام والمسلسلات في التلفزيون، و التمشي بالسيارة، أو ممارسة التفحيط .

٤- الأنشطة الترفيهية وتشمل : مشاهدة المباريات الرياضية في الملاعب أو في التلفزيون، ولعب البلوت أو الشطرنج وممارسة التصوير، وزيارة الأصدقاء والأقارب، واستخدام برامج الألعاب في الكمبيوتر أو الإنترنت .

ولمعرفة طبيعة الترويح الذي يمارسه الأحداث سيتم استعراض المناشط الترويحية بشكل عام لأفراد العينة وفق الأقسام الرئيسة للمناشط وهي : [الأنشطة الرياضية، الأنشطة الثقافية، الأنشطة الانفعالية، الأنشطة الترفيهية] بعد ضم المناشط التفصيلية في حزمة واحدة والتعرف إن كان ثمة اختلافات بينها، والتعرف إحصائيًا على نوع العلاقة بين نوع الترويح ومستوى التحصيل الدراسي، من خلال اختبار (كا^٢)، والتعرف على درجة هذه العلاقة من حيث القوة والضعف من خلال مقياس (كرامرز في) وذلك في حالة وجود علاقة يؤكدها اختبار (كا^٢) :

الجدول رقم (١)

الممارسات الترويحية الرئيسة بين الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين

نوع الترويح	الأسوياء			المنحرفون			المجموع الكلية	النسبة المئوية
	العدد	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب		
أنشطة رياضية	١٨	١٠,٩٪	٤	٩	٨,١٪	٤	٢٧	٩,٨٪
أنشطة ثقافية	٤٢	٢٤,٨٪	٢	٢٢	١٩,٨٪	٣	٦٤	٢٣,٢٪
أنشطة انفعالية	٤٠	٢٤,٢٪	٣	٥٦	٥٠,٥٪	١	٩٦	٣٤,٨٪
أنشطة ترفيهية	٦٥	٤٠,١٪	١	٢٤	٢١,٦٪	٢	٨٩	٣٢,٢٪
المجموع	١٦٥	١٠٠٪		١١١	١٠٠٪		٢٧٦	١٠٠٪

كا^٢ = ٢١,٠٤ دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ اختبار Cramer's V = ٠,٢٧٦

ويتضح من الجدول رقم (١) أن ترتيب الأنشطة الترويحية لدى الأحداث الأسوياء على النحو الآتي: الأنشطة الترفيهية هي الأولى بنسبة ٤٠٪، ثم الأنشطة الثقافية بنسبة ٢٤,٨٪، ثم الأنشطة الانفعالية بنسبة ٢٤,٢٪، وأخيراً الأنشطة الرياضية بنسبة ١٠,٩٪. في حين نجد أن ترتيب الأنشطة الترويحية بين الأحداث المنحرفين كانت على النحو الآتي: الأنشطة الانفعالية هي الأولى بنسبة ٥٠,٥٪، ثم الأنشطة الترفيهية بنسبة ٢١,٦٪، ثم الأنشطة الثقافية بنسبة ١٩,٨٪، وأخيراً الأنشطة الرياضية بنسبة ٨,١٪.

ومن الواضح أن هناك تبايناً بين الفئتين في نوعية الترويح الذي تمارسه كل فئة سواء السوية أم المنحرفة، فالنشاط الانفعالي يمثل المرتبة الأولى بين المنحرفين في حين يتراجع بين الأحداث الأسوياء إلى المرتبة الثالثة، والنشاط الثقافي يمثل المرتبة الثانية لدى الأحداث الأسوياء في حين تراجع إلى المرتبة الثالثة بين الأحداث المنحرفين، وبالجمله هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء فقد بلغت قيمة كا^٢ = ٢١,٠٤ وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٠٥)

ويؤكد هذه العلاقة اختبار (كرامرز في - Cramer's V) حيث بلغت درجته ٠,٢٧٦، وهذا يؤكد أن هناك علاقة بين نوعية الممارسة الترويحية وانحراف الأحداث. وهذه العلاقة ليست قليلة بل كبيرة حيث بلغ مقدارها بحسب اختبار (كرامرز في - Cramer's V) (٠,٢٧٦)، وبخاصة إذا عرفنا أن مقياس (كرامرز في) يتراوح في قوته بين (صفر) و (١+).

التساؤل الثاني

ما العلاقة بين عدد وسائل الترويح ونوعها المتوافرة لدى الحدث والانحراف؟. وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم التعرف على عدد وسائل الترويح المتوافرة للأحداث الأسوياء وكذلك عدد وسائل الترويح المتوافرة للأحداث المنحرفين، ومتوسط ما يمتلكه كل منهما من وسيلة ترويحية في منزله، ومن ثمَّ التعرف على نوعية وسائل الترويح المتاحة للحدث السوي والحدث غير السوي لمعرفة إن كان ثمة علاقة بين وسائل الترويح المتوافرة لدى الحدث والانحراف، ويمثل الجدول رقم (٢) كمية وسائل الترويح المتوافرة لدى كل منهما في منزله وذلك بعد تصنيفها إلى ثلاثة مستويات بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢)

عدد وسائل الترويح المتوافرة لدى الأحداث في منازلهم

نوع الترويح	الأسوياء		المنحرفون		المجموع الكلي	النسبة المئوية
	العدد	%	العدد	%		
٣ وسائل ترويحية فأقل	٣٧	٢٢,٤%	٦٠	٥٤,١%	٩٧	٣٥,١%
٤ - ٦ وسائل ترويحية	٨٣	٥٠,٣%	٤٢	٣٧,٨%	١٢٥	٤٥,٣%
أكثر من ٦ وسائل ترويحية	٤٥	٢٧,٣%	٩	٨,١%	٥٤	١٩,٦%
المجموع	١٦٥	١٠٠%	١١١	١٠٠%	٢٧٦	١٠٠%

كا^٢ = ٣٣,٦٢ دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ اختبار Cramer's V = ٠,٣٤٩

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن الأحداث الأسوياء أكثر امتلاكاً للوسائل الترويحية من الأحداث المنحرفين، فنجد أن (٣, ٢٧٪) من الأحداث الأسوياء يوجد لديهم أكثر من (٦) وسائل ترويحية في منازلهم ويقابلهم من الأحداث المنحرفين ما نسبته (٦, ١٩٪) فقط، كما نجد أن (١, ٣٥٪) من الأحداث المنحرفين لا يمتلكون سوى (٣) وسائل ترويحية أو أقل) في حين نجد مقابلهم من الأحداث الأسوياء ما نسبته (٤, ٢٢٪)، فالأحداث الأسوياء أكثر امتلاكاً للوسائل الترويحية في منازلهم وبفروق كبيرة.

وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية فقد بلغت قيمة $\chi^2 = 62, 33$ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠, ٠٠٥) ويؤكد هذه العلاقة بين متغير عدد وسائل الترويح وانحراف الأحداث اختبار (كرامرز في - Cramer's V) حيث بلغت درجته ٣٤٩, ٠ وهذا يؤكد أن هناك علاقة بين نوعية وعدد وسائل الترويح التي يمتلكها الأحداث في منازلهم وانحراف الأحداث. وهذه العلاقة بين المتغيرين ليست قليلة بل كبيرة جداً حيث بلغ مقدارها بحسب اختبار (كرامرز في - Cramer's V) (٣٤٩, ٠). وبخاصة إذا عرفنا أن مقياس (كرامرز في) يتراوح في قوته بين (صفر) و (١+) وهذا يؤكد وجود هذه العلاقة وبشكل كبير جداً.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن مما يؤكد ذلك التزايد في امتلاك وسائل الترويح لدى الأحداث الأسوياء أكثر من قرنائهم المنحرفين هو التعرف على متوسط عدد وسائل الترويح التي يمتلكها الأحداث الأسوياء ووسائل الترويح التي يمتلكها الأحداث المنحرفون في منازلهم، وذلك بعد حساب المتوسط من خلال الأعداد الخام لعدد وسائل الترويح التي ذكر الأحداث أنهم يمتلكونها في منازلهم فكانت النتيجة كالآتي:

الجدول رقم (٣)

متوسط وسائل الترويج المتوافرة للطلاب الأسوياء والمنحرفين

الإجمالي	المنحرفون	الأسوياء	
عدد الأحداث	١٦٥ حدثاً	١١١ حدثاً	٢٧٦ حدثاً
متوسط عدد وسائل الترويج	٥, ١ وسيلة	٣, ٤ وسيلة	٤, ٤ وسيلة

كما يتضح من الجدول رقم (٣) فإن متوسط عدد وسائل الترويج التي يمتلكها الحدث السوي تبلغ (٥, ١) وسيلة ترويجية مقابل (٣, ٤) وسيلة ترويجية يمتلكها الحدث غير السوي، وهو فرق ليس بالقليل بينهما مما يتيح للحدث السوي فرصة اكبر لممارسة ترويجية أكثر من زميله المنحرف.

أما نوع الوسائل التي يمتلكها الحدث السوي والحدث المنحرف فتتضح من الجدول الآتي، وتأتي أهمية التعرف عليها من منطلق أن نوعية وسائل الترويج المتوفرة للحدث تتدخل في تحديد نوع النشاط الترويجي الذي يمارسه، كما سيتم التعرف إن كان ثمة فروق إحصائية بين الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين في نوعية الوسائل الترويجية والتعرف على العلاقة بين نوع وسائل الترويج المتاحة للحدث والانحراف ومقدار هذه العلاقة من خلال مقياس (كرامرز في).

الجدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة بحسب وسائل الترويح المتوافرة لهم

مقياس كترتكرز في	كا ^٢	المنحوفون		الأسوياء		الوسيلة الترويحية
		لا	نعم	لا	نعم	
	٠,٩٧٨	٦ ٪٥,٤	١٠٥ ٪٩٤,٦	٥ ٪٣	١٦٠ ٪٩٧	جهاز تلفزيون
	٠,٠٠٤	٦٣ ٪٥٦,٨	٤٨ ٪٤٣,٢	٩٢ ٪٥٥,٨	٧٣ ٪٤٤,٢	صحن استقبال (دش)
	٠,٠١١	٥٤ ٪٤٨,٦	٥٧ ٪٥١,٤	٥٥ ٪٣٣,٣	١١٠ ٪٦٦,٧	جهاز فيديو
	٣,٠٠٧	١٠٥ ٪٩٤,٦	٦ ٪٥,٤	١٤٧ ٪٨٩,١	١٨ ٪١٠,٩	مسبح
	٠,٢٥٧	١٠٩ ٪٩٨,٢	٢ ٪١,٨	١٣٤ ٪٨١,٢	٣١ ٪١٨,٨	طاولة تنس
	٠,١٦٧	١١١ ٪١٠٠	٠ ٪٠	١٥٥ ٪٩٣,٩	١٠ ٪٦,١	بلياردو
	١,٠٧٠	٧٦ ٪٦٨,٥	٣٥ ٪٣١,٥	١٠٥ ٪٦٣,٦	٦٠ ٪٣٦,٤	دراجة هوائية
	٠,٢٤٤	٧٦ ٪٦٨,٥	٣٥ ٪٣١,٥	٧٤ ٪٤٤,٨	٩١ ٪٥٥,٢	كمبيوتر شخصي
	٠,٢٥٠	٤٨ ٪٤٣,٢	٦٣ ٪٥٦,٨	٣٣ ٪٢٠	١٣٢ ٪٨٠	أتاري (بلاي ستيشن)
	٠,٤٠٧	٩٣ ٪٨٣,٨	١٨ ٪١٦,٢	٧١ ٪٤٣	٩٤ ٪٥٧	مكتبة منزلية
	٦,٤٤٠	٩٤ ٪٨٤,٧	١٧ ٪١٥,٣	١٥٥ ٪٩٣,٩	١٠ ٪٦,١	دراجة نارية (دباب)
	٠,٢٥٦	١٠٦ ٪٩٥,٥	٥ ٪٤,٥	١٢٩ ٪٧٨,٢	٣٦ ٪٢١,٨	جهاز جري ثابت
				١٦٥ ٪١٠٠		المجموع الكلي

* دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠٥

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن بعض وسائل الترويح يكثر وجودها لدى الأحداث الأسوياء وبعضها الآخر يكثر لدى الأحداث المنحرفين فعلى سبيل المثال نجد أن وسائل الترويح الآتية توجد بشكل أكثر لدى الأحداث الأسوياء : (طاولة التنس ، البلياردو ، الكمبيوتر الشخصي ، لعبة الأتاري (بلاي ستيشن) ، جهاز الجري ،

المكتبة المنزلية). وليس هذا فحسب، بل هناك فروق بينهم ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ في ست من هذه الوسائل الترويحية، مما يؤكد وجود التباين بين الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء في نوعية وسائل الترويح، ويؤكد هذا التباين نتائج اختبار Cramer's V في جميع هذه الوسائل الست التي يختلف فيها الأحداث الأسوياء عن أقرانهم الأحداث المنحرفين.

التساؤل الثالث

هل هناك علاقة بين مكان ممارسة النشاط الترويحي الذي يمارسه الحدث والانحراف؟.

وللإجابة على هذا التساؤل تمّ سؤال أفراد العينة عن الأماكن التي يمارسون فيها نشاطهم الترويحي في الغالب حيث تمّ سرد عدد من الأماكن المحتمل قيام الحدث بممارسة الترويح فيها، ومن تمّ تصنيفها إلى ثلاثة أماكن رئيسة وذلك وفق تشابهها في درجة الضبط ومقدار الرقابة القائمة عليها وهذه الأماكن هي:

- أماكن مأمونة وهي: منزل الحدث نفسه، منزل صديق الحدث، بيوت الشباب (وهي مراكز رياضية واجتماعية تشرف عليها الرئاسة العامة لرعاية الشباب).

- أماكن غير مأمونة وهي: المقاهي العامة التي تكون خارج المدينة أو مقاهي الإنترنت والمتنزهات، الاستراحات وهي متنزهات خاصة تبعد كثيرا عن نطاق العمران في مدينة الرياض، الأندية الرياضية ويوجد منها أربعة نوادي رياضية في مدينة الرياض.

- أماكن محايدة وهي: البر أو الخلاء، الصالات الرياضية التجارية الخاصة، الشارع.

وبناء على هذا التقسيم تم توزيع إجابات الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين بعد تصنيف إجاباتهم وفق الأقسام الثلاثة الرئيسة السابقة فكان هذا الجدول:

الجدول رقم (٥)

توزيع الأحداث حسب أماكن ممارسة الترويح

النسبة المئوية	المجموع	المتحرفون		الأسوياء		صفة مكان الترويح
		%	العدد	%	العدد	
٤٩,٣ %	١٣٦	٣٤,٢ %	٣٨	٥٩,٤ %	٩٨	أماكن مأمونة
١٦,٧ %	٤٦	١٥,٣ %	١٧	١٧,٦ %	٢٩	أماكن محايدة
٣٤ %	٩٤	٥٠,٥ %	٥٦	٢٣ %	٣٨	أماكن غير مأمونة
١٠٠ %	٢٧٦	١٠٠ %	١١١	١٠٠ %	١٦٥	المجموع الكلي

كا^٢ = ٢٣,٣٧ دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ اختبار Cramer's V = ٠,٢٩١

وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فإن الأحداث الأسوياء يمارسون الترويح في أماكن مأمونة بشكل أكثر من زملائهم الأحداث المنحرفين فنجد نسبة كبيرة من الأحداث الأسوياء بلغت نسبتهم (٥٩,٤ %) يمارسون الترويح في منازلهم أو في منازل أصدقائهم أو في بيوت الشباب وهي أماكن يمكن اعتبارها مأمونة غالباً من حيث الضبط العام فيها ويقابلهم من الأحداث المنحرفين ما نسبته (٣٤,٢ %) وهو اختلاف ليس باليسير، في حين نجد أن الأحداث المنحرفين تزيد نسبة ممارستهم للأنشطة الترويحية في الأماكن غير المأمونة غالباً من حيث الضبط العام فيها مثل المقاهي والمنتزهات والاستراحات والأندية الرياضية فلقد بلغت نسبتهم (٥٠,٥ %) مقابل (٢٣ %) فقط من الأحداث الأسوياء.

وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية فقد بلغت قيمة كا^٢ (٢٣,٣٧) وهي دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٥) مما يعني وجود علاقة بين مكان ممارسة الترويح والانحراف وقد بلغ مقدار هذه العلاقة قيمة مرتفعة إلى حد ما من خلال اختبار Cramer's V حيث بلغت ٢٩١,٠، وبخاصة إذا عرفنا أن مقياس (كرامرز في) يتراوح في قوته بين (صفر) و (١+).

التساؤل الرابع

هل هناك علاقة بين المرافقين للحدث في أثناء ممارسة النشاط الترويحي والانحراف؟ .

وللتعرف على إجابة هذه التساؤل كان هذا الجدول الذي يوضح الفئة التي غالبا يشاركها الحدث في أثناء ممارسة الترويح .

الجدول رقم (٦)

الفئة التي يشاركها الأحداث في ممارسة الترويح

النسبة المئوية	المجموع	المنحرفون		الأسوياء		الفئة
		%	العدد	%	العدد	
١١,٦ %	٣٢	٦,٣ %	٧	١٥,٢ %	٢٥	بمفرده
٤٤,٩ %	١٢٤	٣٨,٧ %	٤٣	٤٩,١ %	٨١	مع أسرته
٤٣,٥ %	١٢٠	٥٥ %	٦١	٣٥,٨ %	٥٩	مع أصدقائه
١٠٠ %	٢٧٦	١٠٠ %	١١١	١٠٠ %	١٦٥	المجموع الكلي

كا^٢ = ١١,٦٨ دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠٥ اختبار Cramer's V = ٠,٢٠٦

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن الأحداث الأسوياء أكثر ممارسة للترويح مع أسرهم من الأحداث المنحرفين فنجد من الأحداث الأسوياء ما نسبته (١, ٤٩ %) يمارسون الترويح مع أسرهم ويقابلهم من الأحداث المنحرفين ما نسبته (٧, ٣٨ %). في حين نجد أن الأحداث المنحرفين يمارسون الترويح مع أصدقائهم أكثر مما يمارسه الأحداث الأسوياء ، فنجد أن (٥٥ %) من المنحرفين يمارسون الترويح مع أصدقائهم ويقابلهم من الأسوياء ما نسبته (٨, ٣٥ %).

وهذه الفروق بين الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين في نوعية الفئة التي يشاركونها الترويح ذات دلالة إحصائية فقد ظهرت قيمة كا^٢ (١١, ٦٨) وهي دالة

إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٥)، وبلغت قيمة هذه العلاقة وفق مقياس (كرامرز في) (٠,٢٠٦) وهي علاقة قوية إلى حد ما، مما يمكن القول معه: إن هناك علاقة بين نوعية الفئة التي يشاركها الحدث أثناء ممارسة الترويح والانحراف، ومن هنا يمكن القول: إنه كلما كان الحدث يقضي وقت فراغه مع أسرته كان ذلك أدعى للاتجاه نحو الاستقامة وعدم الانحراف فمما لا شك فيه أن ممارسة الترويح مع الأسرة سيؤدي إلى مزيد من التماسك الأسري الذي بدوره يعمل على مزيد من الاستقرار النفسي للحدث، إضافة إلى مزيد من الضبط الاجتماعي في حياة الحدث بشكل عام.

النتيجة والمناقشة

أظهرت الدراسة المناشط الرئيسية التي تتوزع أوقات الفراغ لدى الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء وهي بجماليتها تتباين بين الفئتين، وبكل حال فالنتائج الإجمالية تظهر أن الأحداث الأسوياء أفضل استغلالاً لوقت فراغهم من الأحداث المنحرفين ويتضح ذلك من حسن اختيارهم للأنشطة الترويحية التي يمارسونها، حيث احتلت الأنشطة الترفيهية المجردة لديهم المرتبة الأولى بنسبة ٤٠٪ واحتلت الأنشطة الثقافية لديهم المرتبة الثانية ٨, ٢٤٪، وتراجعت الأنشطة الانفعالية إلى المرتبة الثالثة بنسبة ٢, ٢٤٪، بخلاف الأحداث المنحرفين الذين كانت الأنشطة الانفعالية هي الأولى لديهم بنسبة ٥, ٥٠٪، في حين تراجعت الأنشطة الثقافية إلى المرتبة الثالثة بنسبة ٨, ١٩٪.

وإن كان ثمة تشابه فهو فقط في كون الأنشطة الرياضية أتت في المرتبة الرابعة بين الأنشطة الترويحية لدى الفئتين حيث لم تتجاوز ١١٪ لدى أي منهما، وبكل حال يتضح أن الأنشطة الرياضية قد تراجعت في حياة الأحداث في المملكة العربية السعودية عموماً، فلقد أظهرت بعض الدراسات السابقة أن ممارسة المناشط الترويحية الرياضية كانت تمثل المنشط الترويحي الأول أو الثاني في حياة الشباب عموماً في المملكة العربية السعودية كما في دراسة (قنديل وآخرون: ١٣٩٧هـ) ودراسة (النافع: ١٤٠٥هـ) ودراسة (شلاش: ١٤٠٥هـ)، ودراسة (الشثري: ١٤٢٤هـ)، ودراسة (الغامدي: ١٤٢١هـ).

ولا شك في أن ذلك تطور نوعي في الممارسات الترويحية في حياة الشباب في المملكة العربية السعودية، حيث كان المتوقع أن تحتل هذه الممارسة الترويحية مركزاً متقدماً في سلم النشاط الترويحية لديهم، بيد أنها ظهرت في المرتبة الأخيرة رغم النهضة الرياضية التي تعيشها المملكة والتوسع في النوادي الرياضية، ولكن الاهتمام بالرياضة في حياة الأحداث في المملكة العربية السعودية اقتصر على مشاهدتها دون ممارستها. وقد يُعزى سبب تراجع الأنشطة الرياضية في حياة الأحداث إلى عاملين استجداً في المملكة العربية السعودية هما: التوسع في متابعة القنوات الفضائية من قبل الأحداث بما تعرضه من برامج مشوقة وجديدة على المجتمع السعودي الذي تتصف برامج التلفزيون فيه بالمحافظة بشكل عام إضافة إلى تزايد عدد الخيارات المتاحة أمام الشاب بسبب تعدد القنوات الفضائية التي تبث طوال الأربع والعشرين ساعة. إضافة إلى دخول شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في حياة الشباب وانتشار هذه الظاهرة، بل هناك تزايد في مقاهي الإنترنت العامة في مدينة الرياض وبخاصة أن دراسة (الفرم: ١٤٢٢هـ) أظهرت أن قرابة ٣٠٪ من المستخدمين لشبكة الإنترنت في مدينة الرياض أعمارهم دون سن العشرين.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الأحداث الأسوياء أكثر ممارسة للنشاط الرياضية من الأحداث المنحرفين حيث كانت نسبة الأحداث الأسوياء الممارسين للأنشطة الرياضية ٩٠٪، في حين كانت نسبة الأحداث المنحرفين ٨٠٪ مما يعطى مؤشرات إلى أثر هذا الجانب الترويحي إجمالاً في حياة الحدث على سلوك طريق مستقيم، حيث تعمل الممارسات الترويحية الرياضية على إشباع الحاجات الجسمية للفرد؛ ويتم ذلك بممارسة الرياضة البدنية وليس مشاهدتها فقط، كما يحدث بين نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، حيث تؤدي ممارسة الرياضة إلى إزالة التوترات العضلية وتنشيط الدورة الدموية وإكساب الجسم الحد الأدنى من اللياقة البدنية، وتحسين الأجهزة الرئيسة بالجسم: كالجهاز التنفسي والهضمي، إضافة إلى اكتساب مهارات حركية وقوام معتدل، والمظهر الحسن، إضافة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد، فمن المعلوم أن معظم الأنشطة الترويحية الرياضية تتم بشكل جماعي، وهذا يساعد الفرد حين ممارستها على اكتساب الروح الجماعية والتعاون والانسجام والقدرة على التكيف مع

الآخرين ، كما تكسب الفرد مكانة اجتماعية مقبولة لنفسه ، وذلك من خلال تقبل نظم وقواعد الجماعة التي يشاركها في المناشط الترويحية ، وتؤدي تلك الفعاليات الترويحية الجماعية إلى تكون علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين وإلى نمو اجتماعي متوازن ، كما تعمل هذه الممارسات الترويحية الرياضية على إشباع الحاجات الانفعالية للفرد ؛ أو ما يسمى بالدوافع اللاشعورية أو الدوافع المكبوتة داخل النفس البشرية ، وهذه الاحتياجات الانفعالية للإنسان قد تخرج في هيئة تصرفات شاذة وغير مقبولة في حالة كبتها أو عدم إخراجها بشكل منضبط ومتوازن وقد يكون ذلك متسقاً مع نظرية التنفيس التي تفترض وجود كم كبير من غرائز الإنسان قد قيدت بالنظم الاجتماعية السائدة ، ولا يمكن له إرضاء هذه الرغبات والميول في ظل النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعه ، وعلى هذا الافتراض يقوم الإنسان بممارسة الترويح لكي يشبع رغباته وميوله بمعزل عن تلك النظم الاجتماعية الضابطة لتصرفاته وطريقته في إشباع غرائزه وميوله . ومن هنا تحدث عملية التنفيس لتلك الرغبات والميول المكبوتة من وجهة نظر أصحاب النظرية من خلال ممارسة الترويح (الحماحي : ١٤٠٦هـ) .

كما يلاحظ أن توفر الوسائل الترويحية الرياضية يساعد الحدث على ممارسة هذه البرامج الرياضية وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة حيث اتضح تفوق الأحداث الأسوياء على قرائنهم المنحرفين في توفر وسائل الترويح فكان متوسط عدد وسائل الترويح التي يمتلكها الحدث السوي تبلغ (١ , ٥) وسيلة ترويحية مقابل (٤ , ٣) وسيلة ترويحية يمتلكها الحدث غير السوي ، وهو فرق ليس بالقليل بينهما مما يتيح للحدث السوي فرصة أكبر لممارسة ترويحية أكثر من زميله المنحرف في منزله تحت سمع وبصر الأسرة في الغالب مما يهيئ مزيداً من الضبط النوعي في موضوع الترويح بشكل عام .

كما يلاحظ زيادة نسبة وسائل الترويح الرياضية بين الأحداث الأسوياء حيث تفوقوا على زملائهم المنحرفين في عدد من الوسائل الترويحية بنسب ذات دلالة إحصائية ومن ذلك : طاولة التنس ، البلياردو ، الكمبيوتر الشخصي ، البلاي ستيشن ، جهاز الجري ، المكتبة المنزلية ، مما يهيئ لهم الفرصة الأكبر في ممارسة الأنشطة الترويحية عامة والرياضة بخاصة ، وهذه النتائج ذات الدلالة الإحصائية عوامل مشجعة لزيادة الوعي الرياضي بين الأحداث للتركيز على الممارسة بدلاً من الاكتفاء بالمشاهدة ،

وبخاصة أن النتائج تظهر تمايز الأحداث الأسوياء في ممارسة النشاط الرياضي على الرغم من الانخفاض العام قياساً بالمنشط الترويحية الأخرى، فضلاً عن أن توافر الوسائل الترويحية في المنزل جعلت البيئة الترويحية تتسم بالأمان كونها تحت سمع وبصر الوالدين، إضافة إلى توافر هذه الوسائل الترويحية في المنزل مدعاة إلى ممارسة الأسرة للأنشطة الترويحية بشكل جماعي، وهذا ما دلت عليه نتائج الدراسة من كون الأحداث الأسوياء أكثر ممارسة للترويح في الأماكن المأمونة أو الأماكن المحايدة في خطورتها من الأحداث المنحرفين ومن أبرز الأماكن المأمونة هو المنزل وفي الغالب بوجود الأسرة، حيث بلغت نسبة الأحداث الأسوياء الذين يمارسون ترويحهم في المنازل (٤, ٥٩٪)، في حين كانت لدى الأحداث المنحرفين (٢, ٣٤٪). أما نسبة من يمارس ترويحه في الأماكن غير المأمونة لدى الأحداث الأسوياء فقد بلغت (٢٣٪)، في حين بلغت لدى الأحداث المنحرفين (٥, ٥٠٪)، وهي فروق ذات دلالة إحصائية.

ومما لا شك فيه أن ممارسة الحدث للترويح مع الأسرة سيؤدي إلى مزيد من التماسك الأسري الذي بدوره يعمل على مزيد من الاستقرار النفسي للحدث، ومزيد من الضبط الاجتماعية في حياة الحدث وبالتالي استقامة سلوكه، لذلك نجد أن (الحامد و الرومي: ١٤٢٢هـ) يقرران أن الأسرة تُعد من أهم المصادر في تحقيق الضبط المباشر وغير المباشر، كما يقرران أنه كلما زاد التماسك الأسري بين أفراد الأسرة الواحدة زادت قدرة الأسرة في ممارسة الضبط، وفي قدرتها كذلك على عزل الأبناء عن التيارات المنحرفة أو السلوكيات غير السوية، فلقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأحداث الأسوياء أكثر ممارسة للترويح مع أسرهم من الأحداث المنحرفين فنجد من الأحداث الأسوياء ما نسبته (١, ٤٩٪) يمارسون الترويح مع أسرهم ويقابلهم من الأحداث المنحرفين ما نسبته (٧, ٣٨٪). في حين نجد أن الأحداث المنحرفين يمارسون الترويح مع أصدقائهم أكثر مما يمارسه الأحداث الأسوياء، فنجد أن (٥٥٪) من المنحرفين يمارسون الترويح مع أصدقائهم ويقابلهم من الأسوياء ما نسبته (٨, ٣٥٪) وفي هذا تأكيد تكاملي مع دراسة (السدحان: ١٤٢٤هـ) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طبيعة المناشط الترويحية بين الطلاب الذين يتلقون توجيهها من أسرهم والذين لا يتلقون توجيهها من أسرهم في مجال الترويح، كما يتفق كل ذلك

مع دراسة الخميس (١٤١٨هـ) التي أظهرت أنه كلما زاد توجيه الآباء لأبنائهم في مجال قضاء وقت الفراغ اتجه الأبناء نحو ممارسة الأنشطة الترويحية الإيجابية وقل اتجاههم نحو الأنشطة الترويحية السلبية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (البشر: ١٤٢٦هـ) التي توصلت إلى أن الأحداث المنحرفين يشاهدون برامج التلفزيون والفيديو بصحبة أصدقائهم بشكل أكبر مما يشاهدونه مع أسرهم بخلاف فئة الشباب الأسوياء الذين يشاهدون برامج التلفزيون والفيديو مع أسرهم أكثر مما هو مع أصدقائهم، ولا شك في أن في ذلك بعضاً من الضبط فيما يمكن مشاهدته من عدمه.

ولا شك في أن ممارسة الترويح من قبل الأحداث الأسوياء مع أسرهم يُعدّ مظهرًا مهمًا من مظاهر التماسك الأسري، فلولا وجود التماسك الأسري لما اتجه الحدث إلى أسرته التي جعلت من نفسها محور جذب له، مقابل محور الأصدقاء الذي قلت فاعلية جاذبيته بالنسبة للأحداث مقابل عوامل الجذب لدى الأسرة والمتمثلة في التماسك الأسري بشكل عام، والذي ظهر في أحد مظاهره وهو ممارسة الترويح من قبل الحدث مع أسرته، ومن هنا يمكن القول إن التماسك الأسري وممارسة الترويح سوياً عمليات يؤثر بعضهما في بعض على الرغم من عدم القدرة على تحديد أيها أسبق من الأخرى، إلا أنه من المؤكد أن محصلة ذلك كله هو ضبط اجتماعي لأبناء الأسرة إثر عمليات اجتماعية متلاحقة ومتلازمة، يؤدي في الغالب في نهاية الأمر إلى استقامة سلوك الحدث بشكل عام نظراً لقرب والديه منه في أثناء ممارسة الترويح سواء في نوعه أم مكانه. ويؤكد تلك المقدمات ما أورده (العبيدي ١٤١١هـ) لبعض الدراسات التي تشير إلى أنه كلما ارتفعت نسبة المشاركة بين أفراد الأسرة في الأنشطة الترويحية أدى ذلك إلى مزيد من التماسك بين أفراد الأسرة الواحدة، كما أنها تمنح درجة كبرى من التكامل، والتكيف النفسي والاجتماعي بين أفرادها. كما يذكر (عبد الغني ١٤٠٨هـ) أنه قد أثبتت الأبحاث الاجتماعية أن الأسرة التي تمارس أنشطة ترويحية قد تساعدها هذه الممارسة الجماعية على التغلب على مشكلاتها الأسرية.

ومما لا شك فيه أن ممارسة الترويح مع الأصدقاء أكثر من المشاركة مع الأسرة من قبل الحدث غير السوي ستؤدي إلى مساندة أصدقائه فيما يمارسونه من ترويح بغض النظر عن سلبيته أو إيجابيته فتتأج دراسة الزمام (١٤١٨هـ) تظهر أن قرارات المراهق

في مجال قضاء وقت الفراغ تتأثر بالأصدقاء أكثر من تأثرها بالوالدين ، وطالما أن الأحداث المنحرفين أكثر ممارسة للترويح مع أصدقائهم فلا شك في أن ترويحهم سيكون انعكاساً للممارسات الترويحية التي يمارسها زملائهم ، ومن المؤكد أن أثر الأصدقاء لن يتوقف على نوعية الممارسات الترويحية بل سيتعداه إلى غيره ، ويمكن القول هنا : إن الارتباط بالأصدقاء من قبل الحدث غير السوي وهم منحرفون نتج عنه ممارسات ترويحية متسقة إلى حد كبير مع خصائص الجماعة الأولية الواحدة .

وبكل حال فقد أظهرت الدراسة وجود تباين بين الأحداث الأسوياء والأحداث المنحرفين في نوعية الفئة التي يشاركها الحدث في ترويحه ، فالأحداث الأسوياء يمتازون بكثرة ممارستهم للترويح مع أسرهم ، والأحداث المنحرفون يتصفون بكثرة ممارستهم للترويح مع أصدقائهم ، وقد يكون لذلك دور في عملية سلوك الطريق المستقيم أو سلوك الطريق المنحرف اثر عمليات الضبط الأسري التي سبق الحديث عنها .

وبالجملة فالدراسة تظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من :

- نوعية الممارسة الترويحية وانحراف الأحداث .
 - نوعية وعدد وسائل الترويح التي يمتلكها الأحداث وانحرافهم من عدمه .
 - مكان ممارسة الترويح وانحراف الأحداث .
 - نوعية الفئة التي يشاركها الحدث أثناء ممارسة الترويح والانحراف .
- وبعد استعراض النتائج توصي الدراسة ببعض التوصيات التي قد تساهم في استكمال دراسة الموضوع ومن ذلك :

- اتضح تركيز ممارسة الأحداث الترويحية في أنشطة ترويحية محددة لذلك قد يكون من المناسب إيجاد محاضن جديدة تُقدم فيها أنشطة ترويحية تستطيع استيعاب أعداد أخرى من الأحداث بما يتناسب وميولهم .
- تبين وجود أثر لممارسة الترويح في وقاية الأحداث من الانحراف ، فلعل في التركيز على التوسع في ممارسة الشباب للترويح الإيجابي دوراً في الحد من الانحراف ، وذلك من خلال التوسع في طرح مناشط ترويحية متنوعة : زماناً ، ومكاناً ، ونوعاً .

- إنشاء أندية اجتماعية مصغرة في الأحياء لتعمل في الفترة المسائية وتكون أنشطتها متكاملة وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم ، بحيث يستفاد من مباني المدارس وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذه المنشآت فهذا يحقق مطلبين مهمين هما : وجود أمكنة مناسبة وتتوفر فيها الوسائل الترويحية الايجابية ، إضافة إلى وجود مشرفين مناسبين مما يولد قدراً أكبر من الثقة لدى أولياء الأمور وبالتالي دفع أبنائهم إلى هذه المراكز الترويحية لتحفظهم وتحفظ أوقاتهم .

- اتضح تراجع ممارسة الرياضة البدنية في قائمة الترويح لدى فئة الشباب في المملكة إجمالاً فيستحسن التوسع في حث الأحداث على ممارسة الرياضة البدنية لما لها من فوائد عديدة ، وعدم الاكتفاء بمشاهدتها فقط كما هو شائع بين الشباب حالياً .

- إجراء دراسة عن سبب عزوف الأحداث في المملكة العربية السعودية عن ممارسة الرياضة رغم توافر الإمكانيات المادية والتوسع في وجود النوادي الرياضية فيها .

المراجع

- ابن منظور (بدون تاريخ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- بدر، عبد المنعم. (١٤٠٥هـ) مشكلات أوقات الفراغ واتجاهات الترويح، الإسكندرية: المكتب الجامعي.
- البشر، خالد بن سعود. (١٤٢٦هـ) أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحامد، محمد بن معجب. و الرومي، نايف بن هشال (١٤٢٢هـ). الأسرة والضبط الاجتماعي، الرياض: مطابع الجامعة
- الحماحي، محمد (١٤٠٦هـ)، أصول اللعب والتربية الرياضية والرياضة، مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي.
- الخميس، إبراهيم بن عبد الله (١٤١٨هـ) توجيهات الآباء كما يدركها الأبناء وعلاقتها بقضاء أوقات الفراغ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.
- الدروي، عدنان، (١٤٠٥هـ) جنوح الأحداث - المشكلة والسبب، الكويت: ذات السلاسل.
- السدحان، عبد الله بن ناصر (١٤١٧هـ). رعاية الأحداث المنحرفين في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة العبيكان.
- _____ (١٤٢٤هـ). دور توجيه الأسرة في الممارسات الترويحية لدى الأبناء، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مكة المكرمة المكرمة، المجلد ١٥، العدد الثاني.
- السراج، عبود، (١٤٠٦هـ) علم الإجرام وعلم العقاب، الكويت: جامعة الكويت.
- السيد، سميرة أحمد (١٤١٧هـ)، مصطلحات علم الاجتماع، الرياض: مكتبة الشقري.

الشثري، عبد العزيز بن حمود (١٤٢٤هـ) وقت الفراغ وشغله في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

شلاش، وليد. (١٤٠٥هـ) مشكلات الشباب والمنهج الإسلامي في علاجها، القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، قسم الدراسات الاجتماعية.

الطخيس، إبراهيم، (١٤٠٥هـ)، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، الرياض: دار العلوم للطباعة.

عبد الحميد، عبد الحميد عبد المحسن (١٤٠٧هـ). الترويح في الإسلام والوقاية من انحراف الأحداث في الندوة العلمية السابعة (معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث)، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبد الغني محمد (١٤٠٨هـ) الفراغ والإنسان، القاهرة: دار الفكر العربي. العبيدي، إبراهيم (١٤١١هـ) أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات، مجلة الأمن، العدد الثالث، الرياض: وزارة الداخلية.

العساف، صالح بن حمد (١٤٠٩هـ) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض: مطابع العبيكان.

العوجي، مصطفى. (١٤٠٦هـ) التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

الغامدي، محمد (١٤٢١هـ). إدارة الوقت لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة بمحافظة جدة والمخوة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية التربية، مكة المكرمة.

الفرم، خالد بن فيصل (١٤٢٢هـ) شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، الرياض.

قنديل، إبراهيم حامد وآخرون (١٤٠٥هـ) الأوقات الحرة لدى الشباب السعودي بالمنطقة الغربية، مكة المكرمة: مركز البحوث التربوية والنفسية بجامعة أم القرى.

اللزّام، خالد بن محمد (١٤١٨هـ) مقارنة بين دور كل من الوالدين والأصدقاء في قرارات المراهق من وجهة نظر المراهق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض .

الملك، شرف الدين . (١٤٠٥هـ) الجنوح والترويح في الأوقات الحرة لدى الشباب في المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة .

النافع، عبد الله (١٤٠٨هـ) . إمكانية الاستفادة من أوقات فراغ الأحداث السعوديين خلال الإجازة الصيفية، الرياض: مجلس القوى العاملة .

وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة (بدون تاريخ)، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥هـ، الرياض .

الأحكام الإجرائية لجرائم الأموال

العامّة في القانون اليمني

د. إلهام محمد حسن العاقل (*)

الفساد ؛ شر نواجهه جميعاً (**)

١ - مقدمة تاريخية

إن الأموال بشكل عام تحظى بحماية المشرع اليمني ، سواء كانت خاصة أم عامة ، ولكن نظراً لأهمية حماية المال العام ، فقد أولاه المشرع اليمني اهتماماً خاصاً لأن جرائم الأموال العامة هي الجرائم التي تضر بالمصلحة العامة وتقع على أموال الدولة .

وقد تضمنت التشريعات اليمنية منذ بداية صدورّها - بعد قيام الثورة - على نصوص تجرم الإعتداء على أموال الدولة وشددت العقوبات في حالات معينة ، فقد جاء في قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣م ، في شأن الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في الباب الثاني منه تحت عنوان «الجرائم المخلة بأمن الدولة من الداخل» في المادة (٣٢) منه ما يلي : «يعاقب بالإعتقال المؤبد أو المؤقت كل من حاول بالقوة إحتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام . فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما» .

ونصت المادة (٣٣) منه على أن : «يعاقب بالإعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو تولى فيها قيادة ما . وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو

(*) أستاذ القانون الجنائي المشارك بكلية الشريعة والقانون ، جامعة صنعاء - اليمن .

(**) المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، العدد ١ ، المجلد ٧ ، ١٩٩٦م ، ص ١٩ .

الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم . ويعاقب من عدا هؤلاء من أفراد العصابة بالإعتقال المؤقت .»

كما إن المادة (٣٥) منه نصت على أن : « يعاقب بالإعتقال المؤقت مدة لا تزيد على خمس سنين كل من خرب عمداً مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام . وتكون العقوبة الاعتقال المؤبد أو المؤقت إذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنه أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى . وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن . ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها» .

وبالنظر إلى هذه النصوص نجد إن المشرع اليمني لم يستخدم مصطلح « الأموال العامة » ، وإنما استخدم عبارات تدل على أن المقصود منها هي « الأموال العامة » ، وقد عبر عنها في المادة (٣٢) بعبارة « المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام» .

وفي المادة (٣٣) وضع عبارة « الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس » ، وبهذه العبارة سوى العقوبة في جرائم إغتصاب أو نهب الأراضي سواء كانت مملوكة للدولة أو للأفراد . أما المادة (٣٥) فقد خصصها للأملاك العامة وأدخل فيها أي : « مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام » ، وهنا وسع فيها من نطاق مدلول المال العام بحيث شمل المؤسسات والجمعيات ذات النفع العام .

وفي القانون السالف ذكره في الباب الحادي عشر منه المتعلق ببعض الجرائم التي تقع من الموظفين في الفصل الأول منه تحت عنوان « اختلاس الأموال الأميرية والغدر » ، نصت المادة (١٠٩) على عقوبة الاعتقال المؤقت إذا كان الاختلاس وقع من قبل الموظف العام ، وشددت العقوبة إلى الاعتقال المؤبد إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع .

وجاءت المواد (١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣)^(١) سوت العقوبة وجعلتها الاعتقال المؤقت بالنسبة لجريمة الإستيلاء على المال العام أو جريمة « الرشوة » والتي جاءت تحت عبارة « أخذ ما ليس مستحق أو ما يزيد على المستحق » ، وجريمة التربح الحاصلة من قبل الموظف العام .

والملاحظ هنا أن المشرع اليمني في هذا القانون أخذ بالنظام المصري ، بكل بنوده ومصطلحاته كما في عبارة « اختلاس الأموال الأميرية والغدر » ، وسبب ذلك تجربته الوليدة بعد قيام الثورة واستعانت بالخبرات المصرية في هذا الشأن .

ونلاحظ أن المادة (١١٨) من القانون سالف الذكر نصت على أنه : « لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجزائية في الجرائم المذكورة في هذا الفصل إلا من تاريخ إنتهاء الوظيفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك » .

ونرى أن هذا النص يمثل ضماناً لحماية المال العام ذلك من خلال إخراج هذا النوع من الجرائم من نطاق القواعد العامة لإنهاء الدعوى الجنائية ، وجعل تاريخ سريان ذلك من تاريخ إنتهاء الوظيفة وذلك ضماناً لعدم المضي في سير الدعوى أو عدم رفعها أثناء عمل الموظف خوفاً من تأثيره واستعمال نفوذه أو سلطته لعرقلة العدالة .

(١) نصت المادة (١١٠) على أن : « يعاقب بالاعتقال المؤقت كل موظف عام استولى بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو سهل لغيره ذلك » .

ونصت المادة (١١١) على أن : « يعاقب بالاعتقال المؤقت كل موظف عام له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو الزكاة أو نحوها طلب أو أخذ مالم يس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك » .

والمادة (١١٢) نصت على أن : « يعاقب بالاعتقال المؤقت كل موظف عام مكلف بالمحافظة على مصلحة الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة في صفقة أو عملية أو قضية وأرده بهذه المصلحة ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره » .

والمادة (١١٣) نصت على أن : « يعاقب بالاعتقال المؤقت كل موظف عام له شأن في إدارة المقاولات أو التوريدات أو الأشغال المتعلقة بالدولة أو بإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو في الإشراف عليها حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بأية كيفية على ربح من عمل من الأعمال المذكورة » .

وجاء مشروع قانون الجرائم والعقوبات الشرعية لعام ١٩٧٥م، الخاص بالجمهورية العربية اليمنية، وأستبدل مصطلح «الإعتقال المؤبد»، والمؤقت «بمصطلح «الحبس»، وما عدا ذلك نجد أنه تضمن تقريباً نفس أحكام قانون عام ١٩٦٣م، بالنسبة لجرائم الأموال العامة^(١).

وجاء في قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - قبل الوحدة - لعام ١٩٧٦م، في الباب الخامس الخاص بجرائم الإعتداء على الملكية العامة والإقتصاد

(١) فالمادة (١١٢) من المشروع نصت على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة كل من احتل أو شرع في احتلال قيادة أو نقطة عسكرية أو طائرة أو سفينة حربية أو أي شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو مرافق أو مؤسسات عامة أو وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المخصصة للمنفعة العامة أو محطة الإذاعة الحكومية بغير تكليف من السلطة المختصة».

والمادة (١١٣ / ١) منه نصت على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس عشر سنوات كل من اشترك في عصابه مسلحة بقصد اغتصاب الاراضي أو نهب الاموال المملوكة للدولة أو جماعة من الناس أو لمقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم».

ونصت المادة (١٢٣ / ١ ، ٢) من نفس المشروع على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات من عرض للخطر عمداً وسيلة من وسائل النقل العامة أو عطل سيرها بأية طريقة. من عطل بأية طريقة أو وسيلة من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المخصصة للمنفعة العامة».

وجاء في المادة (١٤٣ / ١ ، ٢) من المشروع ما يلي: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام اختلس مالاً وجد في حيازته بسبب وظيفته. استغل وظيفته فاستولى بغير حق على مال للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو سهل ذلك لغيره وإذا لم يصحب الفعل المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين نية التملك بأن كان يقصد استعمال المال ثم رده تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات».

والمادة (١٤٥) من المشروع نصت على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام عهد إليه بالمحافظة على مصلحة الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في صفقه أو عمله أو قضية وأضر بهذه المصلحة ليحصل على ربح أو منفعة مادية لنفسه أو لغيره».

ونصت المادة (١٤٦) منه على ما يلي: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل موظف عام له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها طلب أو أخذ مالميس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك».

الوطني في الفصل الأول منه تحت عنوان « جرائم الإعتداء على الملكية العامة » ، حيث نصت المادة (١٦٩ / ١ ، ٢) منه على مايلي : «يحال إلى إحدى هيئات القضاء الإجتماعي أو يعاقب باللوم أو بغرامة لاتزيد على عشرين ديناراً ، من أخذ مالا يعتبر ملكية عامة ليستولي عليه هو أو غيره خلافاً للقانون وكذلك من سلم إليه مثل هذا المال أو دخل في حيازته بأية طريقة أخرى فأخذه ليستولي عليه هو أو غيره خلافاً للقانون ، متى تبين تفاهة الفعل من ظروف الواقعة وحجم الضرر وخطأ الفاعل وشخصيته . ويعاقب على الشروع» .

وجاء في المادة (١٧٠) منه ما يلي : « يحال إلى إحدى هيئات القضاء الإجتماعي ، أو يعاقب باللوم أو بغرامة لاتزيد على عشرين ديناراً من سلم إليه أو تواجد بين يديه بأية طريقة مال من أموال الملكية العامة فانتفع به أنتفاعاً مشروعاً ، متى تبين تفاهة الفعل من ظروف الواقعة وحجم الضرر وخطأ الفاعل وشخصيته» .

والمادة (١٧١ / ١ ، ٢) من نفس القانون نصت على أن : « يعاقب باللوم أو بغرامة لاتزيد على خمسين ديناراً أو بقتيد الحرية مع وقف التنفيذ أو بالإلحاق الإجباري بأحد المشروعات العامة مدة لاتزيد على سنة ، من دفع شخصاً آخر عن طريق إستخدام طرق إحتيالية إلى التصرف إضراراً بالملكية العامة لكي يحصل هو أو غيره خلافاً للقانون على مزاي مالية . ويعاقب على الشروع » .

والمواد السابقة ليست الوحيدة التي نصت على حماية المال العام في قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦م سالف الذكر . فهناك كثيراً من المواد التي تناولت ذلك ولا يوجد مبرر لذكرها كلها .

كما أنشئ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - قبل الوحدة - محاكم خاصة أسميت « بمحاكم الشعب » لمحاكمة مرتكبي جرائم الأموال العامة وذلك بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٦م ، الذي جاء في المادة (١) منه ما يلي : «تختص محاكم الشعب المشكلة أو التي تشكل بمقتضى القانون رقم (١١) لعام ١٩٧٠م بالنظر فيما يلي :

أ- الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من القسم الخاص في قانون العقوبات رقم (٣) لعام ١٩٧٦م .

ب - الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥)^(١) من قانون العقوبات إذا كانت الأموال موضوع الجريمة تزيد قيمتها على ثلاثمائة دينار»

والمادة (٢) من القانون السابق نصت على أن : « يحق لرئيس مجلس الرئاسة أن يحيل إلى المحاكم العادية أية قضايا تكون من اختصاص محاكم الشعب بمقتضى المادة (١) من هذا القانون» .

إلا أن محاكم الشعب ألغيت بصدور دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الصادر في ٣١ / ١٠ / ١٩٧٨ م ، وذلك في المادة (١٢١) منه التي نصت على أن : «

(١) فالمادة (١٧٣) نصت على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثمان سنوات من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المواد (١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١) وتوافر ظرف من الظروف الآتية :

أ- إذا حدث ضرر جسيم للغاية بالملكية العام ، ب- إذا نفذ الفاعل الفعل بصفته منظم الجريمة أو إذا ارتكب الفعل من عدة أشخاص وكان ذلك أنتهازاً لنشاط العمل ، ج- إذا تكرر الفعل بانتظام كبير . » .

كما إن المادة (١٧٤) نصت على أن :

« ١- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على عشر سنوات من سطا على ملكية عامة مقتحماً الحواجز أو مستخدماً القوة أو مهدداً بخطر حال على الحياة أو الصحة بقصد الاستيلاء على هذه الملكية العامة هو أو غيره خلافاً للقانون .

٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو الإعدام إذا ارتكب الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة تحت ظرف من الظروف الآتية : أ- بناء على إتفاق جنائي مسبق ، ب- مع إستخدام السلاح أو أدوات أخرى مستعملة كأسلحة ،

ج- إذا نجم عن الفعل حدوث أضرار جسيمية ، ٣- يعاقب على الشروع . » .
والمادة (١٧٥) منه نصت على أن :

« ١- يعاقب بقيد الحرية مع وقف التنفيذ أو بالإلحاق الإجباري بأحد المشروعات العامة مدة لا تزيد على سنة أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، من طالب بتسليم ملكية عامة أو حق عليها الشخص الذي من أختصاصه حيازة أو حراسة هذه الملكية ، وذلك عن طريق تهديد هذا الشخص أو أقاربه بالقوة أو بأفشاء أخبار تسيء إلى سمعتهم أو بالإستيلاء على أموالهم .

٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة إذا توافر ظرف من الظروف المشددة الواردة في المادة (١٧٤) فقرة (٢) . » .

يمارس القضاء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من قبل المحكمة العليا ومحاكم المحافظات والمحاكم الجزئية والمحاكم العسكرية ، وينظم القانون مهامها وصلاحياتها . ويهدف نشاط كافة المحاكم إلى تربية المواطنين بروح احترام الدستور والقانون والحب والإخلاص للثورة والوطن . لا يسمح بتشكيل محاكم استثنائية» .

ونستطيع القول بأن من الأمراض التي كانت سائدة في الإدارة اليمنية الفساد الإداري والمحسوبية القاتلة . الخ ، وهذا أكدته المؤتمر الإداري الأول الذي انعقد في صنعاء خلال الفترة من ١٩ إبريل إلى ١٣ مايو عام ١٩٧٠م بدعوة من الهيئة العامة للخدمة المدنية حيث جاء في نص القرار الصادر عن المؤتمر : التشدد في محاربة الرشوة والمحسوبية ومختلف أشكال الفساد الإداري في الإدارات والأجهزة الحكومية العامة والمختلطة^(١) .

وجاءت حركة الإصلاح المالي والإداري التي بدأت في عام ١٩٧٣م ، وأنشئت محاكم تأديبية لحماية المال العام ونيابة إدارية ومالية أيضاً سوف تتناولهما في ثنايا البحث ، كما صدر قرار مجلس القيادة للجمهورية العربية اليمنية بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٦م ، الخاص بتوضيح أعمال اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري نصت المادة (٢) منه على أن : « للجنة العليا للتصحيح حق الرقابة والمحاسبة والإيقاف عن العمل والإحالة إلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة الإدارية والمحكمة التأديبية لأي موظف في أي جهاز من أجهزة الدولة أو مؤسساتها ما عدا الوزير والوكيل والمحافظ . على أن لا تقوم اللجنة بتعيين البديل لمن أوقف أو أحيل قبل الرجوع إلى السلطات المختصة وتحمل اللجنة مسؤولية أي خطأ تقع فيه . » .

وتضمنت المادة (٣) منه على أنه : « إذا توفرت للجنة العليا أية إدانات أو وثائق على الوزير أو الوكيل أو المحافظ فعليها تقديم هذه الوثائق بملف سري إلى رئيس مجلس القيادة أو رئيس مجلسا لوزراء بواسطة الأمين العام للجنة ويعتبر أي وقوف أمام لجان التصحيح أو عرقلة سير أعمالها بأي شكل من الأشكال من قبل أي واحد منهم عملاً

(١) صلاح الكلبي : « التطور التاريخي للإدارة في اليمن » المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء ، ١٩٩٦م ، ص ٤٠ .

منافياً لحركة التصحيح وللجنة العليا تقديم ذلك في الملف السري إلى الجهات العليا» .
وجاء في المادة (٦) منه ما يلي : « لكافة لجان التصحيح حق الرقابة والتفتيش على جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها وفق اللائحة المنظمة لأعمال اللجان والمقرة من اللجنة العليا للتصحيح . » .

وتمكنّت اللجنة من إنجاز العديد من القرارات سواءً على مستوى لجانها الأساسية أو الفرعية التي عملت على إيجاد حد من الانضباط النسبي الذي يمثل الأساس للقيام بعملية التنمية الإدارية إلا أنه رافق عملها بعض السلبيات التي يمكن إيجازها فيما يلي^(١) :

١ - عدم الدقة في إختيار بعض العناصر للقيام بخطوات التصحيح المالي والإداري .

٢ - تأرجح فكرة « التصحيح » بين محاولة إقامة شكل من أشكال التنظيم السياسي وبين اقتصرها على مجرد عمل التصحيح المالي الإداري .

٣ - إن الدعاية الإعلامية التي رافقت عملية التصحيح ، ركزت على عدد من الحالات والشرائح الاجتماعية البسيطة ، دون أن تتعرض للمخالفات الكبيرة والجرائم التي عرضت عليها .

٤ - تدخل السلطة السياسية وإقدامها على تجميد الكثير من المخالفات ، مما أدى إلى تحويل مهمة اللجان إلى مجرد أشكال مفرغة من مضامينها ومهامها الحقيقية .

ونود القول هنا أن الحكومة اليمنية تحاول جادة محاربة الفساد المالي والإداري منذ قيام الثورة إلى الآن ، ويتضح لنا ذلك من خلال إصدار العديد من القرارات بالقوانين الخاصة بإنشاء أجهزة رقابية ، ونيابات مالية وإدارية ومحاكم تأديبية ، أما من بعد قيام الوحدة اليمنية ، فقد سعت الحكومة إلى إنشاء نيابة خاصة بجرائم الأموال

(١) عبد الهادي حسين الهمداني : التنمية الإدارية في الجمهورية اليمنية ، الكتاب الأول ، ط ١ ، منشورات دار العصر ، دمشق ، ١٩٩٠ م ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

العامة ، وتبع ذلك إنشاء محاكم متخصصة للنظر في جرائم الأموال العامة ، وذلك حرصاً على المال العام ومحاولة جادة لمحاربة الفساد المالي المتفشي في الدولة .

وفي هذا البحث سنحاول إلقاء الضوء على الأحكام الإجرائية لجرائم الأموال العامة في القانون اليمني ، وتعتبر هذه أول دراسة قانونية متخصصة في تناول الأحكام الإجرائية وذلك لبحث نيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة التي إستحدثت منذ فترة في النظام القضائي اليمني ، وسوف نتناول الموضوع في مبحثين .

٢ - تمهيد وتقسيم

نتيجة لحركة الإصلاح المالي والإداري في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٧٣ م ، نشأ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤ م ، ونصت المادة (٢) منه على أن هذا الجهاز يهدف أساساً إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة ، كما إن المادة (١٢/ ج ، د) المعدلة بقرار مجلس القيادة رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٦ م نصت على أنه : « بعد تلقي الجهاز ردود الجهات المشار إليها في الفقرة السابقة يبعث إليها بمذكراته النهائية متضمنة الأخطاء والمخالفات التي لم يتم تسويتها ويطلب من الجهة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الأخطاء والمخالفات ومعاينة المخالفين وفق الأحكام النافذة ويحدد لها مدة كافية لإتمام ذلك يعمد بعد إنقضائها وعدم العمل بطلباته إلى إحالة المخالفة إلى النيابة الإدارية وتوافي اللجنة العليا للتصحيح بصورة من الإحالة . للجهاز في سبيل المحافظة على الأموال العامة أن يطلب من كل الجهات المعنية وعلى الأخص من اللجنة العليا للتصحيح ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد أو وزارة المالية ومصلحة الضرائب العمل على تطبيق الأحكام القانونية النافذة أو اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لاسترداد الأموال العامة الضائعة من المسؤولين عن ضياعها» .

وكما رأينا فقد سبق أن أنشئت أيضاً لجنة عليا للتصحيح ، وكانت العلاقة بين اللجنة العليا للتصحيح والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، تكمن في أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو جهاز فني للرقابة على أجهزة الدولة ، في حين أن اللجنة العليا

هي عبارة عن لجان شعبية للرقابة على جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بما في ذلك الجهاز المركزي نفسه^(١).

ويعتبر القرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٣م، الخاص بإنشاء محاكم تأديبية للمخالفات المالية الإدارية أول قرار صدر في الجمهورية العربية اليمنية لإنشاء هذه المحاكم لغرض الفصل في المخالفات المالية والإدارية التي تنسب إلى أي من العاملين والموظفين في الدولة^(٢). وتبعه قرار مجلس القيادة رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٤م،^(٣)

(١) عبد الهادي حسين الهمداني : التنمية الإدارية . . المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
(٢) نصت المادة (١) من القرار على أن : « تنشأ بمدينة صنعاء محكمة تأديبية مستقلة ، للفصل في المخالفات المالية والإدارية التي تنسب إلى أي من العاملين والموظفين في الدولة ، من المدنيين والعسكريين التي تقع منهم أثناء توليهم لوظائفهم سواء في الجهاز الإداري للدولة أو في الهيئات والمؤسسات العامة أو في أية جهة أو هيئة أخرى تساهم فيها الدولة بنسبة من رأس المال . ويجوز بقرار جمهوري إنشاء محاكم تأديبية أخرى في عواصم المحافظات متى دعت الحاجة إلى ذلك ، وتختص بالفصل في المخالفات المالية الإدارية التي تقع في نطاق كل منها » . ونصت المادة (٣) منه على أن : « تقام الدعاوي أمام المحكمة التأديبية بتقرير موقع من الوزير أو من يملك سلطاته في الجهة التي وقعت فيها المخالفة المالية أو الإدارية والتي يرى - نظراً لأهميتها - ضرورة الفصل فيها بمعرفة المحكمة المذكورة . ويوضح في هذا التقرير وقائع الأفعال المنسوبة إلى المخالف ووجه تعارض هذه الأفعال مع التشريعات المالية أو الإدارية المعمول بها ، وترفق مع هذا التقرير جميع الأوراق والمستندات الخاصة بالتحقيقات التي أجريت بمعرفة الجهة التي وقعت فيها المخالفة ، أو بمعرفة أية جهة أخرى معينة في الدولة رؤى الاستعانة بها في هذا الشأن . وبالنسبة إلى وظائف عمال القضاة والنواحي ومديري العموم وكلاء الوزارات ونواب الوزراء ومن في درجة هؤلاء لا تتم الإحالة بالنسبة إلى المخالفات المالية الإدارية المنسوبة إليهم إلا بعد موافقة رئاسة الوزراء على تقرير الإتهام المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين . ولا يمنع إنتهاء خدمة الموظف من الحق في إقامة الدعوى التأديبية بالنسبة إلى المخالفات المالية المنسوبة إليه بشرط أن تتم الإحالة إلى المحكمة التأديبية خلال ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء خدمته » .

(٣) فقد جاء في الباب الأول منه تحت عنوان « في إنشاء وتشكيل النيابة الإدارية والمالية » في المادة (١) منه ما يلي : « تنشأ نيابة إدارية ومالية وتكون هيئة مستقلة برئاسة مجلس الوزراء وتشكل الهيئة من رئيس وعدد كاف من القانونيين ورجال الضبط الموظفين » . ونصت المادة (٢) منه على أن تتكون النيابة الإدارية والمالية من قسم الرقابة وقسم التحقيق . وتضمن الباب الثاني منه اختصاص النيابة الإدارية والمالية فنصت المادة (٣) منه على ما يلي : « مع عدم الإخلال بحق الجهات الإدارية في الرقابة وفحص الشكاوي والتحقيق تختص النيابة الإدارية والمالية بما يأتي : =

للجمهورية العربية اليمنية بإنشاء قانون النيابة الإدارية والمالية ، التي عملت على تحقيق الغاية من إنشائها رغم وجود بعض الصعوبات التي واجهتها والتي يراى البعض أنها تتمثل في النقاط التالية^(١) :

١ - سحب الاختصاص الجنائي المناط بالنيابة الإدارية والمالية بمجرد صدور قانون الإجراءات الجزائية وإحالة إلى النيابة العامة .

٢ - بطء الإجراءات أمام المحاكم الجزائية ، التي أنشئت أخيراً نظراً لحدوثها ، وتراكم القضايا أمامها ، وقلة عدد هذه المحاكم حيث اقتضت على المحافظات الرئيسية كصنعا والحديدة وتغر ، مما أدى إلى تأخير كثير من القضايا .

٣ - قلة الكوادر الفنية المتخصصة لدى النيابة الإدارية والمالية للقيام بالواجبات المناطة بها على الرغم مما بذلته وتبذله دائماً وما حققته من إنجازات ومردودات ايجابية استفادت منها أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة .

٤ - عدم تجاوب الجهات الإدارية في تسهيل مهام النيابة وطلباتها ، مما يؤثر في سرعة البت في القضايا .

وبالرغم من أن هذه النيابة كما جاء في أسمها نيابة إدارية وتتبع مجلس الوزراء ، إلا أن اختصاصها كان رقابي ، بجانب تلقي الشكاوي وفحصها ، ثم إجراء التحقيقات

= أ- إجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والإدارية .
ب- فحص الشكاوي التي تحال إليها من الوزير المختص أو من أية جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة .
ج- إجراء التحقيق في المخالفات الإدارية والمالية التي يكشف عنها إجراء الرقابة وفيما يحال من الجهات الإدارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوي الأفراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها . ويجب إرسال أخطار إلى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف بإجراء تحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التي يتبعها الموظف . « .
كما إن المادة (٤) منه نصت على أن : « تتولى النيابة الإدارية والمالية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية . » .

(١) عبد الهادي حسين الهمداني : التنمية الإدارية . . . ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

بشأن المخالفات المالية والإدارية ، كما كانت تتولي مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية ، لذا فإننا نعتبرها محاولة لا بأس بها لحماية المال العام ، وكذلك الحال بالنسبة للمحاكم التأديبية .

وبسبب تغير الظروف السياسية في اليمن لم تستمر المحاكم سابقة الذكر في عملها ونتج عن ذلك فساد إداري ومالي كبير دعى الدولة منذ عام ١٩٩٢م إلى إتخاذ خطوات جادة بشأن الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وصدرت العديد من القرارات بقوانين بإنشاء نيابة أموال عامة متخصصة ، ومحاكم أموال عامة وفي هذا البحث سنتناول نيابة الأموال العامة وكذلك محاكم الأموال العامة وفقاً للخطة التالية :

١ . نيابة الأموال العامة .

٢ . محاكم الأموال العامة .

١ . نيابة الأموال العامة

التعهد وتقسيم

رأينا أن الجمهورية العربية اليمنية - قبل الوحدة - عملت جاهدة منذ عام ١٩٧٣م على محاربة الفساد المالي والإداري ، فأنشأت اللجنة العليا للتصحيح ، وقبل ذلك كانت قد شكلت في عام ١٩٦٩م لجنة سميت بـ « اللجنة العليا للمتابعة المالية والإقتصادية » وكانت تتبع رئاسة مجلس الوزراء ، وهذه اللجنة تعتبر النواة الأولى لقرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤م بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، الذي يهدف إلى تحقيق فعالية الرقابة الكاملة على أموال الدولة ^(١) .

كما أنشئت محاكم تأديبية ونيابة إدارية ومالية ، وبلغ عدد القضايا المحالة إلي النيابة الإدارية والمالية منذ إنشائها حتى عام ١٩٨١م ، « ٤١١ » قضية ، تم البت في حوالي « ٢٨٣ » قضية منها ، وإحالة « ٣٣ » قضية إلى المحكمة التأديبية والجزائية ، وحوالي

(١) عبد الهادي حسين الهمداني : التنمية الإدارية . . . ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

«٩٥» قضية كانت لا تزال رهن التحقيق ، كما قامت النيابة الإدارية والمالية بإستعادة الأموال العامة التي ثبتت في ذمة الذين حققت معهم وقامت بتوريدها إلى الخزينة العامة^(١).

وبسبب تغير الظروف السياسية في اليمن لم تستمر النيابة الإدارية والمالية والمحاكم التأديبية في عملها ، وفي عام ١٩٩٢ م ، صدر أول قرار بإنشاء نيابة أموال عامة متخصصة في الجمهورية اليمنية ، وفي هذا المبحث سوف نتناول نيابة الأموال العامة حسب الخطة الآتية :

المطلب الأول : إنشاء نيابة الأموال العامة .

المطلب الثاني : اختصاصات نيابة الأموال العامة .

المطلب الثالث : القيود الواردة على نيابة الأموال العامة .

١ . ١ إنشاء نيابة الأموال العامة

نشأت أول نيابة مختصة في الجمهورية اليمنية لحماية الأموال العامة في عام ١٩٩٢ م ، وذلك بقرار النائب العام رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م الخاص بإنشاء نيابة الأموال العامة وقد جاء في المادة (١) منه ما يلي : « تنشأ بمكتب النائب العام نيابة نوعية متخصصة تسمى نيابة الأموال العامة تتبع النائب العام ويشمل اختصاصها جميع أنحاء الجمهورية اليمنية » . وصدر بعد ذلك قرار النائب العام رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١ م ، بتعديل القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م بشأن إنشاء نيابة الأموال العامة وتحديد اختصاصاته .

ووفقاً لنص المادة السابقة من القرار وبالرجوع إلى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٧ م ، الخاص بإنشاء وتنظيم النيابة العامة الذي جاء في الفصل الأول منه تحت عنوان : « إنشاء وتشكيل النيابة العامة » ، الذي نصت المادة (١) منه على أن : « تنشأ هيئة قضائية تسمى « النيابة العامة » لمباشرة الاختصاصات المخولة لها

(١) عبد الهادي حسين الهمداني : المرجع السابق ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

قانوناً وتتبع النيابة العامة مجلس القضاء الأعلى كتبعية القضاء له ، كما تتبع النائب العام مالياً وإدارياً تحت إشراف وزير العدل .

وبما إن المادة (٢) من قرار عام ١٩٧٧ م ، نصت على أن : « تشكل النيابة العامة من النائب العام والمحامي العام الأول وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلاء النيابة ومساعدى ومعاونى النيابة ويتبع أعضاء النيابة العامة رؤساءهم بترتيب درجاتهم ثم النائب العام ويلحق بها عدد من الإداريين والكتبة والعمال » .

وبناء على نص المادة (٢)^(١) من قرار إنشاء نيابة الأموال العامة وتعديله نجد إن نيابة الأموال العامة يكون تشكيلها كما يلي :

١ - وزير العدل :

يعتبر وزير العدل الرئيس الإدارى للنيابة العامة باعتباره الوزير المختص بالإشراف إدارياً على السلطة القضائية ، وأعضاء النيابة العامة يعتبرون من أعضاء السلطة القضائية وينطبق عليهم ما ينطبق على القضاة وذلك بموجب المادة (٥٦) من قانون السلطة القضائية اليمنى رقم (١) لسنة ١٩٩٠ م التى تنص على أن : « يسرى فى حق النيابة العامة ذات الأحكام المقررة للقضاة فى هذا القانون وبخاصة مايتعلق بشروط التعيين وأحكام النقل والندب والحقوق والواجبات والمحظورات والحصانة والإشراف وأحكام التفتيش والتظلم من القرارات والمحاسبة والتأديب إلا ما استثنى بنص خاص » .

كما نصت المادة (٥٤) من نفس القانون وكذلك المادة (١) من قانون تنظيم النيابة العامة على تبعية أعضاء النيابة لرؤسائهم بترتيب وظائفهم ، ثم النائب العام ، ثم وزير العدل . فوزير العدل يعتبر قمة الهرم بالنسبة للنيابة من الناحية الإدارية . وتنطبق هذه القواعد على نيابة الأموال العامة لإنها

جزءاً من النيابة العامة ونشأت بمكتب النائب العام ، وفقاً لنص المادة (١) من القرار سالف الذكر .

(١) تنص المادة (٢) على أن : « يرأس نيابة الأموال العامة محامى عام تحت إشراف النائب العام يعاونه عدد كاف من رؤساء النيابة ووكلاء ومساعدين » .

٢ - النائب العام :

النائب العام هو رأس النيابة العامة وهو الأصيل في مباشرة اختصاصها ، أما سائر أعضائها فيتبعونه حسب ترتيبهم الوظيفي ، ويباشرون اختصاصاتهم بالوكالة المفترضة عنه ، وذلك حسب ما جاء في قانون السلطة القضائية اليمني . واختصاص النائب العام ، عام يشمل الجمهورية اليمنية « الإقليم اليمني » بل ويمتد إلى خارج نطاق اليمن بالنسبة للجرائم التي تُرتكب في الخارج وتكون خاضعة للقانون اليمني .

وهذا ما أكدته المادة (٥٥) من قانون السلطة القضائية اليمني لعام ١٩٩٠ م ، التي نصت على أن : « النائب العام هو المختص بالدعوى العامة بصفته نائب عن المجتمع يباشرها بنفسه أو بواسطة مساعدين يشاركه فيها أعضاء النيابة العامة إلا ما استثنى بنص خاص » .

ونخلص إلى أن نيابة الأموال العامة هي تحت إشراف النائب العام وهو الذي يفوضها في مباشرة اختصاصاتها ، حيث نجد أن التعميم رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ م ، بشأن تنظيم التصرف بقضايا المال العام والإخلال بالثقة العامة والوظيفة العامة ينص على ندب بعض أعضاء النيابة العامة للعمل في نيابة الأموال العامة في كل من مكتب النائب العام والمحافظات التالية :

١ - أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء .

٢ - محافظة عدن .

٣ - محافظة تعز .

٤ - محافظة الحديدة .

٣ - المحامي العام :

بناء على نص المادة (٢) من القرار السالف ذكره ، فإن المحامي العام يرأس نيابة الأموال العامة تحت إشراف النائب العام ، ويعاونه عدد كاف من رؤساء النيابة والوكلاء والمساعدين .

ويمكن أن نبين هنا بأن المحامي العام يباشر اختصاصات أعضاء النيابة العامة تحت إشراف النائب العام فيما يتعلق بقضايا الأموال العامة، ومن ثم يكون للنائب العام حق إلغاء عمل المحامي العام في الحدود التي يجوز له فيها إلغاء أعمال سائر أعضاء النيابة العامة، وللمحامي العام أيضاً الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام، فهو فيما يتعلق بقضايا الأموال العامة نائب عام، وينتج عن ذلك اعتبار العمل الصادر عنه وفقاً لهذا الاختصاص كما لو كان صادراً عن النائب العام نفسه، ومن ثم لا يكون للنائب العام إلغاؤه^(١).

٤ - رئيس النيابة :

الأصل العام أن يقوم رئيس نيابة الأموال العامة بإدارة النيابة التي يعمل فيها، وبناء على المادة (٣) من التعميم رقم (٣) لسنة ١٩٩٣م بشأن تنظيم التصرف بقضايا المال العام والإخلال بالثقة العامة والوظيفة العامة، التي نصت على أنه : « بالنسبة للمحافظات التي لا توجد فيها نيابة للأموال العامة أو وكيل متدب لذلك، فيستمر الحال على ما هو عليه على أن توافي نيابات المحافظات محامي عام نيابة الأموال العامة بكشوفات تفصيلية بعدد تلك القضايا مبين فيها موضوعات وتاريخ ردودها وأسماء المتهمين وما تم فيها... الخ. ويكون رؤساء نيابة المحافظات في الجمهورية فيما يتعلق بقضايا الأموال العامة والوظيفة العامة خاضعين لإشراف محامي عام نيابة الأموال العامة قضائياً ويلزمون بذات الأحكام المشار إليها بقرار إنشاء نيابة الأموال العامة والتعليقات الخاصة بها».

ويتضح مما سبق أن رؤساء نيابة المحافظات بما لهم من اختصاص إقليمي يمتد على كل المحافظة، وكون بعض المحافظات لا يوجد فيها رئيس نيابة للأموال العامة، لذا فإن رؤساء النيابة العامة يعتبروا أيضاً رؤساء نيابة الأموال العامة وفقاً لنص المادة (٣) من التعميم السالف ذكره.

(١) إلهام محمد حسن العاقل : الإجراءات الجنائية اليمني، ط ٢، مطابع الصباحي، صنعاء، ٢٠٠٠م، ص ٦٤، والمراجع التي رجعنا إليها.

٥ - وكلاء النيابة :

الأصل العام أن يقوم وكيل النيابة بإدارة نيابة جزئية في مقر كل محكمة من محاكم المحافظات ، وله اختصاص مكاني محدد لا يجوز له أن يتعداه ، وهذا الأصل ينطبق أيضاً على وكلاء نيابة الأموال العامة ، وباعتباره عضو نيابة له جميع اختصاصات أعضاء النيابة ، كما له حق الإشراف والإدارة على أعضاء النيابة الذين يعملون تحت رئاسته . كما ينطبق عليه ما ينطبق على وكلاء النيابة من حيث التبعية ومكان الاختصاص ، ولكنه مطالب بالتقيد بالاختصاص النوعي أيضاً ، وهو النظر في جرائم المال العام .

٦ - أعضاء النيابة :

القاعدة العامة في القانون اليمني أن أعضاء النيابة هم الذين يتحدد اختصاصهم في نطاق اختصاص المحاكم التي يعملون في دائرتها ، وهم الذين يتولون التحقيق في الجرائم الواقعة في نطاق اختصاصهم ، ولهم أيضاً تكليف أحد أعضاء النيابة خارج دائرة اختصاصهم للقيام بأي إجراء من الإجراءات إذا دعت الضرورة لذلك ، كما إن لهم أيضاً أن يعهدوا بذلك إلى أحد مساعديهم أو أحد مأموري الضبط القضائي ، وهذا ما أكدته المادة (١١٥) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ التي نصت على أن : « يتحدد اختصاص أعضاء النيابة العامة في التحقيق بالجرائم الواقعة في نطاق اختصاص المحاكم التي يعملون في دوائرها » .

وبالنظر في قرار إنشاء نيابة الأموال العامة وجدنا أنه لم يرد ذكر لأعضاء نيابة ، بالرغم من أن المادة (٣) منه جاء فيها «المساعدين» ، ولكن وفقاً للقواعد العامة الواردة في المادة السابقة فإن نيابة الأموال العامة يتولي التحقيق والقضايا فيها أعضاء أسوة بأعضاء النيابة ذات الولاية العامة .

٧ - مساعد النيابة :

يعتبر مساعد نيابة الأموال العامة من أعضائها وذلك إستناداً لنص المادة (٥٨)

من قانون السلطة القضائية اليمني التي نصت على أن تحدد وظائف السلطة القضائية وفقاً لما يلي :

- مساعد نيابة عامة (ب) .
- مساعد نيابة عامة (أ) .
- وكيل نيابة عامة (ب) .
- وكيل نيابة عامة (أ) .
- رئيس نيابة عامة (ب) .
- رئيس نيابة عامة (أ) .
- محامي عام .
- محامي عام أول .
- النائب العام .

وبالنظر في النص السابق ، نرى أن كلمة عضو نيابة لم ترد ضمن التحديد وإنما وردت كلمة مساعد نيابة ، ولكن درج القانون على وضع كلمة أعضاء في أغلب بنود القانون ، وهذا يعني أن من تم تحديدهم في المادة السابقة جميعهم يعتبرو أعضاء .

ولكن ذلك لا يمنع وفقاً للقاعدة العامة التي تمنح عضو النيابة المختص أن يتدب أحد مساعديه أو أحد مأموري الضبط القضائي ويكلفه للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عند الضرورة ، وبهذا يكون للمندوب في حدود نُدْبِهِ كل السلطات التي لعضو النيابة العامة ، وهذا مانصت عليه المادة (١١٧) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ ، ونرى أن هذه القاعدة تطبق على مساعد نيابة الأموال العامة المنصوص عليه في قرار الإنشاء .

نخلص من هذا المطلب إلى أن تشكيل نيابة الأموال العامة وفقاً لقرار إنشائها مكون من النائب العام ، تحت إشراف وزير العدل حسب نص قانون السلطة القضائية اليمني النافذ ، ومن ثم المحامي العام تحت إشراف النائب العام ، ثم رؤساء النيابة تحت إشراف المحامي العام ، ومن ثم وكلاء النيابة تحت إشراف رؤساء النيابة ،

ثم أعضاء النيابة تحت إشراف الوكلاء يليهم المساعدون تحت إشراف الأعضاء . وجميعهم يتمتعون بالحقوق ويلتزمون بالواجبات التي نص عليها قانون السلطة القضائية النافذ .

١ . ٢ اختصاصات نيابة الأموال العامة

تمهيد وتقسيم :

نُص على اختصاصات نيابة الأموال العامة في قرار النائب العام رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م ، الخاص بإنشاء نيابة الأموال العامة وقد جاء في المادة (١) منه ما يلي : « تنشأ بمكتب النائب العام نيابة نوعية متخصصة تسمى نيابة الأموال العامة تتبع النائب العام ويشمل اختصاصها جميع أنحاء الجمهورية اليمنية » .

ونصت المادة (٤) منه على أن : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة طبقاً للقوانين النافذة في كافة الجرائم الواقعة على المال العام وكذا الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة والجرائم المرتبطة بأي منها ارتباطاً لا يقبل التجزئ . ويرجع في تعريف الأموال العامة والموظف العام إلى الأحكام المقررة في القوانين النافذة ، وإذا كان التصرف بالحفظ أو الأمر بأن لا وجه أو وقف السير في الدعوى لأي سبب فيجب على المحقق إرسال ملف القضية مشفوعاً برأيه إلى رئيس نيابة الأموال العامة الذي بدوره يستطلع رأي المحامي العام بنيابة الأموال العامة وفي حالة موافقة رأي العضو عليه أن يستطلع رأي النائب العام » .

وبصدور قرار النائب العام رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١ م بتعديل القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م ، بشأن إنشاء نيابة الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها تعدلت المادة (٤) وأصبح نصها كما يلي : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة في الجرائم التالية :

أ - كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف .

ب - القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك .

ج - جرائم تزيف وترويج العملات .

د - يراعى قبل التصرف بالأمر بأن لا وجه ، إرسال ملف القضية مشفوعاً برأي رئيس النيابة لإستطلاع رأي المحامي العام لنيابة الأموال العامة وفي حال موافقته للرأي ، عليه أن يستطلع رأي النائب العام فإذا وافقه النائب العام على ذلك يعاد ملف القضية إلى النيابة المختصة لإصدار القرار بأن لا وجه ، ونسخ صورة منه لمحامي عام نيابة الأموال العامة» .

ونصت المادة (٢) من قرار التعديل على نطاق دائرة اختصاص نيابات الأموال العامة من حيث المكان ، لذا فإننا في هذا المطلب سوف تناول ، اختصاص نيابات الأموال العامة من حيث الجرائم أو الاختصاص النوعي ، ثم بعد ذلك نبين نطاق الاختصاص المكاني لنيابة الأموال العامة حسب التقسيم التالي :

الفرع الأول : الاختصاص النوعي .

الفرع الثاني : الاختصاص المكاني .

١ . ٢ . ١ الاختصاص النوعي

نيابة الأموال وفقاً لقرار إنشائها وتعديله إنشئت أصلاً من أجل التحقيق والتصريف في جرائم الأموال العامة ، لذا فهي نيابة متخصصة بهذا النوع من الجرائم دون غيرها ، وقد حددت المادة (٤) (١) من قرار الإنشاء لعام ١٩٩٢ م ، اختصاصات نيابة الأموال العامة بما يلي : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصريف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة طبقاً للقوانين النافذة في كافة الجرائم الواقعة على المال العام وكذا الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة والجرائم المرتبطة بأي منها إرتباطاً لا يقبل التجزئه . . . » .

ووفقاً لما ذكرته المادة السابقة نجد أن هذا التخصيص غير محدد وغير دقيق ، لأنه اشتمل على جرائم المال العام بدون تحديد ماهيتها ، كما وضع أيضاً الجرائم الماسة

(١) أنظر نص المادة في ص ١١ ، من هذا البحث .

بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة ، ورجوعنا إلى قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ وجدنا إن الباب الثالث منه جاء بعنوان :

« الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي تخريب الأموال المتعلقة بالاقتصاد القومي » وتلك المواد من (١٤٧-١٥٠)، أما الباب الرابع فقد جاء بعنوان « الجرائم الماسة بالوظيفة العامة » وجاء الفصل الأول منه تحت عنوان « جرائم الموظفين العاملين ومن في حكمهم » المواد من (١٥١-١٧٠)، وبهذا يكون اختصاص نيابة الأموال العامة غير واضح ، بجانب أن الجرائم الماسة بالوظيفة العامة وجرائم الموظفين كثيرة ، ومنها مايتعلق بالأموال كالإختلاس والرشوة . . الخ . ومنها ما هو غير متعلق بالأموال كإساءة إستعمال الوظيفة . . . الخ .

لذا كان قرار التعديل رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١م ، الذي نصت المادة (١) منه على تعديل المادة (٤) من القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢م ، وأصبح نصها كما يلي : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة في الجرائم التالية :

أ - كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف .

ب - القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك .

ج - جرائم تزيف وترويج العملات .

وبالرغم من أن قرار التعديل خفف الغموض الوارد في قرار الإنشاء بعض الشيء واستبعد الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة ، إلا أن الفقرة (أ) من المادة السابقة لم تزل في نظرنا غير دقيقة التحديد ، وذلك بعبارتها « وما في حكمه » .

كما نرى أن قرار التعديل وسع من اختصاص نيابة الأموال العامة وذلك بإضافته القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك ، وجرائم تزيف وترويج العملات التي وردت في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ في الباب الثامن تحت عنوان « جرائم التزوير » الذي جاء الفصل الأول منه بعنوان « تزيف النقود والطوابع والأختام الرسمية » المواد من (٢٠٤-٢١١) .

ونود أن نشير هنا إلى أن اختصاص نيابة الأموال العامة في الجرائم التي حددتها المادة (٢) من قرار التعديل سالف الذكر مهما كان توسعها في ذلك أو ضيقها أو غموضها فإن عليها أن تقوم وفقاً لاختصاصها الخاص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة، ولذا سوف نوجز اختصاصات نيابة الأموال العامة في جرائم الأموال العامة بكشل عام في النقاط الآتية :

١ - إجراء التحقيق وجمع الأدلة :

تقوم نيابة الأموال العامة عن طريق أعضائها بإستلام محاضر التحري وجمع الاستدلالات والتأكد من إستيفائها للمطلوب قبل التصرف فيها، كما تقوم بإجراء التحقيق في الجرائم التي تعلم بوقوعها، وقد نصت المادة (٢) من قرار التعديل على أن يتحدد اختصاص نيابات الأموال العامة بدائرة اختصاص كل محافظة تقع فيها، ومعنى ذلك أن اختصاص نيابة الأموال العامة في التحقيق بالجرائم الواقعة يكون في نطاق اختصاصها المكاني المحدد في المادة الثانية من القرار والذي سوف نتناوله في الفرع الثاني إذا شاء الله .

ومحاضر التحري وجمع الإستدلالات تتسلمها نيابة الأموال العامة من قبل مأموري الضبط القضائي، ولكن من لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الأموال العامة ؟

إن مأموري الضبط القضائي حددهم قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ في المادة (٨٤) منه التي نصت على أن : « يعتبر من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

أولاً : أعضاء النيابة العامة .

ثانياً : المحافظون .

ثالثاً : مديرو الأمن العام .

رابعاً : مديرو المديریات .

خامساً : ضباط الشرطة والأمن .

سادساً : رؤساء الحرس والأقسام ونقط الشرطة ومن يندبون للقيام بأعمال الضبط القضائي من غيرهم .

سابعاً : عقال القرى .

ثامناً : رؤساء المراكب البحرية والجوية .

تاسعاً : جميع الموظفين الذين يخولون صفه الضبطية القضائية بموجب القانون .

عاشراً : وأيه جهة أخرى يوكل إليها الضبط القضائي بموجب قانون » .

وبالنظر إلى المادة السابقة نجد أن مأموري الضبط القضائي في القانون اليمني ينقسمون إلى فئتين ؛ الفئة الأولى : هي التي يمنحها هذه الصفة مباشرة ويجعل أساسها الوظيفة التي يشغلها كل منهم ، وهؤلاء هم الأشخاص المبينين في الفقرات من أولاً حتى ثامناً ، واختصاصهم المكاني محدد حسب دوائر اختصاصهم في القانون . ولكن اختصاصهم النوعي عام ، بحيث يختصون بإجراء الاستدلال في شأن أي جريمة ، بما في ذلك جرائم الأموال العامة .

والفئة الثانية : هم اللذين حددتهم الفقرة التاسعة بجميع الموظفين الذين يخولهم القانون صفة الضبطية القضائية بصدد جرائم معينة بموجب أعمالهم ، وفيما يتعلق بجرائم الأموال العامة نجد أن المادة (١١ / ٨) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢ م ، الخاص بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية نصت على أنه « لغرض إثبات ما يكتشف من مخالفات مالية أو إدارية أو وقائع جنائية مضرّة بالمصلحة العامة يتمتع أعضاء الجهاز الذين يتم تحديدهم وفقاً للشروط والأوضاع التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بصفة الضبطية القضائية » .

وبالرجوع إلى اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ م ، وجدنا أن الفصل الأول من الباب الثاني منها جاء بعنوان « صلاحية الضبطية القضائية والتصرف في المخالفات والوقائع الجنائية المكتشفة » ونصت المادة (١٨) منها على أن : « تقرر صفة الضبطية القضائية لأي عضو فني بالجهاز وتزول عنه بقرار يصدر من رئيس الجهاز ، ويشترط في العضو للتمتع بهذه الصفة أن يكون مؤهلاً لمباشرة السلطة الناشئة عنها ، وفي جميع الأحوال يشترط لمباشرة سلطة الضبطية القضائية أن

يحمل العضو بطاقة تصدر تحت توقيع رئيس الجهاز تكون صالحة لمدة عام فقط ومحدد في البطاقة بتمتع به هذه الصفة . » .

أما المادة (١٩) منها فقد منحت رجل الضبط القضائي - ذو الاختصاص النوعي المحدد - حق التحقيق والزمته بإتباع الأحكام العامة الواردة في القانون الجنائي النافذ، حيث نصت على ما يلي : « لمباشرة إجراءات التحقيق التي تخول لرجال الضبطية القضائية بموجب القانون يلتزم العضو عند مباشرتها بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ويحق للجهاز في جميع الأحوال الإستعانة برجال الشرطة أو السلطة العامة . » .

ونعيبُ على هذه المادة خلطها بين اختصاص مأموري الضبط والتي تنحصر أساساً في استقصاء الجرائم وفحص البلاغات والشكاوي وجمع الاستدلالات والمعلومات المتعلقة بها وإثباتها في محاضر وإرسالها إلى النيابة العامة^(١) . وبين إجراءات التحقيق والتي هي وفقاً لتعريف المادة (٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ : « كافة الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة أثناء مباشرتها لوظيفتها في تحقيق القضايا » ، فعمل النيابة العامة بشكل عام وعمل نيابة الأموال العامة بشكل خاص هو إجراءات التحقيق وذلك لمعرفة حقيقة الواقعة والتصرف فيها وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها في القانون .

كما إن إجراءات التحقيق قد وضع لها القانون ضمانات معينة خاصة بالمتهم ، للمحافظة على حقوقه التي كفلها الدستور والقانون ، وذلك مثل وجوب حضور محامي المتهم التحقيق ، وهذه الضمانة سوف تكون غير متوفرة إذا قامت بالتحقيق جهة أخرى غير النيابة المختصة بذلك ، وبالتالي يعتبر هذا التحقيق باطلاً لإهداره ضمانات مهمة من ضمانات حق الدفاع .

كما إن التحقيق عن طريق مأموري الضبط بنص القانون وبدون ندب من قبل عضو النيابة المختص يجعل هذا التحقيق باطلاً لصدوره من شخص غير ذي صفة ، بل نستطيع أن نقول هنا بأن هذا التحقيق يكون منعماً أصلاً ، لكون الذي أجراه غير

(١) أنظر نص المادة (٩١) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ .

مختص قانوناً به ، مثله مثل صدور حكم من قاض غير مختص أصلاً بإصداره ، كأن يقضي قاضي الأحوال الشخصية في جريمة جنائية ، فحكمه هنا يكون منعديماً .

لذا نرى أن نصاً كهذا يجب حذفه أو تعديله بما يتلائم مع وظيفة مأموري الضبط القضائي ، والمحددة بالقانون ، ولا داعي للخروج عنها في جرائم الأموال العامة ، لأنها في النهاية جريمة كأي جريمة عادية ، وإنما المجني عليه فيها هو المال العام .

والمادة (٢٠) من اللائحة سالفة الذكر نصت على أنه : « مع مراعاة أحكام قانون الجهاز في المادة (١١) فقرة (٧) ترسل المحاضر التي يجريها أعضاء الجهاز في شأن كل ما يكتشف من أفعال يعاقب عليها القانون إلى النيابة العامة مع كافة المستندات والأدلة المضبوطة أو صوراً منها مرفقة بتقرير يوضح ما توصل إليه الجهاز ورأيه » .

ويتضح لنا أن نص المادة (٢٠) هو الذي يجب أن يكون عليه الحال بالنسبة لجرائم الأموال العامة وهو إرسالها إلى النيابة المختصة ، وإشارة المادة بإرسال المحاضر إلى النيابة العامة وذلك لأن اللائحة عند صدورها لم تنبئ إلى وجود إنشاء نيابة متخصصة بالأموال العامة منذ عام ١٩٩٢ م ، وهي التي صدرت في عام ١٩٩٣ م ، وكان الأخرى بوضعي اللائحة أن يتنبهوا لذلك ، خاصة وأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يعتبر أهم جهة ضبط بالنسبة لجرائم الأموال العامة بحكم عمله والهدف من إنشائه .

ويتضح لنا ذلك من قانون إنشاء من خلال عنوان الفصل الثاني منه الذي هو « أهداف الجهاز ووظائفه ونطاق عمله » ، والذي نصت المادة (٤) منه على أن : « يهدف الجهاز أساساً من خلال ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذا القانون إلى ما يلي :

أ - تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة والتأكد من حسن إدارتها من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية .

ب - المساهمة في تطوير أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز وعلى الأخص في المجالات المالية والإدارية .

ج - المساهمة في تطوير ورفع مستوى أداء مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية » .

ونصت المادة (٩) منه على أن : « يمارس الجهاز في مجال الرقابة القانونية وتقييم الأوضاع القانونية والتنظيمية الاختصاصات العامة التالية :

١ - في مجال الرقابة القانونية :

يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسؤولية عنها قد حددت وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها والتحقق من أن الجزاء الموقع يتناسب مع جسامة المخالفة » .

وصفة مأموري الضبط القضائي منحت أيضاً- في جرائم الأموال العامة- لموظفين إداريين فالمادة (٦١) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ م ، المعدل بأحكام القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩ م ، بشأن ضرائب الدخل ، نصت على أن : « على جميع مأموري الضبط القضائي والموظفين الإداريين أن يبلغوا مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بإرتكاب غش في أمر الضرائب أو بإرتكاب طرق إحتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء كل أو جزء من الضريبة أو يعرضها لخطر عدم الأداء سواء كان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنايات أو الجنح ولو انتهى التحقيق بالحفظ » .

وملاحظتنا على النص السالف إنه غير متسق مع نهج التشريع العقابي اليمني من حيث إستخدامه لمصطلحات غير واردة فيه مثل « الجنايات أو الجنح » لأن قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ ، يقسم الجرائم إلى جرائم جسيمة وجرائم غير جسيمة ، لذا ندعو المشرع اليمني إلى توحيد المصطلحات القانونية لكي يسهل تطبيقها وفهمها ، ولكي يستطيع القاضي تطبيق العقوبة على وصف الجريمة الواردة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له .

والمادة (١١٠) من القانون السابق ذكره نصت على أن : « يكون لموظفي مصلحة الضرائب الذين تحددهم اللائحة التنفيذية صفة مأموري الضبط القضائي لأثبت ما يقع من المخالفات ضد تنفيذ هذا القانون أو اللوائح المتفرعة عنه » .

والمادة (١٦) من قرار وزير المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٢ م بشأن نظام تحصيل مبالغ تحت حساب ضرائب الدخل ، نصت على أن : « لمصلحة الضرائب ومكاتبها تزويد الجهات والمشآت والهيئات المحددة بهذا النظام بمتحصلين ومتابعي تحصيل لتنفيذ ومراقبة سلامة وصحة تنفيذ أحكام هذا القانون ومدى تنفيذ أحكام قانون ضرائب الدخل ، ويكون لهؤلاء صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات مايقع من مخالفات وذلك إستناداً لنص المادة (١١٠) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ م ، بشأن فرض ضرائب الدخل ، ونرى أن هذه المادة لم تشر إلى التعديل الذي حصل في عام ١٩٩٩ م ، وكان الأولى بها أن تشير إلى القانون وتعديله .

كما منحت صفة الضبط القضائي في قرار وزير المالية رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩٢ م بشأن ربط ضرائب الدخل المواد (٤٠ ، ٤١) منه^(١) . وأيضاً في المواد (٢٧) ،

(١) نصت المادة (٤٠) منه على أن : « يتعين على مأموري الضبط القضائي ومن لهم صفة الضبطية القضائية من :

- أ - رجال القضاء والعاملين بأجهزته المختلفة من الإداريين والمحاكم المدنية والتجارية والجزائية .
- ب - رجال الأمن والعاملين بأجهزة وفروع وزارة الداخلية والأمن سواء كانوا مأموري أقسام الشرطة أو المرور أو البحث الجنائي .
- ج - الموظفين الإداريين وكل العاملين في أجهزة ومنشآت القطاع العام والمختلط وكذا القطاع الخاص وفروع الشركات الأجنبية أن يبلغوا مصلحة الضرائب عن طريق أقرب مكتب أو فرع وذلك بأي بيانات أو أحكام أو إثباتات أو قرائن تمت إلى عملهم بحكم ممارستهم لأعمالهم وتحمل على الإعتقاد أو التثبت بوجود إرتكاب غش أو تحايل أياً كان نوعه وطريقته في أي من أمور ضرائب الدخل التي يقوم عليها تحديد الربط لاحتتمالات عدم الأداء إضاعة مبالغ ضريبية مستحقة للخزانة العامة طبقاً لأحكام القانون سواء كان العلم بتلك الوقائع بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنائيات والجناح ولو إنتهى التحقيق بالحفظ » .

ونرى إن هذه المادة توسعت جداً في منح صفة الضبط القضائي ، كما إنها أيضاً استخدمت مصطلحات غير متسقة مع القانون العقابي اليمني النافذ .

والمادة (٤١) منه نصت على أن : « يتمتع المختصون بالإدارة الضريبية الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المصلحة بصفة مأموري الضبط القضائي لإثبات مايقع من المخالفات ضد تنفيذ القانون واللوائح والقرارات والتعليمات والأنظمة المتفرعة عنه وبالتالي فهم يتمتعون بجميع الصلاحيات والحقوق التي تخولها هذه الصفة في جميع النصوص والأحكام النافذة » .

(٥١) من قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته . كما منحت صفة الضبط القضائي ونص عليها في أغلب القرارات الوزارية واللوائح التنظيمية^(٢) .

كما جاء في قرار وزير المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧م ، المعدل بقرار وزير المالية رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٩م ، باللائحة التنفيذية لأحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م

(١) نصت المادة (٢٧) على ما يلي : « على جميع مأموري الضبط القضائي والموظفين الإداريين أن يبلغوا الإدارة الضريبية بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الإعتقاد بإرتكاب غش في أمر الضرائب أو بإرتكاب طرق إحتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء كل أو جزء من الضريبة أو يعرضها لخطر عدم الأداء سواء كان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنايات أو الجنح ولو انتهى التحقيق بالحفظ » . ونرى إن تعليقنا على هذه المادة هو نفس التعليق الوارد في الصفحة السابقة من هذا البحث وهو إنها أيضاً استخدمت مصطلحات غير متسقة مع القانون العقابي اليمني النافذ .

كما نصت المادة (٥١) منه على أن : « يكون لموظفي المصلحة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية صفة مأموري الضبطية القضائية لإثبات ما يقع من مخالفات عند تنفيذ هذا القانون ولائحته التنفيذية » .

(٢) فقد جاء في قرار وزير المالية رقم (١٧٢) لسنة ١٩٩٢م ، بشأن الإجراءات اللازمة لربط وتحصيل ضريبة استهلاك القات المادة (٣٨) منه ما يلي : « يكون لموظفي المصلحة صفة الضبط القضائي لإثبات مايقع من المخالفات ضد تنفيذ القانون وهذا القرار » .
والدفا تر والمستندات الخاصة بالمنشآت الخاضعة لأحكام القانون وغيرها من المصادر فيما يتعلق بنشاط هذه المنشآت عند الطلب دون تحديد موعد سابق وعلى أن يتم الإطلاع والمعاينة في مقر المنشأة أو المكلف » .

المادة (٢٢) « يكون لموظفي مصلحة الضرائب الموضحين بالمادة (٢٦) من القانون والمادة السابقة من هذه اللائحة صفة الضبطية القضائية لإثبات مايقع من المخالفات لأحكام هذا القانون وهذه اللائحة » .

والمادة (٢٣) نصت على أنه : « على جميع مأموري الضبط القضائي والموظفين الإداريين أن يبلغوا الإدارة الضريبية المختصة بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الإعتقاد بإرتكاب غش في الأمور الضريبية أو بإرتكاب طرق إحتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء كل أو جزء من الضريبة أو يعرضها لخطر عدم الأداء سواء كان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنايات أو الجنح ولو انتهى التحقيق بالحفظ » . ونورد على هذه المادة نفس الملاحظة الواردة في الهامش (١٧) من نفس هذه الصفحة .

بشأن الضرائب على الإنتاج والإستهلاك والخدمات وتعديلاته عدا (ضريبة إستهلاك القات) المادة (٢١/ أ) منه نصت على أن : « لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين من الفاحصين المراجعين ورؤسائهم الذين من إختصاصهم (القيام بإجراء التفتيش والحصص والفحص والمراجعة والربط التحصيل) لأغراض تنفيذ أحكام القانون وهذه اللائحة حق الإطلاع على البيانات والوثائق والسجلات= ونخلص من هذه الفقرة إلى أن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام بكل الجرائم والاختصاص المحدد بجرائم الأموال العامة ، هم اللذين يقومون بإرسال محضر جمع الاستدالات إلى نيابة الأموال العامة لكي تقوم بدورها بعد ذلك بأعمال التحقيق وإستكمال الإجراءات القانونية لكي تتصرف في القضية حسب النظام والقانون .

فهى صاحبة السلطة في مباشرة التحقيق في جرائم الأموال العامة ، ويتجه عملها وهي تبشر التحقيق إلى الكشف عن أدلة الجريمة وما كان منها ضد مصلحة المتهم وما كان في مصلحته ، حيث تقوم بالموازنة بينها لإستخلاص نتيجة التحقيق التي يدور حولها البحث فيما إذا كانت أدلة الإدانة كافية لإحالة القضية إلى القضاء أم غير كافية لذلك فتقوم بحفظ الأوراق حفظ نهائي أو مؤقت .

٢ - التصرف في التهمة بناء على محاضر جمع الاستدلالات :

القاعدة العامة إن للنيابة العامة وحدها سلطة التصرف في التهمة بناء على محاضر جمع الاستدلالات وفقاً لأحكام القانون . فإذا رأت أن لا مجال للسير في الدعوى تصدر أمراً مسبباً بحفظ الأوراق مؤقتاً أو نهائياً ، كما أن لها العدول عن قرار الحفظ . وهذا ماقررتة المواد (١٠٩ - ١١٤) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ^(١) .

وبما أن نيابة الأموال العامة جزء من النيابة العامة فإنه يكون لها ما للنيابة العامة بالنسبة للجرائم التي تدخل ضمن إختصاصها العيني المحدد ، فإذا كانت القضية مكتملة أحوالها إلى المحكمة المختصة التي هي محكمة جرائم الأموال العامة ، وتابعت سيرها هناك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قرار إنشاء المحكمة الذي سوف نتاوله لاحقاً ،

(١) إلهام محمد حسن العاقل : الإجراءات الجنائية . . . ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

أما إذا كان رأي نيابة الأموال العامة أن لا وجه فإنه يتوجب عليها وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة (٤) من القرار المعدل إرسال ملف القضية مشفوعاً برأي رئيس النيابة لإستطلاع رأي المحامي العام لنيابة الأموال العامة وفي حال موافقته عليه أن يستطلع رأي النائب العام فإذا وافقه النائب العام على ذلك يعاد ملف القضية إلى النيابة المختصة لإصدار القرار بأن لا وجه ونسخ صورة منه لمحامي عام نيابة الأموال العامة .

ونرى إنه في حالة قرار النيابة بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة أو بصدور قرار بأن لا وجه يتعين على نيابة الأموال العامة إخطار الجهة التي أرسلت أوليات القضية إليها بما تم فيها ، وهذا ما أكدته المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حيث نصت على أنه : « مع عدم المساس باستقلال القضاء يخول أعضاء الجهاز الذين يكلفهم رئيس الجهاز متابعة سير القضايا المحالة من قبل الجهاز ولهم عند الإقتضاء حضور التحقيقات والجلسات التي يجريها أو يعقدها رجال السلطة القضائية في شأن تلك القضايا وفي جميع الأحوال يبلغ الجهاز بصور من الأوراق ، والقرارات والأحكام التي تصدر فيها» .

ونود أن نشير هنا إلى بعض السلبات الموجودة في علاقة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بنيابة الأموال العامة في الواقع العملي وذلك من خلال ما طرح من أوراق في ورشة العمل لبحث علاقة الجهاز مع نيابات ومحاكم الأموال العامة وأفاقها المستقبلية ، المنعقدة في الفترة من ٥-٨ / ٨ / ٢٠٠١م في صنعاء ، وهذه السلبات تتمثل في النقاط التالية^(١) :

١ - عدم عقد الدورات المحاسبية والقانونية التأهيلية المشتركة لكوادر الجهاز وكوادر نيابة الأموال العامة في المجالات العملية المشتركة سواء في مجال تنمية المهارات والقدرات الفنية والمحاسبية التي تفتقر إليها الكوادر القضائية أو في مجال جمع الاستدلالات وطرق وإجراءات ذلك بما يتسق وطبيعة

(١) محمد حسن المساوي : ورقته المقدمة للورشة بعنوان : « رؤية : حماية الأموال والممتلكات العامة في مهام وعلاقات الجهات المعنية في الدولة » ، ص ١٠ وما بعدها .

قواعد التحقيق وإجراءات التقاضي وهو المجال الذي تحتاج إليه الكوادر الفنية والمحاسبية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .

٢ - تحميل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أعباء ومهام عرضية وكثيرة ممثلة بالدعاوي والبلاغات والشكاوي التي تتلقاها نيابة الأموال العامة من جهات حكومية أو أشخاص وبدور النيابة تقوم بإحالة ذلك مباشرة على الجهاز وفروعة بطلب بحث وفحص ومراجعة ذلك ورفع تقرير فني ومحاسبي في الوقائع الواردة بمذكرة الإحالة فترة زمنية محددة دون إرفاق الوثائق والمستندات الإثباتية محل الفحص والمراجعة ، فيؤثر أداء الجهاز لتلك الأعمال على مهامه الأساسية الرقابية والمحاسبية المرسومة له في خططه الفصلية والسنوية .

ومن الأصوب قبل قيام النيابة بالإحالة على الجهاز أن تقوم نيابة الأموال العامة بالتحقيق في البلاغ أو الشكوى للتأكد من جدية ذلك ومن وجود مخالفة أو جريمة مالية والعمل على طلب الوثائق والأدلة المؤدية لذلك وعند الإنتهاء من التحقيق ووجود ما يصعب فهمه أو تأويله لدى عضو النيابة يطلب من الجهاز إبداء الرأي الفني أو المحاسبي المحايد بشئ موجود وفي جوانب محددة وعندئذ فالجهاز على استعداد كامل لأداء الدور المطلوب .

٣ - إحالة قضايا مالية من الجهاز إلى نيابة الأموال العامة إكتفاءً بالوثائق محل الفحص والمراجعة وبالتقرير الفني والمحاسبي دون رد ذلك بمحاضر جمع الاستدلالات اللازمة (محاضر المناقشة مع المتهمين المنسوب إليهم المخالفة ومحاضر المواجهة مع المعنيين بها) . مما يؤدي ذلك إلى إعادة القضية من نيابة الأموال العامة إلى الجهاز للاستفتاء لتلك الجوانب وتظل القضايا بين أخذ ورد مدة طائلة إن لم يصدر بشأنها قرار من النيابة العامة بحفظ الأوراق ، أو بأن لا وجة لإقامة الدعوى الجزائية مؤقتاً لعدم كفاية الأدلة ، أو لعدم وجود جريمة بسبب عدم إستيعاب الأدلة المحالة من الجهاز للنيابة

العامة ويؤدي ذلك إلى إنتهاء قضايا مخالفات وجرائم ماسة بالأموال والممتلكات العامة بغير الوجه القانوني السليم .

٤ - إنقطاع علاقة الجهاز مع نيابة الأموال العامة في بعض المحافظات بعد إحالة الجهاز القضية على نيابة الأموال لعامة لما يعتقده بعض أعضاء نيابة الأموال العامة من إنتهاء دور الجهاز بمجرد إحالته للملف القضية على النيابة ويترتب على عدم موافاة النيابة للجهاز بالمستجدات في إجراءات القضية وما آلت إليه عدم إحاطة الجهاز بما تم التوصل إليه في مرحلة التحقيق أمام النيابة أو في مرحلة المحاكمة أمام المحكمة وأحياناً لا يحاط الجهاز بصورة الحكم الصادر في حينه ، مع أن الجهاز لو احيط بما يستجد أولاً بأول لكان له دور إيجابي وهام في تقديم الإيضاحات الهامة للواقعة محل التحقيق ، أو المحاكمة وبما يخدم العدالة . رغم أن الكثير من القضايا بحاجة إلى أستدعاء عضو الجهاز الفاحص لتقديم مايلزم من إيضاحات حول القضية سواء في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة لما للعضو الفني في الجهاز من خبرات فنية ومحاسبية .

٥ - البطء في إجراءات التحقيق أمام نيابات الأموال العامة في قضايا تحال من الجهاز للنيابة فتظل أشهر عديدة ومدد طائلة دون تصرف نهائي بالقضية ومن جانب آخر يلاحظ أن تبادل الخطابات بين الجهاز ونيابات الأموال العامة يأخذ وقتاً طويلاً يصل إلى أشهر بحيث لا يصل الخطاب إلى الجهة المخاطبة إلا وقد استجدت عوامل تعيق تلبية الطلبات في الخطاب ، وذلك يؤثر سلباً في مصير القضايا الماسة بالأموال والممتلكات العامة وتلك ظاهرة لاتخص محافظة من محافظات الجمهورية فحسب بقدر ماهي ظاهرة عامة .

٦ - حصول بعض التهاون والبطء في تحريك إجراءات مسائلة المتهمين بقضايا إعاقة عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك التهاون أو التباطئ من قبل بعض نيابات الأموال العامة في بعض المحافظات وحصول ذلك وإن كان نادراً إلا أنه مخل بعلاقة التعاون والتكامل بين جهود أجهزة حماية

المال العام ، بل ومخالف للقانون الذي أوجب التعامل مع هذه القضايا على وجه الإستعجال وبالجدية الكاملة .

وبالرغم من هذه السليبيات إلا أن الجهاز من وجهة نظرنا حقق نجاحاً ولو يسيراً بالنسبة لجرائم الأموال العامة ، وذلك حسب ما تبيناه من خلال إطلاعنا على التحليل الإحصائي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية^(١) .

بقي أن نشير هنا إلى أن للنيابة العامة ، وفقاً للقرار الجمهوري بالقانون رقم (٤٤) لعام ١٩٩١م بشأن فرض ضرائب الدمغة^(٢) أن تصدر أمراً بالحجز التحفظي على أموال المدين ، ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بقرار من المحكمة المختصة . ومتى أصبح الدين الضريبي قطعياً فللنيابة العامة بناء على طلب المصلحة حق توقيع حجز تنفيذي^(٣) على أموال المدين بما يساوي المبلغ المستحق وعلى ما يكون له من أموال لدى الغير من النقود أو الأوراق المالية أو غيرها سواء أكانت مستحقة في الحال أو في المستقبل .

وبينت المادة (٨) من قانون تحصيل الأموال العامة لعام ١٩٩٠م كيفية تحصيل الأموال العامة في حالة الإمتناع من المكلف أو المدين إذ نصت على أنه : « إذا تمنع

(١) انظر التقرير الاحصائي عن قضايا المال العام للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١م .

(٢) أنظر : نص المواد (٣١، ٣٢) من القرار بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٩١م الخاص بشأن فرض ضرائب الدمغة .

(٣) وأساس التفرقة بين الحجز التنفيذي والحجز التحفظي هو أن الحجز التنفيذي : لا يكون إلا للدائن الذي له حق التنفيذ ، بمعنى آخر إنه لايجوز إجراءه إلا لمن بيده سند تنفيذي مستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ، بأن يكون الحق محقق الوجود ، معين المقدار ، حال الأداء ، كما يجب أن يقوم طالب الحجز بإعلان السند التنفيذي وتكليف المدين بالوفاء ، قبل اللجوء إلى إجراء الحجز ، كما يقصد به استيفاء حق الدائن الحاجز من أموال المدين أو من ثمنها بعد بيعها بواسطة السلطة العامة . أما الحجز التحفظي ، فيقصد به منع المدين من التصرف في المال المحجوز ، ولا يتطلب إجراءه سند تنفيذي أو تعيين مقارنة ويكون القصد منه مصلحة الدائن على أموال المدين قبل أن يقوم بتفريغها أو بيعها . د . نجيب أحمد عبد الله : قانون التنفيذ الجبري ، مركز الشرعي للطباعة والنشر والتوزيع ، صنعاء ، ٢٠٠٢م ، ص ٢١٦ .

المكلف أو المدين عن دفع ما استحق عليه قانوناً، فتؤخذ بحقه وفقاً للقانون الإجراءات المتتالية الآتية :

أ - الإنذار .

ب - الحجز .

ج - بيع الأموال المحجوزة ولا يتم البيع إلا بعد الحصول على حكم قضائي يكون له صفة الإستعجال» .

وتكرر نفس النص تقريباً في المادة (١٣) من القرار الوزاري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال العامة^(١) .

وبالتأمل في النصوص الواردة في قانون تحصيل الأموال العامة ولائحته التنفيذية وجدنا إنها مجحفة في حق المكلف بدفعها ، وإنها غير متسقة مع النظام القانوني ، فمثلاً ما ورد في الفقرة (ج) من المادة سالفه الذكر الخاصة ببيع الأموال المحجوزة ، والتي بينت إنه لا يتم البيع إلا بعد الحصول على حكم قضائي يكون له صفة الإستعجال . وهنا نسأل ما نوع الحكم هذا الذي له صفة الإستعجال ؟ وماذا يقصد به ؟ . . . الخ .

وكما إن اللائحة أشارت في نصوصها إلى النيابة العامة ولم تشير إلى نيابة الأموال العامة ، في حين إنها صادرة بعد إنشاء نيابة الأموال العامة ، وهذا يدل على أن المشرع اليمني لا يراعي إتساق التشريعات وربطها لكي تؤدي المطلوب منها .

وفي الأخير نود أن نورد بعض النماذج التي قدمت لنيابة الأموال العامة بطلب

(١) ونصت المادة (١٨/ أ) من القرار الوزاري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال العامة على أنه : « إذا إنقضت فترة الإنذار المحددة بالمادة (١٥) ولم يقم المكلف بأداء ما هو مترتب عليه من الأموال العامة ، فعلى جهة التحصيل رفع طلب إلى النيابة العامة لأستصدار قرار بالحجز على أموال المكلف أو المدين مرفق به صورة معتمدة من الآتي :

- مطالبة الجهة المختصة بالمستحقات .

- الإنذار طبقاً للمادة (١٤) .

- وثيقة تبليغ المكلف المدين بالإنذار .

- ولا يجوز إتخاذ أي إجراء للحجز على أموال المكلفين أو المدينين قبل صدور قرار أصولي من النيابة العامة » .

الحجز التنفيذي فأصدرت قرارها بالحجز في بعض الطلبات ورفضت نيابة الأموال العامة هذه الطلبات في البعض الآخر ومثال ذلك القضية رقم (١) لسنة ١٩٩٦ م، التي قدمت لنيابة إستئناف الأموال العامة في محافظة تعز وهي كما يلي^(١) :

تقدم مكتب الضرائب إلى نيابة الأموال العامة بطلب الحجز التنفيذي على أموال الشركة المدينة وبما يساوي المبالغ المستحقه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وقدرها « ستة ميلون ومائتان وخمسة وستون ألف وتسعمائة وسبعة وسبعون ريالاً » عن السنوات ٩٢/٩٣ م .

وقد أصدرت نيابة الأموال العامة قرارها بتوقيع الحجز التنفيذي على أموال الشركة وبما يساوي المبلغ المستحق لمصلحة الضرائب وكلفت الجهة الطالبة إتخاذ إجراءات الحجز وإتمامه وفقاً للقانون وموافاة النيابة بما تم إتخاذه ليتم العرض على المحكمة لإصدار حكم البيع بإجراءات مستعجلة تأسيساً على المادة (٨/ب) من قانون تحصيل الأموال العامة ولائحته التنفيذية وعلى المادة (١٠٠) من قانون ضرائب الدخل رقم (١) لسنة ٩١ م .

وقد بني القرار على طلب مصلحة الضرائب وعلى الإنذار النهائي من الجهة الدائنة لذات الشركة المدينة لسداد المبالغ المستحقة للمصلحة . ولإنقضاء فترة الإنذار النهائي وعلى صورة إستلام إخطار عناصر الربط النهائي لضرائب الدخل الموقع عليها من قبل الشركة .

كما رفضت نيابة الضرائب والجمارك^(٢) بمحافضة تعز طلب حجز قدم لها في القضية رقم (٢) مكتفياً فيه ببيان اسم المدين وعنوانه ومبلغ الدين المطالب به .

(١) أنظر : أحمد محمد الجندبي : ورقة بحثية حول : « نيابة الأموال العامة وحماية المصالح الاقتصادية » ، بدون تاريخ ، ص ١٣ .

(٢) وقد إلحقت هذه النيابة بنيابة الأموال العامة بالمادة (١) من قرار النائب العام رقم (١٠) ١٩٩٣ م ، بإلحاق نيابات الأوقاف وأراضي وعقارات الدولة والجمارك والضرائب بنيابة الأموال العامة نصت على أن : « تلحق نيابة الأوقاف وأراضي وعقارات الدولة ونيابة الجمارك والضرائب بنيابة الأموال العامة كل في محافظته بما في ذلك الموظفين الإداريين والأثاث وغيره وتكون كافة المعاملات باسم نيابة الأموال العامة » .

وأصدرت نيابة الأموال قرارها برفض الطلب معللة ذلك بما يلي^(١) : « بأن المقرر معه قانوناً أن على جهة التحصيل إتخاذ جملة من الإجراءات القانونية التي تسبق طلب الحجز المقدم للنيابة والمتمثل تباعاً في الإنذار ، الحجز ، البيع بحكم قضائي بصريح نص المادة (٨) من قانون تحصيل الأموال العامة .

ولما كان ما تقدم وكان الين من ظاهر الطلب أن مكتب الضرائب قد إكتفاء بتلك المذكرة المقدمة إلى النيابة التي يطلب فيها إلزام المدين بدفع ما هو مستحق عليه من ضريبة الإستهلاك .

وحيث أن المفترض على ذلك المكتب لإمكانية إلزام المدين بدفع ما هو مستحق لمكتب الضرائب بيان مستندات المطالبة بتحديد مبلغ الربط الضريبي وإقرار المكلف بذلك الربط واستنفاد كافة الإجراءات القانونية ، وإعلانه بضرورة السداد وأن يكون ذلك الإعلان صحيحاً ، وتم بالطرق القانونية للإعلان المرسومة بقانون تحصيل الأموال العامة ولمخالفة مكتب الضرائب للمادة (١٨ / أ) من اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال العامة حين إغفاله إرفاق صورة معتمدة من كافة الوثائق والمستندات المطلوب إظهارها للنيابة ، الأمر الذي جعل ذلك الطلب معيماً لمخالفته لأحكام القانون .

ولما كان الأصل في أن النيابة العامة غير ملزمة بالإستجابة لطلبات ذوي الصفة مالم تكن مقرونة بإجراءات قانونية الأمر المتوجب معه القول برفض طلب الحجز التنفيذي على أموال المدين المذكور عملاً بنص المواد (٨ ، ٩) من قانون تحصيل الأموال العامة والمادة (١٨ / أ) من لائحته التنفيذية» .

٣ - تحريك الدعوى الجنائية وممارسة إجراءاتها :

إن القانون اليمني ينص على أن النيابة العامة هي صاحبة الولاية في تحريك الدعوى الجزائية ورفعها ومباشرتها أمام المحاكم ، حيث يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجزائية كما هو مقرر في نصوص المواد (٢١ ، ٢٣) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ .

(١) أنظر : أحمد محمد الجندي : الورقة السابقة ، ص ١٤ .

فتقوم نيابة الأموال العامة برفع الدعوى الجزائية إلى المحكمة المختصة ، وبما أن نيابات الأموال العامة أنشئت قبل إنشاء محكمة الأموال العامة ، فإن رفع الدعوى في جرائم الأموال العامة والترافع في هذه القضايا كان يتم أمام المحاكم الجزائية وكان يتحدد إختصاص نيابة الأموال العامة نوعياً بما تختص به هذه المحاكم ومكانياً - وهو ما سوف نتناوله في الفرع الثاني - في نطاق دوائرها التي تشملها^(١).

فنيابة الأموال العامة تقوم بتمثيل الاتهام أمام المحكمة المختصة في القضية المرفوعة ، وعليها الإلتزام بالموضوعية في ذلك ، وعليها أن تقدم إلى القضاء عناصر الدعوى وأدلتها حتى ما كان منها ما هو في مصلحة المتهم ، وعليها أيضاً أن تقدم إلى القضاء كل معونة كي يصل إلى حكم مطابق للقانون ، وفي حالة انهيار الأدلة أثناء إجراءات المحاكمة فواجبها أن تطلب البراءة للمتهم^(٢).

ونخلص من هذا الفرع إلى أن على نيابة الأموال العامة بجانب الاختصاصات السالف ذكرها تنفيذ الأحكام الجنائية فور صدورها ، وفقاً للقواعد العامة ، كما أن عليها أن تقوم بالإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الإستئنافية التي تولت الإدعاء أمامها ، كما أن تنفيذ الأحكام الصادرة بالعقوبات السالبة للحرية في إحدى المنشآت العقابية يكون بموجب أمر يصدر من نيابة الأموال العامة بناء على النموذج الذي يقره النائب العام ، كما إن لها حق الطعن في الأحكام والقرارات لصالح المتهم أو ضده متى رأت لذلك موجباً وفقاً للقانون .

١ . ٢ . ٢ . الاختصاص المكاني

كانت المادة (١) من قرار إنشاء نيابة الأموال العامة لعام ١٩٩٢م قد نصت على أن يشمل اختصاص نيابة الأموال العامة جميع أنحاء الجمهورية اليمنية ، بدون أن تحديد لكل نيابة نطاق مكاني معين ، فكانت نيابات الأموال العامة تحقق في قضايا الأموال العامة ثم ترسلها إلى المحكمة الجزائية المختصة وذلك لعدم وجود محاكم

(١) شائف الشيباني : « التصرف في قضايا المال العام » ، بحث مقدم إلى المعهد العالي للقضاء ، ٢٠٠٠م ، ص ٧ .

(٢) إلهام محمد حسن العاقل : الإجراءات الجنائية . . . ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

أموال عامة متخصصة حين إنشاء النيابة وفقاً للقرار السالف ذكره فكان يجب على المحقق في حالة التصرف بالحفظ أو الأمر بأن لا وجه إرسال ملف القضية مشفوعاً برأية إلى رئيس نيابة الأموال العامة الذي بدوره يستطلع رأي المحامي العام بنيابة الأموال العامة وفي حال الموافقة عليه أن يستطلع رأي النائب العام^(١).

وبعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ م ، بإنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها ، ونصت المادة (١) منه على ما يلي : « تنشأ محاكم ابتدائية نوعية متخصصة تسمى محاكم الأموال العامة في كل من المحافظات التالية : أمانة العاصمة ، محافظة صنعاء ، محافظة عدن ، محافظة تعز ، محافظة حضرموت ، محافظة الحديدة ».

كما أن المادة (٣) منه نصت على أن : « يتحدد نطاق اختصاص محاكم الأموال العامة في المحافظات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار على النحو التالي : أ - محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة وتشمل دائرة اختصاصها أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ومأرب .

ب- محكمة الأموال العامة بمحافظة صنعاء وتشمل دائرة اختصاصها محافظات صنعاء ، وذمار والبيضاء والجوف .

ج- محكمة الأموال العامة بمحافظة عدن وتشمل دائرة اختصاصها محافظات عدن ولحج وأبين .

د- محكمة الأموال العامة بمحافظة تعز وتشمل دائرة اختصاصها محافظتي تعز وإب .

هـ- محكمة الأموال العامة بمحافظة حضرموت وتشمل دائرة اختصاصها محافظات حضرموت وشبوة والمهرة .

و- محكمة الأموال العامة بمحافظة الحديدة وتشمل دائرة اختصاصها محافظات الحديدة وحجة والمحويت » .

(١) انظر : المادة (٤) من القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م ، الخاص بإنشاء نيابة الأموال العامة وتحديد اختصاصها .

وبما أن القرار السابق قد صدر متأخراً على قرار إنشاء نيابة الأموال العامة فإنه في رأي البعض ناسخاً لما قبله ومن ثم فإن اختصاص نيابة الأموال العامة المكاني يكون في نطاق دوائر المحاكم التي تشملها^(١).

وبعد ذلك صدر القرار رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١م المعدل للقرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢م ، والخاص بإنشاء نيابة الأموال العامة ، ونُص فيه على اختصاص نيابة الأموال العامة من حيث المكان فجاء في المادة (٢) منه ما يلي : « يتحدد نطاق دائرة اختصاص نيابات الأموال العامة في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار على النحو التالي :

- ١ - نيابة الأموال العامة بالأمانة وتشمل دائرة اختصاصها أمانة العاصمة .
- ٢ - نيابات الأموال العامة بمحافظات عدن وتعز والحديدة وتشمل دائرة اختصاص كل منها المحافظة التي تقع فيها .
- ٣ - نيابة الأموال العامة بمحافظة حضرموت وتحدد دائرة اختصاصها بعاصمة المحافظة المكلا .
- ٤ - نيابة الأموال العامة بمحافظة إب وتحدد دائرة اختصاصها بعاصمة المحافظة إب .

المحافظات التي يوجد بها نيابات أموال عامة إبتدائية يتحدد نطاق اختصاصها بعاصمة المحافظة .

فيما عدا ما ذكر يكون الاختصاص بنظر القضايا المذكورة في المادة (١) من هذا القرار للنيابات الاستئنافية والإبتدائية ذات الولاية العامة بالمحافظات والمديريات التي لا يوجد فيها نيابات أموال عامة مع مراعاة ماورد في المادة (١) الفقرة (د) من هذا القرار» .

وبالنظر إلى النص السابق نجد أنه حدد الاختصاص المكاني لنيابة الأموال العامة بست محافظات وجاء في الفقرة (ب) من المادة بأن المحافظات التي يوجد بها نيابات

(١) شائف الشيباني : « التصرف في قضايا المال العام » ، المصدر السابق ، ص ٧ .

أموال عامة إبتدائية يتحدد نطاق اختصاصها بعاصمة المحافظة . وما عدا ذلك يكون الاختصاص للنيابات الاستئنافية والإبتدائية ذات الولاية العامة بالمحافظات والمديريات التي لا يوجد فيها نيابات أموال عامة .

وأكدت المادة (٣) من قرار التعديل على أن : « تحال كافة القضايا التي تخرج عن نطاق الاختصاص النوعي والمكاني لنيابات الأموال العامة وفقاً لما ورد في هذا القرار إلى النيابات المختصة ماعدا القضايا المنظورة أمام المحاكم والمحجوزة للحكم فعلى نيابات الأموال العامة الإستمرار في متابعتها» .

ونرى إن المادة السابقة تتفق مع القواعد العامة الواردة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ، الذي نصت المادة (١٨ / ١ / أ) منه على أنه : « إذا صدر قانون يعدل من اختصاص المحكمة دون أن يلغيها وكان تاريخ العمل به لاحقاً على إنتهاء المرافعة الختامية ، فإن الدعوى الجزائية تظل من اختصاص المحكمة السابقة» .

ونخلص من هذا الفرع إلى إن الاختصاص المكاني لنيابة الأموال العامة محدد بنطاق اختصاص عاصمة المحافظة التي شملها القرار ، وما عدا ذلك يكون الاختصاص للنيابات الاستئنافية والإبتدائية ذات الولاية العامة بالمحافظات والمديريات التي لا يوجد فيها نيابات أموال عامة .

١ . ٢ . ٣ القيود الواردة على نيابة الأموال العامة

لا ننسى هنا أن نيابة الأموال العامة شأنها شأن النيابة العامة فيما يتعلق بالقيود الواردة عليها في مباشرة إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية والترافع أمام المحكمة المختصة، ونرى أنها تعتبر مقيدة ببعض القيود الواردة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ والقوانين الأخرى، كالقيود المتعلقة بالإذن والطلب^(١) وفي هذا المبحث سوف نبين هذه القيود بإيجاز وذلك في نقطتين :

(١) أما بالنسبة لقيود الشكوى فنرى إن الموضوع يتعلق بالجرائم الخاصة وفقاً لنص المادة (٢٧) من القانون اليمني .

١ - القيد الدستوري والقانوني المتعلق بالإذن :

إن الدستور اليمني كغيره من الدساتير العربية وضع ضمن نصوصه قيد يتعلق بعدم جواز رفع الدعوى الجزائية على أعضاء مجلس النواب^(١) فيتمتع أعضاء مجلس النواب اليمني بحصانة موضوعية وحصانة إجرائية وتتمثل في أنه لا يجوز إتخاذ أي إجراء جنائي تجاه العضو إلا بعد أخذ إذن المجلس التابع له أو في حالة التلبس بالجريمة^(٢).

ونرى أن القيد الدستوري السابق ينطبق أيضاً على أعضاء مجلس الشوري الذي تم إنشائه بالقرار الجمهوري رقم (٧) لسنة ٢٠٠١م، والذي جاء في المادة الأولى منه ما يلي : « ينشاء مجلس الشوري من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الإجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة بالرأي والإستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية»^(٣).

أما القيد القانوني فهو المتمثل في المادة (٢٥) من قانون الإجراءات اليمني النافذ، والمتعلقة بعدم جواز رفع الدعوى الجزائية على القضاة وأعضاء النيابة العامة، إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى بناء على طلب النائب العام مع إخطار وزير العدل^(٤). كما أن المادة (٨٧) من قانون السلطة القضائية اليمني النافذ لعام ١٩٩٠م، نصت على أنه : « في غير حالة التلبس لا يجوز القبض على القاضى أو حبسه احتياطياً، إلا بعد الحصول على إذن من مجلس القضاء الأعلى . . . ».

أما المادة (٢٦) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ فقد نصت على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجزائية على أحد رجال الضبط القضائي أو موظف عام لجريمة

(١) أنظر نص المواد (٨٢ ، ٨٣) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل في عام ٢٠٠١م .
(٢) للمزيد في موضوع حصانة أعضاء مجلس النواب ، أنظر : إلهام العقائل ، الحصانة في الإجراءات الجنائية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ٤٠٣ وما بعدها .
(٣) لم نستطيع الحصول على اللائحة الخاصة بالمجلس لكي نبين مدى الحصانة ونوعها .
(٤) للمزيد في موضوع حصانة القضاة وأعضاء النيابة العامة ، أنظر : إلهام العقائل ، الحصانة . . . ، المرجع السابق ، ص ٣٦٨ وما بعدها .

وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا بإذن من النائب العام أو من يفوض بذلك من المحامين العامين أو رؤساء النيابة العامة ويجب صدور الإذن في أحوال القصاص والدية والأرش وفي أحوال القذف إذا تقدم المجنى عليه بالشكوى وأصر عليها .

ونود أن نشير هنا إلى أن قانون قضايا الدولة اليمني لعام ١٩٩٢ م ، قدم الحصانة الإجرائية التي يتمتع بها القضاة إلى الأعضاء القانونيين العاملين بقضايا الدولة ، حيث جاء في المادة (٣٨) منه مايلي : « يتمتع الأعضاء القانونيون العاملون بقضايا الدولة بذات الحصانة التي يتمتع بها أعضاء السلطة القضائية وتطبق بشأنها ذات الأحكام المتعلقة بذلك ، ويبين في بطاقة كل عضو - الصادرة من قبل الوزارة - مايفيد تمتعه بالحصانة القضائية » .

وحسناً فعل المشرع اليمني بإلغاء نص الحصانة السابق ، حين إلغى القانون نفسه ، وفقاً للمادة (٤١) من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٦ م ، بشأن قضايا الدولة ، حيث نصت على أن : « يلغى القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٢ م ، بشأن قضايا الدولة ، كما يلغى أي حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ونرى أن القيد القانوني الوارد في المادة السابقة على أعضاء النيابة العامة والممثل في عدم جواز رفع الدعوى الجزائية على أحد رجال الضبط القضائي أو موظف عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا بإذن من النائب العام أو من يفوضه لذلك من المحامين العامين أو رؤساء النيابة ، قد رأى النائب العام - رغبة في حماية المال العام وتسهيلاً لإتخاذ الإجراءات الجزائية ضد مرتكب جريمة المال العام وغيرها من الجرائم - أن يصدر تفويض بمنح الإذن للأشخاص المحددين في نص المادة السابقة .

فصدرت عدة قرارات من النائب العام بتفويض رؤساء نيابات بإصدار الإذن^(١)

(١) من ذلك : قرار النائب العام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ م ، بشأن تفويض رؤساء نيابة الأموال العامة في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين العاملين ، الملغى قد نصت المادة (١) منه على أن : « يفوض الأخوة رؤساء نيابة الأموال في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد أي موظف عام يندرج تسكينه ضمن الفئة (ب) من المجموعة الوظيفية الثانية وما دونها والمحددة في قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١ م ، وذلك =

وأخر قرار هو القرار رقم (٦٧) لسنة ١٩٩٨ م، بشأن تفويض رؤساء نيابات المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين العاملين، الذي نصت المادة (١) منه على أن: « يفوض الأخوة رؤساء نيابة الأموال العامة في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد أي موظف عام من درجة مدير عام فما دون ، ومن رتبة مقدم فما دون عند ارتكابه إحدى الجرائم التي تختص بها نيابة الأموال العامة بموجب المادة (٤) من قرار النائب العام رقم (١٥٨) لعام ١٩٩٢ م » .

ونصت المادة (٢) منه على أن: « يفوض الأخوة رؤساء النيابة العامة في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد أي موظف عام من درجة مدير عام فما دون ومن رتبة مقدم فما دون عند ارتكابه إحدى الجرائم التي لا تدخل في اختصاص نيابة الأموال العامة بموجب المادة (٤) من قرار النائب العام رقم (١٥٨) لعام ١٩٩٢ م » .

= عند ارتكابه لأحد الجرائم التي تختص بنظرها نيابة الأموال العامة بموجب المادة (٤) من قرار النائب العام رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م » .

والمادة (٢) منه نصت على أن: « يشمل هذا التفويض التحقيق والتصرف ومباشرة الدعوى الجزائية أمام المحاكم المختصة بموجب قانون الإجراءات الجزائية والتعليمات العامة بشأن تطبيقه » . ثم صدر قرار النائب العام رقم (١٥٢) لسنة ١٩٩٤ م ، بشأن تفويض رؤساء نيابات المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين العاملين ، الذي نصت المادة (١) منه على أن: « يفوض الأخوة رؤساء نيابة الأموال العامة في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد أي موظف عام من درجة مدير إدارة فما دون ، ومن رتبة نقيب فما دون ، عند ارتكابه إحدى الجرائم التي تختص بها نيابة الأموال العامة بموجب المادة (٤) من قرار النائب العام رقم (١٥٨) لعام ١٩٩٢ م » .

ونصت المادة (٢) منه على أن: « يفوض الأخوة رؤساء النيابة العامة في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد أي موظف عام من درجة مدير إدارة فما دون ، ومن رتبة نقيب فما دون ، عند ارتكابه إحدى الجرائم التي لا تدخل في اختصاص نيابة الأموال العامة بموجب المادة (٤) من قرار النائب العام رقم (١٥٨) لعام ١٩٩٢ م » .

والمادة (٣) منه نصت على أنه: « في المحافظات التي لا يوجد فيها نيابة أموال عامة أو يرأس النيابة فيها عضو تقل درجته عن رئيس نيابة يفوض رؤساء النيابة العامة بممارسة المهام المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار » .

والمادة (٤) منه نصت على أن: « يلغى قرار النائب العام رقم (١٦) لعام ١٩٩٣ م » .

والمادة (٣) منه نصت على أنه : « في المحافظات التي لا يوجد فيها نيابة أموال عامة أو يرأس النيابة فيها عضو تقل درجته عن رئيس نيابة يفوض رؤساء النيابة العامة بممارسة المهام المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار » .

والمادة (٤) منه نصت على أن : « يلغى قرار النائب العام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ م ، كما يلغى القرار رقم (١٥٢) لسنة ١٩٩٤ م » .

وباستقراء قرارات التفويض السابقة والملغاة بنص المادة الرابعة أعلاه ، تعتبر قرار التفويض خطوة جادة في محاربة الفساد المالي ، وذلك لأنه منح التفويض بالإذن من درجة مدير عام ورتبة مقدم وهذه في حد ذاته ، خطوة جريئة وشجاعة في نفس الوقت ، ونتمنى أن يصدر تفويض قريب يسمح بمنح الإذن لدرجة وظيفية ورتبة عسكرية أعلا مما ذكر في التفويض .

كما نرى إن تفويض كهذا يسهل عمل نيابة الأموال العامة بشكل خاص والنيابة العامة بشكل عام ، خاصة إذا كانت النيابة في محافظة بعيدة عن العاصمة وتأخذ إجراءات طلب الإذن وقتاً قد يطول فلا تستطيع النيابة المختصة التصرف أو أن تبدأ بإجراءات التحقيق وجمع الأدلة قبل أن تضيق إذا تأخر البث في طلب الإذن بسبب المسافة أو غير ذلك من الأسباب ، وهذه خطوة من النيابة العامة نشيد بها ونؤيدها ونطالبها بالمزيد منها .

٢ - القيد القانوني المتعلق بالطلب

إن المشرع اليمني لم يورد جرائم الطلب في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ، ولكنه أوردتها في قوانين أخرى متفرقة ، فقد جاء في قانون الجمارك اليمني لعام ١٩٩٠ م ، في المادة (٢٠٦) منه على ما يلي : « لا يجوز رفع الدعوى في المخالفات الجمركية وجرائم التهريب إلا بناء على طلب خطي من رئيس المصلحة أو من يفوضه بذلك » .

يتضح من النص السابق أن جرائم الطلب في القانون اليمني مقصورة على المخالفات الجمركية وجرائم التهريب ، وهذه الجرائم تعتبر من جرائم الأموال العامة

والمختصة بها نيابة الأموال العامة وفقاً لنص المادة (١/ب) من القرار المعدل ، ووفقاً للنص السابق فإن الطلب يقدم من رئيس المصلحة أو من يفوضه بذلك إلى نيابة الأموال العامة لكي تسترد حريتها في رفع الدعوى الجنائية على من قدم الطلب ضده .

ونرى إن نيابة الأموال العامة قد يصلها الطلب وتبدأ إجراءات التحقيق ، ثم بعد ذلك يسارع من قدم الطلب ضده إلى الجهة للتسوية ، وهنا يضيع مجهود النيابة كله هباء ، فالمادة (٢٠٧/أ) من قانون الجمارك اليمني تحت عنوان « التسوية بطريق المصالحة » نصت على مايلي : « لرئيس المصلحة أو من يفوضه وفقاً لدليل التسوية أن يعقد التسوية عن المخالفات وقضايا التهريب قبل إقامة الدعوى أو من خلال النظر فيها أو بعد صدور الحكم وقبل اكتسابه الصفة المبرمة وذلك بالإستعاضة كلياً أو جزئياً عن الجزاءات والغرامات الجمركية المنصوص عليها في هذا القانون . . . » .

ومن القوانين اليمنية التي إشتطت الطلب لرفع الدعوى الجنائية القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن إجراءات ومحاكمات شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، فالمادة (٥) منه نصت على أن : « يكون إتهام رئيس الجمهورية أو نائبة بالخيانة العظمى أو خرق الدستور أو بأي عمل يمس استقلال وسيادة البلاد بناء على طلب يقدم من نصف أعضاء مجلس النواب وذلك إلى رئيس المجلس مشفوعاً بأدلة تؤيد الإتهام ويعتبر قرار الإتهام إحالة إلى المحكمة المختصة بموافقة ثلثي أعضاء المجلس » . كما إن المادة (٢١) منه نصت على أن : « يقوم بوظيفة الإتهام أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس النواب من ذوي التخصصات الشرعية والقانونية ينتخبهم المجلس بالإقتراع السري المباشر بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس ، ويجوز أن يعاونهم أحد أعضاء النيابة العامة لا يقل مستواه الوظيفي عن محام عام وذلك بناء على طلب المجلس » .

وباستقراء نصوص قانون إجراءات ومحاكمات شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة وجدنا إن المادة (٤) منه نصت على أنه : « مع عدم الإخلال بما نصت عليه القوانين النافذة تعد من الجرائم التي توجب توقيف رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم وإحالتهم إلى التحقيق إذا وقعت اثناء تأديتهم لإعمالهم أو بسببها الجرائم الآتية :

- أ- الخيانة العظمي .
- ب - خرق الدستور ومخالفة القوانين النافذة .
- ج - المساس بسيادة واستقلال البلاد .
- د - التزوير .
- هـ- الاستيلاء على المال العام أو العبث به أو الحصول على فائدة أو ميزة غير مشروعة .
- و - الإختلاس .
- ز - استغلال المنصب .
- ح - الرشوة .
- ط - العمل أو التصرف بقصد التأثير على القضاء أو أي هيئة حولها القانون اختصاصات قضائية .

ي - التدخل في العمليات الانتخابية بقصد التأثير في نتائجها » .

ويتضح من النص السابق أن الجرائم الواردة أعلاه فيها جريمة الإستيلاء على المال العام أو العبث به أو الحصول على فائدة أو ميزة غير مشروعة ، والرشوة والإختلاس . . . الخ ، وهذه من جرائم الأموال العامة ولكن العائق هنا هو عدم تمكن نيابة الأموال العامة من إقامة الدعوي الجنائية على من نصت عليهم المادة ، لأن المادة (١٠) من القانون نفسه نصت على أن يكون إحالتهم إلى التحقيق بناء على قرار من رئيس الجمهورية أو إقتراح من خمس أعضاء مجلس النواب وموافقة ثلثي أعضائه .

ونرى إن طريقة إحالتهم إلى التحقيق صعب التحقيق عملاً ونعتبر الوضع في الحالتين صعب تنفيذه ، وهنا نتفق مع من يرى إعادة النظر في هذا القانون ، بحيث يقتصر إعماله على رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه فقط ، وذلك لما لوحظ أن كثير من الجرائم الواقعة على المال العام ترتبط بالقيادات العليا في كل الوزارات والمصالح الحكومية حيث أظهر الواقع العملي إشكالات عملية عند السير في إجراءات التحقيق مع كثير من المتهمين الذين يبررون أفعالهم تلك إلى الأوامر

والتوجيهات التي تلقوها من شاغلي الوظائف العليا مما يعني عدم تمكن نيابة الأموال العامة أو النيابة العامة من البت في كثير من هذه القضايا^(١).

ومن جرائم الطلب أيضاً في القانون اليمني ما جاء في القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٩) لعام ١٩٩٩ م ، بشأن تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار والغش التجاري ، الذي نصت المادة (٢٣) منه على أن : « تحال المخالفات المنصوص عليها في هذا القرار بالقانون إلى النيابة العامة بقرار من الوزير بناء على توصية الجهاز ولا ترفع الدعوي العمومية عنها إلا بطلب من الوزير » . والمقصود بالوزير في هذا القانون هو وزير التموين والتجارة .

ونخلص من هذا المطلب إلى أن كثير من جرائم الأموال العامة وضع لها المشرع قيوداً معينة على حرية نيابة الأموال العامة ، تقيداً من إتخاذ الإجراءات الجنائية قبل المتهم بها ، مثل قيد الإذن والطلب ، وهذه القيود تعتبر من النظام العام ، بحيث لا يجوز التنازل عنها وتقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها ، ولكن هذا لا يحول دون إتخاذ إجراءات الإستدلال والتي لا تعتبر من إجراءات التحقيق وذلك مثل ندب الخبراء وإجراءات المعاينة والمحافظة على الأدلة من الضياع . . . الخ ، حتي يزول القيد وذلك بصذور الإذن أو الجرم المشهود أو الطلب حسب الأحوال ، فتعود لنيابة الأموال العامة حريتها في إتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوي ومباشرتها . . . الخ .

ونرى أن هذه القيود تشكل عائقاً أمام نيابة الأموال العامة في متابعة قضايا جرائم الأموال العامة والتي غالباً لا ترتكب إلا من قبل شخصيات تتمتع بالحماية القانونية « الحصانة » وبذا تكون بعيدة عن المسائلة ولا تصل إليها يد العدالة بسبب النفوذ التي تتمتع به بجانب الحصانة والقيود القانونية التي تعيق عمل النيابة وبالتالي لن تصل هذه القضايا إلى القضاء وتظل أوراقتها حبيسة الأدراج .

(١) عبد الله أحمد فروان : « مفهوم المال العام في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني » ، ورقة عمل معدة للدورة التخصصية لأعضاء ونيابة ومحاكم الأموال العامة ، بدون تاريخ ، ص ٣٨ .

وحقيقة ومهما كانت المعوقات والقيود إلا أن نيابة الأموال العامة منذ إنشائها إلى اليوم عملت جاهدة لتحقيق الهدف من إنشائها وهو محاربة الفساد وحماية المال العام ، والإحصائية التي حصلنا عليها تؤكد ذلك^(١).

٢ . محاكم الأموال العامة

تمهيد وتقسيم

عرفنا أنه صدر لأول مرة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية صنعاء - قبل الوحدة - القرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٣ م ، بإنشاء محاكم تأديبية للمخالفات المالية والإدارية ، ثم صدر قرار مجلس القيادة رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٤ م ، محدداً اختصاصات المحكمة التأديبية ومقرراً لإجراءات المحاكمة والسجلات الواجب الاحتفاظ بها . وفي ٢٦ / ٥ / ١٩٧٥ م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٧٥ م ، بإصدار لائحة التنظيم الإداري للمحكمة التأديبية للمخالفات الإدارية والمالية ، وفي ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ م ، صدر قرار مجلس القيادة رقم (١٣٢) بإدخال بعض التعديلات والإضافات على أحكام قانون إنشاء المحكمة التأديبية ، كما صدر في نفس التاريخ قرار مجلس القيادة رقم (١٣٣) ، بإدخال بعض التعديلات والإضافات على أحكام قانون إنشاء المحكمة التأديبية وإجراءاتها معدلاً القرار رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٤ م^(٢).

كما أشئت في عدن - قبل الوحدة - محاكم سميت « بمحاكم الشعب » وكان من ضمن اختصاصاتها محاكمة مرتكبي جرائم الأموال العامة ، ولن نتعرض لهذه المحاكم أو نقيمها هنا لأنها في الأخير أصبحت تاريخ ، وما يهمنا في هذا الفصل هو المعمول به الآن في الواقع العملي ، في ضوء القرارات النافذة ، والصادرة بخصوص إنشاء محاكم أموال عامة ، وذلك بسبب انتشار الفساد المالي والإداري الذي أصبح ظاهرة عامة ،

(١) أنظر : التقرير الإحصائي لقضايا الأموال العامة في جميع نيابات الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠٠ م .

(٢) عبد الهادي حسين الهمداني : التنمية الإدارية . . . ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

فليس هذا الفساد مقتصرًا على اليمن وحدها ولكنه أصبح ظاهرة عالمية تعاني منها أغلب الدول ، ومن أجل هذا أسست المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية « الإنتوساي»^(١) والتي نظمت العديد من الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات ونذكر منها مؤتمر مكافحة الفساد ، والذي كان موضوعه «الديمقراطية في مواجهة الفساد» والذي عقد في فنزويلا عام ١٩٩٦م وثُوقش فيه الكثير من الموضوعات المتعلقة بالفساد^(٢).

وبما أن اليمن مرت بظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متغيره فقد نتج عن ذلك فساد إداري ومالي كبيرين مما دعى الدولة منذ عام ١٩٩٢م إلى إنشاء محاكم أموال عامة متخصصة بقضايا الأموال العامة دون غيرها ، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث حسب الخطة التالية :

المطلب الأول : اختصاص المحاكم .

المطلب الثاني : اجراءات المحاكمة .

المطلب الثالث : الحكم .

٢ . ١ اختصاص المحاكم

تمهيد وتقسيم

لقد إنشئت نيابة الأموال العامة في عام ١٩٩٢م ، وكانت المحاكم المختصة بنظر قضايا الأموال العامة هي المحاكم الجزائية المختصة في دوائرها ، وذلك لأن محاكم الأموال العامة نشأت بعد أربع سنوات من تاريخ إنشاء نيابة الأموال العامة ، وقد إنشئت

(١) أسست المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية « انتوساي » في عام ١٩٨٦م ، وتقوم بتبادل المعلومات والتدريب ، وقد قادت حوالي (٦٨) دورة لأكثر من ألف وخمسمائة مشارك من مائة وخمسين جهاز رقابة أعلى ، كما تصدر عنه « المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية » ، وهي ربع سنوية ، وتتناول أخبار الأجهزة الرقابية في أغلب دول العالم وكل جديد يحدث فيها وفقاً للتقارير التي تصل إليها ، كما تغطي أخبار المؤتمرات ذات العلاقة . . . الخ . وكثير من الدول العربية أعضاء في هذه المنظمة مثل الأردن ، ومصر ، والسعودية ، واليمن .

(٢) أنظر : المجلة الدولية . . . ، المصدر السابق ، ص ١٩ ما بعدها .

محاكم الأموال العامة بقرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ م ، الخاص بإنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها ، والذي نصت المادة (١) منه على أن : « تشاء محاكم ابتدائية نوعية متخصصة تسمى محاكم الأموال العامة في كل من المحافظات التالية : أمانة العاصمة ، محافظة صنعاء ، محافظة عدن ، محافظة تعز محافظة حضرموت ، محافظة الحديدة » .

وحددت المادة (٢)^(١) منه الاختصاص النوعي لهذه المحاكم المذكورة في المادة السابقة . وحددت المادة (٣)^(٢) منه اختصاص محاكم الأموال العامة المكاني ، أما

(١) جاء في المادة (٢) منه ما يلي : « تختص المحاكم المذكورة في المادة السابقة بالفصل في الآتي : أ- كافة القضايا المتعلقة بالمال العام أو ما في حكمه والجرائم الاقتصادية ، وكذا القضايا الماسة بالوظيفة العامة التي تقع من الموظفين العاملين أو من في حكمهم أثناء تأديتهم لوظائفهم أو بسببها أو من الأفراد ، كما تختص بالفصل في الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة . ب - القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك .

ج- كافة الجرائم الماسة بالثقة العامة كالتزوير والتقليد والإصطناع والتزيف وكذا جرائم ترويج العملات المزيفة وجرائم النقد . د- القضايا التموينية وقضايا الصحة العامة .

تختص هذه المحاكم بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء في الجرائم المشار إليها في هذا القرار» .

(٢) المادة (٣) نصت على أن : « يتحدد نطاق اختصاص محاكم الأموال العامة في المحافظات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار على النحو التالي :

أ- محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة وتشمل دائرة اختصاصها أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ومأرب .

ب- محكمة الأموال العامة بمحافظة صنعاء وتشمل دائرة اختصاصها محافظات صنعاء ، وذمار والبيضاء والجوف .

ج- محكمة الأموال العامة بمحافظة عدن وتشمل دائرة اختصاصها محافظات عدن ولحج وأبين .

د- محكمة الأموال العامة بمحافظة تعز وتشمل دائرة اختصاصها محافظتي تعز وإب .

هـ- محكمة الأموال العامة بمحافظة حضرموت وتشمل دائرة اختصاصها محافظات حضرموت وشبوة والمهرة .

و- محكمة الأموال العامة بمحافظة الحديدة وتشمل دائرة اختصاصها محافظات الحديدة وحجة والمحويت . » .

المادة (٤)^(١) منه فقد بينت إجراءات المحاكمة ، والمادة (٥) منه على أن : « تنشأ بكل محكمة من محاكم الإستئناف بالحافظات المذكورة في المادة (١) من هذا القرار شعبة نوعية متخصصة تسمى شعبة الأموال العامة وتختص بالفصل إستئنافاً في الأحكام والقرارات المتعلقة بالجرائم والمخالفات المشمولة بأحكام هذا القرار ».

وبعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١م بتعديل القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٦م بإنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها ، وهذا القرار هو النافذ الآن في الجمهورية اليمنية ، وبناء على ما تقدم فإن دراستنا لهذا المطلب سوف تكون في فرعين :

الفرع الأول : الاختصاص النوعي .

الفرع الثاني : الاختصاص المكاني .

٢ . ١ . ١ . الاختصاص النوعي

لقد أنشئت محاكم الأموال العامة وفقاً للقرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٦م ، ونصت المادة (١) من القرار على أن تنشأ محاكم إبتدائية نوعية متخصصة تُسمى محاكم الأموال العامة ، وبذا لا يجوز مبدئياً أن ترفع إليها قضايا أخرى ليست ضمن اختصاصها النوعي الذي أنشئت من أجله ، وهو النظر في جرائم الأموال العامة فقط دون غيرها من الجرائم وإلا كان حكمها باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلق ذلك بالنظام العام^(٢) .

وجاءت المادة (٢/أ) من رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١م ، المعدل للقرار السابق وحددت الاختصاص النوعي لمحاكم الأموال العامة بالنظر في الآتي :

(١) نصت المادة (٤) على أن : « يتبع في إجراءات المحاكمة القواعد والإجراءات المتعلقة بالمحاكمة المستعجلة المنصوص عليها في المادة (٢٩٦) وما بعدها من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن الإجراءات الجزائية » .

(٢) للمزيد في موضوع البطلان المتعلق بالنظام العام في القانون اليمني أنظر : د . إلهام محمد حسن العاقل : « البطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ، دراسة مقارنة » ، تحت النشر في مجلة أعضاء هيئة التدريس ، صنعاء ، ص ٣٧ وما بعدها .

- ١ - كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف .
 - ٢ - القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك .
 - ٣ - جرائم تزيف وترويج العملات .
 - ٤ - الفصل في الجرائم المرتبطة بما ذكر في البنود السابقة إرتباطاً لا يقبل التجزئة .
- وبينت الفقرة (ب) من المادة أن هذه المحاكم تختص بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء في جرائم الأموال العامة المحددة في القرار .
- ونرى أن اختصاص محاكم الأموال العامة النوعي الوارد في المادة أعلاه، واسع وغير دقيق، بجانب إنه وضع من ضمن اختصاصها النظر في جرائم تزيف وترويج العملات وهذه تعتبر من الجرائم الإقتصادية بشكل عام، وبالرغم من إن قرار التعديل خفف الغموض الوارد في قرار الإنشاء بعض الشيء وإستبعد الجرائم الماسة بالوظيفة العامة والموظفين العامين، وقضايا التمويل وقضايا الصحة العامة . . . الخ، إلا أن الفقرة (١) من المادة لم تزل في نظرنا غير دقيقة التحديد، وذلك بعبارتها «وما في حكمه» .

والحقيقة وبالرغم من انتقادنا للمادة بعدم الدقة في التحديد . . الخ، إلا أن قرار التعديل هذا أفضل من قرار الإنشاء بمراحل كثيرة، لاستبعاد كثير من الجرائم العامة والتي ليس لها صلة بجرائم المال العام، كما نجد أنه وسع من اختصاص محاكم الأموال العامة وجعلها تشمل قضايا أموال الأوقاف، وبذا يكون قد أعتبر أموال الأوقاف بلا إستثناء من الأموال العامة .

ولكن ما هي الأموال العامة؟ وما هو المعيار الذي تأخذ به المحكمة ومن قبلها النيابة لتحديد الواقعة أنها جريمة على مال عام أم غيره؟

لقد رجعنا إلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م، بشأن تحصيل الأموال العامة للجمهورية اليمنية لنرى تعريفه للأموال العامة، ووفقاً لهذا القانون أشارت المادة (٢) منه بأن الأموال العامة : هي الأموال الواردة في المادة (٣) من هذا القانون .

والمادة (٣) منه نصت على أنه : « مع مراعاة تحصيل كافة أنواع الواجبات الزكوية

طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تحصل وفقاً لأحكام هذا القانون مايلي وذلك في كل مالم تنص القوانين الخاصة بها على تحصيله بطريقة أخرى :

أ - كافة أنواع الضرائب والرسوم السيادية المباشرة وغير المباشرة وكذلك كافة الغرامات والتعويضات والجزاءات المفروضة استناداً لأحكام قوانين إنشائها

ب - جميع أنواع الرسوم الخدمية المقررة قانوناً .

ج - جميع عائدات ومبيعات أملاك الدولة الزراعية والعقارية والنفطية والثروات المعدنية ورؤوس الأموال المستثمرة في الهيئات والمؤسسات العامة والمختلطة والمهاجر والمقالع والغرامات والتعويضات والجزاءات المفروضة استناداً لأحكامها القانونية وغيرها من الأملاك والأموال العامة الأخرى طبقاً لقوانين إنشائها .

د - الأموال العامة المنصرفة بدون وجه حق أو المختلصة والديون المستحقة .

هـ - حصيلة مايقدم للدولة ومؤسساتها من القروض والمساعدات والهبات والتبرعات النقدية والعينية وما يتبعها . وكذلك حصيلة ماتصدرة الدولة من اذونات الخزينة العامة وشهادات الإستثمار ، وكذلك ما تستعيده الدولة أو مؤسساتها من القروض التي منحتها للعاملين بها أو للأفراد أو الجهات الخاصة أو العامة .

و - الأموال المستحقة الأداء لوزارة الأوقاف والمجالس المحلية وللإدارات والهيئات أو المؤسسات التي تعمل كلياً أو جزئياً بأموالها وفقاً لقواعد تسديد الديون التجارية وفي جميع الأحوال يتم التحصيل بناء على طلب أصولي من الجهة ذات العلاقة ولحسابها .

ز - سائر الأموال الأخرى التي تنص القوانين الخاصة على وجوب تحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون» .

أما القرار الوزاري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣م ، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال العامة للجمهورية اليمنية فقد تضمنت المادة (٢) منها على ما يلي : « يقصد

بالألفاظ والعبارات التالية حيثما وردت المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص معنى آخر :

الأموال العامة : هي الأموال المستحقة للدولة وفقاً للقانون وهذه اللائحة » .

والقرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عرفت المادة (٢/ ز) منه « المال العام » بأنه : الحقوق المالية والأموال الثابتة والمنقولة المملوكة للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز سواء كانت الملكية خاصة أو عامة كلية أو جزئية » .

ووفقاً لهذا القانون فإن الجهات الخاضعة لإشراف الجهاز المركزي حسب نص المادة (٦) منه هي :

أ- الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية .

ب- الوحدات الاقتصادية والمنشآت التابعة لأي منها .

ج- المجالس المحلية وتكويناتها .

د- الوحدات المعانة .

هـ- أي نشاط آخر أو جهة تخضعها القوانين النافذة أو قرارات السلطة التنفيذية لرقابة الجهاز أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة » .

وبالنظر إلى ما سبق وما يعتبر أموال عامة حسب ما جاء في القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م ، بشأن تحصيل الأموال العامة ، وبإستقراء نصوص القانون السالف ذكره ، رأينا أن المادة (٨) منه تنص على طريقة إجراءات التنفيذ في امتناع المكلف عن دفع ما عليه مما ذكر في المادة (٣) منه التي نصت على أنه : « إذا تمتع المكلف أو المدين عن دفع ما استحق عليه قانوناً ، فتؤخذ بحقه وفقاً للقانون الإجراءات المتتالية الآتية :
أ - الإنذار .

ب - الحجز .

ج - بيع الأموال المحجوزة ولا يتم البيع إلا بعد الحصول على حكم قضائي يكون له صفة الإستعجال » .

ونري هنا أن العقوبات التي أوردتها القانون مخاطب بها جهة الإدارة، ماعدا الفقرة (ج) من المادة التي تشترط لبيع الأموال المحجوزة الحصول على حكم قضائي يكون له صفة الاستعجال ، وقد سبق لنا التعليق على هذه الفقرة .

ومن هنا نرى أن دور المحاكم ثانوي بالنسبة لما للإدارة العامة في هذا الشأن، والعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون تعد من قبيل العقوبات التكميلية بالنسبة لقانون العقوبات ، لأنه وبالرجوع إلى قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ، رأينا أنه في الباب الثاني منه تحت عنوان « الجرائم ذات الخطر العام » المادة (١٣٧) منه تضمنت عقوبة جريمة الحريق والتفجير التي تكون على أحد المباني أو المنشآت ذات النفع العام أو المعدة للمصالح العامة ، والمادة (١٣٨) تعاقب على مرتكبي جرائم تعريض وسائل النقل والمواصلات للخطر ، والمادة (١٤٠) تنص على عقوبة التلوث ، وهذه من جرائم الإضرار بالبيئة والمادة (١٤١) تنص على أنه : « اذا نتج عن أى من الجرائم المبينة بالمواد (١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠) كارثة تعطيل أي مرفق عام أو ضرر جسيم بالأموال أو حدوث عدد من الإصابات الجسيمة تكون العقوبة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة . واذا ترتب عليها موت إنسان تكون العقوبة الإعدام حداً دون إخلال بحق ولي الدم في الدية» .

والمادة (١٤٢) تتضمن عقوبة إتلاف الطرق العامة ، وهنا نسأل هل هذه الجرائم وغيرها كما في المواد (١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٩٤-٣٠٥)^(١) هي جرائم مال عام وتدخل في اختصاص محاكم الأموال العامة وفقاً لنص المادة (٢) من القرار ، أم تظل ضمن اختصاص المحاكم الجزائية ذات الولاية العامة ؟

وخلاصة ما نريد أن نقوله هنا هو أنه كان بالأحرى لمصدر القرار أن يحدد نوع الجرائم تحديداً دقيقاً بأن يشير إلى أرقام المواد في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ لكي تستطيع المحاكم وكذلك النيابة ممارسة أعمالها بيسر وسهولة ، وخاصة وأن الجرائم التي تقع على المال في القانون كثيرة .

(١) أنظر : نصوص المواد في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ لعام ١٩٩٤ م .

ونخلص من هذا الفرع إلى أن الاختصاص النوعي لمحاكم الأموال العامة وفقاً لنص المادة (٢) من القرار المعدل هي كافة الجرائم الماسة بالمال العام وجرائم تزيف وترويج العملات . ونرى أنها وفقاً لقانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ بعض الجرائم ذات الخطر العام مثل الواردة في المواد التالية (١٣٨ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢)، والجرائم الماسة بالوظيفة العامة مثل الرشوة الواردة في المواد (١٥١-١٦١)، وجرائم الإختلاس والإخلال بواجبات الوظيفة، والواردة في المواد (١٦٢ ، ١٦٣) وجريمة الغش في تحصيل الرسوم الواردة في المادة (١٦٤)، وجرائم التزوير الواردة في المواد (٢٠٤-٢٠٦) ونرى أنه بالنسبة لعبارة «وما في حكمه» يمكن أن تندرج تحت بند الباب الثاني عشر، الخاص بالجرائم التي تقع على المال، الواردة في المواد (٢٩٤-٣٠٥) وأموال الأوقاف تأخذ نفس حكم الجرائم الواقعة على المال، أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك، فإن قوانين هذه الجهات ولوائحها الداخلية تنص على عقوبات معينة توقع أغلبها إدارياً- سوف نتناول ذلك في المطلب الأخير من هذا البحث إذا شاء الله تعالى-، ودور المحاكم يأتي بعد طلب الجهة رسمياً لذلك، وحتى بعد طلب رفع الدعوى والمحاكمة يمكن للجهة التصالح وإنهاء الدعوى .

ولا ننسى أن محاكم الأموال العامة تختص بالفصل في الجرائم المرتبطة بالجرائم السابقة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . كما تختص هذه المحاكم بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء في الجرائم السابق ذكرها .

٢ . ١ . ٢ الاختصاص المكاني

لقد أنشئت محاكم الأموال العامة بالقرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ م^(١) وعدل بالقرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ م ، فنص المادة (٣/أ ، ب) منه على أن : « يتحدد نطاق دائرة

(١) كانت المادة (٣) من هذا القرار قد حددت الاختصاص المكاني في ست محاكم وست محافظات، وشملت دائرة اختصاصها محافظتين أخريتين ، فكانت محكمة للأموال العامة في الأمانة وتشمل دائرة اختصاصها أمانة العاصمة ومحافظتي صعدة ومأرب . . . الخ ، أنظر : نص المادة في هامش (٤٤) ص ٢٦ من هذا البحث . ووفقاً لهذا التقسيم فقد أنشئت ست محاكم وكل محكمة تختص بالنظر في قضايا ثلاث محافظات ، وبهذا غطت المحاكم المحافظات كلها تقريباً في الجمهورية اليمنية .

الاختصاص لمحاكم الأموال العامة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القرار على النحو التالي :

١ - محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة وتشمل دائرة اختصاصها أمانة العاصمة .

٢ - محاكم الأموال العامة بمحافظات عدن وتعز والحديدة وتشمل دائرة اختصاص كل منها المحافظة المنشأة فيها .

٣ - محكمة الأموال العامة بمحافظه حضرموت تحدد دائرة اختصاصها بعاصمة المحافظة (المكلا) .

فيما عدا ما ذكر يكون الاختصاص بنظر القضايا المذكورة في المادة (٢) من هذا القرار للمحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في عواصم المحافظات والمديريات التي لا يوجد بها محاكم أموال عامة على أن يتولى الفصل فيها القاضي المختص بقضايا الأموال العامة بالمحكمة الابتدائية فإن لم يوجد فرئيس المحكمة» .

وبالنظر في الفقرات (١ ، ٢ ، ٣) من المادة السابق عرضها ، ومقارنة بقرار الإنشاء ، وجدنا أن عدد محاكم الأموال العامة أصبح خمس بدلاً من ست ، وبذا يكون قرار التعديل قد ضيق من نطاق الاختصاص المكاني لمحاكم الأموال العامة في بعض المحافظات ، وألغاه في محافظات أخرى مثل محافظة صنعاء ، لكنه في الفقرة (ب) حدد الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في عواصم المحافظات والمديريات التي لا يوجد بها محاكم أموال عامة على أن يتولى الفصل فيها القاضي المختص بقضايا الأموال العامة بالمحكمة الابتدائية فإن لم يوجد فرئيس المحكمة .

وهنا نجد أن الفقرة (ب) حلت الإشكال بطريقة مسك العصا من النصف ، حيث اشترطت أن يتولى الفصل في المحكمة الابتدائية ذات الولاية العامة قاضي مختص بقضايا الأموال العامة ، فإن لم يوجد فرئيس المحكمة .

وحقيقة أن تعديل قرار الإنشاء بالنسبة للاختصاص المكاني لمحاكم الأموال العامة جاء نتيجة الصعوبات التي واجهته نيابة الأموال العامة في ظل القرار السابق وذلك من حيث نقل المتهمين ومتابعة الجلسات من محافظة إلى أخرى وتكبد الخسائر سواء في

نفقات النقل أو ضياع الوقت . . الخ . وقد فطنت وزارة العدل لذلك قبل صدور التعديل فأصدرت التعميم رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م ، الذي جاء فيه : « نظراً لأهمية قضايا الأموال العامة ونتيجة للصعوبات التي كشفها الواقع العملي عند نقل المتهمين وملفاتهم من محافظة إلى أخرى لمحاكمتهم بسبب عدم وجود محاكم للأموال في جميع محافظات الجمهورية . وبناء على قرار مجلس القضاء الأعلى في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٨ م ، المتضمن الموافقة على منح المحاكم الابتدائية والإستئنافية في المحافظات التي لا يوجد بها محاكم أموال عامة حق الفصل في قضايا الأموال العامة الواقعة في دائرة اختصاصها .

وعليه : يتم العمل بما جاء في قرار المجلس المشار إليه آنفاً والالتزام بتنفيذه من قبل جميع المحاكم في كافة المحافظات التي لم ينشأ فيها محاكم أموال » .

والمادة الثانية من قرار التعديل نصت على أن : « تحال كافة قضايا الأموال العامة المنظورة إلى المحاكم المختصة بموجب هذا القرار مالم تكن محجوزة للحكم فيبقى الإختصاص بالبت فيها منعقدًا للمحاكم المرفوعة أمامها قبل صدور هذا القرار » .

ونرى أن المادة السابقة تتفق والقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ المادة (١٨ / ١ / أ) منه^(١) .

ونخلص من هذا الفرع إلى أن محاكم الأموال العامة المحددة في المادة (٣) من قرار التعديل هي المختصة مكانياً وتشمل دائرة اختصاصها عاصمة المحافظة المنشأة فيها ، وتتألف هيئة المحكمة فيها من قاض فرد ، أما المحافظات التي لا يوجد فيها محاكم أموال عامة فتنظر قضايا الأموال العامة في المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة ، وينظر القضية فيها القاضي المختص بقضايا الأموال العامة ، فإن لم يوجد فرائس المحكمة وفقاً لنص المادة ، وتعميم الوزارة رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م السالف ذكره . وبهذا تكون محاكم الأموال العامة تختص مكانياً تقريباً بكل محافظات الجمهورية سواء بنص المادة أو بالتعميم الصادر من وزارة العدل .

(١) سبق أن أشرنا إليها في صفحات سابقة من هذا البحث .

٢ . ٢ إجراءات المحاكمة

نصت المادة (٤) من القرار على أن : « يتبع في إجراءات المحاكمة القواعد والإجراءات المتعلقة بالمحاكمة المستعجلة المنصوص عليها في المادة (٢٩٦) وما بعدها من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤ م بشأن الإجراءات الجزائية » . وهذه المادة هي نفسها التي كانت واردة في قرار الإنشاء لم تعدل ، والمادة (٢٩٦) إجراءات جاءت تحت عنوان « إجراءات المحاكمة المستعجلة » نصت على أن : « تتخذ إجراءات المحاكمة المستعجلة في الحالات الآتية :

١ - الجرائم الاقتصادية (كالرشوة والإختلاس ، وغيرها) والمنصوص عليها في قانون العقوبات أو غيره .

٢ - الجرائم المتعلقة بتعطيل المواصلات أيا كان نوعها .

٣ - الجرائم التي تقع بواسطة الصحف أو بأية وسيلة من وسائل النشر .

٤ - الجرائم المشهودة إذا طلبت النيابة العامة ذلك .

٥ - الجرائم التي يقدم المتهم فيها للمحاكمة محبوساً مادامت المحكمة لم تقرر الإفراج عنه .

٦ - الجرائم التي تقع على أعضاء السلطة القضائية وموظف عام أثناء تأديتهم لأعمال وظائفهم أو بسببها .

٧ - جرائم التلوث الضار بالبيئة » .

وبالتأمل في المادة السابقة نجد أنها اشتملت على بعض مما يسمى جرائم أموال عامة كما في الفقرة (١ ، ٢ ، ٧) ، ونرى أنه يتعين على المشرع اليمني عند تعديله للقانون أن يحدد نوع القضايا التي تتخذ فيها إجراءات المحاكمة المستعجلة تحديداً دقيقاً ، وأن يضيف إلى الجرائم الواردة فيها جرائم الأموال العامة لأهميتها .

وإجراءات المحاكمة المستعجلة وفقاً لنص المادة (٢٩٩) من قانون الإجراءات هي أن : « تنظر الدعوى في جلسة منعقدة في ظرف أسبوع من يوم إحالتها على المحكمة

المختصة وعلى هذه المحكمة أن تنظرها في جلسات متعاقبة ما أمكن ذلك وتفصل فيها على وجه السرعة» .

فوجه السرعة هنا هو النظر في القضية في مدة حددتها المادة بظرف اسبوع من يوم الإحالة ، وأن تعقد جلسات متعاقبة ، وهذا يعني عدم التأجيل لمدد طويلة لعقد جلساتها ، ثم تحجز القضية للحكم بسرعة .

ونتمنى أن لا تكون السرعة في نظر القضية تؤثر على حق المتهم في الدفاع عن نفسه الذي هو حقدستوري وقانوني ، وأن لا تؤثر السرعة في استكمال إجراءات تقديم الدفوع والطلبات وإتاحة الوقت الكافي للرد عليها .

ونرى أن ما ذكر فقط هو الذي خصه المشرع بمحاكمة مستعجلة ، ولكن بقية القواعد العامة في المحاكمة تعمل كما هي واردة في القانون ، ومن ذلك إجراءات رفع الدعوى نفسها من حيث إعلان الخصوم والتكليف بالحضور .

كما أن قواعد الإثبات هي نفسها الواردة في القانون النافذ فلم يخرج المشرع عنها بالنسبة للمحاكمة المستعجلة ، ونجد أن المادة (٣٢٥) هي التي تأخذ بها المحكمة عند نظر الدعوى المستعجلة وتنص على أنه : « على المحكمة أن تجيب على كافة الطلبات المتعلقة بالإثبات في الواقعة المنظورة أمامها مادام الدليل المطلوب إثباته يعاون على كشف الحقيقة وعلى المحكمة أن تنبه الأطراف إلى حقهم في تقديم طلباتهم فإذا قدم الطلب متأخراً جاز للمحكمة رفع الجلسة مؤقتاً لتمكين كافة الأطراف من إعداد دفوعهم» .

ونرى أن قواعد إجراءات المحاكمة أيضاً هي نفسها القواعد العامة في جميع القضايا وذلك مثل علانية المحاكمة ، وفقاً للمادة (٢٦٣ / ١) إجراءات التي تنص على أنه : « يجب أن تكون جلسات المحكمة علنية مالم تقرر المحكمة أن تكون كلها أو بعضها سرية لا يحضرها غير ذوي العلاقة بالدعوى ، مراعاة للأمن والنظام أو المحافظة على الآداب أو إذا كان يخشى إفشاء أسرار عن الحياة الخاصة لإطراف الدعوى . أو في حالة إنتشار الأمراض الوبائية وغيرها من الأمراض المعدية ولها أن تمنع دخول الأحداث وكذلك الأشخاص الذين يبدو في مظهر غير لائق يتنافى ومهابة هيئة المحكمة» .

يباح دخول المواطنين إلى قاعة المحاكمة بقدر ما تستوعب القاعة ذلك .

وتعد العلانية ضماناً هامة لحسن سير العدالة ، حسب ما جاء في الفقرة (٣) من المادة السابقة ، ونود أن نشير هنا على أنه إذا تقرر أن تكون جلسات المحاكمة سرية للأسباب الواردة في المادة أعلاه إلا أنه في جميع الأحوال يجب أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية ، وهذا ما أكدته الفقرة (٤) من المادة سالفة الذكر .

ونرى أن قاعدة الشفوية الواردة في المواد (٢٦٤-٢٦٧) إجراءات تنطبق أيضاً على إجراءات المحاكمة المستعجلة الخاصة بقضايا الأموال العامة .

ونخلص من هذا المطلب إلى أن إجراءات المحاكمة المستعجلة التي أشارت إليها المادة (٤) من قرار إنشاء محاكم الأموال العامة ، تتحقق فقط بالنسبة لاستعجال نظر القضية خلال اسبوع ، أما بالنسبة لبقية قواعد إجراءات سير المحاكمة فتتطبق عليها القواعد العامة في القانون .

أما النص على أن تنظر الدعوى في جلسات متتابعة ، فهذا التابع وارد أيضاً لجميع الدعاوي ، ففي الفرع الثالث من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ وتحت عنوان «استمرار المحاكمة» نصت المادة (٢٦٧) منه على أن : «يكون نظر الدعاوى الجزائية في جلسات متتابعة ومستمرة تمتد إلى أن يتم إنهاء المحاكمة ما لم تقتضي ظروف القضية الوقف أو التأجيل المبرر أو للضرورة في الأحوال المنصوص عليها في القانون» .

٢ . ٣ الحكم

تختص المحاكم الابتدائية للأموال العامة سواء كانت ذات ولاية خاصة كمحاكم الأموال العامة المنشأة بالقرار وتعديله ، أو المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في عواصم المحافظات والمديريات التي لا يوجد بها محاكم أموال عامة ، وتتكون من قاضي فرد ، وهذا ما أكدته المادة (١/ أ ، ب) والمادة (٣/ ب) الواردين في قرار التعديل .

ونرى أنه بخلاف ما ذكر أعلاه لم يأتي القرار بما يعد خروجاً على القواعد العامة في إصدار الأحكام بشكل عام ومن هنا نستطيع القول بأن الباب الخامس الوارد في قانون الإجراءات الجزائية اليمني ، والذي جاء تحت عنوان « في الأحكام » والمشمول

على المواد من (٣٦٥-٣٧٩) ينطبق على الأحكام الصادرة في قضايا الأموال العامة .
ونرى أن الحكم الصادر في قضايا الأموال العامة من المحاكم الابتدائية ينطبق عليه ما ينطبق على سائر الأحكام في القضايا الأخرى ، وذلك حق المحكوم عليه في الطعن بالاستئناف^(١) وهذا ما أوضحته لنا المادة (٥/أ ، ب) من قرار تعديل إنشاء المحاكم ، والتي نصت على أن : « تختص محاكم الاستئناف الشعب الجزائية في الحافظات الواردة في المادة (١) من هذا القرار بالفصل استئنافاً في الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الأموال العامة الابتدائية المتعلقة بالجرائم المشمولة بأحكام هذا القرار ، ويجوز عند توفر عدد كاف من القضاة إنشاء شعب متخصصة للأموال العامة .

كما تختص محاكم الاستئناف الشعب الجزائية في بقية المحافظات بنظر قضايا الأموال العامة استئنافاً الصادرة من المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة الواقعة في دوائرها» .

إذاً الأحكام الصادرة في جرائم الأموال العامة تُستأنف أمام محاكم إستئناف الشعب الجزائية مؤقتاً لحين توفر عدد كاف من القضاة سوف تنشأ شعب متخصصة للأموال العامة .

وبرجوعنا إلى نصوص قانون الإجراءات - المواد الخاصة بالمحاكمة المستعجلة - وجدنا أن المادة (٣٠٠) منه تنص على أنه : « في الغرامات والحبس تكون الأحكام الصادرة في الدعاوي بالجرائم المشار إليها نافذة رغم استئنافها مالم تأمر محكمة إستئناف المحافظة بوقف التنفيذ» .

وتعني هذه المادة أن أحكام جرائم الأموال العامة تكون نافذة بالرغم من إستئنافها ، ولم تخرج هذه المادة عن القاعدة العامة الواردة في نص المادة (٤٧٥/١) من قانون

(١) وكانت المادة (٥) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٣م الخاص بإنشاء محاكم تأديبية للمخالفات المالية والإدارية ، تنص على إن : « الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن» .

الإجراءات التي تنص على أن : « تكون الأحكام الصادرة بالعقوبات السالبة للحرية واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول إستئنافها في الأحوال الآتية : إذا كان الحكم صادراً في جريمة وقعت على أموال الدولة أو إحدى الهيئات العامة أو التي تساهم فيها الدولة أو أي شخص » .

وبما أن المشرع اليمني لم يهدر حقوق الدفاع في قرار إنشائه لمحاكم الأموال العامة وكذلك في قرار التعديل ، ولم يهدر حق المحكوم عليه بالطعن بالاستئناف فإنه - من وجهة نظرنا - بالتالي يعط المحكوم عليه حق الطعن أمام المحكمة العليا إذا توفرت شروطه ومبرراته ، ونعتقد هنا أن الطعن في الحكم يكون أمام المحكمة العليا في الدائرة المختصة ذات الولاية العامة لجميع الجرائم .

وفي الأخير نود أن نشير إلى أن المشرع اليمني لم يسر على وتيرة واحدة عند إصداره التشريعات المختلفة ، من حيث احترامه لحقوق الدفاع وتمسكه بالمبادئ الدستورية والقانونية ، وهذا يدل على أنه يصدر التشريعات إما في عاجلة أو بدون إطلاع على التشريعات النافذة ذات العلاقة ، وهذا بدوره يجعل التشريعات متضاربة مع بعضها . . . الخ ، ومن ذلك ما وجدناه في القوانين المالية مثل ؛ قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١ م ، وتعديلاته ، تحت عنوان «اللجان والمحاكم» ، فالمادة (٣١) منه نصت على أن : «تشكل لجان للنظر في الطعون الضريبية ويصدر بها قرار من وزير المالية موضحاً به مقرها ونطاق عملها الجغرافي على النحو التالي :

- ١ - مسئول مالي لا تقل درجته عن مدير عام - رئيساً .
- ٢ - موظفان فنيان من مصلحة الضرائب - عضوين .
- ٣ - ممثلان عن الغرفة التجارية والصناعية والنقابات المهنية - عضوين .
- ٤ - أمين سر .

وتختص هذه اللجنة بالنظر في الطعون الضريبية من قرارات الربط وإعادة النظر فيها ولها الحق في تأييد الضريبة المربوطة أو تعديلها بالزيادة أو النقص أو الإلغاء خلال

مدة أقصاها ثلاثون يوماً ، من تاريخ تقديم الطعن ، وتصدر قرارها بأغلبية أعضائها المطلقة وفقاً لأحكام هذا القانون .

والمادة (٣٢/أ) نصت على أنه : « لكل من المصلحة والمكلف حق الطعن في قرارات لجان الطعون أمام المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرارات لجنة الطعن ، ولا يعد الطعن المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية إلا بعد التحقيق من قيام الطاعن بالآتي :

١ - سداد مبلغ الضريبة التي يوافق عليها من واقع قرار لجنة الطعن .

٢ - سداد مبلغ (٥٠٪) خمسين في المائة من الضريبة المعترض عليها .

الأحكام الصادرة عن المحكمة المختصة قابلة للاستئناف أمام الشعب الاستئنافية وتكون أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن بأية طريقة من طرق الطعن الأخرى .

لا يجوز لأي محكمة أخرى ولأي سبب كان أن تنظر في القضايا والمنازعات الضريبية وفقاً لأحكام هذا القانون » .

ورغم الاعتراض على بعض فقرات هذا القانون ، إلا أن وزارة الشؤون القانونية ذهبت في دفاعها إلى القول : إن كافة الحقوق الدستورية التي قررها الدستور للأفراد أو الجماعات ، ليست حقوقاً مطلقة لا يرد عليها قيد أو شرط ، وإنما هي تمارس وفقاً لما ينظمه ويرسمه ويشرطه القانون ، فالانتخاب والترشيح للمجلس التشريعي ، وللمجالس المحلية ، حق قرره الدستور ، لكنه ليس حقاً مطلقاً لكل مواطن ، ولكنه قاصر على المواطنين البالغين سن الرشد والمتوفرة فيهم شروط الانتخاب والترشيح التي أوردها القانون ، وأن ما ينطبق على حق الانتخاب وحق الترشيح ينطبق على حق التقاضي ، وأن حق التقاضي يعتبر كسائر الحقوق الدستورية ، لا يؤخذ على إطلاقه ، وإنما يخضع للعديد من الضوابط والقيود والشروط التي ترد عليه ، وأن من قبيل ذلك ، القيود الواردة على الدعوى التي منها شروط مطلوبة في المدعى ذاته ، وفي الحق المدعى به ، وفي الشخص المدعى عليه ، وشروط إجرائية لرفع الدعوى ، وأن الأمر لا يقتصر على ذلك ، ففي الطعون الانتخابية قرر قانون الانتخابات في المادة (١٦ ، أ ، ب) عدم قبول الطعن مالم يتم الطعن في قرار لجنة إعداد مراجعة جداول

قيد الناخبين أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة أيام ، وحدد ميعاد استئناف قرارات المحكمة الابتدائية بشأن الطعن في قرارات لجنة إعداد ومراجعة جداول الناخبين بخمسة أيام ، والمادة (٧٧) منه حددت ميعاد الطعن أمام المحكمة العليا في إجراءات الاقتراع أو نتائج الفرز في الانتخابات الرئاسية خلال ٤٨ ساعة من إعلان اللجنة العليا للنتيجة النهائية ، وأن ما نص عليه النص الطعين في المادة (٧٨ ، ب) من قانون ضرائب الدخل لا يخرج عن الإطار السالف عرضه ، وأن ما نص عليه النص الطعين ضمان لجدية الدعوى ، وضماناً لتحصيل الضريبة ، وللحيلولة دون أن يكون اللجوء إلى القضاء مجرد طريق للتهرب الضريبي ، خاصة في بلد لم يتعمق فيه الوعي الضريبي ، وأن المبلغ الذي ألزم النص الطعين المكلف بدفعه ، ما هو إلا شرط شكلي لقبول طعن المكلف ، وهو عبارة عن ضمان ، إذا ما ثبت أن المكلف محق في طعنه وحكمت المحكمة له بذلك ، والغت عنه الضريبة التي تم ربطها ، فإن هذا المبلغ تتم إعادته للمكلف ، أو احتسابه له من أي ضريبة مستحقة عليه ، وأن هذا الشرط الشكلي سواء كالشرط الوارد في قانون الانتخابات القاضي بأن يودع الطاعن أمام المحكمة العليا في الانتخابات مبلغ (٥٠٠٠٠) ريال كضمان لجدية الطعن .

وعليه فإن وزارة الشؤون القانونية قد جمعت في دفاعها بين القول بأن ممارسة حق التقاضي يجوز أن ترد عليه قيود بالمقابل ، كما أورد الدستور قيوداً على ممارسة الحقوق السياسية ، والقول بأن النص الطعين ضمان لجدية الدعوى ، والقول بأنه ضماناً لتحصيل الضريبة ، وحائلاً دون أن يكون اللجوء إلى القضاء طريقاً للتهريب الضريبي ، وأن القيد الوارد في النص الطعين ما هو إلا شرط شكلي لقبول الدعوى .

ورغم هذا الاضطراب البين في دفاع وزارة الشؤون القانونية ، فإن هذا الدفاع مردود عليه بما يلي :

أولاً : بأنه لا يمكن مقارنة ممارسة حق الانتخاب وحق الترشيح بالشروط الواردة في النص الطعين ، فالسن المحدد لممارسة الحقوق السياسية ، وشرط أن يكون المرشح غير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة وغيرها من الشروط المتصلة بذلك هي شروط أهلية ممارسة الحقوق السياسية ، وهذه

الشروط تختلف عن شروط أهلية الاختصاص ، وعن شروط الأهلية الإجرائية فحق التقاضي حق ثابت لكل شخص طبيعي وكذلك للأشخاص الاعتبارية ذات الشخصية القانونية ، غير أن أهلية الاختصاص ليست كافية للقيام بالأعمال الإجرائية في الخصومة ، فإلى جانب أهلية الاختصاص يجب أن تتوافر الأهلية الإجرائية فمن لم يبلغ سن الرشد مثلاً لا يستطيع القيام بالأعمال الإجرائية في الخصومة بنفسه ، وإنما يقوم من ينوب عنه قانوناً بتمثيله في الخصومة ، وشتان بين شروط أهلية ممارسة الحقوق السياسية ، وشروط أهلية الاختصاص وشروط الأهلية الإجرائية ، وليس من المنطق القانوني في شيء اعتبار تنفيذ أحد الخصوم مطالب خصمه قبل رفع الدعوى شرطاً لأهلية الاختصاص ، أو شرطاً للأهلية الإجرائية ، وليس في النص الطعين ما يسند القول بأن اشتراط تنفيذ أحد الخصمين لما يطلبه خصمه هو شرط أهلية على فرض صحة أن يكون ذلك شرط أهلية ، ولا يمكن التسليم قانوناً بأن ذلك شرطاً لصحة الإجراء ، أو شرطاً لقبول الدعوى فذلك مما لا سند له لا في المنطق ولا في القواعد العامة للقانون ، لأن مفاد ذلك قضاء خصم على خصمه ، أو يفيد لمطالب خصم من قبل خصمه قبل أن يقول القضاء كلمته ، وفي ذلك هدماً لمبدأ المساواة بين الخصوم وإهداراً لحق التقاضي ، على ما سنعرضه لاحقاً .

ثانياً : اعتبار شرط سداد (٥٠٪) من قيمة الضريبة المعترضة عليها ضماناً لجدية الدعوى كما فعل المشرع في الطعون الانتخابية غير سديد فالضمان القضائي (الكفالة) هو المبلغ الذي يودعه في خزانة المحكمة كل من يسلك طرق الطعن في الأحوال التي نص عليها القانون ، ويُصادر المبلغ في حالة ظهور أن الطاعن غير محق ، والبند (أ) من المادة (٧٨) من قانون ضرائب الدخل ونصه : « يكون لكل من المصلحة والمكلف الطعن في قرارات لجان الطعن أمام محكمة قضايا ضرائب الدخل ، وذلك خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ استلام قرار لجنة الطعن ، ولا يعد الطعن المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية إلا بعد التحقيق من قيام الطاعن بالآتي :

أ- سداد مبلغ الضريبة التي يوافق عليها من واقع قرار لجنة الطعن ب -

«.....» يجعل من شروط قبول الطعن شكلاً ، سداد مبلغ الضريبة التي يوافق عليها المكلف من واقع قرار لجنة الطعن ، فلفظ السداد إذاً الوارد في البند(ب) الطعين اللاحق للبند(أ) السابق له لا يخرج عن معناه في البند (أ) أي وفاءً لنصف الضريبة المعترض عليها مسبقاً .

ثالثاً : إن القول إن الدستور اشتمل على مجموعة من الحقوق السياسية الاقتصادية والاجتماعية . . الخ ، حتى وإن كان الدستور يحيل على القوانين لبيان شروط ممارسة تلك الحقوق ، فإن المشرع مقيد فيما يضعه من شروط بأن لا يضع من الشروط ما يحول دون ممارستها ، وأن لا يضع من الشروط ما لا يتفق مع طبيعة تلك الحقوق ، إنها سلطة تقديرية غير أن هذه السلطة مقيدة بالضوابط التي يضعها الدستور مانح هذه السلطة ، وبما لا ينال من طبيعة تلك الحقوق أو يجردها من لوازمها ، ولا يتعارض التنظيم مع أهداف الحقوق . وحق التقاضي بوصفه حق دستوري أصيل ، لا يوجد ما يمنع من تنظيمه تشريعياً بشرط ألا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة لحظر ممارسة هذا الحق ، أو إهداره ، أو إثقاله بأعباء مالية ، أو الحيلولة دون ممارسته بعوائق إجرائية ، أن حق التقاضي المكفول بالمادة (٥١) من الدستور ونصها : « يحق للمواطن أن يلجأ إلى القضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة وله الحق في تقديم الشكاوي والانتقادات والمقترحات إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة »

يفترض إبتداء وبداهة تمكين كل متقاض من اللجوء إلى القضاء بيسر .

إذاً فإن وضع العراقيل أمام محاولة خصم بيتغي اللجوء إلى القضاء أو منعها أو إحاطتها بقواعد إجرائية معيبة ، لا يعدو أن يكون إنكاراً للعدالة ، واشتراط عدم قبول الدعوى ما لم يقيم الخصم بسداد نصف ما يطالب به خصمه لا يعدو والحال كذلك أن يكون إخلالاً بحق التقاضي المنصوص عليه في الدستور ، وهداً من الحق في اللجوء إلى القضاء للحصول على حق أو ضمانة أو إثباته ، وعلاوة على ذلك فإن اشتراط المشرع على المحكمة عدم قبول دعوى خصم ما لم يقيم بسداد ما يطلب به خصمه كلياً أو جزائياً ، هو هدم لأحد أهم مبادئ التقاضي ، وهو المساواة بين الخصوم المتفرع من

مبدأ المساواة الوارد في المادة (٤١) من الدستور ونصها : « المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة » ، وهو يعد ركيزة أساسية للحقوق والحريات على اختلافها وغايتها صون الحقوق والحريات في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها ، ووسيلة لتقرير الحماية المتكافئة للحقوق والحريات ويمتد إلى تلك الحقوق التي يقررها المشرع في حدود سلطته التقديرية ، وليس منها التمايز بين المتقاضين في مجال حقهم في النفاذ إلى قاضيتهم الطبيعي .

إن تبرير وضع العراقيين أمام اللجوء إلى القضاء وهدم مبدأ المساواة بين الأطراف في الخصومة القضائية بافتراض أن كل من يطعن في قرارات اللجان الضريبية يقصد التهرب من أدائها افتراض مخالف للأصل في حسن النية ، والقول إن القيد الوارد في النص الطعين ضماناً لتحصيل الضريبة هو قول قائم على افتراض سوء النية لدى المكلف وملائته في دفع نصف الضريبة المعترض عليها ، وهما فرضيتان غير صحيحتين بشكل مطلق ، والقانون قد بين تفصيلاً الوسائل الكفيلة بتحصيل الضرائب الممتنع عن أدائها من حجز ، وبيع المحجوز ، وجزئات .

حكمت المحكمة بالآتي :

١ - قبول الدعوى شكلاً .

٢ - وفي الموضوع عدم دستورية البند (ب) الوارد في المادة (٧٨) من قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ / ٣١ م .

٣ - إلزام الحكومة بمبلغ عشرين ألف ريال أتعاب محاماة .

٤ - رد مبلغ الكفالة للمدعية .

٥ - نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية » .

صدر هذا الحكم في تاريخ ٢ / ١٠ / ٢٠٠١ م ، المحكمة العليا الدائرة الدستورية صنعاء .

التوصيات

بعد أن أنهينا دراسة موضوع « الحماية الجنائية للأموال العامة في القانون اليمني » ، الذي لا يزال يحتوي على تساؤلات كثيرة ؟ والذي توصلنا فيه إلى استنتاجات كثيرة أيضاً أوردناها في مواضعها في سياق البحث ، إلا أنه تبين لنا من خلال البحث ودراسة التشريعات اليمنية الخاصة بحماية الأموال العامة منذ بداية صدورها - بعد قيام الثورة - وحتى الآن أن المشرع اليمني لم يسر على وتيرة واحدة عند إصداره هذه التشريعات المختلفة ، وذلك من حيث السياسة العامة للتجريم والعقاب وفقاً للقانون العقابي النافذ ، ومن حيث احترامه لحقوق الدفاع وتمسكه بالمبادئ الدستورية والقانونية ، وهذا يدل على أنه يصدر التشريعات إما في عجلة أو بدون إطلاع على التشريعات النافذة ذات العلاقة ، وهذا بدوره يجعل التشريعات متضاربة مع بعضها . . . الخ ، لذا وجب علينا وضع بعض التوصيات ونتمني على المشرع اليمني الإطلاع عليها والإستفادة منها وهي تتلخص فيما يلي :

١- إن المادة (٤) من قرار إنشاء نيابة الأموال العامة لعام ١٩٩٢ م ، التي تتعلق باختصاصاتها والتي نصت على أن : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة طبقاً للقوانين النافذة في كافة الجرائم الواقعة على المال العام وكذا الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة والجرائم المرتبطة بأي منها ارتباطاً لا يقبل التجزئه . . . » .

ووفقاً لما جاء في المادة السابقة وجدنا أن هذا التخصيص غير محدد وغير دقيق ، لأنه اشتمل على جرائم المال العام بدون تحديد ماهيتها ، كما وضع أيضاً الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة ، وبرجعنا إلى قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ وجدنا إن الباب الثالث منه جاء بعنوان « الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي تخريب الأموال المتعلقة بالاقتصاد القومي » وتلك المواد من (١٤٧-١٥٠) ، أما الباب الرابع فقد جاء بعنوان « الجرائم الماسة بالوظيفة العامة » وجاء الفصل الأول منه

تحت عنوان « جرائم الموظفين العامين ومن في حكمهم » المواد من (١٥١ - ١٧٠)، وبهذا يكون اختصاص نيابة الأموال العامة غير واضح ، بجانب أن الجرائم الماسة بالوظيفة العامة وجرائم الموظفين كثيرة ، ومنها ما يتعلق بالأموال كالإختلاس والرشوة . . الخ . ومنها ما هو غير متعلق بالأموال كإساءة إستعمال الوظيفة . . . الخ .

وبما إن قرار التعديل - رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١م، الذي نصت المادة (١) منه على تعديل المادة (٤) من القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢م، وأصبح نصها كما يلي : « تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة في الجرائم التالية :

أ - كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف .

ب - القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك .

ج - جرائم تزيف وترويج العملات » - خفف الغموض الوارد في قرار الإنشاء بعض الشيء واستبعد الجرائم الماسة بمقتضيات الوظيفة العامة والثقة العامة ، إلا أن الفقرة (أ) من المادة السابقة لم تزل في نظرنا غير دقيقة التحديد ، وذلك بعبارتها « وما في حكمه » .

كما نرى أن قرار التعديل وسع من اختصاص نيابة الأموال العامة وذلك بإضافته القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك ، وجرائم تزيف وترويج العملات التي وردت في قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ في الباب الثامن تحت عنوان « جرائم التزوير » الذي جاء الفصل الأول منه بعنوان « تزيف النقود والطوابع والأختام الرسمية » المواد من (٢٠٤ - ٢١١) .

لذا نوصي المشرع اليمني النظر مجددا في القوانين العقابية النافذة وفي القوانين الخاصة بحماية الأموال العامة وتحديد نوع الجرائم بدقة أكثر سواء عند النظر في اختصاصات النيابة العامة أو اختصاصات المحاكم الخاصة بالنظر في جرائم الأموال العامة ، وذلك لكي يسهل على هذه الجهات تطبيقها ولكي لا نفرغ المحاكم الجنائية ذات الولاية العامة من اختصاصاتها .

٢ - كما أن المادة (٨ / ١١) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢ م ، الخاص بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية اليمنية نصت على أنه «لغرض إثبات ما يكتشف من مخالفات مالية أو إدارية أو وقائع جنائية مضرّة بالمصلحة العامة يتمتع أعضاء الجهاز الذين يتم تحديدهم وفقاً للشروط والأوضاع التي تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بصفة الضبطية القضائية» .

وبالرجوع إلى اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ م ، وجدنا أن المادة (١٩) منها قد منحت رجل الضبط القضائي - ذو الاختصاص النوعي المحدد - حق التحقيق والزمته بإتباع الأحكام العامة الواردة في القانون الجنائي النافذ ، حيث نصت على ما يلي : «لمباشرة إجراءات التحقيق التي تخول لرجال الضبطية القضائية بموجب القانون يلتزم العضو عند مباشرتها بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ويحق للجهاز في جميع الأحوال الإستعانة برجال الشرطة أو السلطة العامة .» .

ونعيبُ على هذه المادة خلطها بين اختصاص مأموري الضبط والتي تنحصر أساساً في استقصاء الجرائم وفحص البلاغات والشكاوي وجمع الاستدلالات والمعلومات المتعلقة بها وإثباتها في محاضر وإرسالها إلى النيابة العامة . وبين إجراءات التحقيق والتي هي وفقاً لتعريف المادة (٢) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني النافذ : «كافة الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة أثناء مباشرتها لوظيفتها في تحقيق القضايا» .

كما إن إجراءات التحقيق قد وضع لها القانون ضمانات معينة خاصة بالمتهم ، للمحافظة على حقوقه التي كفلها الدستور والقانون ، وذلك مثل وجوب حضور محامي المتهم التحقيق ، وهذه الضمانة سوف تكون غير متوفرة إذا قامت بالتحقيق جهة أخرى غير النيابة المختصة بذلك ، وبالتالي يعتبر هذا التحقيق باطلاً لإهداره ضمانة مهمة من ضمانات حق الدفاع .

كما إن التحقيق عن طريق مأموري الضبط بنص القانون وبدون ندب من قبل عضو النيابة

المختص يجعل هذا التحقيق باطلاً لصدوره من شخص غير ذي صفة ، بل نستطيع أن نقول هنا بأن هذا التحقيق يكون منعماً أصلاً ، لكون الذي أجراه غير مختص قانوناً به .

لذا نرى أن نصاً كهذا يجب حذفه أو تعديله بما يتلائم مع وظيفة مأموري الضبط القضائي ، والمحددة بالقانون ، ولا داعي للخروج عنها في جرائم الأموال العامة ، لأنها في النهاية جريمة كأى جريمة عادية ، وإنما المجني عليه فيها هو المال العام . كما نوصي المشرع اليمني بإعادة صياغة اللائحة الخاصة بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وفقاً للقوانين النافذة ومنها قانون الجهاز نفسه .

٣ - كما إن المادة (٢٠) من اللائحة سالفه الذكر نصت على أنه : « مع مراعاة أحكام قانون الجهاز في المادة (١١) فقرة (٧) ترسل المحاضر التي يجريها أعضاء الجهاز في شأن كل ما يكتشف من أفعال يعاقب عليها القانون إلى النيابة العامة مع كافة المستندات والأدلة المضبوطة أو صوراً منها مرفقة بتقرير يوضح ما توصل إليه الجهاز ورأية » .

ويتضح لنا من إشارة المادة (٢٠) بإرسال المحاضر إلى النيابة العامة بأن واضعي اللائحة لم يعلموا بوجود نيابة متخصصة بالأموال العامة منذ عام ١٩٩٢م ، لذا نوصي هذه الجهات بالإطلاع على الجديد فيما يتعلق بمجال عملهم .

٤ - كما إن المادة (٦١) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م ، المعدل بأحكام القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩م ، بشأن ضرائب الدخل ، نصت على أنه : « على جميع مأموري الضبط القضائي والموظفين الإداريين أن يبلغوا مصلحة الضرائب بكل بيان يتصل بعملهم من شأنه أن يحمل على الإعتقاد بإرتكاب غش في أمر الضرائب أو بإرتكاب طرق

إحتيالية الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء كل أو جزء من الضريبة أو يعرضها لخطر عدم الأداء سواء كان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أو تجارية أو تحقيق في مواد الجنايات أو الجنح ولو انتهى التحقيق بالحفظ» .

وملاحظتنا على النص السالف إنه غير متسق مع نهج التشريع العقابي اليمني من حيث إستخدامه لمصطلحات غير واردة فيه مثل « الجنايات أو الجنح » لأن قانون الجرائم والعقوبات اليمني النافذ ، يقسم الجرائم إلى جرائم جسيمة وجرائم غير جسيمة ، لذا ندعو المشرع اليمني إلى توحيد المصطلحات القانونية لكي يسهل تطبيقها وفهمها ، ولكي يستطيع القاضي تطبيق العقوبة على وصف الجريمة الواردة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له .

٥ - والمادة (١٦) من قرار وزير المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٢م بشأن نظام تحصيل مبالغ تحت حساب ضرائب الدخل ، نصت على أن : « لمصلحة الضرائب ومكاتبها تزويد الجهات والمشآت والهيئات المحددة بهذا النظام بمتحصلين ومتابعي تحصيل لتنفيذ ومراقبة سلامة وصحة تنفيذ أحكام هذا القانون ومدى تنفيذ أحكام قانون ضرائب الدخل ، ويكون لهؤلاء صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات مايقع من مخالفات وذلك إستناداً لنص المادة (١١٠) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م ، بشأن فرض ضرائب الدخل ، ونرى أن هذه المادة لم تشر إلى التعديل الذي حصل في عام ١٩٩٩م ، وكان الأولى بها أن تشير إلى القانون وتعديله . لذا نوصي المشرع اليمني مرة أخرى بالإطلاع على القوانين ذات العلاقة حين التعديل أو خلافه .

٦ - ومن ذلك ما وجدناه في القوانين المالية مثل ؛ قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م ، وتعديلاته ، تحت عنوان «اللجان والمحاكم» ، فالمادة (٣١) منه نصت على أن : «تشكل لجان للنظر في الطعون الضريبية ويصدر بها قرار من وزير المالية موضحاً به مقرها ونطاق عملها الجغرافي على النحو التالي :

- ١ - مسئول مالي لا تقل درجته عن مدير عام - رئيساً .
- ٢ - موظفان فنيان من مصلحة الضرائب - عضوين .
- ٣ - ممثلان عن الغرفة التجارية والصناعية والنقابات المهنية - عضوين .
- ٤ - أمين سر .

وتختص هذه اللجنة بالنظر في الطعون الضريبية من قرارات الربط وإعادة النظر فيها ولها الحق في تأييد الضريبة المربوطة أو تعديلها بالزيادة أو النقص أو الإلغاء خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً ، من تاريخ تقديم الطعن ، وتصدر قرارها بأغلبية أعضائها المطلقة وفقاً لأحكام هذا القانون .

والمادة (٣٢/أ) نصت على أنه : « لكل من المصلحة والمكلف حق الطعن في قرارات لجان الطعون أمام المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ قرارات لجنة الطعن ، ولا يعد الطعن المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية إلا بعد التحقيق من قيام الطاعن بالآتي :

- ١ - سداد مبلغ الضريبة التي يوافق عليها من واقع قرار لجنة الطعن .
 - ٢ - سداد مبلغ (٥٠٪) خمسين في المائة من الضريبة المعترض عليها .
- الأحكام الصادرة عن المحكمة المختصة قابلة للاستئناف أمام الشعب الاستئنافية وتكون أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن بأية طريقة من طرق الطعن الأخرى .
- لا يجوز لأي محكمة أخرى ولأي سبب كان أن تنظر في القضايا والمنازعات الضريبية وفقاً لأحكام هذا القانون .»

ونرى أن ما ورد في الفقرتين (ب ، ج) من المادة السابقة يتعارض مع الدستور وحقوق الإنسان ، وقد طُعن في المادة (٧٨/ب) من قانون ضرائب الدخل رقم (٣١) لسنة ١٩٩١م ، والذي تحتوي على نفس النص السالف ذكره أمام المحكمة العليا ، وكان الطعن بعدم دستورية الفقرة (ب) ، وأصدرت الدائرة الدستورية حكمها في الدعوى الدستورية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠م ، السابق الإشارة إليه في سياق البحث .

المراجع

أولاً: الكتب

- لعائل، إلهام محسن حسن (٢٠٠٠م). الإجراءات الجنائية اليمني ، ط ٢ ، مطابع الصباحي ، صنعاء .
- _____ (١٩٩٧م). الحصانة في الإجراءات الجنائية ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة .
- عبدالله، نجيب أحمد (٢٠٠٢م). قانون التنفيذ الجبري ، مركز الشرعي للطباعة والنشر والتوزيع ، صنعاء .
- الهمداني، عبد الهادي حسين (١٩٩٠م). التنمية الإدارية في الجمهورية اليمنية ، الكتاب الأول ، ط ١ ، منشورات دار العصر، دمشق .

ثانياً: الأبحاث

- الجندي، أحمد محمد (د. ت). ورقة بحثية حول «نيابة الأموال العامة وحماية المصالح الاقتصادية» .
- شيباني الشيباني، شائف (٢٠٠٠م). «التصرف في قضايا المال العام» بحث مقدم إلى المعهد العالي للقضاء .
- فروان، عبد الله أحمد (د. ت). «مفهوم المال العام في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني» ، ورقة عمل معدة للدورة التخصصية لأعضاء ونيابة ومحاكم الأموال العامة .
- الكلبي، صلاح (١٩٩٦م). «التطور التاريخي للإدارة في اليمن» المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء .
- المساوي، محمد محسن (٢٠٠١م). «رؤية حماية الأموال والممتلكات العامة في مهام وعلاقات الجهات المعنية في الدولة» ورقة مقدمة لورشة عمل ، بحث علاقة

الجهاز مع نيابات ومحاكم الأموال العامة وآفاقها المستقبلية ، خلال الفترة ٥-٨/٨/٢٠٠١ م .

ثالثاً: التشريعات :

- قانون السلطة القضائية اليمني رقم (١) لسنة ١٩٩٠م
تعميم وزير العدل رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م .
دستور الجمهورية اليمنية المعدل في عام ٢٠٠١ م .
دستور جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية لسنة ١٩٧٨ م .
قانون العقوبات لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ م .
القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩١ م ، بشأن ضرائب الدخل ، للجمهورية اليمنية .
القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن إجراءات ومحاكمات شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، للجمهورية اليمنية .
قانون إنشاء محاكم الشعب رقم (٤) لسنة ١٩٧٦م لجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية .
قانون رقم (٥٤) الصادر في عام ١٩٧٤ م . الخاص بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية العربية اليمنية .
قانون الضرائب على الإنتاج والإستهلاك والخدمات رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١م ، وتعديلاته للجمهورية اليمنية .
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م ، بشأن الإجراءات الجزائية اليمني .
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٣م ، للجمهورية العربية اليمنية ، الخاص بإنشاء محاكم تأديبية للمخالفات المالية والإدارية .
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م ، بشأن الجرائم والعقوبات اليمني .
القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٩م ، المعدل لأحكام ضرائب الدخل للجمهورية اليمنية .
القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٣م للجمهورية العربية اليمنية ، الخاص بالجرائم المضرة بالمصلحة العامة .

- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤٤) لعام ١٩٩١ م ، بشأن فرض ضرائب الدمغة ،
للجمهورية اليمنية .
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢ م ، الخاص بالجهاز المركزي للرقابة
والمحاسبة للجمهورية اليمنية .
- القرار الوزاري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣ م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال
العامة ، للجمهورية اليمنية .
- القرار الوزاري رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٣ م ، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تحصيل الأموال
العامة ، للجمهورية اليمنية .
- القرار رقم (٢٤٠) لسنة ٢٠٠١ م ، بتعديل القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م بشأن إنشاء
نيابة الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها ، للجمهورية اليمنية .
- القرار رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٢ م . الخاص بأنشاء نيابة الأموال العامة وتحديد
اختصاصها ، للجمهورية اليمنية .
- قرار النائب العام رقم (١٠) ١٩٩٣ م ، بإلحاق نيابات الأوقاف وأراضي وعقارات
الدولة والجمارك والضرائب بنيابة الأموال العامة ، للجمهورية اليمنية .
- قرار النائب العام رقم (١٥٢) لسنة ١٩٩٤ م ، بشأن تفويض رؤساء نيابات المحافظات
بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين العاملين ،
للجمهورية اليمنية .
- قرار النائب العام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ م «بشأن تفويض رؤساء نيابة الأموال العامة
في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين
العاملين ، الملغي .
- قرار النائب العام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ م ، بشأن تفويض رؤساء نيابة الأموال العامة
في المحافظات بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين
العاملين ، للجمهورية اليمنية .
- قرار النائب العام رقم (٦٧) لسنة ١٩٩٨ م ، بشأن تفويض رؤساء نيابات المحافظات
بإصدار الإذن برفع الدعوى الجزائية ضد بعض الموظفين العاملين ،
للجمهورية اليمنية .

- قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ م ، بتعديل القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ م ، بإنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها ، للجمهورية اليمنية .
- قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ م ، بإنشاء محاكم الأموال العامة وتحديد اختصاصاتها . للجمهورية اليمنية .
- قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٧ م ، الخاص بإنشاء وتنظيم النيابة العامة للجمهورية العربية اليمنية .
- قرار مجلس القيادة رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٦ م المعدل والخاص بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للجمهورية العربية اليمنية .
- قرار مجلس القيادة للجمهورية العربية اليمنية بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٦ م . الخاص بتوضيح أعمال اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري .
- قرار وزير المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٢ م ، بشأن نظام تحصيل مبالغ تحت حساب ضرائب الدخل ، للجمهورية اليمنية .
- قرار وزير المالية رقم (١٧٢) لسنة ١٩٩٢ م ، بشأن الإجراءات اللازمة لربط وتحصيل ضريبة استهلاك القات ، للجمهورية اليمنية .
- قرار وزير المالية رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩٢ م بشأن ربط ضرائب الدخل ، للجمهورية اليمنية .
- قرار وزير المالية رقم (٧) لسنة ١٩٩٧ م ، المعدل بقرار وزير المالية رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٩ م ، باللائحة التنفيذية لأحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١ م بشأن الضرائب على الإنتاج والإستهلاك والخدمات وتعديلاته عدا (ضريبة إستهلاك القات) ، للجمهورية اليمنية .
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٩) لعام ١٩٩٩ م ، بشأن تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار والغش التجاري ، للجمهورية اليمنية .
- قرار مجلس القيادة رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٤ م بإنشاء قانون النيابة الإدارية والمالية .

اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الرئاسة رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ م ، الخاصة بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، للجمهورية اليمنية .

اللائحة التنفيذية لأحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٩١ م ، بشأن الضرائب على الإنتاج والإستهلاك والخدمات وتعديلاته عدا (ضريبة إستهلاك القات) للجمهورية اليمنية .

مشروع قانون الجرائم والعقوبات الشرعية للجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٧٥ م .

رابعاً: الأحكام

حكم المحكمة العليا الدائرة الدستورية في الدعوى الدستورية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ م ، صنعاء .

غسل الأموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي

أ.د. سيلان جبران العبيدي (*)

الإطار العام للدراسة

المقدمة

بدأت بدأت عمليات غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عند دخول أحد تجار المخدرات الكبار آل كابوني إلى السجن عام ١٩٣١م بتهمة التهرب الضريبي وكان يسيطر فيها على قطاعات الغسالات المنزلية .

ويعتبر مصطلح غسل الأموال ، أو تبيض الأموال ، مصطلحاً حديث التداول ، فقد استخدم وشاع في وسائل الإعلام الأمريكي عام ١٩٧٣م خلال فضيحة (ووترجيت) أكثر من شيوعه في البلاد العربية والإسلامية لما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خصوصية اقتصادية .

إن ظاهرة غسل الأموال تطورت وتوسعت بتطور القطاع المصرفي والمالي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وتطورت معه الأساليب والأنظمة الحديثة من حاسبات وبرمجيات وشبكات ربط دولية ، شجع ذلك تعليمات صندوق النقد الدولي على الشفافية وحرية حركة الصرف الأجنبي إلى داخل البلدان وخارجها (عن طريق التحويلات الإلكترونية) وتمكن هذه العملية الشركات الأجنبية من ترحيل أرباحها بحرية بالعملة الأجنبية ، ناهيك عن نظام العولة الذي وفر سهولة انتقال البضائع والسلع والخدمات والمسافرين عبر مختلف الدول وما نجم عن ذلك من انسياب الأموال عبر الحدود بما في ذلك الأموال الملوثة والأموال غير المشروعة .

(*) الأمين العام

وتؤكد بعض الدراسات^(١) أن مدينة نيويورك تعتبر أكبر مدن العالم في غسل الأموال ، وتتركز عمليات غسل الأموال في البنوك والمصارف الدولية ، وفي عدد من الدول التي تعتبر حاضنة لغسل الأموال بسبب الثغرات القانونية والضعف في الإجراءات المطبقة لمكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى السرية المصرفية والتسهيلات الضريبية والجمركية .

ولجرائم عمليات غسل الأموال آثار سلبية على النظام الاقتصادي العالمي ، والإقليمي ، والوطني لارتباطها بالجريمة المنظمة ، وغير المنظمة . وتأخذ أشكال عدة كتجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة ونهب المال العام ، وتزييف النقود والسندات العامة ، والاختلاسات والرشوة ، والتهرب الجمركي والضريبي ، والنصب والإرهاب ، والاتجار بالإنسان (بيع الأطفال والأعضاء البشرية والدعارة) وغيرها من الأعمال التجارية غير المشروعة .

ولقد سارعت العديد من الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من ظاهرة غسل الأموال ، وتعاونت الدول مع بعضها البعض ومع مختلف المؤسسات والمنظمات التي تضطلع بمواجهة جرائم غسل الأموال على المستوى العالمي ، وقامت العديد من الدول بإصدار قوانين خاصة بمكافحة غسل الأموال ، ووضع الكثير من الضوابط ، والإجراءات للتأكد من أن الأموال الناجمة عن عمليات غسل الأموال التي تتم في الداخل ، والخارج لن تجد طريقها للتميرير من خلال النظام المالي والمصرفي .

مشكلة البحث وأهميته

إن عملية غسل الأموال تميل بطبيعتها نحو السرية وإن أنشطتها تحدث على نطاق عالمي تثير قضايا هامة فيما يتعلق بمنع وكشف وملاحقة عائداتها من خلال الأنظمة المالية الوطنية والدولية ، وإن عدم وجود نظام لمكافحة غسل الأموال في بلد ما ، أو تراخيه ، أو فساد سيؤدي إلى عواقب ليست بالسهلة على البلدان النامية بصورة عامة

(١) حمدي عبد العظيم « غسيل الأموال في مصر والعالم ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص ٤-١٥ .

، وعلى اليمن بصورة خاصة ؛ وذلك كونها أسواق صغيرة تكون أكثر عرضة لاضطراب المؤسسات المالية والمصرفية وتعرضها للخطر وإفلاس البعض منها . وتزايد أهمية غسل الأموال في أثرها على الاقتصاد العالمي الذي يمكن فيه تحويل الأموال بسهولة ومباشرة من مؤسسة مالية إلى أخرى .

وتمثل هذه الدراسة محاولة للتعرف على ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد اليمني ، لوضع الضوابط والإجراءات لمكافحتها ، ليستعين من نتائجها واضعو السياسات الاقتصادية والمصرفية ، إضافة إلى ما يسهم به البحث كإضافة إلى المكتبات العلمية يستعين بها الباحثين والمتخصصين .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التوصل إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

س ١ : ما هي الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ؟

س ٢ : هل جريمة غسل الأموال في اليمن تشكل ظاهرة حقيقية في الاقتصاد الوطني ؟

س ٣ : هل الجهاز المصرفي اليمني فعال في مكافحة غسل الأموال ؟

فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه فإن فرضيات البحث تتألف من فرضية رئيسية وأربع فرضيات فرعية هي :

الفرضية الرئيسية

إن عدم كفاءة الجهاز المصرفي تقف حائلاً أمام الرقابة على عمليات غسل الأموال .

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى

إن عدم كفاءة البنك المركزي اليمني في فرض رقابة فعالة على البنوك التجارية يضعف من الرقابة على عمليات غسل الأموال .

الفرضية الثانية

إن عدم كفاءة البنوك التجارية في تفعيل أداء العمل المصرفي يضعف من الرقابة على عمليات غسل الأموال .

الفرضية الثالثة

أن الجمهور يفضلون التعامل خارج الإطار المصرفي ولا يفضلون استخدام أدوات التداول الأخرى عوضاً عن النقدية مما يضعف فرص الرقابة والتحكم في عمليات غسل الأموال .

الفرضية الرابعة

عدم كفاءة نظام المدفوعات والتعامل عبر شبكة الإيصال الآلي بين البنك المركزي والبنوك التجارية يضعف من عمليات الرقابة على غسل الأموال .

حدود البحث

يتحدد البحث بما يلي :

١ - الحدود البشرية :

- أ- عينة من العاملين في البنوك التجارية والبنك المركزي .
- ب- أساتذة جامعيين وأكاديميين .
- ج- العاملين في مجال الصيرفة .
- د- العاملين في قطاع الأعمال .
- هـ- آراء الباحثين والمتخصصين المجسدة في البحوث والكتب والمجلات العلمية .

٢ - الحدود المكانية :

البنك المركزي ، البنوك التجارية ، محلات الصرافة ، الجامعات ، شركات قطاع الأعمال .

منهجية البحث

١ - استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بهدف استشارة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع غسل الأموال بهدف الوصول إلى فرضيات علمية ، كما استخدم البحث المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية وتحقيقها إجرائياً .

٢ - بناء أداة (استبيان) تتسم بالصدق والثبات وزعت على عينة من العاملين في البنوك التجارية ، والبنك المركزي ، وأساتذة جامعيين وأكاديميين ، ورجال أعمال وصيارفة ، وبلغ عدد أفراد العينة (٦٠) شخصاً .

إجراءات البحث

اعتمد البحث على الإجراءات الآتية :

١ - الاعتماد على الدراسات والأبحاث المتعلقة بعمليات غسل الأموال وآثارها الاقتصادية ودور القطاع المصرفي في مكافحتها .

٢ - كما استند البحث إلى الملامح العامة لوسائل التصدي لظاهرة غسل الأموال وإزالة آثارها من خلال الضوابط والإجراءات المتمثلة بالقانون اليمني رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الأموال^(١) .

(١) القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الأموال - الجريدة الرسمية العدد السابع الصادر في ١٥/٤/٢٠٠٣م ص ٤٠ .

خطة البحث

ينقسم البحث إلى فصلين رئيسيين ، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري من حيث التعريف والمراحل والطرق لغسل الأموال كمبحث أول ، والآثار الاقتصادية لغسل الأموال في المبحث الثاني ، والموقف الدولي ، والعربي ، والوطني لغسل الأموال في المبحث الثالث ، وتناول المبحث الرابع واقع الجهاز المصرفي في اليمن .

أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة الميدانية من خلال تحديد حجم العينة وجمع البيانات في المبحث الأول ، واختبار الفرضيات ، وتحليل النتائج في المبحث الثاني ، وأهم النتائج والتوصيات في المبحث الثالث .

١ . الإطار النظري

١ . ١ تعريف غسل الأموال

تناولت الكثير من الدراسات تعاريف مختلفة لعملية غسل الأموال ومن أهمها:

عملية غسل الأموال تعني كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها، أو حفظها، أو استبدالها، أو إيداعها، أو ضمانها، أو استثمارها، أو نقلها، أو تحويلها، أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الأموال القذرة ، ومتى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال ، أو طبيعته ، أو مصدره ، أو مكانه ، أو صاحبه ، أو صاحب الحق فيه ، أو تغيير حقيقته ، أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك ، أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصلة منها المال^(١) .

وغسل الأموال يعني كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء ، أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية ، وذلك لكي تظهر على أنها متأتية من مصادر شرعية وهي غير ذلك^(٢) .

(١) حسام الدين محمد أحمد ، شرح قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢م الصادر في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٢م ، دار النهضة المصرية ٢٠٠٣م المادة (١) و (٢) ص ٢٤ .

(٢) جمال الطيب عبد الملك ، مكافحة غسل الأموال - نشرة التجارة والتنمية ، ٢٠٠٢م ، ص ٢ .

ويعرف بأنه مجموعة من العمليات المتداخلة ، والمتعددة ، والمعقدة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإدخالها ضمن الدورة المالية والاقتصادية ؛ لتظهر هذه الأموال في صورة أموال ناتجة عن مصدر مشروع^(١).

ويقصد بغسل الأموال إجراء سلسلة من العمليات المالية المعقدة على العائدات المتحصلة من أنشطة غير مشروعة وذلك بقصد إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع^(٢).

ويعرفها القانون اليمني رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن مكافحة غسل الأموال المادة (٢) « كل عمل ينطوي على اكتساب أموال ، أو حيازتها ، أو التصرف فيها ، أو إيداعها ، أو استبدالها ، أو استثمارها ، أو تحويلها بقصد إخفاء المصدر الحقيقي لتلك الأموال المتحصلة عن الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣) من نفس القانون والتي تنص على « غسل الأموال جرمية يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون ويعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من قام ، أو أشترك ، أو ساعد ، أو حرض ، أو تستر على ارتكاب :

أ- أي من الجرائم الواقعة على كافة الأموال الناتجة عن ارتكاب إحدى الجرائم الآتية :

- ١- الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطيع .
- ٢- السرقة أو الاختلاس للأموال العامة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية أو الرشوة وخيانة الأمانة .
- ٣- تزوير وتزييف الأختام الرسمية والعملات والأسناد العامة .
- ٤- الاستيلاء على الأموال الخاصة معاقب عليها في قانون الجرائم والعقوبات .

(١) بول آلن شتوت ، دليل مرجعي بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب البنك الدولي ، واشنطن ، مارس ٢٠٠٣ م ص ٨ .

(١) كوركيس يوسف داود ، الجريمة المنظمة ، رسالة دكتوراه منشورة ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ٢٠٠١ م ص ١٥١

٥- التهريب الجمركي .

٦- الاستيراد والاتجار غير المشروع للأسلحة .

٧- زراعة المخدرات ، أو تصنيعها ، أو الاتجار بها ، وكذا صناعة الخمور ،
أو الاتجار بها وغيرها من الأنشطة المحرمة شرعاً .

ب- أي فعل من الأفعال التالية والناجمة عن أي من الجرائم الواردة في الفقرة
(أ) :

١- إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب عن
هذا المصدر .

٢- تحويل الأموال أو استبدالها مع العلم بأنها غير مشروعة لغرض إخفاء
أو تمويه مصدرها أو مساعدة شخص على الإفلات من العقاب أو
المسؤولية .

٣- تملك الأموال غير المشروعة ، أو حيازتها ، أو استخدامها ، أو توظيفها
لشراء أموال منقولة ، أو غير منقولة .

ويرى الباحث أن عملية غسل الأموال تندرج ضمن الاقتصاد الخفي والذي يقصد
به الأنشطة الاقتصادية السرية ، أو الخفية التي ليس لها طابع رسمي أو قانوني ، لأنها
تمارس في الخفاء وتدخل ضمن قائمة الجريمة الاقتصادية ، وتتزايد الأنشطة الاقتصادية
الخفية بمعدل أسرع من الأنشطة الرسمية ، مما يؤثر على فاعلية السياسات الاقتصادية .

ومن الصعوبة بمكان وضع قائمة شاملة تتضمن جميع أنشطة الجريمة المنظمة لأن
المنظمات الإجرامية تمارس مختلف الأنشطة الإجرامية التي تحقق أكبر قدر ممكن من
الأرباح ، كما أنها تميل إلى ابتكار وسائل وتقنيات متطورة في ارتكاب الجرائم تتناسب
مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي المتسارع .

مراحل غسل الأموال

هناك ثلاث مراحل أساسية لعملية غسل الأموال وهي :

المرحلة الأولى : وتسمى مرحلة الإحلال أو التوظيف أو الإدخال ، وتبدأ بقيام غاسلي

الأموال بمحاولة التخلص من كميات الأموال النقدية التي وصلت إلى أيديهم من نشاط غير مشروع إلى النظام المصرفي تمهيداً لإضفاء الشرعية لها وباستخدام طرق معينة تتمثل في استبدال تلك الأموال .

المرحلة الثانية : وتسمى مرحلة التغطية أو التمويه وتعني نقل أو إبعاد الأموال من مكانها إلى مكان آخر في نفس البلد أو إلى خارج البلد أي إلى بلدان أخرى .

المرحلة الثالثة : وتسمى مرحلة الدمج أو المزج ، حيث يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة^(١) .

طرق غسل الأموال

تستخدم عدة طرق معقدة لغسل الأموال ، وعادة ما تصنف إلى خمس طرق رئيسية حسب الدليل المرجعي للبنك الدولي بشأن مكافحة غسل الأموال ، ومحاربة تمويل الإرهاب وهي :

أ- من خلال تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية التي تتم نقداً ، وتأخذ أي شكل من الأشكال الآتية :

١ - إيداعات نقدية كبيرة ، لا تبدو معقولة ومنطقية يقوم بها فرد أو شركة ممن يقومون في العادة بتنفيذ عملياتهم المصرفية الطبيعية من خلال الصكوك ، أو أدوات الدفع الأخرى .

٢ - الزيادات الكبيرة في الودائع النقدية لأي شخص دون سبب واضح ، خاصة إذا تم تحويل الودائع من الحساب إلى جهة لا يبدو أن لها ارتباطاً واضحاً مع ذلك الشخص ، وضمن فترة زمنية قصيرة .

٣- إيداع مبالغ نقدية على مراحل متعددة بغض النظر عن قيمة المبلغ المدع

(١) حسام العبد ، مكافحة غسل الأموال ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الحادي عشر العدد الأول عمان ، الأردن ٢٠٠٣ م ، ص ٤ .

في كل مرة ، وكانت تلك الإيداعات تشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً .

٤ - التركيز على السحوبات والإيداعات النقدية بدلاً من استخدام الحوالات المصرفية أو الأدوات الأخر القابلة للتداول ودون مبرر واضح .

٥ - تغيير وتبديل كميات كبيرة من الأوراق النقدية من فئات صغيرة بأوراق نقدية من فئات كبيرة دون أسباب واضحة .

٦ - تحويل مبالغ كبيرة إلى خارج البلاد أو استلام حوالات واردة من الخارج مصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً .

ب- من خلال حسابات الأفراد ، وتأخذ أي شكل من الأشكال الآتية :

١ - الاحتفاظ بحسابات متعددة للشخص نفسه وإيداع مبالغ نقدية في كل من تلك الحسابات بحيث تشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً ، بما لا يتناسب مع طبيعة العمل لذلك الشخص .

٢ - وجود حسابات لا تبدو طبيعة الحركات المنفذة من خلالها في ظاهرها منسجمة مع طبيعة نشاط الزبون ، وإنما يتم استخدامها لتلقي أو توزيع مبالغ كبيرة لغرض غير واضح أو ليس له علاقة بصاحب الحساب أو نشاطه .

٣ - فتح حسابات لدى عدة مصارف ضمن منطقة جغرافية واحدة ثم تحويل أرصدة تلك الحسابات إلى حساب واحد ، ومن ثم تحويل المبلغ المتجمع إلى جهة خارجية

٤ - إيداع صكوك أطراف ثالثة تكون بمبالغ كبيرة ومظهرة لصالح الحساب ولكنها لا تبدو منسجمة مع العلاقة بصاحب الحساب أو بطبيعة عمله .

٥ - تنفيذ سحوبات نقدية كبيرة من حساب تتصف السحوبات الاعتيادية المنفذة من خلاله بأنها صغيرة نسبياً أو من حساب تسلم أموالاً كبيرة غير متوقعة من الخارج .

٦ - قيام عدد كبير من الأشخاص بإيداع مبالغ في حساب معين دون تفسير مقبول .

ج - من خلال الحوالات ، وتأخذ أياً من الأشكال الآتية :

١ - تحويل الإيداعات في الحسابات إلى الخارج مباشرة ، سواء على دفعة واحدة أو على دفعات .

٢ - التحويلات بمبالغ متماثلة (يومياً / أسبوعياً / شهرياً) تكون في مجملها مبالغ كبيرة .

د - من خلال تعاملات ذات صلة بالاستثمار ، وتأخذ أي شكل من الأشكال الآتية :

١ - شراء أوراق مالية للاحتفاظ بها في صناديق الأمانات (الخزائن الحديدية) لدى المصارف ، حيث لا يبدو ذلك متلائماً مع المكانة الظاهرة للشخص .

٢ - إجراء صفقات اقتراض مقابل حجز ودائع شركات ، أو شركة تابعة في الخارج خصوصاً في بلدان معروفة بأنها منتجة ، أو مسوقة للمخدرات .

٣ - إدخال مبالغ مالية كبيرة من الخارج للاستثمار في العملات الأجنبية أو الأوراق المالية حينما يكون حجم الاستثمار لا يتناسب مع طبيعة الوضع المالي للزبون .

هـ - من خلال المعاملات المصرفية والمالية الدولية ، وتأخذ أياً من الأشكال الآتية :

١ - الإقرار بالتعرف لهوية شخص من قبل جهات خارجية موجودة في البلدان المعروفة بأنها منتجة أو مسوقة للمخدرات .

٢ - كوين أرصدة كبيرة لا تتناسب مع حجم النشاط الطبيعي للزبون والتحويل المتتالي إلى حساب أو حسابات مفتوحة في الخارج .

٣ - الإيداع المتكرر لصكوك بعملات أجنبية أو صكوك سياحية في حساب الشخص ، بما لا يتناسب مع طبيعة حركة ذلك الحساب .

٤ - الزبائن الذين يطلبون بإصرار فتح اعتماداتهم المستندية مع مصرف معين بالخارج^(١).

١ . ٢ الآثار الاقتصادية لغسل الأموال:

في عالم يسوده الانفتاح الاقتصادي ، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول ، تتدفق الأموال بين أقطار العالم ، نتيجة لعقد صفقات تبادل سلعية أو خدمية (تجارية) أو نتيجة لعقد صفقات استثمارية مالية بشراء أو بيع الأوراق المالية أو بشكل ودائع في بنوك أو مؤسسات استثمارية . فالمصدر عندما يصدر سلعة أو خدمة يحصل مقابل ذلك على تدفق مالي يزيد من رصيده في البنك المتعامل معه . والمستثمر الأجنبي الذي يشتري أسهم أو سندات من السوق المالي لبلد معين يزيد من التدفق المالي داخل ذلك البلد ، ويزيد أرصدة البائعين ، والمواطن المغترب الذي يحول مدخراته إلى ودائع توفير أو ودائع ثابتة في بنوك بلده أيضاً يزيد من التدفق المالي إلى داخل البلد . باختصار نستطيع أن نقول بأن جميع هذه التدفقات المالية من الخارج تؤدي إلى زيادة الودائع في البنوك وبالتالي زيادة احتياطياتها لدى البنك المركزي لأن أي تحويل بالعملة الأجنبية إذا ما تحول إلى العملة الوطنية من خلال البنك المركزي فإنه يزيد من رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، وهذا يعني ارتفاع إمكانيات البنوك في منح القروض للمستثمرين والتي تسهم في خلق فرص عمل جديدة ، وحل مشكلة البطالة وأيضاً إنتاج بعض السلع والخدمات التي تواجه حاجة المجتمع .

هذه الأنشطة الاقتصادية في مجملها تؤدي إلى المساهمة الفاعلة في تسريع عملية التنمية طالما وأن تدفق هذه الأموال إلى البلاد قد وردت عن طريق الأجهزة المصرفية بصورة مشروعة ، ولكن إذا كانت هذه التدفقات المالية قد جاءت إلى البلاد من مصادر غير مشروعة وبالذات من عمليات غسل الأموال فإنها ستكون أموالاً هاربة من موطنها

(١) أ/ جمال الطيب عبد الملك — مرجع سابق ، ٢٠٠٢م ، ص ٧
ب/ صندوق النقد العربي : التوجهات الدولية والإجراءات لمكافحة غسل الأموال ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣م ص ٢٤ .

الأصلي . فهي هاربة من أداء الالتزامات القانونية الواجبة كالتهرب الضريبي ، أو قد يكون الدافع الأول لخروج هذه الأموال ليس اقتصادياً بقدر ما هو متعلق بإخفاء المال المسروق ، أو الاختفاء من المطاردة القانونية ، فهي أموال مذعورة تبحث عن إمكانية توظيفها ، فتنتقل من شكل إلى آخر من أشكال الاحتفاظ بالثروة ، كأن تتحول إلى ودائع ثم اسهم وسندات ثم شراء عقارات أو توزيعها بين كل ذلك حتى يتم غسلها وتبييضها ، إلا أن هذه الأموال لا تنعم بالاستقرار . كذلك فإن عودة الأموال بعد إجراء عملية الغسيل عليها إلى الوطن الأصلي بشكل مشروع يمكن أن تسهم في حل البطالة في الوطن الذي عادت إليه . كما يرى البعض أن ذلك النمط الإنفاقي للأموال اللقيطة لا يمكن أن يتساوى أو يتشابه مع نمط الأموال المشروعة ، حيث يتصف النمط الأول بكونه نمطاً شيطانياً يتجه إلى المضاربة في العقارات والمضاربة في الأموال والأوراق التجارية والمالية ، والإنفاق الاستهلاكي ، والابتعاد كليةً عن الاستثمارات التي يمكن أن يترتب عليها فتح فرص عمل جديدة للشباب والمجال الإنتاجي الصناعي أو الزراعي أو التنمية التكنولوجية ، أو تنمية الكوادر البشرية بما يسمح بزيادة الإنتاجية أو بتطوير التقنيات أو بكليهما معاً^(١) .

إن عمليات غسل الأموال ظاهرة اقتصادية متحركة ذات آليات تدفع كل منها الأخرى ويتولد عند كل منها دخلاً نقدياً وتصرفات عينية محركة لقوى العرض والطلب ومؤثرة على حركة الأجور والأسعار ، وعلى معدلات الادخار والاستثمار ، وعلى عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل ، وعلى حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ، وعلى موارد الدول واستخداماتها ، وعلى عمليات البنوك إيداعاً وإقراضاً . . . الخ ، فهو اقتصاد كامل يحتوي على كافة مكونات وعناصر الاقتصاد ، وأن كان يطلق عليه تعبيرات مختلفة من بينها الاقتصاد الخفي Hidden Economy ، وهو اقتصاد يرتبط بعلاقات متصلة ويخضع أيضاً لعوامل الركود والانتعاش ، فهو يرتبط بالدورة الاقتصادية ومرتبطة بدورة الأعمال .

(١) حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق ص ١٩٧ - ١٩٩

ومن ثم فقد نشأ عن النشاط الإجرامي تدفقات رأسمالية متعددة وأموال بالغة الضخامة وأرصده متراكمة لا تستطيع المنظمات الإجرامية الإعلان عنها ، كما أنها أيضاً لا تستطيع إخفائها للأبد ، بل ترغب في إضفاء الشرعية عليها للاستمتاع بمكاسبها والتمتع بها ، ومن ثم تلجأ إلى غسل أموالها عن طريق التخفيه والتمويه وتغيير حقيقة مصدر هذا المال ، والحيلولة دون اكتشاف ذلك بكافة الوسائل والطرق^(١) .

ويتضح أن لغسل الأموال أثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة فضلاً عن تأثيرها على مناخ الاستثمار ، وعلى الدخل القومي وتوزيعه وعلى الجهاز المصرفي ، وعلى الأسعار وعلى قيمة العملة تجاه العملات الأجنبية وعلى الموازنة العامة ، وعلى ذلك سنتناول الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال في النقاط الآتية :

١- تؤثر عمليات غسل الأموال في زيادة عرض النقود ، وزيادة الائتمان المصرفي ، وانخفاض أسعار الفائدة . كما هو الحال بالنسبة لبقية محددات العرض النقدي فكلها تشير إلى سياسة نقدية توسعية ، وبالعكس يشير انخفاض عرض النقود وانخفاض الائتمان المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة إلى سياسة نقدية انكماشية . وعادة ما تستخدم مثل هذه السياسات النقدية في الكثير من الاقتصاديات بهدف تنشيط القوى الاقتصادية الداخلية للبلد .

إلا أن هذه السياسات تختلف تأثيراتها باختلاف أهداف السياسة النقدية التي غالباً ما ترمي إلى :

أ- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والذي يشمل الحد من البطالة .

ب- استقرار الأسعار .

ج- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية .

(١) محسن أحمد الخضيرى ، غسل الأموال (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ص ٢٦ .

د- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي .

ولكن قد يحصل تضارب أو عدم توافق بين تلك السياسات ، فبينما تؤدي سياسة الزيادة في عرض النقود والائتمان المصرفي إلى تحفيز الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الإنتاج والاستخدام ، إلا أنه قد يصاحبها في نفس الوقت زيادة في الأسعار وضغوط تضخمية في الاقتصاد الداخلي ، كما قد تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات الخارجية وأسعار صرف العملة نتيجة لزيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات . كذلك في حين يؤثر انخفاض أسعار الفائدة على تحفيز الإنفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي فإن انخفاضها مقارنة بأسعار الفائدة في الأقطار الأخرى قد يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات .

لذا فإن عمليات غسل الأموال تتم بواسطة وسائل الدفع النقدية والمتأتية من أنشطة محظورة وغير مشروعة ، وهي ترتبط بالنقود وحركتها ولا تستخدم فيها بطاقات الاعتماد والشيكات وخطابات الاعتماد وذلك بهدف إخفاء هوية أطراف الصفقة حتى لا يتعرض المشتبه بهم لمواجهة القانون^(١) .

٢- تؤدي عمليات غسل الأموال إلى ضعف الشفافية الدولية والإقليمية والوطنية في أسواق المال مما يخلق مناخاً ملائماً لوجود أسواق سيئة السمعة وضعيفة المصدقية فبنما وجزر البهاما صارتا مشهورتا بأنها مراكز لتسوية المدفوعات (Clearing _ Zentrum) وفي تهريب الكوكايين ، وتقوم هونغ كونغ بنفس الدور بالنسبة للأرباح المحققة من الاتجار في الهيروين في جنوب شرق آسيا ، أما جبل طارق وقبرص فإنهما يقومان على حماية رأس مال المتاجرين بالمخدرات في الشرق الأوسط وتركيا . من ناحية أخرى ليس هناك قانون لمكافحة غسل الأموال مهما كان صارماً يستطيع وقف تغلغل المستثمرين الناشطين داخل الإجماع في القطاعات الاقتصادية

(1) page3 <http://www.oas.org/mainpage>

الشرعية ، « فهم إذا أرادوا غسل الأموال التي حصلوا عليها عن طريق الإجرام ، فإنهم قادرون على ذلك في كل أرجاء المعمورة دونما عقبة تذكر .

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حجم الأموال المغسولة تصل إلى (٦٠٠) مليار دولار ، أي ما يتراوح بين (٢٪) و (٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم ، وفي ضوء ذلك يعتبر حجم المشكلة كبيراً ويستحق كامل اهتمام كل بلد من بلدان العالم^(١) .

وفي دراسة قدمها خبراء من جامعة مدينة Muenster إلى مكتب مكافحة الجرائم الاتحادي في ألمانيا ، تنبأ الخبراء بأن جرائم من قبيل المتاجرة بالبشر وإعارة العاملين على نحو غير شرعي وسرقات السيارات ، وعمليات الابتزاز ستتمو في ألمانيا حتى عام ٢٠٠٠م بمعدل يبلغ (٣٥٪)^(٢) .

٣ - تؤثر عمليات غسل الأموال في المتغيرات الاقتصادية الكلية .

إن البلدان النامية تعاني من هذه الظاهرة ومن آثارها ، حيث يقوم غاسلي الأموال باستغلال ظروف مثل هذه الدول التي مازالت وسائل الرقابة فيها ضعيفة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالأموال يمكن اختراقها بسهولة ، لذلك يقومون بتحويل هذه الأموال إلى تلك البلدان التي بها معدلات فائدة قليلة وأسعار صرف غير مستقرة ، مما يؤدي إلى وجود مؤشرات اقتصادية مضللة خاصة فيما يتعلق بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف .

وقد يؤثر انتقال وتحركات رؤوس الأموال في اتجاهات معاكسة تماماً لما يتوقعه الاقتصاديون ، ونتيجة لذلك قد تتحرك الأموال من البلدان ذات الأنشطة والسياسات الجيدة والعائد المرتفع إلى البلدان ذات الأنشطة

(١) « بول آلن شتوت ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٢) حسام الدين محمد أحمد ، مرجع سابق ص ٦ .

والسياسات الاقتصادية الضعيفة والعائد المتدني ، كما يمكن لأصحاب هذه الأموال تعبئة الدخل الوطنية وتشغيلها لحسابهم ويختلط المشروع بغير المشروع ، بل قد تضخ هذه الأموال إلى الخارج ، وكأن أموال الدول الفقيرة تمول التنمية في الدول الغنية^(١).

٤ - تؤثر عمليات غسل الأموال على دخل فئات المجتمع .

إذ تتحول دخول الفئات المنتجة التي تحقق دخلاً مشروعاً إلى فئات غير منتجة وتحصل على دخول غير مشروعة مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويضعف الخلل الاجتماعي في البلد المعني . كما تؤثر عملية غسل الأموال في إعادة توزيع الدخل القومي ، إذ تؤدي إلى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجالي الادخار والاستثمار والجرئه على ولوج مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر ، مما ينعكس سلباً على كبار رجال الأعمال والمستثمرين من جهة ، وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع قطاع الأعمال الصغيرة بعائد كبير نتيجة التهرب من الضرائب والاستثمار في مجالات تحتوي على مخاطر عالية ، هذا بالإضافة إلى احتمال تفشي الاحتيال والاختلاس في الأسواق والمشروعات المربحة وسريعة النمو^(٢).

٥ - تؤثر عمليات غسل الأموال على الادخار المحلي .

تقتزن هذه العمليات بهروب رأس المال إلى الخارج وتعجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث أن المدخرات يتم تحويلها إلى البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات استثمار داخل البلاد ، كما أن زيادة الطلب على النقد الأجنبي يؤدي إلى وجود السوق السوداء ، مما يدفع المستثمرين إلى البحث عن

(١) بابكر الشيخ : غسل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال ، دار ومكتبة الحامد، الأردن ، ٢٠٠٣م ص ٦٢

(2) <http://www.u.n.org>

النقد الأجنبي لتدبير احتياجات فتح الاعتمادات لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية من الخارج ، وفي مقابل ذلك يصبح النقد الأجنبي غير متوفر حتى في السوق السوداء ، ويصبح المستثمرين فريسة للمضاربين في النقد الأجنبي وتبعاً لذلك فإن العملة الوطنية تتراجع قيمتها الشرائية تبعاً لارتفاع النقد الأجنبي ، وهذا يعني أن المستثمرين الجادين لا يستطيعون مجاراة وسطاء الغسيل ، مما يسبب إحباطاً وإعاقة لهم ويدفعهم إلى توظيف أموالهم في الخارج^(١).

٦- تؤثر عمليات غسل الأموال على قيمة العملة الوطنية نظراً لارتباط هذه العملة بالعملات الأجنبية فتهدد الأموال إلى الخارج في ظل زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويلها سواء بقصد الإيداع في البنوك الخارجية أو الاستثمار الخارجي ، فإن المضاربين سيتنافسون في السوق لشراء العملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاعها ، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية^(٢).

٧- تؤثر عمليات غسل الأموال على عمليات الخصخصة ، إن مجمل الأنشطة الإجرامية والإرهابية وغير القانونية تمول من خلال أموال غير مشروعة عادة ما يتم غسلها وتحويلها إلى أموال مشروعة بواسطة العديد من عمليات التحايل الائتمانية عبر البنوك والأسواق المالية الدولية . إضافة إلى أن عملية غسل الأموال أصبحت تهدد الجهود المبذولة في الإصلاحات الاقتصادية ومنها الإصلاحات الهيكلية ، حيث تتأثر الخصخصة بصورة مباشرة عن طريق المنظمات المتخصصة لغسل الأموال بحكم ما لديها من قدرة مالية كبيرة تبحث عن توظيف هذه الأموال بغض النظر عن عوائدها مما يجعلها تستحوذ على معظم المشاريع الكبيرة التي تقوم الدول بخصخصتها .

(1) <http://www.molin.org/Mainpage>

(٢) بابر الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٦٧

وبهذا تفوت الفرصة على القطاعات الخاصة والفاعلة في المنافسة للحصول على مشاريع الخصخصة والتي ستغسل وتنظف بها الأموال غير القانونية لتصبح أموال شرعية^(١).

٨- تؤدي عمليات غسل الأموال إلى إفلاس المؤسسات والشركات الوطنية .
تتمكن عصابات الجريمة المنظمة من التفوق في المنافسة على المؤسسات التي تمارس أعمالاً مشروعة بحكم تركيز الثروة ورأس المال في أيديها ، وهذا يؤدي إلى إخراج مؤسسات الأعمال المشروعة والنظيفة من السوق بالإفلاس نتيجة عدم قدرتها على المنافسة . ويذكر في هذا المجال أن بنك الاعتماد والتجارة الدولية كان قبل أن يعلن إفلاسه عام ١٩٩١ م من أكبر البنوك العالمية ، حيث كان ينتشر في أكثر من مائة وستين دولة في القارات الخمس وبلغت موجوداته وودائعه ما يزيد عن تسعة بلايين دولار أمريكي ، وكان تربيه السابع بين البنوك في العالم ، وقد تعرض هذا البنك لأكبر عملية احتيال وغسيل للأموال القذرة عرفها النظام المصرفي العالمي حتى الآن ، أدت إلى إعلان إفلاسه وتصفيته وخروجه من السوق^(٢).

٩- تؤثر عمليات غسل الأموال في معدلات البطالة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء .

تهريب الأموال إلى خارج البلاد عبر القنوات المصرفية قد يؤدي ذلك إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى ومن ثم تعجز الدول (التي هرب رأس المال منها) عن الإنفاق الاستثماري اللازم لتوفير فرص العمل ومواجهة خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية لمخرجات التعليم المختلفة ، إضافة إلى الباحثين عن العمل من غير المؤهلين ، وبالتالي فإن تأثير خروج الأموال المتحصلة من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة يكون

(١) هانس بيتر مارتين ، هارالدشومان : فخ العولة ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص ٢٣٨

(2) <http://www.imolin.org.erferene.hton>(Reference)

تأثيرها أضعافاً مضاعفة مقارنة بمخروج الأموال المتحصلة من أنشطة اقتصادية مشروعة^(١).

١٠ - تزايد الضغوط المعيشية والاقتصادية للمجتمع .

عوائد غسل الأموال أموالاً هاربة من الالتزامات الضريبية المستحقة عليها لخزينة الدولة ، وهو ما يعني ضعف الموارد المتاحة لدى الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والأعباء المرتبطة بهما مع زيادة عجز الموازنة العامة وما ترتبط بها من ضغوط تضخمية ، ولأن غسيل الأموال يؤدي إلى تخفيض العائدات التي تحصل عليها الدولة من إيراداتها مما يؤدي إلى اضطراب الدول إلى زيادة معدلات الضرائب القائمة ، أو فرض ضرائب جديدة وأعباء مالية كالرسوم وغيرها مما يؤدي إلى إرهاب المستثمرين والمخبرين . كما يؤدي إلى زيادة معاناة الفئات محدودة الدخل ، خاصة عندما تفرض الدولة ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات الأساسية ، مما يرفع أسعارها مما يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقية^(٢).

١١ - يترتب على عمليات غسل الأموال وما يرتبط بها عند عودة الأموال إلى داخل البلاد بصورة جديدة زيادة القوة الشرائية لفئات معينة تنصف بعدم الرشد في الإنفاق والاستهلاك وهو ما يعتبر رافداً من روافد الضغوط التضخمية أو ارتفاع المستوى العام للأسعار المصحوبة بانخفاض القوة الشرائية للنقود . وفي مثل هذه الحالات عادة ما يكون التضخم في صالح الأثرياء والتجار القادرين الذين يزدادون ثراءً . بينما ترتفع معاناة أصحاب الدخل المحدود من العاملين في الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام .

ويلاحظ أن مصادر الدخل التي تخضع لعملية الغسل عادة ما تكون

(١) بابكر الشيخ مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(2) [http://eurioa.eu.int\(Mage\)](http://eurioa.eu.int(Mage))

غير مشروعة وهذه الأموال لا تنتج من عمل أو جهد إنتاجي حقيقي ، وذلك يعني أن مكتسبي الدخل لم يتعبوا في سبيل الحصول عليه ، ومن ثم لا يقدرونه حق تقديره ، وبالتالي لا يحرصون على تحقيق التعادل بين المنفعة الحدية للأموال والمنفعة الحدية للسلع والخدمات الاستهلاكية . ويتصف أنماط تلك المجموعة بالسفه والتبذير ، كالإنفاق على الخمر ، والدعارة ، والقمار وغيرها من المجالات غير الشرعية^(١) .

١٢ - والمسألة الأكثر خطورة التي تنشأ عن عمليات تبييض المال غير المشروع تتمثل في انتقال القوة الاقتصادية في الدولة إلى أيدي عصابات تخريبية غير فاعلة ، بفعل نفوذها وسيطرة رأس المال المشبوه على المشاريع داخل البلاد . وهذه القوة الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة سياسية مسيطرة تحكم وتتحكم في كل مقدرات البلد ، ومن ثم يصبح النفوذ السياسي داخل الدولة في أيدي عصابات الإجرام ، وفي هذا الصدد نجد أن الكثير من الاقتصاديين يعزون السبب الرئيس في محاربة عمليات غسل الأموال إلى مالها من تداعيات خطيرة منها :

أ- تهدد المنظومة الدولية الموحدة للمؤسسات المالية ، كما أنها تعمل على إفساد القادة .

ب- وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة .

لهذا اتخذت سبل مكافحة غسل المال الحرام شكلاً دولياً فرض على الدول أن تتوحد في مواجهة هذه العصابات كي تنجح في مكافحتها ، كما تبذل دولة مثل كولومبيا جهوداً مضنية لتخليص مؤسساتها السياسية والمالية من النفوذ الضخم لمافيا المخدرات التي تلجأ إلى غسل أموالها في كولومبيا . لذلك وجدت الدول التي تمارس فيها عمليات تبييض المال الحرام نفسها أمام هذه المساوئ التي تنشأ عن هذه العملية مضطرة إلى مكافحتها بالقوة

(١) بابكر الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٧٣

، واتخاذ الإجراءات الرادعة للتخفيف من نشاط العصابات الإجرامية في هذا المجال والقضاء عليها^(١).

١٣ - يهدد غسل الأموال الشفافية الدولية وانتشار ظاهرة الفساد الإقليمية والقطرية في أسواق المال . حيث يتجه الحاصلون على المبالغ المختلفة ومن الرشاوى كبيرة القيمة إلى إيداعها في البنوك الأجنبية خارج البلاد . ففي ظل حرية السوق وتحرير الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي ، وبسبب تدفق المعونات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية من الدول الصديقة والتي ينظر إليها بعض المسئولين عن أنها أموال مجانية يجب الحصول منها على أكبر قدر ممكن سواءً بطرق مشروعة أم غير مشروعة . ومن ثم تعرضت أموال المعونات الأجنبية في دول العالم النامي للنهب والاختلاس وارتبطت بعد كل ذلك بعمليات غسل الأموال^(٢).

١ . ٣ . الموقف الدولي والعربي والوطني من غسل الأموال

لم تعد جريمة غسل الأموال تخص دولة بعينها بل أصبحت قضية عالمية ، لأن الأموال التي تنشأ عن الجريمة تتحرك عبر الدول سعيًا وراء التمولي والاستثمار الجيد بعيداً عن احتمالات الضبط والمصادرة ، مستفيدة من الثغرات القائمة في التشريعات الوضعية والإجراءات القانونية المنفذة لها . وعليه فإن الإرادة الجماعية للدول والرغبة الصادقة في التعاون الدولي ضرورية لمحاربة هذه الجريمة ، وسنتناول الموقف الدولي والعربي والوطني من جريمة غسل الأموال ، وذلك على النحو التالي :

١ . ٣ . ١ . الموقف الدولي من جريمة غسل الأموال

إن العواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية لمشكلة جريمة غسل الأموال انعكست آثارها على الدول الصناعية أكثر بكثير مما انعكست على دول العالم الثالث

(١) حسام الدين محمد أحمد مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢) بابكر الشيخ ، مرجع سابق ص ٨٣ .

وتأثرت اقتصاديات هذه الدول بتعدد وتنوع طرق الاحتيال واستخدام الأساليب الفنية الأكثر تقنية في الأجهزة المصرفية في العالم ، ومن ثم فإن هناك توافق كبير في كل دول العالم بالدفع بقوة نحو اتخاذ خطوات سريعة لمكافحة هذه المشكلة الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية التي هي محط أنظار عصابات تبييض الأموال فمثل هذه الدول التي تمر اقتصادياتها في مراحل الانتقال والتغير نحو الازدهار والتقدم تكون الفرصة سانحة لتبييض الأموال فيها واستثمارها في مشروعاتها المتعددة^(١) .

واستجابة لتزايد المخاوف حول مخاطر غسل الأموال فقد تم تأسيس فريق مهمة العمل المالي (فاتف Financial Action task force , Fatf) المشكلة من قبل مجموعة الدول السبع خلال الاجتماع في باريس عام ١٩٨٩ م . وقد أدركت المجموعة التهديدات التي تواجه النظام المصرفي والمنشآت المالية لذلك أُنيطت بهذا الفريق مسئولية دراسة اتجاهات وأساليب غسل الأموال على المستوى الوطني لكل دولة وعلى المستوى الدولي ، ورفع الفريق تقريراً يتضمن أربعين توصية لمكافحة غسل الأموال ، وتحدد هذه التوصيات الإطار العام لجهود مكافحة غسل الأموال كما أنها صممت بهدف التطبيق على المستوى الدولي ولتقديم مجموعة متكاملة من الإجراءات المضادة لغسل الأموال ، وتتضمن نظام العدالة المستهدف تجاه الجريمة ، وتنفيذ القانون ، ومراقبة النظام المالي والتعاون الدولي ، ومن ثم اعتماد التوصيات الأربعين من قبل العديد من الأجهزة الدولية^(٢) .

كما أن التوصيات ليست معقدة أو صعبة ولا تنتقص من حرية الدخول في المعاملات المشروعة ، أو تهديد التنمية الاقتصادية ، فهي تحدد الأساس للعمل وتسمح للدول بدرجة من المرونة في تنفيذها بما يتواءم مع خصوصياتها ، ومع أطرها الدستورية . ومن أهم الالتزامات الأساسية في التوصيات هي :

(١) حسام الدين محمد ، مرجع سابق ، ص ٥ .
(٢) عمر محمد بن يونس ، ودكتور . يوسف أمين شاكير : غسل الأموال عبر الإنترنت (موقف السياسة الجنائية) اكاكوس ، هيلويوس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م . ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

توصيات أساسية:

- ١ - تجريم غسل متحصلات الجرائم الخطرة - التوصية رقم (٤) وتشريع القوانين الهادفة إلى وضع اليد ومصادرة متحصلات الجريمة (التوصية رقم ٧) .
- ٢ - التزامات المنشآت المالية في مجال تشخيص كل العملاء بما في ذلك المالكين والمحافظة على السجلات المناسبة (التوصيات من (١٠ - ١٢)) .
- ٣ - الطلب من المنشآت المالية أعداد وتقديم التقارير الدورية عن المعاملات المشبوهة إلى السلطات الوطنية المتخصصة (التوصية ١٥) وتنفيذ مجموعة شاملة من إجراءات الرقابة والإشراف الداخلية (التوصية ١٩) .
- ٤ - نظم رصينة للرقابة في اتفاقيات أو معاهدات دولية والمصادقة على التشريعات الوطنية التي تسمح للأقطار لضمان التعاون الفوري والفاعل ، وعلى كل المستويات (التوصيات من « ٣٢ - ٤٠ »)^(١) .

توصيات إضافية (مستحدثة)

- ونتيجة لأحداث سبتمبر ٢٠٠١م فقد تم إضافة (٨) توصيات جديدة في أكتوبر ٢٠٠١م مخصصة لمكافحة تمويل الإرهاب وهي :
- ١ - المصادقة على آليات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها .
 - ٢ - تجريم تمويل الإرهاب وغسل الأموال المرتبطة به .
 - ٣ - تجميد ومصادرة الموجودات الإرهابية .
 - ٤ - تقديم التقارير عن المعاملات المشبوهة المرتبطة بالإرهاب .
 - ٥ - التعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب .

(١) المرجع السابق ص ٤٣ ، ٤٤ .

٦- التحويل البديل^(*).

٧- التحويلات السلوكية .

٨- المنظمات غير الهادفة للربح^(١).

وبهذه الإضافة أصبحت الدول جميعها ملزمة بالمصادقة على الآليات الخاصة بمنع وتقييد أنشطة الإرهاب وغسل الأموال ، وخاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٧٣) بشأن مكافحة الإرهاب .

إضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي ممثلاً بخبيره الاستشاري للقطاع المالي السيد بول ألن شوت قام بإعداد الدليل المرجعي بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب واعتبرت طبعته الأولى الصادرة في مارس ٢٠٠٣م مطبوعة للمناقشة بين الجمهور وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج هذا الدليل وتوزيعه على دول العالم كدليل تأخذ به كل دول العالم للاسترشاد بمضامينه واعتبر الدليل أن مكافحة كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب نهجاً يقوم على التعاون بين العديد من الهيئات الدولية المختلفة ، ويعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما إحدى الجهود الدولية . وبالعامل مع فريق العمل المعني بالتدابير المالية لمكافحة غسل الأموال والهيئات الأخرى التي تضع المعايير الدولية . ويعتبر هذا الدليل مرجعاً هاماً ومصدراً شاملاً من المعلومات العملية عن هذه القضايا والمشاكل والإجراءات المحددة التي ينبغي على بلدان العالم المناوئة لغسل الأموال اتخاذها لمعالجة هذه القضايا وفقاً للمعايير المقبولة دولياً^(٢) .

(*) التحويل البديل : يعرف بأنه تحويل الأموال أو القيمة التي تتم من خلال نظام تحويل غير رسمي على أن يخضع الأشخاص أو الكيانات والمنشآت المالية غير المصرفية لضوابط توصيات « فريق مهمة العمل المالي ، فاتف » وإن تخضع للعقوبات الإدارية والمدنية والجنائية في حالة المخالفة للضوابط المصرفية .

(١) لجنة بازل ومجموعة المشرفين على وحدات المصارف الخارجية - مجلة الدراسات المالية المصرفية، ٢٠٠٣م، ص ٣٤

(٢) بول ألن شوت ، البنك الدولي مرجع سابق ص ٢٦

المبادرات الدولية الأخرى لمكافحة غسل الأموال:

هناك العديد من الأجهزة الدولية والإقليمية على مستوى القارات الخمس تؤدي مهمات مماثلة لمنظمة «الفاتف» كلها تعمل على مكافحة غسل الأموال ومنها:

- ١ - مجموعة آسيا المحيط الهادي حول غسل الأموال .
- ٢ - فريق مهمة العمل المالي الكاريبي .
- ٣ - مجموعة شرق وجنوب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال .
- ٤ - لجنة مجلس أوروبا ، وهي لجنة الخبراء المختارة حول تقييم إجراءات مكافحة غسل الأموال .
- ٥ - فريق مهمة مكافحة غسل الأموال لأمريكا الجنوبية .
- ٦ - مجموعة المشرفين على عمليات المصارف الخارجية .

وتقوم هذه الأجهزة بشكل عام بدراسة وتحليل اتجاهات غسل الأموال وإجراءات مكافحة ورقابة تنفيذ الإجراءات المضادة لغسل الأموال ومبادرات تشجيع تأسيس شبكة على نطاق العالم مضادة لغسل الأموال^(١) وعليه فإنه يتوجب على جميع الدول مساعدة بعضها البعض في التعاون في مجال التشريعات القانونية وتوفير برنامج لاستدعاء الشهود واقتسام الأموال المصادرة مع الدول والمنظمات الدولية ، لكن المشكلة تظهر في أن (٤٠) دولة من أصل (١٨٥) دولة لم توقع بعد على إعلان الأمم المتحدة كما أن نسبة (٣٠٪) من الموقعين يقومون بتطبيق إجراءات احترازية متوافقة مع إعلان الأمم المتحدة .

كما أنشئت لجنة بازل وأصدرت بيان حول منع استخدام القطاع المصرفي لأغراض غسل الأموال عام ١٩٨٨ م ، وفي عام ١٩٩٠ م أصدرت إرشادات مرتبطة بمكافحة غسل الأموال ومن أهمها إزالة القيود الخاصة بسرية الحسابات ، كذلك قامت هذه اللجنة بإصدار المبادئ والقواعد الأساسية للرقابة المصرفية عام ١٩٩٧ م ، ومن

(١) لجنة بازل ومجموعة المشرفين على وحدات المصارف الخارجية مرجع سابق ، ص ٣٦ .

أهمها القواعد المتعددة حول (أعرف عميلك) والقواعد الأساسية للتعرف على العملاء عام ٢٠٠١ م .

كما أنشئت منظمات دولية أخرى مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والجمعية الدولية لمراقبة التأمين ومجموعة ايجمونت لوحداث المعلومات المالية ، تتضمن مهامها حول مكافحة غسل الأموال والأساليب والقواعد المتبعة لتابعة غسل الأموال على المستوى الدولي والإقليمي والوطني^(١) .

ثانياً : الموقف العربي من غسل الأموال

إن جريمة غسل الأموال في الوطن العربي لم تشكل تحدياً كبيراً تواجهه الدول العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة التي نشأت وترعرعت هذه الجريمة فيها ، وذلك نظراً لأن القطاعات المالية والمصرفية العربية لم تشكل ظاهرة يعتد بها في الاقتصاديات الدولية نتيجة للقيود القائمة في معظم الدول العربية حول انتقال الأموال بين الدول العربية ودول العالم خلال فترة العقدين الأخيرين من القرن الماضي .

ويؤكد صندوق النقد العربي أن جرائم غسل الأموال في الوطن العربي لا تشكل ظاهرة حقيقية بل أن هذه الظاهرة تعد ضئيلة مقارنة بدول العالم المتقدم ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها :

١ - إن معظم اقتصاديات الدول العربية مفتوحة على الاقتصاديات العالمية ، مما أدى إلى تقليص جريمة غسل الأموال .

٢ - وجود قيود على انتقال الأموال وحركة رؤوس الأموال في معظم الدول العربية .

٣ - ضآلة حجم التدفقات المالية والاستثمارية الدولية في معظم الدول العربية .

٣ - ضآلة موازنات رؤوس مال البنوك في معظم دول الوطن العربي .

إلا أنه وضمن النشاط الملموس للمنظمات الإجرامية في غسل الأموال فإن الدول

(١) المرجع السابق ص ٢٥٨ .

النامية ومنها الدول العربية تعتبر محط أنظار عصابات غسل الأموال ، فمثل هذه الدول التي تعتبر اقتصادياتها في مراحل الانتقال والتغير تكون الفرصة سانحة لتبييض الأموال فيها واستثمارها في مشروعاتها المتعددة .

كذلك نتيجة للانفتاح على الاقتصاد العالمي وحرية الأسواق المفتوحة وتزايد الاهتمام دولياً بقضايا مكافحة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية ، دفع بالكثير من الحكومات العربية لاتخاذ الإجراءات والضوابط لمكافحة جريمة غسل الأموال ، وقد تمثل ذلك في عدة مؤتمرات عربية ومنها :

الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (تونس ١٩٩٤م) .

المؤتمر العربي الرابع عشر لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات بالدول العربية (تونس ١٩ - ٢١ / ٧ / ٢٠٠٠م) ، والذي تم فيه إعداد مشروع قانون عربي نموذجي استرشادي لمكافحة غسيل الأموال ، وتعميم هذا المشروع على جميع الدول العربية .

مؤتمر «الجديد في عمليات المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية» (بيروت ٢٦ - ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٠م) ومن أهم توصياته حول موضوع تبييض الأموال والعمليات المصرفية هي تدريب العاملين بالقطاع المالي والقانوني في مواجهة المستجدات الفنية والتقنية في مجال المعاملات المصرفية ومكافحة غسل الأموال وتبعية الأموال القذرة في أي مكان تستقر فيه .

مؤتمر مكافحة تبييض الأموال (بيروت مارس ٢٠٠٢م) وتم التوصية باتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة غسل الأموال على المستوى العربي وإلى اعتماد المصارف والسلطات النقدية لمعايير التحقيق في أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية ، وأكد المؤتمر إلى أن اقتصاد الجريمة لا يمكن الاعتماد عليه والحذر من تسرب الأموال القذرة والمطالبة بإنشاء آلية عربية للتنسيق في المكافحة الجماعية لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

مؤتمر اتحاد المصارف العربية (الدوحة إبريل ٢٠٠٢م) والذي بحث أهمية عودة

الأموال العربية المهاجرة ومكافحة غسل الأموال طبقاً للمقررات الدولية وقرارات مجلس الأمن وأشاد المؤتمر بمقررات اللجنة الدولية للعمل المالي^(١).

وعلى ضوء ذلك سعت كثير من الدول العربية إلى إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال ، ومنها لبنان ، ليبيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، عمان ، الجمهورية اليمنية ، مصر ، السودان ، البحرين ، قطر ، والبقية من الدول العربية التي في طريقها إلى استصدار قوانين ومشاريع القوانين المواكبة مع التطور ، والمتغيرات الدولية^(٢).

ثالثاً: موقف اليمن من غسل الأموال

تمشياً مع التوجه العالمي والعربي فإن اليمن وإن كان اقتصادها لا يعاني من ظاهرة غسل الأموال ، إلا أنها قد واكبت التوجه الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال والتي أصبحت في الواقع جريمة بلا حدود ومن ناحية أخرى حتى تتمكن من حماية اقتصادها من هذه الجريمة . وعليه فقد سارعت الحكومة اليمنية في تنفيذ الاتفاقات الدولية وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٧٣) بشأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال ، وتمثلت في الخطوات التالية :

١ - أصدر البنك المركزي اليمني تعليماته المتوافقة مع المبادئ والمعايير الدولية إلى جميع البنوك ومنشآت الصرافة العاملة في اليمن ومن أهمها :

أ- التحقق من شخصية العميل عند فتح الحساب .

ب- التحقق من شخصية طالب التحويل الذي لا يوجد لديه حساب في البنك ويرغب بتحويل مبالغ نقدية تزيد قيمتها عن (١٠,٠٠٠) دولار أمريكي .

(١) لواء / عصام إبراهيم الترساوي : غسل الأموال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص ٥٠ ، ٥١ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٧-٥١ .

ج- تطبيق نفس الإجراءات في الفقرة رقم (١) على المستفيد من التحويل ،
ويراعى في كل الأحوال أخذ البيانات كاملة .

د- أخذ الحيلة والحذر في حالات الإيداعات النقدية الكبيرة أو الغير مبررة
أو من تحصيل شيكات من جهات خارجية بمبالغ كبيرة أو عند شراء
الأوراق المالية بمبالغ كبيرة .

هـ- الاحتفاظ بالسجلات والمراسلات وكشوفات الحسابات المتعلقة
بالمعاملات المصرفية لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

٢ - قيام البنك المركزي بإعداد مشروع قانون غسل الأموال متضمن المبادئ
والمعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (
فاتف) ومبادئ لجنة بازل بشأن الرقابة المصرفية الفاعلة .

٣ - وقد توجت الجهود الوطنية لمكافحة جريمة غسل الأموال بإصدار القانون
رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ م ، بتاريخ ٥ / إبريل / ٢٠٠٣ م . وأصبح مطبقاً
اعتباراً من تاريخ إصداره ونشره في الجريدة الرسمية .

٤ - تنظيم معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع البنك المركزي اليمني ورشة
عمل حول غسل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية (صنعاء ٦-٨ /
سبتمبر / ٢٠٠٣ م) ، وقد عرضت عدة أوراق في هذه الورشة شملت
معظمها التعاريف والنصوص القانونية التي تضمنها القانون رقم (٣٥)
لسنة ٢٠٠٣ م بشأن غسل الأموال ، ودور القطاع المصرفي اليمني في
مكافحة غسل الأموال وغيرها من الأوراق الهامة في هذا المجال ، وقد
تصدرت ورشة العمل العديد من التوصيات من أهمها :

أ- إن إصدار القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣ م الخاص بجرائم غسل الأموال يمثل
نقلة نوعية في مكافحة هذه الظاهرة والمطالبة بإصدار قرار بتعيين أعضاء
لجنة مكافحة غسل الأموال ، وإصدار اللائحة الداخلية المنظمة لعملها .

ب - ضرورة إيجاد نظام معلومات مشتركة بين البنوك العاملة في اليمن
والبنك المركزي بغرض تتبع تحركات الأموال المشبوهة محلياً ودولياً .

ج - ضرورة التنسيق بين الوحدات الرقابية الداخلية لدى البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية ووحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي والوحدات في الجهات ذات العلاقة لإيجاد نوع من التكامل بين هذه الوحدات لمكافحة هذه الظاهرة .

١ . ٤ واقع الجهاز المصرفي في اليمن

الجهاز المصرفي يقوم بدور هاماً في تعبئة الموارد المالية من مختلف المصادر المحلية كالمدخرات الفردية وصناديق التأمينات وبيع الأسهم والسندات وشهادات الاستثمار ، وتشجيع الاستثمار الخاص على تبني المشروعات الاستثمارية وخلق فرص عمل من خلال تنفيذ المزيد من المشروعات الاستثمارية وبالتالي رفع معدل التوظيف والتشغيل في الاقتصاد الوطني .

ويوجد في اليمن حوالي (١٦) بنكاً ، وبنكين دوليين سبق وأن أغلقت أبوابهما لعدة أسباب أهمها بسبب الديون المتعثرة ، وهما سيتي بنك والبنك البريطاني ، وصفى بنك ثالث هو بنك الاعتماد والتجارة ، وبقي بنكين هما البنك الفرنسي والبنك العربي الذي يملك ستة فروع في اليمن وتمثلان المرتبتين الأولى والثانية حسب الترتيب في التشغيل والأرباح في حين أن البنوك الوطنية التي لها أكثر من (٩٠) فرعاً تعاني معظمها صعوبات كبيرة في تكوين المخصصات المالية لتغطية حجم الودائع طبقاً لمقررات البنك المركزي .

ومن أهم المشاكل التي يواجهها الجهاز المصرفي في اليمن الآتي:

١ - تأكل القدرات والإمكانات المالية للبنوك الرائدة مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير والبنوك المتخصصة ، نتيجة للضغوط وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية التي لم تعد تحتفظ بأكثر من ٦ , ٢٪ من قيمتها مقارنة بالدولار في السبعينات ، وضالة الدور الذي تقوم به البنوك المتخصصة وعدم قدرتها على القيام بالمهام التي أنشئت من أجلها ، بل وصفت بعضها بسبب تأكل رؤوس أموالها واحتياطياتها .

٢ - تدني المراكز المالية للبنوك العاملة في اليمن وضعف كفايتها المالية بسبب

تزايد نسبة الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها وتركز الائتمان لدى قلة محدودة من المتعاملين معها والمساهمين فيها وتجميدها لديهم ، كما أن نسبة منها بدون ضمانات حقيقية أو بضمانات وهمية غير قابلة للتنفيذ عليها .

٣ - اهتزاز الثقة بالجهاز المصرفي لدى المساهمين بسبب عدم توزيع أرباح مساهماتهم كونها خصصت لمواجهة الديون المتعثرة لدى قلة من المتعاملين والمساهمين إضافة إلى حصة الدولة من الضرائب على الأرباح المحققة التي خصصت للديون المتعثرة .

٤ - قلة الضوابط وانعدام الرادع على التجاوزات القانونية لدى بعض البنوك من العبث بأموال المودعين والمساهمين والمغامرة في مجالات غير مأمونة من قبل البعض غير ملتزمة بما يتم في الدول الأخرى ، والتراخي في تطبيق النصوص القانونية والمصرفية الرادعة ، وتعرض العديد من هذه البنوك لحالات من التحايل والسطو والتزوير والاختلاس ، ولم تتخذ بشأنها الإجراءات القانونية اللازمة والمحاسبة ، وتطبيق الجزاءات الصارمة .

٥ - إن تقلبات أسعار الفوائد وأسعار العملات الأجنبية وتذبذبها من وقت لآخر لا تساعد على استقرار العملات ، وثبات الحقوق وخلق الطمأنينة لدى المستثمرين والمودعين والمتعاملين على أموالهم المستثمرة أو المودعة لدى الجهاز المصرفي . وعلى البنك المركزي تحديد هذه الضوابط وتعميمها على جميع البنوك الوطنية للالتزام بأسعار الفائدة وأسعار العملات وعلى أن لا تترك للمنافسة بين هذه البنوك .

٦ - تشرذم العمل المصرفي في شكل بنوك صغيرة يغلب عليها الطابع العائلي لا تغطي المتطلبات الاستثمارية والتمويلية الكبيرة ، ولا يتميز بالمرونة والمقدرة الكافية لتلبية للمتطلبات المتعددة ، ولا تساعد على انتشار السوق المالية المرتقبة كما إن صغر حجم الملاة المالية للبنوك الوطنية لا يمكنها من إدخال أحدث الأنظمة الآلية والاستفادة منها^(١) .

(١) أحمد عبد الرحمن السماوي ، وآخرين : ندوة النظام المصرفي في اليمن قام بتنظيمها المجلس الاستشاري ، صنعاء ، ٧-٩ سبتمبر ١٩٩٨ م

٧ - عدم الالتزام بالتعليمات التي يصدرها البنك المركزي وتحديدًا ما يتعلق بالمديونيات المتعثرة للبنوك ، وعدم تطبيق الجزاءات على مسؤولي البنوك الذين تجاوزوا التعليمات التي ترد إليهم ولا على المتعثرين ، ولم يتخذ بحقهم تدابير من شأنها إجبارهم على الوفاء بالحقوق والتقييد بالشروط والضوابط ، غير أن ما يحدث هو فرض غرامات مالية على البنوك بدلاً من فرضها على المتجاوزين والمخالفين^(١).

وعليه فإنه يتضح من خلال الواقع للجهاز المصرفي في اليمن أن جريمة غسل الأموال من الصعب تعقبها ومتابعتها ، ناهيك عن عدم فاعلية الجهاز المصرفي في تقديم الخدمات المصرفية وعدم إدخال التكنولوجيا الحديثة والأنظمة البنكية المتطورة في كافة أنشطته ، وعدم قدرته باقتناء الأجهزة وأنظمة المعلومات والحاسبات والاتصالات المتطورة وتدريب العاملين على أحدث النظم البنكية لتحقيق أهداف الأتمتة الشاملة والمتطورة .

أما من الناحية المجتمعية فإنه يلاحظ أن معظم التعاملات مع الجهاز المصرفي لازالت تتم بالتعامل النقدي المباشر وأن حجم التداول عن طريق البنوك وبطاقات الائتمان لازالت تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بما يتم تداوله بالتعامل النقدي ، وتبين نشرات البنك المركزي اليمني أن حجم التداول بال شيكات عبر المقاصة خلال يناير/ يوليو ٢٠٠٣ م ، وصلت إلى (٢٨٤ , ٠٥٢) ألف شيك بقيمة (٣٨٥ , ٨) مليار ريال ، ولو تم توزيع الشيكات خلال الفترة المذكورة على عدد السكان في الجمهورية والذي يصل إلى (٢٠) مليون نسمة فإننا سنجد أن نصيب كل سبعين فرد من السكان شيكاً واحداً . ويمكن توضيح المؤشرات النقدية والمصرفية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ م على النحو التالي :

(١) علي الفقيه ، البنوك الوطنية دور غائب في التنمية والاستثمار نقلاً عن جلسات مجلس الشورى صحيفة الثورة العدد ١٣٩٢٩ بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٢ م.

الجدول رقم (١)

المؤشرات النقدية والمصرفية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣م

المؤشرات	ديسمبر م ٢٠٠٢	يونيو م ٢٠٠٣	التغير	النسبة
السيولة المحلية	٦٦٤,٦	٧٠٧,٢	٤٢,٦	٦,٤
السيولة المحلية بالريال	٤٤٥,٥	٤٦١,٥	١٦,٠	٣,٦
نقد في التداول	٢٣٩,٣	٢٤٥,٧	٦,٤	٢,٧
ودائع بالريال	٢٠٦,٢	٢١٥,٨	٩,٦	٤,٧
ودائع بالعملات الأجنبية	٢١٩,١	٢٤٥,٧	٢٦,٦	١٢,١

المصدر: البنك المركزي اليمني ، النشرة الشهرية ، العدد (٤٣) ، ص ٣ ، ٤ ، أغسطس ٢٠٠٣ م .

ويلاحظ من خلال الجدول أن حجم التداول بالشيكات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣م بلغ (٢١٥,٨) مليار ريال ، وأن حجم النقد في التداول بلغ (٢٤٥,٧) مليار ريال ، وطبقاً لتقرير البنك المركزي العام فإن عدد الحسابات في الجهاز المصرفي لا تتعدى (٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف حساب ، ولو تم توزيعها على عدد السكان فإننا سنجد أن حساباً واحداً لكل أربعين مواطناً ، وهذا ما يؤكد أن معظم أفراد المجتمع اليمني لا زال يعطي الأولوية في التعامل النقدي أكثر منه من التعامل عن طريق البنوك . ومع انتشار البنوك الإسلامية إلا أن النظرة المجتمعية في اليمن وفي الغالب لازالت تحتفظ بنقودها النقدية في بيوتها . ناهيك عن النظرة الدينية إلى البنوك كونها ربويه .

أما بالنسبة لمحلات الصرافة فقد بلغ عددها (٣٤١) محلاً مخصصاً منها (١٠) محلات تحولت إلى شركات صرافة ، أما بقية العدد فلا زالت تمثل منشآت فردية يديرها مالكيها أو من ينوبه من أبنائه أو أقاربه وتتوزع هذه المحلات في مختلف محافظات الجمهورية وذلك كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم (٢)

العدد	المحافظة	العدد	المحافظة	العدد	المحافظة
٦	البيضاء	٨	البيضاء	١٥٤	الأمانة
١١	حجة	٩	حجة	٤١	عدن
٤	صعدة	١٠	صعدة	٣٢	تعز
١	عمران	١١	عمران	٢٢	الحديدة
١	الضالع	١٢	الضالع	٢٩	حزموت
٥	شبو	١٣	شبو	٢٤	إب
٧	المهرة	١٤	المهرة	٤	ذمار

المصدر : البنك المركزي اليمني ، الإدارة العامة للرقابة على البنوك ، ٢٠٠٣ م .

المقومات الرئيسية للرقابة على غسل الأموال:

يتطلب قانون غسل الأموال توافر مجموعة من المقومات تتمثل في الآتي :

أولاً: جهاز مصرفي فعال

لابد لنجاح الرقابة على غسل الأموال أن يكون التداول النقدي من خلال بنوك فاعلة وليس كما هو الحال من خلال بنوك أسرية تسيطر فيه العائلات على (٨١٪) من رؤوس أموال البنوك . إذ من المعروف أنه لا يمكن الرقابة على حركة التداول النقدي التي تتم خارج إطار القطاع المصرفي .

ثانياً: تطوير أدوات التداول

ولكي يتم التداول من خلال المصارف يجب أن يتم تشجيع التداول بال شيكات أو عن طريق البطاقات الائتمانية Debit & Credit Cards أو عن طريق خصم الأوراق

التجارية والأوراق الصادرة عن طريق صناديق الاستثمار . ولكي يتحقق ذلك فلا بد من حظر التعامل النقدي إلا في أضيق الحدود ، وهنا يأتي دور البنك المركزي في الرقابة على الإيداعات النقدية الكبيرة من قبل الأفراد والشركات والتأكد من مصادرها .

ثالثاً: تطوير نظام المدفوعات

ولكي يتحقق النجاح لأدوات التداول التي تحل محل النقدية لابد من تطوير نظام المدفوعات ليس فقط بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، بل وربط ذلك كله بالشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تقوم ببيع السلع وتقديم الخدمات . إذ بمجرد تحصيل الشيك أو الكرت الائتماني يمكن عن طريق نظام المدفوعات التحقق الفوري من وجود رصيد نقدي للعميل في البنك وذلك عن طريق نظام المسجل Registrar . بالإضافة إلى إدخال النظم المصرفية الحديثة مثل نظام المصرف عبر الإنترنت ، ونظام التعاملات الإلكترونية وغيرها من نظم المدفوعات المعمول بها في معظم بنوك العالم .

رابعاً: تفعيل دور الرقابة على الجهاز المصرفي

ويتم تفعيل دور الرقابة على الجهاز المصرفي وذلك وفق الخطوات التالية :

١ - من الضروري قيام البنك المركزي اليمني بإصدار عدة ضوابط لتأمين سلامة العمل المصرفي وزيادة كفاءة وفاعلية البنوك في مزاولة العمليات المصرفية سواءً بالنسبة لفتح الحسابات ، أو عمليات الإيداع النقدي ، أو التعامل على حسابات العملاء ، أو العمليات المصرفية التي تتم عبر الحدود ، أو حفظ المستندات ، والسجلات ، أو التدريب ، أو الرقابة الداخلية ، وتعميم الضوابط والتشريعات على مختلف البنوك .

٢ - إلزام البنوك الوطنية بتكوين قاعدة بيانات ومعلومات طبقاً للنماذج التي يعدها البنك المركزي أو لجنة مكافحة غسل الأموال حتى يتم تقييم الأداء للبنوك والمؤسسات المالية وإعداد التقارير والتفتيش الميداني الدوري للتأكد من سلامة العمل المصرفي بشكل عام .

٣- فرض العقوبات الرادعة على البنوك التي تخالف الضوابط والتشريعات القانونية النافذة بما فيها الضوابط والإجراءات وفقاً للقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م بشأن مكافحة غسل الأموال والأتمتة التنفيذية .

خامساً: إنشاء وحدة للمعلومات المالية والمصرفية

من الضروري إنشاء وحدة للمعلومات المالية والمصرفية مستقلة مالياً وإدارياً ، وتتبع محافظ البنك المركزي اليمني ، وتكون مهمتها التقصي ، وجمع المعلومات من الحالات ، أو العمليات المشبوهة ، والتحقق منها ، والإبلاغ عنها . وأن وجود قيود رقابية صارمة على المعاملات والأنشطة المالية والمصرفية ، وحركة الأموال لا يعني نجاح جهود مكافحة غسل الأموال بل يتعلق بصورة رئيسية بالقدرة على تفصي وجمع المعلومات عن الحالات المشبوهة ، ومن هنا تبرز أهمية وحدات المعلومات المالية ، والمصرفية في جهود وإجراءات مكافحة غسل الأموال ، وذلك لدورها الحيوي في تزويد السلطات بالمعلومات عن هذه الحالات والمرتبط بقيام هذه الوحدات بدورها بكفاءة . وذلك بتوفر القدرات الفنية والبشرية اللازمة^(١) .

وأنه لا يكفي إنشاء هذه الوحدة ما لم تستكمل جميع الأطر الهيكلية لمكافحة غسل الأموال ، وذلك بإنشاء وحدات في الجهات الأمنية والقضائية والمالية وغيرها من الجهات ذات العلاقة ، وتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتفعيل دورها .

سادساً: التدريب

تقدمت الخدمات المصرفية والبنكية تقدماً مشهوداً ، وتقدمت معها الأجهزة الإلكترونية والحاسبات والاتصالات المتطورة ، وعلى وجه الخصوص العمليات المصرفية عبر الإنترنت التي باتت ظاهرة متنامية تتطلب من أي جهاز مصرفي التعامل معها بكل إيجابية . كذلك فإن الجهاز المصرفي يواجه تحديات جديدة نتيجة للإدارة

(١) أحمد ماجد الجمال غسل الأموال جريمة العصر الإقتصادي ، صحيفة الثورة ، العدد (١٤٢١٢) بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٣م .

الإلكترونية والحواسب الآلية واختراق الشبكات ، والتوثيق ، والتعاملات الإلكترونية ، كل هذا أو غيره يؤكد أن هناك أنماط جديدة سوف تستحدث إضافة إلى ما يستجد يومياً من إجراء عمليات غسل الأموال وكثرة طرقها وأساليبها . وعليه فإنه من الضروري التركيز على جانب التدريب وتعزيز الكوادر البشرية والفنية وتنمية المهارات للعاملين في استحداث الوسائل التكنولوجية والأنظمة البنكية المتطورة والتعامل معها بكفاءة عالية .

كما أنه يتوجب الاستفادة من المعونات الدولية لتدريب القوى البشرية ، وخاصة الدعم المالي والفني الذي يقدمه مجلس الأمن الدولي في هذا المجال باعتبار اليمن في حاجة لإعداد الأطر البشرية والأنظمة والبرامج والتجهيزات الفنية والتقنية في مجال المعاملات المصرفية ومكافحة غسل الأموال ، وتتبع الأموال القدرة في أي مكان تستقر فيه .

٢ . الدراسة الميدانية

٢ . ١ تحديد حجم العينة وجمع البيانات

تستهدف الدراسة الميدانية جمع البيانات الميدانية التي تمكن الباحث من اختبار فرضيات البحث ، كما أن جمع البيانات سوف تتناول مجموعة الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة بالقطاع المصرفي أو المهتمة بدراسة القطاع المصرفي . وقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان لسهولة أوله ولأن مجتمع الدراسة قادر على تعبئته بحكم ثقافته ثانياً ولضمان الحصول على الاستجابات بشكل أسرع ثالثاً ، ولأن حجم العينة كبيرة نسبياً ويصعب جمع بيانات عنها من خلال المقابلات رابعاً . وبناء على ذلك سوف نتناول في هذا البحث الآتي :

- ١ - مجتمع الدراسة .
- ٢ - حجم العينة .
- ٣ - طريقة جمع العينات .
- ٤ - متغيرات الدراسة الميدانية .

أولاً: مجتمع الدراسة

ينحصر مجتمع الدراسة في الفئات التالية :

- ١ - العاملين في البنوك التجارية والبنك المركزي .
- ٢ - أساتذة جامعيين و أكاديميين .
- ٣ - العاملين في مجال الصيرفه .
- ٤ - العاملين في قطاع الأعمال .

ثانياً: حجم العينة

تم اختيار العينة بحيث تكون ممثلة للمجتمع موضوع الدراسة ، وذلك باستخدام العينة الطبقية . ومستوى الثقة المرغوب تحقيقها هي ٩٥٪ .

وقد تألفت العينة التي تم توزيع الاستبيان عليها من ٦٠ مفردة، وقد كانت الإجابات على ٤٨ استبيان في حين أن البقية لم يتم تعبئتها . وتظهر تفاصيلها في الجدول التالي :

الجدول رقم (٣)

الردود الصالح		الفاقد		الإجمالي		
N	النسبة	N	النسبة	N	النسبة	
٨٤	٨٠٪	١٢	٢٠٪	٦٠	١٠٠٪	طبيعة العمل ، سنوات الخبرة ، الموهل

وتتوزع هذه العينة على أساس المؤهل الدراسي وطبيعة العمل وسنوات الخبرة وفقاً للجدول التالي :

الجدول رقم (٤)

عدد أفراد العينة

المؤهل	طبيعة العمل	سنوات الخبرة		
		أقل من ثلاث سنوات	من ٣ إلى ٦ سنوات	أكثر من ٦ سنوات
غير جامعي	محاسب			١
	رئيس قسم			١
	مدير فرع			٥
	موظف في الحوالات			١
	مدير إدارة			١
	موظف في إدارة الرقابة على البنوك		١	١
	مسؤول القاعة المصرفية			١
	مدير العمليات المصرفية			١
	مدير الرقابة والتفتيش			١
	مدير إدارة المنشآت والخدمات			١
جامعي	صراف		٢	٣
	مسؤول علاقات العملاء		١	١
	مدير التدقيق والتنظيم الخارجي			١
	رئيس قسم		١	٢
	مدير فرع		١	٣
	مدير إدارة البحث			١
	مدير الحسابات المركزية			٢
	نائب مدير عام الشركات			١

المؤهل	طبيعة العمل	سنوات الخبرة		
		أقل من ثلاث سنوات	من ٣ إلى ٦ سنوات	أكثر من ٦ سنوات
جامعي	مدير الإدارة			٢
	موظف في إدارة الرقابة على البنوك			١
	مدير إدارة مالية	١	١	٢
	مستشار قانوني	١		١
	مدير منطقة عدن	١		١
	خاص	١		١
دراسات عليا	محاسب	١		١
	أستاذ			٥
	أمين اقتصادي	١		١
	مدير فرع	١		١
	مدير دائرة العلاقات الخارجية	١		١
	مدير إدارة مالية	١		١
	محامي	١		١

ثالثاً: طريقة جمع العينات

تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان ، وقد تم توزيع ٦٠ استمارة استبيان ، في حين أن الردود كانت على ٤٨ استمارة . وقد قمنا باختبار الصدق والثبات قبل توزيع الاستبيان على عينة البحث ، وبلغ معدل الثبات ٨٥٪ مما يعني أن هناك ثباتاً في المقياس . وقد تم تقسيم الاستبيان باستخدام تقسيم ليكرت الخماسي لتمييز مستوى أهمية كل مشاهدة عن غيرها ، وبما يفيد في تحديد الأوزان لها وذلك على النحو التالي :

- ١ - أوافق بشدة ٥
- ٢ - أوافق ٤
- ٣ - محايد ٣
- ٤ - لا أوافق ٢
- ٥ - لا أوافق على الإطلاق ١

رابعاً: متغيرات الدراسة الميدانية

تم توزيع فقرات الاستبيان إلى أربعة أقسام ، بحيث تختبر متغيرات كل قسم فرضية واحدة من فرضيات البحث ، كما تم صياغة عبارات المتغيرات بصورة إيجابية (عكس الفروض) وسيتم أخذ ذلك في الاعتبار عند عمل التحليلات الإحصائية واختبار الفروض . ووفقاً لذلك فقد تم تقسيم الاستبيان تماشياً مع فرضيات البحث كالتالي :

الفرضية الأولى:

إن عدم كفاءة البنك المركزي اليمني في فرض رقابة فعالة على البنوك التجارية يضعف من الرقابة على عمليات غسل الأموال .

وقد تضمنت هذه الفرضية (١٠) متغيرات تم ترميزها من (١ - ١٠) وهي :

١ - تلتزم البنوك التجارية بالقواعد والأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من البنك المركزي .

٢ - يتحقق البنك المركزي من الزيادات الكبيرة في الودائع لدى البنوك ومعرفة مصادرها .

٣ - تلتزم البنوك التجارية بسقوف الائتمان المحددة من قبل البنك المركزي .

٤ - تلتزم البنوك التجارية بإيداع التأمين المقرر من قبل المركزي من الودائع .

٥ - يقوم البنك المركزي بالتفتيش على الأرصدة مجهولة المصدر في البنوك التجارية باستمرار .

- ٦- يسمح للعميل بفتح اعتماداته عبر مصارف خارجية معينة قد لا يوافق البنك عليها .
- ٧- يتم المقارنة دائماً بين حجم الودائع وحجم نشاط العميل .
- ٨- لا تستطيع البنوك التجارية إخفاء المصادر الحقيقية للأموال المودعة .
- ٩- يقوم البنك المركزي بفحص الضمانات والقروض لدى البنوك التجارية .
- ١٠- يقوم البنك المركزي بالتحري عن أرصدة العملاء المجمدة سواء الدائنة أو المدينة .

الفرضية الثانية:

إن عدم كفاءة البنوك التجارية في تفعيل أداء العمل المصرفي يضعف من الرقابة على عمليات غسل الأموال .

- وقد تضمنت هذه الفرضية (٢٢) متغير وقد تم ترميزها من (١١ - ٢٢) وهي :
- ١١- يتم منح التسهيلات الائتمانية والقروض بناء على دراسة الوضع المالي للمقترض .
 - ١٢- يعرض عليك البنك الذي تتعامل معه فرص استثمار لأموالك المودعة .
 - ١٣- يعرض عليك البنك الذي تتعامل معه شراء أذونات خزانة باسمك .
 - ١٤- يوفر لك بنكك التجاري شراء شيكات سياحية عند الحاجة إليها .
 - ١٥- يمكنك سداد فواتير الهاتف والكهرباء من خلال بنكك التجاري بصورة منتظمة .
 - ١٦- يمكنك التحويل من حساب إلى حساب آخر بسهولة .
 - ١٧- يمكنك سحب نقدية من حسابك عبر الصراف الآلي ATM .
 - ١٨- يمكنك مراجعة حسابك البنكي عبر الهاتف أو الإنترنت .
 - ١٩- يمكنك إجراء تحويلات بنكية بالعملات المحلية أو العملات الأخرى عبر شبكة الاتصالات .
 - ٢٠- يعتبر عدد البنوك العاملة في اليمن عدداً مناسباً .
 - ٢١- نادراً ما تجد أخطاء في كشف حسابك البنكي .

- ٢٢- يمكنك الحصول على كشف حسابك البنكي في أي وقت تشاء .
- ٢٣- يمكنك فتح اعتمادات بنكية في أي وقت .
- ٢٤- يوفر لك بنكك التجاري البطاقات الائتمانية عند الحاجة إليها .
- ٢٥- تتمتع حساباتك بسرية كاملة حسب اعتقادك .
- ٢٦- يمكن الحصول على أي فئات نقدية عند السحب من حسابك .
- ٢٧- يوفر لك بنكك التجاري بدائل استثمارية عند الحاجة إليها .
- ٢٨- يوفر لك البنك نظام الأقساط عند الشراء بأقساط .
- ٢٩- يوفر لك البنك خدمات الحجز في الفنادق والطيران عند الحاجة إليها .
- ٣٠- يرتبط بنكك التجاري بشبكة ائتمان دولية .
- ٣١- يرتبط بنكك التجاري بأجهزة الخدمات كالكهرباء والهاتف بنظام آلي .
- ٣٢- يوفر لك بنكك التجاري الاتصال الهاتفي المجاني .

الفرضية الثالثة

أن الجمهور يفضلون التعامل خارج الإطار المصرفي ولا يفضلون استخدام أدوات التداول الأخرى عوضاً عن النقدية مما يضعف فرص الرقابة والتحكم في عمليات غسل الأموال .

وتتألف هذه الفرضية من (٨) متغيرات وقد تم ترميزها من (٣٣- ٤٠) وهي :

- ٣٣- يمكنك خصم الكمبيالات التي في حوزتك لدى البنك في أي وقت مقابل عمولة خصم .
- ٣٤- يمكن خصم الشيكات المودعة في حسابك في البنك في نفس اليوم مقابل عمولة خصم .
- ٣٥- يتم تحصيل الشيكات المودعة بحسابك بكفاءة وسرعة .
- ٣٦- تجري تعاملاتك المالية في الغالب بالشيكات أو استخدام البطاقات الائتمانية .
- ٣٧- يرتبط البنك الذي تتعامل معه مع الخارج بشبكة اتصال آلي .

٣٨ - تفضل أن تتعامل مع الآخرين بأدوات تداول غير النقدية مثل الشيكات أو بطاقات الائتمان .

٣٩ - درجة الثقة لديك عالية بعدم وجود نقدية مزورة إذا كان التعامل خارج الإطار المصرفي .

٤٠ - تجد أوراق البنكنوت والنقدية التي تستلمها من بنكك التجاري نظيفة وغير ممزقة .

الفرضية الرابعة :

عدم كفاءة نظام المدفوعات والتعامل عبر شبكة الإيصال الآلي بين البنك المركز والبنوك التجارية مما يضعف من عمليات الرقابة على غسل الأموال .

وتتألف هذه الفرضية من (٥) متغيرات وقد تم ترميزها من (٤١ - ٤٥) وهي :

٤١ - ترتبط البنوك التجارية مع البنك المركزي بشبكة اتصالات حاسوبية .

٤٢ - تتم عمليات المقاصة بين البنوك التجارية والبنك المركزي بكفاءة وسرعة عالية .

٤٣ - تتم عمليات المقاصة بين البنوك التجارية والبنك المركزي عبر الحاسوب .

٤٤ - تتم عمليات المقاصة بين البنوك التجارية مع بعضها عبر اتصالات الحاسوب .

٤٥ - قانون البنك المركزي يلزم البنوك التجارية بالارتباط معه آلياً عبر الحاسوب .

٢ . ٢ اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

رأينا أن الفرضية الأساسية تتمحور في عدم القدرة على مكافحة غسل الأموال في الجمهورية اليمنية بسبب غياب مقومات مكافحة غسل الأموال ، والمتعلقة بعدم كفاءة الجهاز المصرفي الذي يقف حائلاً أمام الرقابة على عمليات غسل الأموال . وحتى يتم اختبار هذه الفرضية إجرائياً فقد تم تفريعها إلى أربع فرضيات يتعلق كل منها بواحد من المقومات الرئيسية لنجاح مكافحة غسل الأموال ، وقد أشرنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل .

ولاختبار متغيرات الفرضيات الأربع فقد تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى معنوية ٥٪. كما تم استخدام منطقة الحياض كوسط اختباري والذي يبلغ (٣) بحسب ما هو موضح في استمارة الاستبيان. وقد تم تحليل النتائج باستخدام الحاسوب وفقاً لبرنامج SPSS.

وسوف نتعرض لتحليل نتائج الاختبار على مستوى كل متغير من المتغيرات لكل فرضية من الفرضيات الأربع وذلك على النحو التالي :

الفرضية الأولى :

هذه الفرضية تقضي بعدم كفاءة البنك المركزي اليمني في الرقابة على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية. ويظهر الجدول (٥) الاختبار الإحصائي لمتغيرات هذه الفرضية على النحو التالي :

الجدول رقم (٥)
نتائج اختبار متغيرات الفرضية الأولى

القيمة الاختبارية = ٣						الاختبار الإحصائي لعينة واحدة
الرقم	الوسط	الخط المعياري الوسط	(t)	درجة الحرية	الأهمية (٢) - من طرفين	
٤٨	٣,٦٦	٠,١٢	٥,٤٠٣	٤٧	٠	١ (المتغير)
٤٨	٣,٨٥	٠,١١	٧,٦٥٥	٤٧	٠	٢ (المتغير)
٤٨	٣,٨٣	٠,١٢	٥,٢٢٩	٤٧	٠	٣ (المتغير)
٤٨	٣,٩٥	٠,١٢	٨,٠٨٧	٤٧	٠	٤ (المتغير)
٤٨	٣,٧٢	٠,١٤	٥,٠١٩	٤٧	٠	٥ (المتغير)
٤٨	٢,٦٥	٠,١٣	-٥,٦١	٤٧	٠,٠١١	٦ (المتغير)
٤٨	٣,٣٧	٠,١٢	٢,٩٧١	٤٧	٠,٠٠٤	٧ (المتغير)
٤٨	٣,٣٧	٠,١٤	٢,٦٤٧	٤٧	٠,٠١	٨ (المتغير)
٤٨	٣,٨٧	٩,٠٤ E - ٢	٩,٥٨٦	٤٧	٠	٩ (المتغير)
٤٨	٣,٦٥	٠,١٣	٤,٩٢٥	٤٧	٠	١٠ (المتغير)

ومن خلال الجدول (٥) يتضح أن المتغيرات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ذات دلالة إحصائية يمكن الاعتماد عليها عند مستوى معنوية ٥٪. وهذه النتيجة تقضي بكفاءة البنك المركزي اليمني بالنسبة لجميع المتغيرات عدا المتغير ٦ والذي يشير إلى عدم كفاءة البنك المركزي بالنسبة للسماح للعميل بفتح اعتماداته عبر مصارف خارجية معينة قد لا يوافق البنك عليها. واعتمادا على هذا التحليل يمكن رفض الفرضية الأولى القائلة بعدم كفاءة البنك المركزي اليمني في الرقابة على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية ، وقبول الفرضية القائلة بأن البنك المركزي اليمني يتمتع بكفاءة في الرقابة على البنوك التجارية العاملة .

الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية التي تقضي بعدم كفاءة البنوك التجارية في خدمة أهداف العمل المصرفي .

من الجدول (٦) يظهر الاختبار الإحصائي كالتالي :

الجدول رقم (٦)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

الوسط الاختباري = ٣						الاختبار الإحصائي لعينة واحدة
الرقم	الوسط	الخط المعياري الوسط	(t)	درجة الحرية	الأهمية (٢) - من طرفين	
٤٨	٣,٨٠	٠,١٢	٦,٨٩٩	٤٧	٠	١١ (المتغير)
٤٨	٣,٣٣	٠,١٢	٢,٧٦٨	٤٧	٠,٠٠٨	١٢ (المتغير)
٤٨	٣,١٣	٠,١٤	٠,٩٢٩	٤٧	٠,٣٥٧	١٣ (المتغير)
٤٨	٣,١٠	٠,١٧	٠,٥٨٠	٤٧	٠,٥٦٤	١٤ (المتغير)
٤٨	٣,٨٥	٠,١٢	٧,٠٣٧	٤٧	٠	١٥ (المتغير)
٤٨	٢,٣٨	٠,١٦	٢,٤٠٢	٤٧	٠,٠١٩	١٦ (المتغير)
٤٨	٣,٢٥	٠,١٦	١,٦١١	٤٧	٠,١١٣	١٧ (المتغير)
٤٨	٢,٦٠	٠,١٣	٣,٠١٣	٤٧	٠,٠٠٤	١٨ (المتغير)
٤٨	٣,٢٥	٠,١٥	١,٦٩٢	٤٧	٠,٠٩٦	١٩ (المتغير)
٤٨	٣,٤٥	٠,١٤	٣,١٣٧	٤٧	٠,٠٠٣	٢٠ (المتغير)
٤٨	٣,٩٧	٠,١٣	٧,٤٢٩	٤٧	٠	٢١ (المتغير)
٤٨	٣,٧٧	٠,١٢	٦,١٦٦	٤٧	٠	٢٢ (المتغير)
٤٨	٢,٧٨	٠,١٤	-١,٥١٧	٤٧	٠,١٣٥	٢٣ (المتغير)
٤٨	٣,٥٤	٠,١٢	٤,٥٤٩	٤٧	٠	٢٤ (المتغير)
٤٨	٣,٧٨	٠,٣٨	٢,٠٧٧	٤٧	٠,٠٤٢	٢٥ (المتغير)
٤٨	٣,٣٢	٠,١٤	٢,٢٣٨	٤٧	٠,٠٢٩	٢٦ (المتغير)
٤٨	٢,٩٧	٠,١٢	-٠,٢٨١	٤٧	٠,٧٨٠	٢٧ (المتغير)
٤٨	٣,٣١	٠,١٣	٢,٣٣٣	٤٧	٠,٠٢٣	٢٨ (المتغير)
٤٨	٢,٥١	٠,١٤	-٣,٣٦٠	٤٧	٠,٠٠١	٢٩ (المتغير)
٤٨	٣,٢٢	٠,١٣	١,٦٩٠	٤٧	٠,٠٩٦	٣٠ (المتغير)
٤٨	٢,٩٧	٠,١٦	-٠,٢١٦	٤٧	٠,٨٢٩	٣١ (المتغير)
٤٨	٢,٧٥	٠,١٦	١,٥٩٣	٤٧	٠,١١٧	٣٢ (المتغير)

من الجدول رقم (٦) يتضح أن المتغيرات ١٣-١٤-١٧-١٩-٢٣-٢٧-٣٠-٣١ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪، وهذه المتغيرات متعلقة بالوظائف الحديثة للبنوك. في حين أن المتغيرات :

١١ ، ١٢ . ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ وهي المتغيرات المتعلقة بالوظائف التقليدية تشير إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ مما يعني الآتي :

١ - المتغيرات المتعلقة بالوظائف الحديثة ليست ذات دلالة إحصائية ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على كفاءة البنوك التجارية في العمل المصرفي بالنسبة للوظائف الحديثة للبنوك التجارية .

٢ - المتغيرات المتعلقة بالوظائف التقليدية ذات دلالة إحصائية ، مما يعني كفاءة البنوك التجارية فيما يتعلق بالوظائف التقليدية للعمل المصرفي . وهذه النتيجة لا تتفق مع الفرضية الثانية القائلة بعدم كفاءة البنوك التجارية بالنسبة لهذه المتغيرات الخاصة بالوظائف التقليدية .

٣ - المتغيرات ١٨ ، ٢٩ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ ، وتعني القيم السالبة (ل t) أن هذه المتغيرات تتماشى مع فرضية الباحث فيما يتعلق بعدم كفاءة البنوك التجارية بالنسبة لخدمة الاستعلام عن الرصيد عبر التليفون والانترنت وكذلك بعض الخدمات التي قد تؤديها البنوك لعملائها .

وبذلك نستنتج أن البنوك التجارية تلبي احتياجات الأفراد المتعاملين من حيث الوظائف التقليدية بينما لا تلبي احتياجات عملائها في تأدية الوظائف الحديثة والتي ينبغي أن تتوافر في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية لوظائف البنوك .

الفرضية الثالثة

تقضي هذه الفرضية بأن الجمهور يفضلون التعامل خارج الإطار المصرفي ولا يفضلون استخدام أدوات التداول الأخرى عوضاً عن النقدية .

تظهر نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات هذه الفرضية في الجدول (٧) على النحو التالي :

الجدول رقم (٧)
نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثالثة

الوسط الاختباري = ٣						الاختبار الإحصائي لعينة واحدة
الرقم	الوسط	الخط المعياري الوسط	(t)	درجة الحرية	الأهمية (٢) - من طرفين	
٤٨	٣, ١٧	٠, ١٦	١, ٠٨	٤٧	٠, ٢٨٥	٣٤ (المتغير)
٤٨	٢, ٩٨	٠, ١٥	-٠, ١١٣	٤٧	٠, ٩١٠	٣٥ (المتغير)
٤٨	٣, ٦٦	٠, ١٢	٥, ٥١٢	٤٧	٠	٣٦ (المتغير)
٤٨	٣, ٣٩	٠, ١٤	٣, ٨٥٠	٤٧	٠, ٠٠٦	٣٧ (المتغير)
٤٨	٣, ٢٢	٠, ١٥	١, ٤٩٧	٤٧	٠, ١٤٠	٣٨ (المتغير)
٤٨	٣, ٩٢	٠, ١٢	٧, ٨٤٥	٤٧	٠	٣٩ (المتغير)
٤٨	٢, ٩٣	٠, ١٦	-٠, ٤١٩	٤٧	٠, ٦٧٧	٤٠ (المتغير)

من خلال الجدول يلاحظ أن المتغيرات ٣٤-٣٥-٣٨-٤٠ ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ ، ولا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على تفضيل الجمهور في التعامل خارج الإطار المصرفي بعيدا عن وسائل التداول المتعارف عليها في العمل المصرفي .

كذلك المتغيرات ٣٦-٣٧-٣٩ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ .
والخاصة بكيفية التعاملات المالية مع البنوك التجارية ومدى ارتباط البنوك التجارية بشبكة اتصال آلي والثقة بعدم وجود نقدية مزورة إذا كان التعامل خارج الإطار المصرفي . وهذه النتيجة لهذه المتغيرات الثلاثة ترفض فرضية الباحث القائلة بأن الجمهور يفضل التعامل خارج الإطار المصرفي بعيدا عن وسائل التداول المتعارف عليها في العمل المصرفي .

الفرضية الرابعة:

تظهر نتائج الاختبار الإحصائي لمتغيرات الفرضية الرابعة على النحو التالي :

الجدول رقم (٨)

نتائج الاختبار الإحصائي لمتغيرات الفرضية الرابعة

الوسط الاختباري = ٣						الاختبار الإحصائي لعينة واحدة
الرقم	الوسط	الخط المعياري الوسط	(t)	درجة الحرية	الأهمية (٢) - من طرفين)	
٤٨	٣, ١٠	٠, ١٧	٠, ٦١٦	٤٧	٠	٤١ (المتغير)
٤٨	٣, ٥٦	٠, ١٤	٤, ٠١١	٤٧	٠	٤٢ (المتغير)
٤٨	٣, ٧٦	٠, ١٤	٥, ٤٥٨	٤٧	٠	٤٣ (المتغير)
٤٨	٣, ٥٣	٠, ١٣	٤, ٠٨١	٤٧	٠, ٠٠٣	٤٤ (المتغير)
٤٨	٣, ٤٦	٠, ١٥	٣, ٠٥٨	٤٧	٠, ٧٤٢	٤٥ (المتغير)

من الجدول يتبين أن المتغير ٤٥ ليس ذا دلالة إحصائية وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى إلزام قانون البنك المركزي للبنوك التجارية بالارتباط معه آلياً عبر الحاسوب .

أما المتغيرات ٤١-٤٢-٤٣-٤٤ فهي ذات دلالة إحصائية وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. وهي نتيجة يمكن الاستدلال منها على كفاءة الاتصال بين البنوك التجارية وبعضها وبينها والبنك المركزي . وبالتالي رفض فرضية الباحث القائلة بعدم كفاءة نظام المدفوعات والتعامل عبر شبكة الإيصال الآلي بين البنوك والبنك المركزي .

٢ . ٣ نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج الدراسة:

في ضوء التحليل الإحصائي واختبارات الفروض يمكن عرض أهم نتائج الدراسة على النحو التالي :

- ١ - أن البنوك التجارية تلبي احتياجات الأفراد المتعاملين من حيث الوظائف التقليدية بينما لا تلبي احتياجات عملائها في تأدية الوظائف الحديثة والتي ينبغي أن تتوفر في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية لوظائف البنوك .
- ٢ - كفاءة البنك المركزي اليمني في الرقابة على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية .

٣ - أن غالبية أفراد المجتمع اليمني لا زالت تسيطر عليه معتقدات بعدم التعامل مع البنوك بحجة أنها ربوية ، وبالتالي لا يفضلون خصم الكمبيالات أو الشيكات أو الأوراق التجارية المختلفة لأن التعامل بها يتضمن فوائد خصم ربوية . وهذا الأمر يقف عائقاً أمام تطور حركة الائتمان وتطور دور البنوك في رفد الاقتصاد بالموارد اللازمة لعملية التنمية ، وتقليل حجم المدخرات التي يمكن أن تتحول بدورها إلى استثمارات وتخدم في عملية التنمية الاقتصادية .

- ٤ - أن نظام المدفوعات هو أحد الركائز الأساسية التي تدعم نجاح محاربة غسل الأموال ، وبغيابه لا يمكن أن تتحقق مكافحة غسل الأموال أو تلاقي أي نجاح .

التوصيات

وتقدم الدراسة مجموعة من التوصيات للتغلب على مشكلة مكافحة غسل الأموال ونوردها في الآتي :

أولاً: التوصيات المتعلقة بالفرضية الأولى

- من أجل رفع كفاءة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ينبغي الآتي :
- ١ - على البنك المركزي تفتيش الأرصدة مجهولة المصدر في البنوك التجارية باستمرار .

- ٢- السماح للعملاء بفتح الاعتمادات عبر البنوك الخارجية .
 - ٣- التحري عن أرصدة العملاء المجمدة لفترات طويلة سواء الدائنة أو المدينة .
 - ٤ - المقارنة الدائمة بين حجم الودائع وحجم أنشطة العملاء .
- ثانياً: التوصيات المتعلقة بالفرضية الثانية

من أجل رفع كفاءة البنوك التجارية للقيام بأعمالها المصرفية وخدمة عملائها فإننا نوصي بالآتي :

١ - ينبغي على البنوك أن تقدم لعملائها خيارات استثمارية متعددة لاستثمار ودائعهم وإنشاء صناديق استثمار داخل هذه البنوك . وذلك حتى تشجع الادخار والتهوؤ بالاستثمار .

٢ - نوصي بأن تطور البنوك من خدمات العملاء عن طريق تمكينهم من سداد فواتيرهم عبر المصارف سواء كانت هذه الفواتير خاصة بالكهرباء ، أو التلفون ، أو غيرها .

٣ - كما نوصي أن تطور البنوك من نفسها وربط شبكة حاسوب عبر الإنترنت بحيث يتمكن العملاء من مراجعة حساباتهم المصرفية عبر وسائل الاتصالات الحديثة ومنها الإنترنت .

٤ - نوصي أن تقوم البنوك التجارية بتطوير نظام الصراف الآلي لخدمة عملائها وتسهيل معاملاتهم البنكية .

٥ - كما نوصي بأن تقوم البنوك بتطوير خدمات العملاء من خلال استحداث نظام الاتصال المجاني للاستفسار وإجراء المعاملات .

٦ - كما نوصي البنوك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل حركة فتح الاعتمادات المستندية وعدم تأخيرها لتلبية متطلبات عملائها ودعم حركة التعامل المصرفي .

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالفرضية الثالثة

إن عدم تطوير أدوات التداول النقدي لها آثار سلبية من أهمها انعدام درجة الثقة بالأوراق النقدية وتعرضها للتزوير لأن التداول يتم خارج إطار البنوك، ولتطوير أدوات التداول النقدي فإننا نوصي بالآتي:

- ١ - استحداث أنظمة معاملات تمكن من خصم الكمبيالات التي في حوزة العملاء لدى البنوك في أي وقت مقابل عمولة خصم .
- ٢ - استحداث أنظمة معاملات تمكن العملاء من خصم الشيكات المؤجلة المودعة في حساباتهم في البنوك عند الطلب نظير عمولة خصم .
- ٣ - كما نوصي أن تعمل البنوك على ربط تعاملاتها بالبنوك الوسيطة الخارجية عبر شبكة اتصال آلي تتمكن من خلاله تسهيل خدمة عملائها .
- ٤ - نوصي أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة للشيكات بدون رصيد حتى لا يفقد الناس الثقة بالشيكات واللجوء إلى التعامل النقدي المباشر . ويتأتى ذلك من خلال إصدار قانون الشيك .

رابعاً: التوصيات المتعلقة بالفرضية الرابعة

وللتعزيز من فعالية النظام المصرفي والرقابة على البنوك وسرعة القيام بالمعاملات البنكية فإننا نوصي بالآتي:

- ١ - الإسراع في تطبيق نظام المدفوعات الذي يربط وزارة المالية بالجهات ذات العلاقة مثل البنك المركزي من ناحية، وسرعة ربط البنوك التجارية مع البنك المركزي بشبكة اتصالات حاسوبية من ناحية أخرى .
- ٢ - كما نوصي أن يعدل قانون البنك المركزي بحيث يلزم البنوك التجارية بالارتباط معه آلياً عبر الحاسوب .

خامساً: التوصيات العامة

تضمنت الدراسة وخاصة في الفصل الأول - المبحث الرابع - أشارت إلى بعض من التوصيات ، إلا أن هناك توصيات أساسية لابد من ذكرها ، منها :-

١ - على المؤسسات المالية والمصرفية تحذير العملاء بإجراءات مكافحة غسل الأموال وعدم إفشاء المعلومات والالتزام بإبلاغ الجهات المختصة عن العمليات المشبوهة ٢ - إصدار قرار بتعيين أعضاء لجنة مكافحة غسل الأموال طبقاً للقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م الخاص بمكافحة غسل الأموال وإصدار اللائحة المنظمة لعملها .

٣ - ضرورة التنسيق بين الوحدات الرقابية الداخلية والمؤسسات المالية والمصرفية ووحدة جمع المعلومات في البنك المركزي المزمع إنشائها والجهات ذات العلاقة ؛ لإيجاد نوع من التكامل بين هذه الوحدات لمكافحة غسل الأموال .

٤ - وضع خطط وبرامج التوعية بخطورة جرائم غسل الأموال على مستوى المجتمع ، وعلى مستوى القطاع المصرفي على وجه الخصوص .

٥ - دعم معهد الدراسات المصرفية بكافة الإمكانيات اللازمة بما من شأنه تقوية دوره العلمي والفني في إعداد البرامج التدريبية للعاملين في القطاع المصرفي .

٦ - تزويد السلطات الإدارية والقضائية بمكافحة غسل الأموال بالموارد المالية الكافية وإعداد وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لأداء مهامها .

٧ - إلزام المؤسسات المالية والمصرفية بتنفيذ التعليمات والضوابط التي يصدرها البنك المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال وإجراء العقوبات القانونية تجاه هذه المؤسسات وموظفيها عند مخالفة هذه التعليمات والضوابط .

٨ - تشجيع البنوك بفتح فروع لها في المدن البعيدة والثانوية لحشد الموارد المحلية ، لتأسيس قطاع مصرفي رائد ، وتشجيع البنوك الصغيرة على التوحد والاندماج لتعزيز دورها الاقتصادي .

المراجع

- أحمد ماجد الجمال : غسل الأموال جريمة العصر الاقتصادي ، صحيفة الثورة ، العدد (١٤٢١٢) بتاريخ ، ١١ / ١٠ / ٢٠٠٣ م .
- البنك المركزي ، الإدارة العامة للرقابة على البنوك سجلات ٢٠٠٣ م
- البنك المركزي اليمني : نشرة شهرية متخصصة ، العدد (٤٣) صنعاء ، أغسطس ٢٠٠٣ م .
- ٤- بول آلن شتوت ، دليل مرجعي بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب البنك الدولي ، واشنطن ، مارس ٢٠٠٣ م .
- جمال الطيب عبد الملك : مكافحة غسل الأموال ، نشرة التجارة والتنمية ، ٢٠٠٢ م .
- حسام الدين محمد أحمد : مفهوم غسل المال الحرام ، مجلة العالم الإسلامي ، العدد ١٧٥٨ ، ٢٠٠٢ م .
- حسام العبد : مكافحة غسل الأموال ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، عمان الأردن ، ٢٠٠٣ م .
- حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال في مصر والعالم ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .
- أحمد عبد الرحمن السماوي ، وآخرين : ندوة النظام المصرفي في اليمن قام بتنظيمها المجلس الاستشاري ، صنعاء ، ٧-٩ سبتمبر ١٩٩٨ م ، وكذلك علي الفقيه : البنوك الوطنية دور غائب في التنمية والاستثمار ، صحيفة الثورة ، العدد (١٣٩٢٩) بتاريخ ٣١ / ديسمبر / ٢٠٠٢ م .
- بابكر الشيخ : غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال ، دار ومكتبة الحامد ، الأردن ، ٢٠٠٣ م .
- حسام الدين محمد أحمد ، شرح قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ الصادر في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٢ م - دار النهضة المصرية ٢٠٠٣ م
- المادة (١) و(٢)

محسن أحمد الخضيرى : غسيل الأموال (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

كوركنيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة ، رسالة دكتوراه منشورة ،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ٢٠٠١م ص ١٥١ .

صندوق النقد العربي : التوجهات الدولية والإجراءات لمكافحة غسل الأموال ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ م .

عمر محمد بن يونس ، ودكتور . يوسف أمين شاكير : غسيل الأموال عبر الإنترنت (موقف السياسة الجنائية) اكاكوس ، هيلويوس ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

لجنة بازل ومجموعة المشرفين على وحدات المصارف الخارجية-مجلة الدراسات المالية والمصرفية : المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، السنة الحادية عشرة ، عمان الأردن ، يونيو ٢٠٠٣ م

عصام إبراهيم الترساوي : غسيل الأموال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .

هانس بيتر مارتين ، هارالدشومان : فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ٢٣٨ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت .

وزارة الشؤون القانونية -القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م : بشأن مكافحة غسل الأموال . الجريدة الرسمية العدد السابع الصادر في ١٥ / ٤ / ٢٠٠٣ م .

20. <http://www.imolin.org.erferene.hton>(Reference)

البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

«دراسة نظرية على المجتمع السعودي»

د. تركي بن محمد العتيان (*)

الملخص

هدف

الدراسة الحالية إلى التعرف على دور البطالة في تغذية السلوك الإجرامي لدى الفرد، وقد قام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة ثم وضع عدداً من التساؤلات البحثية مثل : معرفة الأبعاد النفسية والاجتماعية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالجريمة . وما الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لظاهرة البطالة على السلوك الإجراميين في ضوء بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي ؟ لذلك أهتم الدراسة بشرح خمس نظريات وهي كالتالي :

أولاً: نظرية التحليل النفسي التي تركز على أن السلوك الإجرامي نتيجة للصراعات النفسية لدى الفرد والضغط النفسي التي تحدث بسبب الفشل والإحباط وعدم تحقيق الأهداف فتتفاعل هذه العوامل مع طبيعة حياة الفرد في البيئة التي تحيط به ، ولا شك أن البطالة إفرازات ودور في ذلك حيث إن الفرد لا يشعر بالأمن والاستقرار لعدم وجود دخل ثابت يوفر له حاجاته الأساسية التي تكفل له الحياة .

ثانياً: نظرية الضبط الاجتماعي التي تركز على فكرة أن الوظيفة تنسق وتضبط الحياة الاجتماعية للفرد فعدم توفر الوظيفة للفرد يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وهذا يجعل نشاط السلوك الإجرامي يزيد لعدم تقيد العاملين بأنظمة المجتمع .

(*) رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية .

ثالثاً: نظرية التوتر الاجتماعي التي تؤكد أن التعارف من الأهداف الموجودة في المجتمع وبين الوسائل المتاحة والمشروعة لتحقيقها، لذلك فإن هذا التعاون يؤثر على أفراد المجتمع ويجعلهم يشعرون بالتوتر ويظلون في صراع بين تحقيق الأهداف (وظيفة، دخل...) وبين صعوبة تحقيقها (تدريب، تعليم...)، فإما أن يقبل الفرد بالوضع أو يخرج عليه فتحدث الجريمة نتيجة شعورهم بالإحباط لعدم توافر الدخل المادي الثابت.

رابعاً: نظرية الوسم الانحرافي لها دور في تغذية البطالة للسلوك الإجرامي، فتركز هذه النظرية على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم (الفرد) بدلاً من طبيعة العمل الإجرامي، أي ما الذي دفعه لارتكاب الجريمة، فموقف المجتمع هو الذي يكسبه فعلاً صفة الإجرام من عدمه. فمتى ارتكب الفرد فعلاً إجرامياً ما لا يرحمه المجتمع ويتقبله بعد العقوبة فيصفه طوال حياته بالمجرم، مما يجعله يعود للجريمة مرة أخرى، وتوضح صحيفة السوابق في المجتمع السعودي ذلك تماماً.

خامساً: النظرية الأخيرة وتسمى نظرية الاختيار الاقتصادي، التي تركز على أن من حق الفرد الاختيار بين العمل المشروع وغير المشروع الذي يركز على مدى الجاذبية والامتيازات الموجودة في كل خيار من عدمه، فإذا كانت الوظيفة لا توجد فيها امتيازات مثل دخلها قليل وتتطلب جهداً وساعات عمل كثيرة، فمن الطبيعي أن الفرد سيتجه لارتكاب الجريمة باختياره الوسائل غير المشروعة للكسب المادي ونرى ذلك في الرشوة والفساد الإداري.

وتم ختام تلك المناقشة بتوضيح دور الشريعة الإسلامية التي بينت أن السلوك الإجرامي الذي تغذيه البطالة لا يعود لسبب واحد وإنما لعدة أسباب، نفسية (داخلية وخارجية) واجتماعية وبيئية، وتؤكد هذه الدراسة من خلال توصلها لنتيجة الوقاية والعلاج، أن ضعف الوازع الديني هو الإحساس الذي يجعل الفرد قريباً من ارتكاب الجريمة، وشرعت التعاليم الإسلامية، الزكاة والصدقة والمساعدات المالية للحفاظ على تكافل المجتمع وروابطه وبالتالي منع الجريمة.

بعد أن تم استعراض النظريات وما قدمته من معرفة وفهم علمي لدور البطالة نفسياً في ارتكاب الجريمة، قدمت الدراسة أهم العوامل المؤثرة في دور البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي (نفسية — اجتماعية — اقتصادية) ثم قدمت مرحلتين (يمكن اعتبارها توصيات) لبعض الأساليب الوقائية للحد من دور البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي والمرحلة الأخرى طرق علاجية تحد من زيادة الجريمة.

المقدمة

إن المتغيرات الاقتصادية لها أثر فعال في حياة أفراد أي مجتمع في هذا العالم، لذا نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً على دخل الفرد ومصروفاته، الذي هو الشريان المهم لتلبية حاجاته الأساسية الضرورية ليعيش محققاً الهدوء والأمن والاستقرار النفسي والاجتماعي له ولعائلته.

فنجد أن التفاعل المباشر المتبادل بين الأزمات الاقتصادية التي يمر بها أي مجتمع، سيكون لها تأثير مباشر بطريقة أو بأخرى على الانحراف، ومن ثم ارتكاب بعض الشباب للجريمة وبالذات العاطلون عن العمل من هؤلاء الشباب.

فإن العمل والارتباط بوظيفة ما، يوفر دخلاً ثابتاً للفرد، ويضمن تفاعله مع مجتمعه أفراداً ومؤسسات، ويمنحه قيمة للاعتراف بنفسه وبمكانته أمام مجتمعه. وعلى العكس حينما يفقد الإنسان وظيفته ولا يجد مصدر دخل ثابت، فهذا الانسجام في الشخصية والتفاعل بينه وبين مجتمعه يختل، وتكون ردة الفعل حدوث مشكلات على مستوى الفرد، باللجوء لأي وسيلة سلبية أو إيجابية ليحصل على حاجاته الأساسية، الجسمية والنفسية والاجتماعية. وتكون النتيجة في الغالب خروج على المعايير والقيم والسلوك السوي في المجتمع وهذا قد يسبب انحرافاً أو جريمة.

ومن هنا نجد أن الأزمات الاقتصادية، قد تولد ركوداً اقتصادياً يفقد الفرد أحياناً وظيفته، أو يقل دخله أو لا تتوافر وظائف جديدة للشباب الذي قد أكمل تعليمه الجامعي، أو الأكاديمي، أو حتى المهني، مما قد يحدث بطالة قد تؤدي إلى مشاكل، ومنها الانحراف وتفشي الجريمة على اختلاف أنواعها.

١ . ١ منهج وإجراءات الدراسة

١ . ١ . ١ تعريف المشكلة وأهميتها

الشباب في المجتمع هم عنصر فعال وبناء للنهوض به ، ولكن حينما يحدث خلل في نمو المجتمع وتقدمه ، فلا شك سيكون هذا ناتجاً عن مشكلة يواجهها شباب ذلك المجتمع . ، وقد تكون إحدى مشاكل شبابه هي البطالة . شمس وآخرون (١٩٩٤) وجدوا أن البطالة بين الشباب تعتبر عاملاً مهماً ودافعاً قوياً لوقوع الجريمة ، حيث وجدوا ٧٩٪ من أفراد عينة دراستهم والبالغ عددهم (٣٤٨) ارتكبوا الجريمة بسبب البطالة .

ويلاحظ أن التطور والتغير الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي حدث وما زال في المملكة العربية السعودية ، لا بد أن يؤثر في طبيعة حياة المجتمع السعودي بصفة عامة ، وبالأسرة بصفة خاصة ، حيث إن الناحية الاقتصادية وتأثيرها في المجتمع لها دور في وصف وتحليل أسباب الجريمة . فانخفاض دخل الفرد أو عدم توافر دخل ثابت بسبب عدم وجود وظيفة ، إضافة إلى ذلك نجد أن هناك زيادة في متطلبات الأسرة وحاجاتها ، كل ذلك قد يكون من العوامل التي لها تأثير بدرجات متفاوتة على ارتفاع نسبة الجريمة في أي مجتمع . فالبطالة كظاهرة اجتماعية لا تقتصر على المجتمع السعودي فقط ، ولكن تتصف بها مختلف المجتمعات على مختلف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فتوجد في الدول المتقدمة أيضاً مثل ما توجد في الدول النامية (عجوه ١٤٠٦) .

ونجد أن عدداً كبيراً من الخريجين يزيدون سنة بعد أخرى وهم لا يجدون وظائف كافية . فعلى سبيل المثال في عام ١٤٠٣هـ / ١٤٠٤هـ بلغ عدد الملتحقين بالمراحل الثانوية والمراحل الجامعية في المملكة ١٦٠٢٨٦ طالباً وارتفع هذا الرقم إلى ٢١٩٢٤٤ طالباً في ١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ أي بنسبة ٣٧٪ (شمس وآخرون ١٩٩٤) .

كما أشار السلطان (١٤٢٣هـ) إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن أعداد خريجي الثانوية العامة في المملكة العربية السعودية تفوق في أعدادها الطاقة الاستيعابية

لمؤسسات التعليم العالي ، مما جعل عدداً كبيراً من خريجي الثانوية غير قادرين على الالتحاق بهذه المؤسسات ، وأشار إلى أن هؤلاء الشباب يرغبون في العمل ولكنهم في الغالب لم يوفقوا مما يجعل العمالة الوافدة يشغل وظائف يكون المواطن في حاجة أساسية إليها .

عدد طلبة الثانوي	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٣٩٠ / ١٣٨٩ هـ	٥٠	٣٦٨	٩٥٨٤	٤٧٧
١٤٠٠ / ١٣٩٩ هـ	٢٥٩	٢٠٩٢	٥٤٨٤١	٣٠٠٧
١٤٢٠ / ١٤١٩ هـ	٥٨١	٤٧٧٧	١٢٧٠٤٢	٨١٩٥
١٤٢٢ / ١٤٢١ هـ	١٤٤٩	١١٤٨٧	٣٣١٠٧٦	٢٣٨٣٣

السالم (١٤٢٣)، ص ٦٧٦ .

الفئة	عدد الخريجين من الثانوية العامة ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ	عدد المقبولين فيما دون البكالوريوس ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ	عدد المقبولين في مرحلة البكالوريوس ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ
بنين	٨١٢١٥	١٥٨٠٢	٣٥١١٨
بنات	٨٧٧٨١	٩١٥٧	٥٦٩٨١

السالم (١٤٢٣)، ص ٦٧٦ .

ولعل استعراض الجدولين المذكورين أعلاه يؤكد لنا وبالأرقام أن عدد الطلبة والخريجين في أنحاء المملكة العربية السعودية بين العام ١٣٨٩ هـ و العام ١٤٢٢ هـ في ارتفاع مما قد يزيد من مشكلة البطالة بين الشباب لعدم القدرة على توفير العدد الكافي من الوظائف لهم بعد تخرجهم مباشرة . وهذا ما توضحه الأرقام في الجدولين التاليين لعدد الخريجين والتي تزيد نسبتها سنة بعد سنة ، مثال : نجد أن عدد الطلاب ١٢٧٠٤٢ في العام الدراسي ١٤١٩ / ١٤٢٠ بينما زاد العدد ليصبح ٣٣١٠٧٦ في العام ١٤٢١ / ١٤٢٢ . ويؤكد ذلك نسبة المقبولين لمرحلة البكالوريوس للعام ١٤٢١ / ١٤٢٢ والتي

تقدر بـ ٣٥١١٨ طالباً و ٥٦٩٨١ طالبة والمتوقع تخرجهم بعد أربع سنوات من التاريخ المذكور . تلك الزيادة في الأعداد تحتاج إلى توفير وظائف تساعد في الحصول على دخل ثابت يستطيعون من خلاله بدء حياة اجتماعية هادئة مستقرة (تكوين أسرة) خصوصاً أنهم من فئة الشباب . فإذا لم يتم تدارك أمرهم فيحتمل أن تحدث بطالة ، وقد تسبب هذه البطالة سلوكيات لا يقرها المجتمع وقد تخل بأمنه واستقراره .

إحصائية بأعداد الطلاب الخريجين (بنين) والمتوقع تخرجهم من الثانوية العامة للأعوام (١٤١٦/١٤١٧هـ إلى ١٤٢٩/١٤٣٠هـ)

العام الدراسي	عدد خريجي الثانوية العامة
١٤١٦/١٤١٧هـ	٥٢٢٣٠
١٤١٧/١٤١٨هـ	٥٨٠٠٣
١٤١٨/١٤١٩هـ	٧٠١٦٦
١٤١٩/١٤٢٠هـ	٧٧٧٦٤
١٤٢٠/١٤٢١هـ	٨٦٢٥٢
١٤٢١/١٤٢٢هـ	٩٠١٨٨
١٤٢٢/١٤٢٣هـ	٩٣٠٩٩
١٤٢٣/١٤٢٤هـ	٩٦٨٢٥
١٤٢٤/١٤٢٥هـ	٩٨٠٤٨
١٤٢٥/١٤٢٦هـ	٩٨٨٣٦
١٤٢٦/١٤٢٧هـ	١٠٠٥٣
١٤٢٧/١٤٢٨هـ	١٠٣٣٢٣
١٤٢٨/١٤٢٩هـ	١٠٢٣٤٦
١٤٢٩/١٤٣٠هـ	٩٩٣٨٧

العبدالحافظ ، ٧٧٩ : ١٤٢٣هـ

يوضح الجدول أن أعداد الخريجين في مرحلة الثانوية (يعرض الباحث هذه الفئة كمؤشر فقط) في زيادة وارتفاع، هذا يعكس حصيلة النمو السكاني السعودي السنوي الذي قدر بـ ٢, ٤ ليصل في عام ١٤٤٠هـ إلى ٣٩ مليون نسمة منهم ٢٢ مليون نسمة في سن التعليم، مما يبرز زيادة عدد الخريجين من سنة إلى أخرى حيث قدر عدد الخريجين بـ ٥٢٢٣٠ في عام ١٤١٦/ ١٤١٧هـ وسيصبح في العام ١٤٢٩/ ١٤٣٠هـ حوالي ١٠٠, ٠٠٠ خريج، وهذا يدعو وجوب البحث عن مؤسسات تعليمية وتدريبية تطور وتستوعب هذه الفئة من الشباب لئتم انخراطهم في وظائف مناسبة توفر لهم دخلاً كافياً، وهذا يلزمه تضافر الجهود لإيجاد الحلول، وأن لم يحصل ذلك فيحتمل أن ينتهي الأمر بهؤلاء الخريجين إلى رفع نسبة البطالة في المجتمع السعودي ويضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على برامج التنمية المختلفة، إذ لا بد من أن تكون النظرة للمستقبل وربطه بالحاضر والماضي، للتقليل من المشاكل بشكل عام، ومنها البطالة بشكل خاص، ولتأكيد ذلك نجد أن خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ) قد أوضحت أنه من ما مجموعه ٣, ٨١٧ ألف من القوى العاملة السعودية المتوقع دخولها لسوق العمل خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ١٤٢٥هـ يوجد بينهم ما نسبته ٦٥٪ حاصلين على الثانوية العامة فما دون، مقابل ٩, ٢١٪ من الداخلين لسوق العمل من السعوديين ممن يحملون شهادات جامعية معظمهم خريجو كليات نظرية لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل. وبالنظر للنسب المذكورة أعلاه فقد يتضح أن هناك بطالة في المجتمع السعودي وقد تزيد هذه البطالة من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الفرد والمجتمع، وتجعله عرضة لارتكاب الجريمة لا بقصد الاحتراف ورغبة في ارتكاب الجريمة وإنما من أجل الحصول على المال الذي هو عصب الحياة.

وإن دراسة ظاهرة البطالة كعامل مؤثر في ارتكاب الشباب للجريمة في المجتمع السعودي سيكون له أهمية علمية؛ حيث ستزودنا الدراسات بفهم أكاديمي لأثر تلك الظاهرة على السلوك الإجرامي، وستكشف لنا مدى حجم هذه المشكلة على مستوى الشباب، وكذلك على مستوى الأجهزة الأمنية من حيث التعامل معها، ومعرفة أثرها، وكيفية وضع الخطط الأمنية والبرامج لها. كل هذا سيساهم في نقص الجريمة لدى

الفرد السعودي لأن كثرة الجرائم سينعكس على الأسرة والمجتمع ومؤسسات المملكة بشكل سلبي، وفي حالة فهم ظاهرة البطالة ستكون نتائجها أيضاً مفيدة لخطط التنمية لمعالجة هذه المشكلة لدى الشباب في المملكة العربية السعودية.

وحيث إن هناك عوامل عديدة ومختلفة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ولكن هذه الدراسة ستركز على سيكولوجية البطالة أو بالأصح الأبعاد النفسية للبطالة، وتفسيرها وأثرها على السلوك وطرق علاجها بشكل عام.

وستركز هذه الدراسة على جانب البطالة كعامل من عوامل ارتكاب الجريمة، خصوصاً في هذا الوقت لما تشهده المملكة العربية السعودية من متغيرات اقتصادية واجتماعية تتأثر سلباً وإيجاباً بالأزمات الاقتصادية والحروب التي حصلت، كحرب إيران والعراق، والعراق والكويت، وأفغانستان وأمريكا ثم الاحتلال الأمريكي للعراق. وأخيراً أزمة الشرق الأوسط بفلسطين. ومن آثار هذه الأزمات الاقتصادية وزيادة عدد السكان وتأثر المجتمع بالمتغيرات من حولة، نادت المملكة العربية السعودية على المستوى الرسمي بسعودة الوظائف في مختلف المهن، وأصبح شعاراً رسمياً تدعمه بكل قوة. وهذه دلالة على أنه يوجد عدد من الشباب السعودي عاطل عن العمل أو في وظائف دخلها المادي أقل من المطلوب على مستوى الوظائف الأهلية أو الحكومية.

لذلك أعد الباحث هذه الدراسة النظرية والتي ستوضح التفسير السيكولوجي للبطالة، وتهدف كذلك إلى دراسة أثر عامل البطالة على ارتكاب الشباب للجريمة في ظل العرف الاجتماعي والثقافي والديني للبيئة السعودية خاصة.

١ . ٢ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى: توضيح وتحليل ظاهرة البطالة من وجهة نظر نفسية، وستوضح الأبعاد النفسية للبطالة ودورها في تغذية السلوك المنحرف والإجرامي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضمن إطار نفسي، واجتماعي، واقتصادي، حيث لا يمكن أن نتحدث عن سيكولوجية البطالة دون التطرق للعوامل المؤدية للبطالة

بشكل عام .

وتركز هذه الدراسة على ربط الإطار النظري لها ببعض النظريات العلمية المفسرة للسلوك الإجرامي وهي : النظرية النفسية ، (التحليل النفسي) ، الضبط الاجتماعي ، التوتر الاجتماعي ، الوسم الانحرافي ونظرية الاختيار الاقتصادي . وتهدف هذه الدراسة أيضاً ، إلى شرح العلاقة السببية (من وجهة نظر هذه النظريات) بين ظاهرة البطالة والجريمة حسب تعريف البطالة المعطى في هذه الدراسة .

وستركز الدراسة كذلك على أثر العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي .

١ . ٣ تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية :

- ١ - ما هي الأبعاد المحتملة النفسية والاجتماعية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالجريمة في ضوء بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي ؟
- ٢ - ما هي الآثار النفسية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي ؟
- ٣ - ما هي الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي ؟
- ٤ - ما هي الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي ؟
- ٥ - ما هي أنسب طرق الوقاية والعلاج للسلوك الإجرامي الناتج عن ظاهرة البطالة ؟

١ . ٤ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي النظري الاستنتاجي ، الذي يتطلب تحليلاً كيفياً وليس كمياً كقاعدة أساسية للبحث في سيكولوجية البطالة ، وللإجابة عن الأسئلة الرئيسية لهذه الدراسة .

١. ٥ المجال البشري للدراسة

تهتم الدراسة بفهم الفئة العاطلة من الجنسين الذكور الإناث، وتركز على الفئة العمرية بين (١٨-٤٥) ويدخل تحت هذه الفئة الذين تخرجوا وحصلوا على الشهادات المناسبة، ولكن لم يجدوا وظيفة أو ينتظرون الحصول على فرصة وظيفية. والفئة الثانية، هم الذين يعملون في وظائف لساعات طويلة مقابل أجر قليل أو غير كاف، والفئة الثالثة، هم الذين انتهت عقود أعمالهم الحالية ويبحثون عن وظيفة، والفئة الرابعة، هم الذين قد فصلوا من أعمالهم ولم يجدوا البديل، ولا ننسى الفئة الخامسة غير المؤهلة علمياً وتعليمياً وتعاني من عدم وجود وظيفة وإن حصلوا عليها فإن دخلها غير كاف. وأخيراً الفئة السادسة، هم الذين تأثر سلوكهم سلباً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لظاهرة البطالة.

٢. تعريف وتصنيف المجرمين والجريمة

٢. ١ تعريف الانحراف

قبل تعريف الجريمة لا بد أن نشير إلى الفرق البسيط بين مصطلح «انحراف» ومصطلح «الجريمة». فلقد وجد أن الفرق بين الانحراف والجريمة، يكمن في درجة ردة فعل المجتمع تجاه الفعل، فتذمر أفراد المجتمع من الفعل ثم محاولة نصحهم له بالإقلاع دون تطبيق إجراءات عقابية على الفرد لمنعه من ذلك فهذا الفعل يطلق عليه انحراف (شتا ١٩٨٧). ولقد أشار الحديشي (١٩٩٦) إلى أن الانحراف، يشمل معتقدات وأفعالا وأقوالاً قد لا تعتبر جرائم بحد ذاتها ولكنها تمثل خروجاً على قيم وعادات وتقاليد المجتمع كما قد يوجد في الشريعة الإسلامية.

٢. ٢ تعريف الجريمة

في تعريف الجريمة نجد أن السلوك الإجرامي يتطلب تطبيق إجراءات عقابية لمنع

صاحب الفعل أو غيره من معاودته لذلك السلوك . لذا نجد أن التعريفين التاليين شاملين وهما :

أولاً : عرف الماوردى الجريمة بأنها «محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير» (السمالوطنى ١٩٨٣ ص ٢٨) .

ثانياً : عرف الحديشي الجريمة (١٩٩٦م ص ٧٧) بأنها (كل ما نص الشرع أو القانون على تجريمه من الأفعال والأقوال وجعل له عقوبة صريحة مثل ، جرائم الحدود والقصاص أو منح القاضي صلاحية تحديد العقوبة كما هو الحال في جرائم التعزير) .

لذلك يرى الحديشي ، أن الفعل لا يعتبر جريمة إلا بوجود نص يدل على وجود عقوبة صالحة للتطبيق . فيتضح من التعريف - أن هذا التحديد بوجود عقوبة هو ما يجعل الجريمة أكثر وضوحاً وثباتاً ، وغير قابلة للتغير أو خاضعة للعادات والقيم والمعايير الاجتماعية . فمن هذا المبدأ نجد أن هناك انحرافات لم تكن جريمة في يوم ما ، ثم أصبحت جريمة فيما بعد ، (كشرب الخمر وواد البنات في الجاهلية والإسلام) . والعكس صحيح ، مثل عمل المرأة وركوبها مع سائق بدون محرم (الساعاتي ١٩٨٣) .

٢ . ٣ التصنيف السيكولوجي للمجرمين

هناك عدة تصنيفات للمجرمين من لدن العلماء ، وذلك حسب ما ينتسبون إليه من مدارس ، ولكن ما تهتم به هذه الدراسة تصنيف المجرمين من جانب المهتمين بالدراسات النفسية ، والذين يضعون في الاعتبار فهم شخصية المجرم وخصاله النفسية الانفعالية ودوافعه الشعورية واللاشعورية وكافة الاضطرابات النفسية والعقلية التي يمكن أن يعاني منها المجرم ، وهي كثيرة ولكن نعرض للتصنيف العام التالي والذي يركز على نوعين أساسيين (ربيع ١٩٩٤ ص ٥٦-٥٧) :

الأول : حسب تكرار الجريمة (١- المجرم العارض ٢- المجرم المزمن) .

الثاني : حسب شخصية المجرم (٣- المجرم السوي ٤- المجرم المضطرب)

ومن أهم سمات وصفات شخصية هؤلاء المجرمين الأربعة مايلي :

أ - المجرم العارض: (لم يرتكب جريمة من قبل)

هو الذي يقوم بارتكاب جريمته بسبب ظروف خارجية (اقتصادية أو اجتماعية) مثل الأب الذي يسرق ليطعم أبنائه (وما يحدث في ظروف الحرب من أزمات اقتصادية أو اجتماعية بالغة الشدة تؤدي ببعض الأفراد للسرقة). أو الشخص الذي يرتكب جريمته في لحظة معينة من حياته وغالباً تكون جرائمه متفرقة ومتباعدة.

ب - المجرم المزمّن أو المعاود

هو من ارتكب جريمة في السابق وطبق عليه حكم بالعقوبة (السجن) وبعد خروجه عاد إلى ارتكاب جريمة أخرى. فالمجرم الجديد أو من ارتكب جريمة لأول مرة لا يعتبر مجرمًا عائدًا إلا إذا ارتكب جريمة ونفذت فيه العقوبة ثم كرر الجريمة نفسها أو جريمة أخرى.

ويرى الباحث ومن وجهة نظر نفسية أن المجرم المزمّن لا بد أن يكون لديه نوع من التوتر والقلق وعدم الاتزان الانفعالي يدفعه لعدم ضبط النفس وكبح الرغبات وإلا لما عاد للجريمة مرة أخرى وتحت أي ظرف.

ج - المجرم السوي

هو المجرم الذي لا يعاني مناضطرابات خطيرة في شخصيته والبرهان، أنه قادر على التوافق النفسي السوي مع بيئته التي يعيش فيها وخصوصاً إذا وجدت بيئة صالحة من حوله، إلا أنه يرتكب الجرائم كنتيجة لما تلقاه من قيم وعادات ومعايير البيئة الفاسدة التي تربى فيها من قبل والتي تخالف المعايير والقيم الاجتماعية الصحيحة السائدة في المجتمع، مثل أن هناك من يعتقد أن السرقة من الأغنياء لا تعتبر سرقة. وكذلك المجرم المحترف الذي يأخذ الجريمة مهنة له أو مصدر رزق لمعيشته.

ويرى الباحث أن المجرم السوي (لا شك أن هذا المصطلح يخالف أو يتناقض مع كلمة جريمة لأن الجريمة غير سوية) وكما تؤكد المدرسة السلوكية أنه تعلم هذا السلوك الإجرامي وتعزز لديه إيجابياً بأن المجرم يحصل على ما يريد. ولذلك فإن الجريمة

هنا، سلوك متعلم ومكتسب عززته البيئة . فعلماء النفس السلوكيين يفسرون ذلك بقولهم إن الجريمة نشأت من جراء عملية تعلم خاطئة . فالطفل الذي ينشأ في بيئة إجرامية يوجد منها نماذج سيئة قد يتعلم السلوك الإجرامي بسبب المحيطين به وخصوصاً أن وجد مجرم في أسرته (العيسوي بدون تاريخ) .

د - المجرم غير السوي أو مضطرب الشخصية

هو الفرد الذي يرتكب الجريمة نتيجة لاضطراب في الشخصية إما عضوي أو وظيفي (نفسي جسمي) في شخصيته مثل أن يكون مصاباً بالصرع ، تأخر عقلي ، مرض عصابي (نفسي) أو ذهاني (عقلي) أو ممن لديه شخصية سيكوباتية ، والشخصية السيكوباتية هي ما يشغل الباحثين في الوقت الحاضر ، بسبب انتشارها في معظم المجتمعات ولا تكاد في الغالب أن تخلو منها أسرة .

وفي رأي الباحث أن صاحب الشخصية السيكوباتية هو ما قد يساعدنا أكثر على فهم سلوك المجرم العاطل وسنلقي عليها الضوء لاحقاً .

٢ . ٤ الشخصية السيكوباتية: (الشخصية المضادة للمجتمع)

بما أن الحديث هنا يدور حول البطالة وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة بالجريمة ، كان لا بد من التطرق لهذه الشخصية السيكوباتية ، وذلك للإجابة على تساؤل واحد قد يشغل ذهن بعض المهتمين وهو : لماذا يكون بعض الأفراد قادرين على العمل والإنتاج ولا يعملون ويفضلون البطالة ، وهناك فئة أخرى يلتحقون بالوظائف ، ومع ذلك تحصل لهم المشاكل ويلأثون للسلوك الإجرامي ؟ ، فتجدهم غير متقيدين بأوقات الدوام ، كثيري التذمر ، معاملتهم قاسية لزملائهم والمراجعين ، يفتقر البعض إلى عدم الأمانة ، ولا يستجيبون للنصح أو الإرشاد والتوجيه ، لا ترددهم عقوبة وتكون شكاوهم لأسرهم وللمحيطين بهم أنهم لا يجدون وظيفة أو عملاً وإن وجدوها فهي لا تناسبهم ، وفي الغالب يتكلمون على أسرهم في الصرف عليهم وإن تعذر ذلك لجأوا إلى السلوك المنحرف ثم الإجرامي للحصول على المال .

وللإجابة عن جزء من هذا السؤال كان لا بد من إلقاء مزيد من الضوء على سمات هذه الشخصية .

فالشخصية السيكوباتية هي : إحدى أنواع اضطرابات الشخصية ، وهي شخصية مضادة للمجتمع والتي أشار إليها العيسوي (١٤١٧) بأنها عبارة عن نزعة لا يصنف صاحبها من فئة المصابين بالمرض العقلي ، ولا من ضمن فئة المصابين بالمرض النفسي ، وإنما يصنف صاحبها ضمن فئة أصحاب الاضطرابات الأخلاقية والسلوكية (المطوع ٢٠٠٠).

إذاً أصحاب هذه الشخصية تدفعهم أنماطهم السلوكية إلى صراع مع المجتمع بشكل متكرر . كما أن من سمة شخصيتهم عدم الإيمان بالقيم الدينية ، ولديهم ميول عدواني ، وأهم ما يميزهم النرجسية وهي : حبهم الشديد لذاتهم وعشقهم لها ، فهم عاجزون عن الانتماء لبيئتهم الاجتماعية وما بها من قيم وعادات وتقاليد .

وما يهم هنا أن صاحب الشخصية السيكوباتية ، يكون في صراع متكرر مع المجتمع ، ولذلك يمكن أن يكون الوضع المادي للأسرة سيئاً . مثل : عدم توفر الدخل أو عدم كفايته ، سوء حالة السكن أو الحي ، نوع المسكن ، عدم توافر وسائل الترفيه ، أو بشكل عام تكون البيئة فقيرة جداً مما يغذي هذا الشعور المضاد للمجتمع لدى الأسرة أو أحد أبنائها ، وتغذي وتقوي السلوك الإجرامي ليس فقط لارتكاب الجريمة بل وتكرارها .

وهناك صلة كبيرة بين الشخصية السيكوباتية والجريمة ؛ ولقد ذكر السمالوطي (١٩٨٣ ص ٢٢٨ : ٢٢٩) ما يؤكد ذلك حيث قال (نجد أن الصلة قوية وواضحة بين السيكوباتية والجريمة ، لدرجة أن بعض الباحثين يؤكدون أن كل المجرمين) باستثناء أولئك الذين يرتكبونها بشكل عرضي غير مقصود) يعانون من شخصية سيكوباتية). لذلك الشخصية السيكوباتية موجودة في سلوك كل المجرمين ، أو على الأصح هي عامل مشترك في شخصية المجرم . لهذا نوجز بشكل مختصر أهم خصائص الشخصية السيكوباتية (السمالوطي ١٩٨٣ ، ربيع ١٩٩٤ ، المطوع ٢٠٠٠) :

- مجرم يكرر الجريمة ويعود لها مهما كانت شدة العقوبة ، فهو لا يفكر في عواقب جرائمه ، غير متخصص بشكل واضح في جرائم معينة ، فهو يرتكب كافة أنواع الجرائم ليشبع حاجاته مع تجاهل شعور الآخرين .
- لدى صاحبها نقص كبير في النمو الأخلاقي والضمير ، ولا يشعر بالندم والأسف لأفعاله .

- ليس لديه هدف في الحياة سوى المتعة واللذة الوقتية ، ولا يتحمل الإحباط والفشل .

- لديه قدرة على تكوين العلاقات والتعامل مع الآخرين ، كما يظهر اللطف ويبدو ذكياً ومبتهجاً ويعطي انطباعاً بأنه صريح وأمين عند مقابله .

ويمكن أن يصنف سلوك السيكوباتي بأسلوب بسيط مثل ، ابتعاد الفرد الدائم عن الصدق ، وقد ينتهي بارتكاب جريمة اغتصاب أو قتل . وليدرك الفارق من التدرج والتنوع ما بين هذين الطبعين من سلوكيات إجرامية أو انحرافية أخرى .

٢ . ٥ تفسير العوامل المسببة للشخصية السيكوباتية

يجمع العلماء على أن الشخصية السيكوباتية نتيجة لعدة عوامل تتعلق بالتكوين الجسمي والفسولوجي ، وبأساليب التنشئة والتربية الاجتماعية وخبراتها الخاطئة ، والتي مر بها الفرد أثناء مراحل النمو ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاش فيها (بيئة أسرية وسكنية فقيرة ومفككة) .

ولا ننسى - كمسلمين - أن نؤكد على أن انعدام أو اختلال العقيدة الإسلامية لدى الشخص إذا أضيفت إلى أمور نفسية واجتماعية واقتصادية أيضاً غير سليمة أو سلبية ستسهم بشكل قوي في خلق شخصية سيكوباتية شديدة الانحراف .

خلاصة القول : حينما ينظر لشخصية السيكوباتي كتصنيف إجرامي يوجد لدى غالبية المجرمين ، وينظر إلى صفات وسمات هذه الشخصية ويصادف ذلك بطالة لدى الفرد . فقد يكون سلوكه الإجرامي عنيفاً كردة فعل قوية للعوامل التي شكلت وساهمت في نمو صفات هذه الشخصية .

٢ . ٦ بعض أنواع الجرائم ذات الصلة بالبطالة

يرى الباحث ألا يتطرق لأنواع الجرائم وتصنيفاتها بشكل عام، ولكن المهم هنا هو معرفة الجرائم التي لها علاقة إلى حد ما بسيكولوجية البطالة، حيث إن هناك نوعاً من أنواع الجرائم يتمشى مع درجة الذكاء، والضعف العقلي، والمستوى الاقتصادي. (وتحديداً يركز على الناحية الاقتصادية مثل الفقر، والبطالة، وعدم توافر دخل ثابت، ونقص في الخدمات الأساسية في المسكن أو الحي).

١ - فالمجتمع ذو البيئة الاقتصادية المتدنية، قد تظهر فيه جرائم مثل: التشرد، تدمير الممتلكات، القسوة والعدوانية التي منشؤها النفسي حالة من الطيش والجهل والإهمال من جهة، والبعض يكون بسبب العوز الاقتصادي، أو الخوف من العقاب، أو الفضيحة والعار، أو التعرض لإهانة معينة. وقد تكون الجرائم منظمة إن وجد عمل إجرامي جماعي.

٢ - السرقات و السطو المسلح (كذلك الرشوة والاختلاس) على مختلف مستوياتها وأنواعها، يكون أصحابها في الغالب أعلى ذكاءً، أو يكون دافع الجريمة لديهم هو الكسب السريع الجشع، والسعي وراء لذة معينة (مخدرات، دعارة) وذلك لإعراضهم عن العمل أو كرههم له بسبب عدم ثقتهم في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتي قد يكون للبطالة دور في تغذيتها وغالباً تكون هذه الجرائم جماعية.

٣ - جرائم الذهانين المصابين بأمراض عقلية، تتسم جرائمهم بالعنف والقتل، أو محاولة القتل العنيف والاعتداءات الجنسية الشاذة، ويكون هؤلاء عبئاً على العاملين في المؤسسات الإصلاحية ويحتاجون إلى جهد كبير من العناية والعلاج وليس للبيئة الاقتصادية إلى حد ما دور فيها.

٣ . تعريف ونشأة وقياس البطالة

٣ . ١ تعريف البطالة

عرفت دائرة المعارف الأمريكية البطالة بأنها «مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه» (في الفوزان، ٧٤٧: ٢٠٠٢).

وعرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها «كل عاطل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» (الفوزان، ٧٤٧: ٢٠٠٢).

وهناك تعريف عام للبطالة كما ذكره عجوة (١٩٨٦) بأنه: «الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين». هذا تعريف عام يدخل في نطاقه الذكر والأنثى، ويواكب ظروف البلاد العربية وهناك تعريف آخر للبطالة، وذلك حسب ما تراه السوق الأوروبية المشتركة حيث يعتبر الشخص عاطلاً إذا: (CASSON 1969 عن عجوة ١٩٨٦: ص ٢٦-٢٧).

- ١- أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً.
 - ٢- انتهى عقد عمله ولم يجد عملاً آخر.
 - ٣- استغني عن خدماته كانهاء عقده ولم يجد عملاً.
 - ٤- كان يعمل في عمله أو عمل أسرته ما لا يقل عن ١٤ ساعة في الأسبوع.
- و هنا يرى الباحث أن إضافة فئتين هامتين لهذا التعريف سيجعله مناسباً أكثر لطبيعة الثقافة والبيئة للمجتمع السعودي بالذات. وهذه الإضافة مكملية لما ذكر في النقطة الثالثة (٣) و الفئتين تشملان:

- ١- من استغني عنه (فصل أو طرد) من عمله بسبب مخالفته لنظام الوظيفة، أو ارتكب فعلاً إجرامياً أو حُكم عليه بحكم شرعي وفي ضوءه حرم من وظيفته نهائياً أو فترة زمنية طويلة (وهذا ما يسمى بصحيفة السوابق).

٢- الفئة من الطلاب الذين لا يجدون فرصة لتكملة دراستهم أو تدريبهم، وأخص بتلك الفئة خريجي الثانوية والجامعة من الجنسين .

وهي في رأي الباحث تشكل بطالة تدفع هذه الفئة للضياع وقضاء وقت الفراغ في أشياء سلبية منها، الانحراف والإجرام . وهما قد يمثلان النواة الأولى للإجرام . إلا أن الباحث يرى أن تعريف السوق الأوربية المشتركة قد يكون أدق وأشمل من التعريف العام المذكور أعلاه، بسبب أنه ذكر أن من أتم تعليمه ولم يجد عملاً بسبب قلة الوظائف، وكذلك ما ذكر في ٢ ، ٣ أن من انتهى عقد عمله أو استغني عنه ولم يجد عملاً آخر . وهذا يشمل الفئة التي لديها خبرة ولم تجد عملاً آخر . وأضاف الباحث على هذه الفئة الأفراد الذين طردوا من عملهم بسبب الإخلال بنظام الوظيفة أو أي سبب آخر خارج عن الإرادة . . وكذلك فئة الذين لا يجدون فرصاً دراسية ، أو تدريبية، توفر دخلاً ثابتاً أو إضافياً لهم . أما الفئة الرابعة فهي من يكون دخلها لا يكفي وذلك بسبب عدم توافر الأجر المناسب، أو الوظيفة التي تناسب المؤهلات ذات الدخل العالي . وهذا التعريف أيضاً يكون صالحاً ومناسباً حينما تكون البطالة ظاهرة ومشكلة لا بد من إخضاعها للدراسة .

٣ . ٢ نشأة البطالة

تنشأ البطالة في الغالب أثناء الركود الاقتصادي (المهنا ١٩٥٠)، والتي تحدث بسبب الأزمات الاقتصادية والتي يمر بها مجتمع بعينه أو دولة معينة تسبب الركود الاقتصادي العالمي وتخلق مشاكل اجتماعية مثل ظاهرة البطالة .

فنتيجة لهذه المتغيرات الاقتصادية كتغيير الإنتاج أو القوة العاملة (بطالة هيكلية)، وإدخال تقنية حديثة لتحل محل الإنسان مثل : ما يحدث اليوم من تبدل وتغيير الوظائف حسب حاجة سوق العمل ، والهجرة من القرى للمدن والعكس طبقاً لتوافر فرص العمل (بطالة فنية)، زيادة الطلب والعرض والغلاء المعيشي المحلي والعالمي والحروب وغيرها، تدفع بعض رؤوس الأموال للهجرة، كل ذلك يحدث بطالة أو شبه بطالة، مما يجعل بعض الشركات تبدل وتطور وتغير وتخفف طبقاً لمتغيرات

ولمستجدات ظروف العمل . ويمكن أن تطول مدة البطالة لعدة أشهر وسنوات وتصبح ظاهرة مزمنة ، فتوجد سلبيات كثيرة في المجتمع تستحق الدراسة . ويمكن أيضاً أن تصبح ظاهرة البطالة قصيرة المدى ، أو جزئية (تكون فيها القوة العاملة غير مستخدمة استخداماً كاملاً) وأيضاً هذه لها سلبياتها في المجتمع التي توجد فيه .

٣ . ٣ قياس معدل البطالة ونسبتها

تقاس البطالة في الدول المتقدمة بطريقة حسابية وبنسب إحصائية دقيقة نظراً لتوفر الأرقام الإحصائية لديهم فهذه الدول خير مثال لذلك . حيث يعتبر الاقتصاد القومي في أعلى معدل تشغيلي له إذا كانت نسبة البطالة ٣٪ من العمال ، ففي هذه الحالة تعتبر البطالة مؤقتة أو بسيطة تزول بزوال العارض (المهنا ١٩٥٠) . وقد تقاس البطالة أيضاً بمقياس معدل الأفراد العاملين أو أصحاب الوظائف ونسبتهم لعدد السكان في البلد . والملاحظ هنا وخصوصاً في الدول النامية وبالذات العربية منها أنه لا توجد نسب إحصائية دقيقة لمعدل البطالة يمكن قياسه ، أو الاعتماد عليه في الدراسة . ولكن يعرف أنه حينما تعطى أرقام وإحصاءات رسمية من لدن بلد عربي واحد ، فعلياً أن ندرك أحياناً أن هذه الأرقام لمعدل البطالة ليست ثابتة ودقيقة ١٠٠٪ ، أي لا تمثل حجم الرقم الفعلي لحجم البطالة ، وما هو أثرها كظاهرة . لذلك لا بد من عمل الإحصاءات الدقيقة ومتابعة الباحثين لدراسة هذه الظاهرة وعلاقتها بالسلوكيات السلبية في المجتمع ومنها معدل الجريمة (عجوة ١٩٨٦) .

وذكرت الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة (٢٠٠٢) في تقرير لها ، أن سكان المملكة العربية السعودية يبلغون نحو ٢٢ مليون نسمة وبينهم ٦٠٪ من الشباب في سن العشرين ، حجم القوى العاملة نحو ٧,٢ مليون عامل يمثلون ٣٢,٥٪ من إجمالي عدد السكان ، منهم أيضاً نحو ٣,٢ مليون عامل سعودي ، يشكلون ٤٤,٢٪ من إجمالي القوى العاملة ، في حين يوجد ٤ مليون عامل غير سعودي يشكلون نحو ٨,٥٥٪ من حجم القوى العاملة .

ولقد أشار العبد الحافظ (٢٠٠٢) إلى أن عدد السكان في المملكة في زيادة

مستمرة تقدر بـ ٢, ٤ سنوياً ليصل في عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) إلى حوالي ٣٩ مليون نسمة منهم ٢٢ مليون نسمة في سن التعليم وكذلك العمل .

فإذا ربطنا ما ذكر أعلاه البطالة ونسبتها، نجد أنها قد تزيد إذا لم تتوافر قنوات تعليمية وتدريبية وتطويرية ل يتم توجيههم إلى مواقع عمل ملائمة تستوعب الزيادة الملحوظة في عدد السكان بدل الاعتماد على العمالة الوافدة، والذين يشكلون ما نسبته ٨, ٥٥٪ من القوى العاملة في المملكة، حيث إنه يعمل في القطاع الخاص نحو ٣, ٦ مليون عامل، تشكل العمالة السعودية منها نحو ٧, ٣٨٪ مقابل ٣, ٦١٪ للعمالة غير السعودية (الغرفة التجارية بجدة ٢٠٠٢). ذكر هذه النسبة يتطلب العمل لإحلال عمالة سعودية مدربة محل الأجنبية وهذا ما استعدت له المملكة من خلال الخطة الخمسية السابعة بتقليص العمالة الأجنبية سنوياً.

فنجداً مع هذه الأرقام والنسب احتمال أن يزيد معدل البطالة (السالم والعريني، ١٤٢٣هـ) ليس في المملكة فحسب، بل في دول الخليج العربي، فقلد أشار السالم والعريني أن معدل بطالة الخليج سيتضاعف في عام ٢٠١٠م إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مستواه عام ١٩٩٥م والذي قدر بـ ٤, ٤٪ عن المعدل الموجود لها حالياً؛ لذا على هذه الدول وخصوصاً المملكة العربية السعودية أن تتخذ إجراءات فعلية لتقليص عدد العمالة الأجنبية وإبدالها بسعوديين مدربين وهذا ما تقوم به المملكة خلال خطة التنمية السابعة حيث، ركزت على تنمية القوى البشرية السعودية. ذكر السالم والعريني (٦٦٩): ١٤٢٣هـ ركزت خطة التنمية السابعة على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية وحرصت على معالجة القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياسته في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية.

إذاً فالمملكة حريصة على تخفيض ظاهرة البطالة والعمل على الحد منها مما يؤكد حرصها على التأهيل والتدريب لشباب الوطن وإعداده للمستقبل بطريقة علمية مدروسة.

وتشير رضا وفضل (١٤٢٣هـ) (في الثقافي ١٤٢٣هـ) إلى أن عدد العاطلين عن العمل في المجتمع السعودي يقدر بنحو ٦٠٠ ألف نسمة من السكان وأن نسبة البطالة

تبلغ ٧,٧٪ ويشير الفريان (١٤٢٣هـ) إلى أنه وفقاً لدراسة مجلس القوى العاملة في المملكة، ورغم أن البطالة بدأت منذ فترة قصيرة في المملكة إلا أنها وصلت سريعاً إلى (٦١٤٠٠٠) مواطن بنسبة تقدر بـ ١٤٪ من حجم القوى العاملة في المملكة مع وجود علاقة قوية بين ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الجريمة (في الثقفي ١٤٢٣هـ).

وأشار السالم والعريني (١٤٢٣هـ) إلى تقرير أعدته صحيفة سعودي جزيث في ٢٣/٧/١٩٩٩م ذكرت فيه تقديراً لنسبة البطالة في المملكة العربية السعودية بـ ٢٧٪ في عام ١٩٩٩م وقارنته بما نسبته ١٢٪ قبل خمس سنوات من تاريخ إعداد تقريرهم، وذكر السالم والعريني أنه لا توجد أرقام ثابتة عن نسبة البطالة في المملكة ولكن يشير أن بعض الخبراء في الاقتصاد ومن خلال تقديرهم للواقع يرون أن البطالة في المجتمع السعودي هي أعلى من المستويات المقبولة في العديد من الدول النامية والمتقدمة.

وهنا لا بد أن نذكر بعض الإحصائيات عن البطالة والتي تحدد فيها نسبة البطالة الحقيقية بشكل علمي، بمعنى لم تذكر التقارير الطريقة العلمية التي استخدمت لتحديد هذه النسبة. هذه النسب قد تجعل الفرد أحياناً يعتقد أن هناك مبالغة في نسبة البطالة أو لا يقتنع بالأرقام المتداولة عنها.

ولعل آخر نسبة حددت عدد البطالة في المملكة العربية السعودية هو ما صرح به د. غازي القصيبي وزير العمل السعودي الحالي لموقع العربية نت (٢٠٠٤) في الإنترنت حيث حدد القصيبي أن عدد العاطلين عن العمل من السعوديين يبلغ نحو (٣٠٠) ألف مواطن يمثلون ما نسبته ٩,٦٪ من نسبة السكان، في حين بينت مصلحة الإحصاءات العامة أن نسبة البطالة بلغت ٨,٦٦٪ وذكر في الموقع أن هناك جهات معينة محددة مهتمة بموضوع البطالة (لم يذكر في الموقع هذه الجهات) أن هناك ١٦٦ ألف شاب سعودي يضافون سنوياً إلى العاطلين عن العمل من السعوديين، وذلك يعود لعدم وجود وظائف كافية، ويشير تقرير لوزير العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً صدر في ٢٠٠٢م د. علي النملة أن العاطلين يشكلون ثلث المواطنين السعوديين وتحديداً ٣,٢ مليون عاطل سعودي من مجموع سكانها الذي يبلغ ١٥,٧ مليون نسمة، (موقع

العربية نت ٢٠٠٤). إذاً فنسبة البطالة السعودية تتراوح ما بين ٨-٩٪ من مجموع السكان، ويؤكد ذلك الرقم رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبد الرحمن الجريسي (العربية نت، ٢٠٠٤).

وما ذكر من أرقام أو نسب، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة تدل على أن هناك اعترافاً بوجود بطالة وأن هذه البطالة في زيادة سنوية والاعتراف جاء من وزير عمل حالي وسابق، في الحكومة السعودية، ويفترض أن تقوم جهة خاصة أهلية (مركز أبحاث مستقل) لعمل دراسة لتحديد البطالة بحيادية تامة تجعل الفرد يصدق أرقامها وإحصاءاتها لاستقلاليتها التامة.

٣. ٤ أنواع البطالة

يعرض الباحث هنا لأنواع البطالة التي تتفق مع المجتمع السعودي وتتوافق مع التعريف المعطى للبطالة في هذا البحث.

١ - البطالة الظاهرة Open/registered unemployment

ويقصد بها البطالة المسجلة رسمياً لدى الدولة والمعروفة إلى حد ما، وهذا يتم في حالة تسجيل العاطلين لدى المكاتب أو الإدارات المختصة بهذا الشأن، مما يسهل وضع أرقام إحصائية لها يعتمد عليها، وتؤخذ كمقياس لمعدل البطالة أحياناً. وهذا يتم في الدول المتقدمة مثل أوروبا وأمريكا التي تقدم إعانات للعاطلين مما يسهل حصرهم رقمياً، وهذا لا يوجد في الدول النامية غالباً (عجوة، ١٩٨٦).

وتحدث هذه البطالة غالباً، إذا كانت فرص العمل قليلة وعدد الباحثين عن العمل كثيراً جداً، أو يكون هناك عدم توافق بين نوع البطالة وفرص العمل المتوافرة، ونوع الوظائف وفرص العمل المطلوبة، ويتحقق ذلك أثناء فترات ركود الاقتصاد الذي تمر به الدولة (حويتي، وآخرون، ١٤١٩).

٢ - البطالة المقنعة Disguised Unemployment

ويطلق عليها المستترة وهي: البطالة المشهورة والأكثر انتشاراً في المجتمعات

العربية، حيث إن معظم أنواع البطالة التي ستذكر لاحقاً يمكن أن تندرج ضمن ما يعرف بالبطالة المقنعة أو المستترة، فهذا النوع من البطالة يتضمن وجود عمل وفرص وظيفية، ولكن الإنتاج دون المستوى المفترض طبقاً للمستوى التعليمي والتدريب المهني للعامل. وذلك بسبب الركود الاقتصادي، وبسبب زيادة الأيدي العاملة مع نقص اقتصادي ملحوظ مثل: عدم توافر الوظائف ونقص الأجر، كذلك عدم التوازن بين حاجة سوق العمل ومخرجات التعليم أو التدريب. فينتج عن ذلك ضعف تلبية الفرد لحاجاته، فحينما يعرف أن هناك فئة من العاملين تبدو أنها تعمل ظاهرياً، ولكنها في الحقيقة لا تنتج أو لا تضيف للإنتاج أي شيء يذكر، فهنا يطلق على هذه الفئة بطالة مستترة أو مقنعة. ويطلق عليها ذلك لأن الأفراد يحصلون على أجر ويمكن أن يكون دون المستوى المطلوب. ويبدو لنا ظاهرياً أنه يعمل ولكنه لا ينتج فعلياً أو حقيقياً (عجوة ١٩٨٦، وحويتي وآخرون، ١٤١٩).

٣- البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment

وتعرف بالبطالة الاضطرارية Obligatory unemployment ويقصد بها: عندما يجبر أو يضطر من يعمل أن يترك عمله لأي سبب، رغم رغبة العامل وحبه لعمله بل ورضاه عن الأجر (زكي، ١٩٩٧- حويتي وآخرون ١٤١٩). وهذا ما نراه في حالة الإفلاس، أو دخول تقنية حديثة آلية تقوم مقام البشر، أو حتى من يفصل من عمله بسبب قضية تخص العمل، أو بسبب حكم قضائي. ونجد ذلك في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في حالة الكساد الاقتصادي.

٤- البطالة الاختيارية Voluntary unemployment

وهي: بطالة إرادية وطوعية، تحدث بسبب رغبة العامل أو الموظف في الإعراض عن العمل بإرادته، رغم أنه قادر على العمل وتتوافر له فرص وظيفية كثيرة، برغم عدم وجود مصدر رزق يعتمد عليه في حياته، فقد يقدم الموظف على الاستقالة، أو حتى ترك العمل بدون سابق إنذار. ويذكر زكي (عن: حويتي وآخرون ١٤١٩) أن البطالة الإرادية قد تنطبق على الموظفين أو العاملين الذين يمكنهم أداء أعمال إضافية

ولكنهم يمتنعون لرغبتهم في عدم زيادة دخلهم وحبهم للكسل فيحجم عن العمل بدل بذل الجهد .

٥ - البطالة البنائية أو الهيكلية Structural Unemployment

ويقصد بها : البطالة التي تحدث بين العاملين أو الموظفين بسبب حدوث تغييرات هيكلية في نظام العمل طبقاً لمطلوبات اقتصادية معينة . مما يحدث عدم توازن بين الفرص الوظيفية المتوافرة والتدريب والخبرات الموجودة لدى طالب العمل ، وهذا غالباً يحدث مثلاً بسبب التطور والتقدم كدخول أنظمة تقنية حديثة مثل عالم الكمبيوتر وإدخال مسميات وظيفية جديدة ومختلفة . وكذلك تغيير الخدمات والمنتجات المقدرة بسبب الطلب مما قد يتطلب مهارات وتدريب إضافية قد لا تكون متوافرة في طالب العمل مما يحدث عدم توافق واتزان بين الطلب والعرض (زكي ، ١٩٩٧ وحويتي وآخرون ١٤١٩).

٣. ٥. العلاقة السببية بين البطالة والجريمة

من الضروري لمعرفة العلاقة السببية بين البطالة والجريمة التأكيد على أن علاقة البطالة بالجريمة ، إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب الفعل الإجرامي . بمعنى أن من لا يجد عملاً أو وظيفة توفر له دخلاً ثابتاً وكافياً ، أو طرد من عمله قد يلجأ مباشرة للسلوك الإجرامي ، مثل : الاختلاس أو السرقة لبيع السلع بطريقة غير شرعية ، وبيع مخدرات ، وغش تجاري . وقد يكون تأثير البطالة غير مباشر بأن تشكل البطالة ضغوطاً نفسية واجتماعية ، تؤثر وتنعكس مثلاً في التربية السيئة للأبناء ، والعدوانية تجاه الزوجة والأسرة بشكل عام ، وشرب الخمر واستخدام المخدرات . ثم تتسلسل الأحداث وتنعكس على الأسرة بأكملها . وبالتالي تضاف مأس جديدة لضعف الروح المعنوية للفرد العاطل ، الذي قد لا يشعر بالأمن والاستقرار . وباختصار قد تؤدي ظروف البيوت المحطمة التي ينشأ فيها الأطفال المراهقين بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تغذية السلوك الإجرامي . وبطبيعة الحال لا يمكن أن نتجاهل ما للبطالة من تأثير على الفرد العاطل وسلوكه حتى لو لم يرتكب سلوكاً منحرفاً (الشخص المسور مادياً

قد يرتكب سلوكاً إجرامياً كالسرقة أو غيرها)، والإنسان سواء أكان سوبياً أو غير سوبي، لا بد من تفاعله مع الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها، فهو أيضاً يؤثر فيها إما سلباً أو إيجاباً.

ويتضح أن هناك ارتباطاً قوياً تؤكدُه العلاقة بين الظروف الاقتصادية والجريمة. وتوضح هذه الحقيقة من ارتفاع نسبة الجريمة مع حالات الركود الاقتصادي وانخفاضها مع ارتفاع نسبة الرخاء (العيسوي بدون تاريخ).

إذاً تؤكد على ارتفاع معدلات الجريمة غالباً في الجماعات المحرومة أو الفقيرة (ارجع لتعريف البطالة). وتزيد هذه المعدلات في الأوقات الصعبة والأزمات، ومنها عدم توافر الدخل المادي أو نقصه وعدم ثباته، وتكون الجريمة ردة فعل للإحباط والفشل من عدم وجود الفرص الوظيفية التي يتم بواسطتها الحصول على المال.

فهناك صلة واضحة بين الحالة الاقتصادية (مثل البطالة) وبين الجريمة، ولكن كما رأينا أن الرخاء الاقتصادي قد لا ينفي أو يقلل من الجريمة (وهذا ملموس في الدول الغربية) كذلك كما يُعرف أن الفقر والحرمان يدفعان للجريمة، فمن الجائز أن يكون الفقر دافعاً للتمسك بالأخلاق الفاضلة لدى مجموعة من الناس، أو دافعاً لتحسين الحالة الاقتصادية بأساليب توافق قيم وأخلاق ونظم المجتمع الذي يعيشون فيه. وهذا يتوقف على عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي مثل العوامل الاجتماعية، الدين، الميول، الطموح، الاتجاهات النفسية وحتى البيولوجية (السمالوطي ١٩٨٣).

٣. ٦ بعض الدراسات الهامة التي تدلل على العلاقة السببية بين البطالة والجريمة

قبل التطرق للدراسات الميدانية والتي تؤكد العلاقة بين البطالة والجريمة كان لابد أن يشار إلى تقريرين مصدرهما الأمم المتحدة، أولهما في سنة ١٩٨٠م والآخر في ١٩٨٥م، إذ جاء فيهما أن البطالة والفقر وعدم تلبية المستلزمات الأساسية للفرد كانت تمثل أحد العوامل المسببة للجريمة في العالم. وهذا ما أكدته تقرير قدمته لبنان إلى اللجنة المكلفة بوضع الخطة الأمنية العربية الثانية الذي عُقد بتونس سنة ١٩٨٥م والذي ورد فيه أن البطالة والفقر سببان بارزان ذوا علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجريمة (العوجي، ١٤٠٧هـ).

ولا شك أن ظاهرة البطالة تؤثر على تنمية الدولة والقوة الإنتاجية لها، وما يهمنا في هذه الدراسة هو انتشار الجريمة الذي له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبطالة، فلقد أشار أكثر من باحث (كوهن ١٩٧٧ Cohen، وبيندا ١٩٧٩ Benda وعبد الفتاح ١٩٨٥) إلى وجود علاقة وثيقة بين البطالة وانتشار الجرائم خصوصاً لدى فئة الشباب العاطلين، وهذه الجرائم قد تحدث لشعور الفرد العاطل بالإحباط واليأس من عدم تحقيق أهدافه التي تكفل له عيشة آمنة، وقد يلجأ هذا العاطل إلى الجريمة ليحصل على المال (مطواع، ٢٠٠٢).

وقد أشار مطواع (٢٠٠٢) إلى أن الشباب الذي يعيش في بيئة لا توفر له العمل ليحصل على متطلباته الأساسية تعتبر بيئة خصبة وجيدة لنمو الجريمة بأنواعها. وأشار مطواع إلى كل من تقرير وزارة العمل (١٤١٣هـ) والتقرير السنوي لوزارة الداخلية الذي يؤيدان أن معدلات البطالة في ارتفاع عالمياً بما فيها المملكة العربية السعودية وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين.

وتوصل أحمد (١٤٢٢) في دراسته إلى أن هناك علاقة بين البطالة وانتشار الجريمة في المجتمع وبين أن أكثر الأفراد ارتكاباً للجريمة هم الشباب العاطلين عن العمل، ومن أنواع الجرائم التي يرتكبونها السرقة، الاحتيال، تعاطي المخدرات وترويجها، المعاكسات، التسكع في الشوارع، القتل، الانتحار.

وقد ربط أحمد بين البطالة وبين ما يحدث للأسرة من مشاكل مثل الانحلال الخلقي، الطلاق، العنوسة، لعدم توافر المال للشباب ليتزوجوا، كما وجد أحمد أن العاطل عن العمل يشعر بمشاعر سلبية تجاه نفسه والمجتمع مثل: الاكتئاب، والكراهية، والرغبة في الانتقام. فالعاطلون من العمل تدفعهم البطالة إلى ارتكاب الجريمة ثم ينتهي بهم الأمر إلى السجن كعقوبة على جريمتهم، فبعد خروجهم لا يجدون عملاً فيعودون لارتكاب الجريمة مرة أخرى.

كما توصل أحمد في دراسته، إلى أن البطالة لها سلبيات كثيرة، ليس على مستوى الفرد العاطل فقط وإنما تمتد السلبية إلى المجتمع واستقراره أمنياً واجتماعياً

واقتصادياً وسياسياً ، مما يوجب ضرورة السعي لاحتواء هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها بأسرع وقت ، عبر التطبيق والعمل الجاد ولا نكتفي بالتنظير فقط .

١ - دراسات على المجتمع السعودي

قامت الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ومركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٨) بدراسة تحت عنوان البطالة وأثرها على معدلات الجريمة في المجتمع السعودي . و من ضمن أهدافها معرفة الجريمة وعلاقتها بالبطالة ، وكانت العينة من العاملين السعوديين المسجونين في سجون المملكة ، وقد تم اختيار عينة ممثلة من بعض سجون المملكة في المدن الكبيرة . وقد توصلت الدراسة إلى أن أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ عام وغير متزوجين وأن نصفهم يعول أسرته ، وأشارت الدراسة إلى أن مدة بقاء السجين عاطلاً تراوحت من سنة إلى سنتين قبل أن يقبض عليه ، وأن غالبيتهم حاولوا البحث عن عمل أو وظيفة ولكن لم ينجحوا في الحصول على طلبهم ، لأن جزءاً كبيراً منهم تركوا التعليم إبان المرحلة الابتدائية أو المتوسطة ، وذكرت الدراسة أن من وجد عملاً منهم لم يستمر فيه بسبب قلة الدخل ، وبعد المكان عن السكن ، وطول ساعات العمل ، ونظرة المجتمع المتدنية للوظيفة .

كما بينت الدراسة أن نسبة الجريمة مرتفعة بين أوساط العاطلين عن العمل خلال الفترة بين ١٤١٠هـ و ١٤١٦هـ حيث إن الزيادة السنوية لهذه الفئة كانت بمعدل سنوي نسبته ١٥٪ حيث شكل العاطلين ما نسبته ٣٤٪ من السجناء ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الجريمة بين العاطلون محتمل أن تزيد بنسبة ١٣٪ في عام ١٤٢٥هـ مقابل حجمها في عام ١٤١٩هـ ، وذكرت الدراسة أن جرائم العاطلين في المرتبة كانت شرب الخمر ، ثم الجرائم الأخلاقية ، بعدها السرقة ، وأخيراً تعاطي المخدرات ، وقد ذكر عدد لا بأس به أن السبب الرئيسي لارتكابه جريمته هو لكونه عاطلاً عن العمل ، وتؤكد الدراسة أن نسبة كبيرة ٦٠٪ منهم تعود لارتكاب الجريمة لأنهم لم يحصلوا على عمل ولم يتزوجوا .

فمن نتيجة هذه الدراسة يمكن الاستدلال على أن هناك علاقة بين البطالة وانتشار الجريمة لأن المال هو عصب الحياة ، وهو ما يشعر الفرد بالأمن والطمأنينة ، قال تعالى

﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (سورة قريش) فقدم الله سبحانه وتعالى الطعام على الأمن مما يؤكد أن الإنسان لا يمكن أن يشعر بالأمن بدون توافر حاجاته الأساسية التي تبقيه على قيد الحياة. وما ذكرته هذه الدراسة أن الزيادة السنوية في الجريمة بسبب البطالة بين فترة ١٤١٠هـ و١٤١٦هـ كانت بنسبة قدرت بـ ١٥٪ وأن عينة الدراسة تراوحت أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة أي أنهم من فئة الشباب، مما يعطي مؤشراً إلى أن هذه الفئة تزيد من حجم الجريمة، وهذا يجعل المهتمين والحريصين على أن للمجتمع التدخل للحد من هذه المشكلة خصوصاً أن ٦٠٪ من المجتمع السعودي من فئة الشباب.

وفي دراسة أخرى على المجتمع السعودي، قام الثقفي (١٤٢٣) بدراسة بعنوان «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم». كان من ضمن أهداف الدراسة التعرف على علاقات الجريمة بالبطالة. حيث كانت العينة من نزلاء سجن الحائر بالرياض (٢١٧ نزياً)، فتوصلت الدراسة إلى أن أعمار العاطلين تراوحت بين ٢٠ و ٢٥ سنة، ولم يحصلوا على تأهيل علمي عال، وجميعهم من حملة الشهادة الابتدائية كحد أعلى، لم يتزوجوا ويعيشوا مع آبائهم، وعدد أفراد أسرهم مكونة من (٦) أفراد فأكثر.

و أيضاً من نتائج دراسة الثقفي وجد أن غالبية أفراد العينة كانوا عاطلين عن العمل قبل أن يقبض عليهم، حيث دلت نتائج الدراسة على أن غالبية المسجونين (٤٧٪) ارتكبوا الجريمة وهم عاطلون عن العمل، أي أن نسبة البطالة كانت كبيرة بين المسجونين. كما وجدت الدراسة أن أفراد العينة من المسجونين (٦٤٪) انتظروا سنة واحدة (قبل عودتهم للسجن الحالي)، كحد أدنى ليحصلوا أو يبحثوا عن عمل مما يوضح أن الفرد يظل في صراع لتلبية حاجاته الأساسية وسدها، وهذا كما ذكر الثقفي له آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية، تدفع الفرد للجريمة كما هو حاصل في عينة الدراسة.

ووجد أن نمط أو نوع جرائمهم في الغالب أولاً: شرب المسكر، ثم تعاطي المخدرات، يليها السرقة والاحتيال، وتوصلت الدراسة إلى أن سبب ارتكاب العاطلين للجريمة من عينة الدراسة كان حاجة غالبيتهم للمال (يلبها الفراغ ورفقاء سوء) حيث

وجد أن ٣٤٪ من عينة الدراسة كان سبب ارتكابهم للجريمة هو الحاجة للمال ، ووجد أن ٥٦٪ من الذين عادوا لارتكاب الجريمة من بين العاطلين عن العمل كان بسبب الحاجة للمال . . ، وهذا كما ذكر الثقفي يعطي احتمالاً قوياً بأن هناك علاقة مباشرة بين الجريمة والبطالة وأن الحاجة للمال من أهم أسباب ارتكاب الجريمة ، وختم الثقفي نتائجه ، بأن أكثر من نصف العينة عادوا لارتكاب الجريمة بسبب أنهم عاطلون ، لم يجدوا وظيفة توفر لهم دخلاً مالياً ثابتاً وذكر الثقفي أن هذا يعطي احتمالاً كبيراً آخر على أن للبطالة دوراً في العودة للجريمة وقد يكون للسجن دور مباشر في زيادة وتعميق نسبة البطالة .

ومن خلال هذه النتيجة التي توصل إليها الثقفي يخلص الفرد ، إلى أن هناك احتمالاً كبيراً بأن البطالة لها علاقة بالجريمة ، بل إنها قد تساهم في زيادة انتشارها بين بعض الشباب العاطلين ، وكذلك لها علاقة في العودة للجريمة بين العاطلين ، وبالنظر لنوع الجريمة بين العاطلين نجد أنها ، تعاطي المسكر والمخدرات وهذا يوضح حالة اليأس والإحباط ومحاولة النسيان التي يعتقد الفرد العاطل أن ذهاب العقل أو تغيبه لفترة سيحل مشكلته ، وهذا اعتقاد خاطئ خصوصاً إذا إدرك الفرد أن تعاليم الدين الإسلامي تحرم المسكر والمخدرات وكل ما يؤثر على العقل ، بل حثت على الاستفادة من العقل للبحث عن حلول للتغلب على المشاكل آخذين في الاعتبار الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره ، متحلين بالصبر والحكمة أثناء التعامل مع المحن والفتن والنوازل .

٢ - الدراسات العربية

تؤكد دراسة قام بها عجوة (١٤٠٦) لمعرفة العلاقة بين البطالة والجريمة في الوطن العربي (تونس ، مصر ، السودان) . وكانت عينة الدراسة تتكون من ٨٦١ فرداً ، وخلصت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي لدى الفرد العاطل إذا توافرت بعض أو كل العلاقات الديناميكية المتداخلة لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . فمن أهم العوامل التي توصلت إليها الدراسة :

- تدني مستوى المهارة لدى العامل في تأدية العمل ، يخفض دخله وقد يسهل استغناء رب العمل عنه ، وبالتالي يصبح الفرد عاطلاً فيرتكب الجريمة بهدف

مواجهة أزمته المادية التي سببتها البطالة . حيث توصلت الدراسة إلى أن (ثلاثة أخماس) الجرائم المرتكبة من داخل العينة تمت بدافع الحاجة للمال لمواجهة مطالب الحياة له ولأسرته .

- وجود مشاكل اجتماعية للعاطل ، بمعنى آخر عدم وجود استقرار اجتماعي ، مثل تدن في مستوى العلاقات بينه وبين محيطه الاجتماعي ، ووجود تفكك أسري بين العاطلين ، مقارنة بالوضع الاجتماعي للمجرم العامل فيما يجعله عرضة للتأثر ، ومخالطه رفاق السوء وأرباب الجرائم والسوابق .

- شعور العاطل عن العمل بالفشل والإحباط والعزلة ، ثم تحول ذلك إلى قنوط ويأس من وضعه الحالي ، وفي المستقبل كل هذا يشعره بالذنب واللامبالاة لما يفعله ، مقارنة بحالة المجرم غير العاطل عن العمل ، مما يقلل مقاومته النفسية والاجتماعية للبطالة فيرتكب الجريمة .

- تفشي استخدام المخدرات بين المجرمين العاطلين عن العمل مقارنة بالمجرمين العاملين . حيث وجد أن ٩١٪ منهم متعاطون للمخدرات والدافع لذلك نسيانهم للهموم ، كما وجد مجموعة كبيرة منهم ونسبة ٢٢٪ تلعب القمار لكسب المال . أيضاً لوحظ كما جاء في الدراسة أن الوازع الديني يضعف ويقل لدى المجرم العاطل بعد إيداعه السجن .

وسنجد أن دراسة حويتي وآخرون (١٩٩٨) التي قاموا بها على عدد من نزلاء المؤسسات العقابية بدول عربية هي موريتانيا ، قطر ، السودان ، سوريا . وكان عدد العينة ٤٦٣ فرداً . لا تختلف عن دراسة عوجة (١٤٠٧) السابقة ، فلقد كان من ضمن أهداف الدراسة التحقق مما إذا كانت هناك علاقة بين البطالة والجريمة ، فقد توصلت دراسة حويتي ، وآخروا إلى بأن هناك ارتباطاً بين السلوك الإجرامي والبطالة . فهناك تبادل وتداخل بين عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية تدفع العاطل لارتكاب الجريمة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة الآتي :

- من الصعب رد أسباب البطالة إلى عامل واحد بعينه ، فالعوامل المسببة للبطالة متعددة ومتداخلة ، منها الاقتصادي والاجتماعي . إذاً البطالة مشكلة ومسببة

لمشكلات أخرى اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية وأمنية . فمن الآثار الاقتصادية نقص حجم الإنتاج ، نقص الدخل . ومن الآثار الاجتماعية والثقافية والنفسية ، الفقر وعدم إشباع الحاجات الأساسية ، والحرمان واليأس والإحباط وعدم الولاء ثم الاغتراب من المجتمع . وهذا كله يؤثر على الناحية الأمنية فترتكب الجرائم وتكثر الانحرافات في المجتمع .

- وجد أن غالبية العينة ٧٧٪ يعيشون في ظروف معيشية متدنية بسبب البطالة ، فالغالبية العظمى ٧٢٪ من أفراد العينة يعيشون في المدن المزدهمة ذات المعدلات الإجرامية المرتفعة .

- وجدت الدراسة أن غالبية المسجونين من أفراد العينة قدموا من أسر فقيرة - تنشر بها البطالة والفقر .

- أكثر من نصف أفراد العينة أشاروا إلى أن مشكلتهم نقص الدخل أو عدم توافر المال بسبب البطالة .

- وتوصلت الدراسة ، إلى أن الحاجة للمال لظروف نفسية واجتماعية واقتصادية كانت سبباً في ارتكاب الجرائم ، كما أن أكثر أنواع جرائم المسجونين من أفراد العينة ارتكاباً ، كانت السرقة ثم المخدرات ثم القتل . وخلصت الدراسة إلى أن جريمة الاعتداء على الأموال العامة والخاصة والممتلكات تأتي في المقدمة .

٣ - الدراسات الغربية

أثبتت دراسة قام بها كل من (1989) Allan and Steffensmeier لمعرفة هل البطالة تؤدي إلى الجريمة؟ فوجدوا في دراستهم ، أن من لديه وظيفة دائمة كانوا أقل الناس ارتكاباً للجرائم ونسبة قليلة منهم قبضت عليهم الشرطة مقارنة بمن ليس لديهم وظائف أو عاطلين عن العمل ، حيث كانت نسبة الجريمة والاعتقال عالية لديهم . وكذلك وجدوا أن من لديهم وظائف جزئية ، أو من يدفع لهم أجر قليل في وظائفهم ، وبالذات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٢٤ كانت نسبة الجريمة لديهم عالية أيضاً .

هذه النتائج لم تكن مفاجئة لهم كما أشاروا، حيث إنهم افترضوا أن البطالة وخصوصاً لدى الشباب دوراً كبيراً في زيادة نسبة ارتكاب الجريمة .

كما أثبتت الدراسات أن هناك ٣, ٥ مليون جريمة محصورة بواسطة الشرطة البريطانية في عام ١٩٩١ مقارنة بـ ٤, ٢ مليون في عام ١٩٧٩، وقد وجد (١٩٩١) Field أن هذه الزيادة في الجرائم كانت بسبب زيادة الجرائم ضد الممتلكات (مثل السرقة بأنواعها، والسطو على المنازل لسرقة ما بداخلها، وكذلك سرقة السيارات) مقابل انخفاض جرائم مثل الإهانات الشخصية، كالمشاجرة والخلاف والسطو المسلح على المنازل والجرائم الجنسية . وهذا يعود إلى الركود الاقتصادي في الدولة وعدم تلبية الحاجات الأساسية التي لا تتم إلا بالحصول على المال نتيجة وجودهم في وظيفة .

قام كذلك (Eisner 1996) بمراجعة علاقة الجريمة بالحالة الاقتصادية في ٧ مجتمعات أوروبية ولمدة عشر سنوات، وقد وجد أن النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات أدى إلى خفض الجريمة . وهذا يؤكد العلاقة بين السلوك الإجرامي والبطالة .

وفي دراسة كمبرج التي قام بها (Farrington 1996) على مجموعة من الأحداث، وهي تعتبر دراسة تتبعية . فوجد أن نسبة عالية من العينة المنحرفة في دراسته لديهم نسبة عالية من العاطلين عن العمل، أو يعملون في وظائف لا تعتمد على المهارة وبالتالي أجرها قليل جداً، ولديهم عدم استقرار وظيفي أي لا يعملون في الوظائف لفترة طويلة وخصوصاً عند سن ١٨، وهذا أعطى مؤشراً لصاحب هذه الدراسة من خلال متابعته لأفراد عينته، حتى تجاوزوا سن الثلاثين بأن عدم وجود سجل وظيفي للشباب في فترات عمر سابقة يعطينا مؤشراً من خلاله نتنبأ بأن هذا الشاب سينحرف مستقبلاً وسيكون لديه نوع من الاضطراب في الشخصية .

كذلك وجد Farrington في دراسته أن نسبة الجريمة في عينته ترتفع (ومن واقع مراجعته لسجلات المحكمة لعينته) حينما يكون الأفراد بدون عمل أو وظيفة وتنخفض نسبة جرائمهم حينما يكونون في وظيفة . وهذا يدعم العلاقة السببية بين البطالة والجريمة .

وقام كل من Cook and Zorkin (1958) بتحليل دراسة لمعدل الجريمة من تاريخ ١٩٣٢ إلى ١٩٨٢ ، فوجدوا على وجه العموم في الخمسين سنة ، أن جرائم السرقة بأنواعها ، والسرقة تحت تهديد السلاح ، كانت عالية جداً وخصوصاً حينما يكون الاقتصاد ضعيفاً ، مقارنةً بانخفاضها حينما يرتفع الدخل الاقتصادي . وما يشيرون إليه هنا يؤكد أن عدم توافر الوظائف يقود إلى زيادة ملحوظة في ارتكاب جرائم السرقة .

وأشارت دراسة أخرى Sampson and Taub (1993) إلى أن توفر الوظائف بحد ذاته أو لوحده لا يخفف الجريمة أو يزيد من الضبط الاجتماعي ، لكن ذلك يلزمه نوع من الاستقرار والتعهد والولاء والإحساس بالمسؤولية على مستوى الفرد والمجتمع . وهذا يعني أن الاستقرار والإحساس بالمسؤولية يجعل الإنسان يحصل على وظيفة ويحافظ عليها وحينما يحدث ذلك ستتخفض نسبة الجريمة .

ويمكن أن نختم هذه الدراسات بما أشار إليه Farrington (1986) بأن البطالة بطريقة ما تسبب الجريمة وبالمقابل انخفاض البطالة يقود للبعد عن الجريمة .

ومختصر هذه الدراسات يؤكد لنا وبدون شك العلاقة السببية بين البطالة والسلوك الإجرامي على اختلاف أنواعها وعلى شمولية التعريف الذي قدم في بداية هذه الدراسة . ولم يرغب الباحث أن يسترسل في عرض الدراسات وإنما استعرض بعض الدراسات الشاملة والواضحة .

٤ . الإطار العام للنظريات المفسرة لسيكولوجية البطالة والجريمة

لقد أعد هذا الإطار النظري حسب ما احتواه كل من علم الإجرام وعلم النفس الجنائي ، وكذلك علم الاجتماع الجنائي ، ودورها في تفسير السلوك الإجرامي ، وخصوصاً العلاقة السببية بين البطالة والجريمة ، وسيتم التركيز في هذا الجزء على عدد من النظريات العلمية لدراسة الأبعاد النفسية لظاهرة البطالة ودورها المباشر وغير المباشر في تغذية السلوك الإجرامي ، أو تأثيرها على الناحية النفسية للفرد ثم دفعه للانحراف . وبهذا تكون قد تحققت لدينا الإجابة عن السؤال الأول من هذا البحث .

والجزء الأكبر من الإطار النظري (النظريات) في هذه الدراسة (ما عدا النظرية النفسية؛ التحليل النفسي) قد استند إلى ما قدمه علمياً العالم (1995) Fogon والعالم (1994) Uggen من أربع نظريات أساسية ومهمة تفسر العلاقة بين البطالة والجريمة. هذه النظريات لها علماء ومنظرون ولكن fagan وuggen ربطوها بالبطالة والجريمة بشكل عام في المجتمع الغربي، وتم توظيفها علمياً لتناسب مع طبيعة وخصوصية سمات الشخصية للفرد السعودي. وهي على النحو التالي: (نظرية الضبط الاجتماعي control theory، نظرية التوتر الاجتماعي Anomie theory، والوسم الانحرافي theory labeling، ونظرية الاختيار الاقتصادي Economic choice theory)، وأضيفت النظرية النفسية، كنظرية خامسة لنفس الغرض الذي استعرضت من أجله النظريات الأربع المذكورة أعلاه.

وخلاصة القول، إن هذه النظريات تشير بطريقة أو بأخرى إلى أن عدم توافر الوظائف التي هي مصدر الدخل، أو أن هناك نقص في أجور بعض الوظائف التي تدفع للأفراد، مما يجعلهم في النهاية يقعون في مشاكل نفسية واجتماعية، تغذي بعض سلوك الأفراد سلباً، حتى يقوم بارتكاب أفعال غير نظامية لا يقرها المجتمع، بل ويعاقب عليها، تسمى جرائم ليحصل على قوت يومه، أو ما قد يلبي التزاماته وحاجاته الأساسية التي تضمن له البقاء حياً في هذه البيئة.

وستتطرق الدراسة لتلك النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي التي من خلالها سنوضح علاقة البطالة وأثرها على السلوك الإجرامي.

٤ . ١ النظرية النفسية: (نظرية التحليل النفسي)

يعتبر العالم فرويد أول من حاول دراسة سيكولوجية المجرم المرضية، وقد قال إن المجرم فردٌ يعاني من الشعور بالذنب، وهو في الغالب لا يعرف لهذا الشعور سبباً ولكنه يشعر بالراحة إذا ارتكب الجريمة (تركي ١٩٨٦). من هنا ندرك أن الجريمة لها دوافعها الشعورية واللاشعورية التي يمر بها الإنسان في مختلف مراحل العمر.

ويحاول أنصار مدرسة التحليل النفسي تفسير الانحرافات السلوكية في ظل

عوامل نفسية وتربوية تتعلق بالتربية الاجتماعية ، ويركزون على أن الشخصية تتألف من ثلاثة عناصر هي : (السمالوطي ١٩٨٣ و علي ٢٠٠٠).

١ - الهو ID : وهي مجموعة الغرائز الفطرية والنزعات الشهوانية والأنانية عند الإنسان أو ما يسمى بمبدأ اللذة (نجدها لدى الطفل والمجرم) .

٢ - الأنا الأعلى : Supe Ege : وهي مجموعة الأخلاق والمثل والقيم العليا المثالية التي يكتسبها الفرد من محيط أسرته ، أو من مؤسسات تنشئته الاجتماعية بشكل عام في المجتمع الذي يعيش فيه والتي تنشأ من خلال مجموعة الأوامر والنواهي التي تعكس العقيدة والثقافة التي يتلقاها الطفل من والديه أو مؤسسات مجتمعه ، ويمكن أن نطلق على الأنا الأعلى مبدأ المثالية للضمير . ويتكون صراع دائم بين عنصر الهو الشهواني والأنا الأعلى (الضمير) ، فإن لم يتفقا فسيكون هناك انحراف واضطراب في شخصية الفرد وبسبب هذا الصراع يرتكب هذا الإنسان الجريمة .

٣ - الأنا : Ego : هي الذات وهو الحاكم الإداري ، وظيفته تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي السوي للفرد . فدور الأنا بشكل عام ، هو محاولة السماح لمطالب الإنسان الغريزية في إطار ما يسمح به المجتمع . فإذا عجز الأنا عن أداء وظيفته حصل عدم التوافق السوي وظل الإنسان مضطرباً سلوكياً فيصبح التطرف واضحاً في سلوكه ، إما لإرضاء حاجاته الغريزية (مبدأ الهو) أو التطرف في إرضاء ما يميله عليه الضمير (الأنا الأعلى) والتي تكون فيها مثالية زائدة فيكون أسيراً للتردد والخوف والقلق . و باختصار شديد عجز الأنا يسهم في ظهور كافة أنواع السلوك الإجرامي صغيرة أو كبيرة (Williams 1997) .

١ - مدرسة التحليل النفسي وفرضيتها حول الجريمة

باكتشاف فرويد مبدأ اللا شعور منحت أفاق علمية للبحث في سلوك الإنسان وعلاجه ، فحيث إن علم النفس يدرس الكائن الحي وهو يتفاعل مع البيئة من حوله ويتأثر بمنبهاتها ويستجيب لها باستجابات مختلفة ، نجد أن السلوك ليس إلا مجموعة

استجابات تصدر عن الإنسان في مواقف البيئة التي يتفاعل معها ويتأثر بعناصرها .
ولا شك أن البطالة وعناصرها المختلفة تدخل ضمن هذا التفاعل .

ومن أهم فرضيات مدرسة التحليل النفسي للجريمة :

١ - أن السلوك الإنساني ينبع عن قوى جسمية ونفسية لا شعورية تتمثل في
الدوافع والغرائز .

٢ - الاضطرابات السلوكية في الشخصية بما فيها السلوك الإجرامي أو المنحرف
تنشأ عن صراع نفسي للقوى المختلفة في شخصية الإنسان والتي تكون
في أساسها طاقة غريزية أو طاقات مكبوتة تكونت من خلال التنشئة
الاجتماعية في بيئة الفرد .

٣ - الرجوع إلى التحليل النفسي للعوامل الباطنة الشعورية واللاشعورية وربطها
بواقع الشخص الحالي يساعد كثيراً للوصول إلى أساس ونشأة
الاضطرابات في الشخصية مما يساعد في علاج السلوك المنحرف أو
الإجرامي والسيطرة عليه .

٢ - البطالة في ضوء مدرسة التحليل النفسي

لا شك في أن البطالة سوف تؤثر نفسياً على صاحبها ، وخصوصاً إذا عرفنا أن
الحاجات الأساسية للفرد لا تتوافر إلا بوجود المال المكتسب من أجر ثابت ومستقر في
المستقبل ، ويكون التأثير أكبر حينما نجد أن العاطل ، أو بمعنى آخر الذي ليس له دخل
ثابت أو قليل الدخل ولديه أسرة وأبناء ، فينتقل التأثير إلى الأبناء وتربيتهم . فكما
قالت مدرسة التحليل النفسي بأن هناك دوافع للإنسان بيولوجية ونفسية لا بد من
تحقيقها كشرط أساسي لتوافق الإنسان مع بيئته ، فإذا لم يحقق الإنسان هذه الأشياء
(الحاجات الأساسية الطعام ، الشراب ، المسكن ، الزواج) أو الدوافع المكتسبة مثل
(الحاجة للأمن - الانتماء - الحب - العاطفة) إذا لم تتحقق هذه الدوافع ، سيكون الفرد
في حالة أزمة وعدم استقرار شعوري قبل أن يتحول ذلك إلى كبت ثم إلى اللا شعور ،
فيحس الفرد بالفشل والإحباط ويدخل في مرحلة صراع نفسي ، يولد لديه اضطراب
في السلوك مما يدفعه للسلوك الإجرامي للوصول إلى تحقيق متطلباته الأساسية بطرق
غير مشروعة .

إذا فالسلوك الإجرامي ليس إلا تعبير عن هذا الصراع النفسي (السمالوطي ١٩٨٣ و ربيع ١٩٩٤) تختلف درجته من فرد إلى آخر ، ونذكر أيضاً أن تنشئة الأبناء في أسرة تفتقر إلى دخل مناسب وغير كاف أو ثابت أيضاً ، فقد يكون دافعاً قوياً لارتكاب الجريمة بواسطة الأبناء نتيجة للصراع النفسي ، وللبيئة التي يعيشون فيها تأثير أكبر . وهذا ما نراه في جرائم الأحداث وخصوصاً السرقات ، لتوفير حاجاتهم لعدم توافر الدخل لديهم ، ولا ننسى أيضاً الفئة المتعلمة وحاملي الشهادات الذين لا يجدون عملاً يوفر لهم الدخل ، فسيكون التأثير النفسي أشد وأصعب وسيولد لدى بعضهم شعور نفسي عدائي نحو أنفسهم أولاً ، ثم نحو مجتمعهم ثانياً وقد ينحرفون .

فقد أشارت المدرسة النفسية إلى أن إعاقة السلوك الموجه للوصول لهدف معين ، قد يدفع الفرد لحالة من التوتر والقلق الداخلي الناتج عن الإحباط فيلجأ الفرد كالشخص العاطل إلى محاولة التكيف مع الوضع الطارئ لحالته فلا يستطيع ، وهذا ما يحدث غالباً ، فيكون أحد الأساليب المتبعة لحفظ التوتر والقلق هو السلوك العدواني (المطوع ٢٠٠٠).

وبطريقة أخرى قد يلجأ في البداية إلى حيلة دفاعية لخفض الصراع النفسي (وهو ما نسميه أو ما تقوم به الأنا من توازن بين صراع الهو والأنا الأعلى) مثل التعويض الإيجابي (السمالوطي ١٩٨٣) . كالحصول على وظيفة أقل دخلاً ، أو بشكل عام غير مناسبة مثل : أن تكون في مكان بعيد ، أو تتطلب جهداً أو لا تناسب التخصص ، فإذا لم يستطع التكيف عن طريق التعويض الإيجابي لجأ في الغالب إلى التعويض السلبي ، وهو لجوؤه للسلوك المنحرف أو الإجرامي مثل السرقة ، الاختلاس ، اعتداء ، بيع أو استخدام مخدرات وغيرها . وقد يكون العامل النفسي لشعور الإنسان العاطل أو الذي دخله قليل بالفشل ثم الإحباط يدفع صاحبه إلى سلوكيات خاطئة . مثل استخدام المخدرات أو الكحول أو النصب والتزوير والرشوة ، لتخفيف الأزمة النفسية التي يعيشها من جراء الفراغ والهروب من الواقع .

مما يدفعنا إلى القول ، بأن التأثير النفسي يتداخل مع عوامل أخرى كثيرة بيولوجية واجتماعية واقتصادية ، تنعكس على تربية الفرد في بيئة نفسية منهارة هي خطر على

أفرادها تفرز لنا كمأ هائلاً من السلوك المنحرف وحتى السلوك الإجرامي في تنوع جرائمه، وتتعدد وتتفاوت من فرد لفرد ومن بيئة لأخرى. ولنقرأ ما قاله العالم (Williams 1997: 202):

“Psychoanalytical explanation are therefore based upon the idea that it is the inner processes and conflicts which determine behavior. Unresolved inner conflict and lack of emotional stability are seen as the main causes of unacceptable behaviour” environment plays a subsidiary role“

فالضغوط النفسية الشديدة والاضطرابات الانفعالية والتي يمر بها الفرد بسبب البطالة، قد تكون تغذية كافية ومناسبة لحدوث الجريمة كسلوك عدائي مضاد للمجتمع (العيسوي ١٩٩٠).

فواقع الأسرة غير المستقرة بسبب البطالة، قد يدفع الأبناء إلى الانحراف. فيتعلم الطفل سلوكاً إجرامياً للحصول على ما يريد بسبب نقص المادة، لذا نجد أن بعض السلوكيات المنحرفة مثل العدوان يتعزز وتعزيزاً موجباً لدى الأبناء (دافيدوف ١٩٨٣). فيجب أن نؤمن ونسلم، بأن هناك افرازات للبطالة لا يمكن حصرها جميعاً. ولكن يمكن إلقاء الضوء على بعضها (Berman 1978) إذأ شخصية الإنسان وتكوينها النفسي، لا يمكن عزله عن عوامل أخرى مثل: «تفاعل النفس مع الناحية الاقتصادية الاجتماعية في البيئة المحيطة به». وقد قال عباس (١٩٩٤: ٢٢) «البيئة تسبب للفرد الإشباع كما تسبب له الإحباط، لذلك سنعرض للنظريات (الاقتصادية والاجتماعية في الجزء التالي).

التعليق على النظرية

من خلال استعراض ما جاء في النظرية، نجد الفرد لا يعيش في عزلة عن الظروف المحيطة به، فهو يتأثر ويؤثر، فشعوره بأنه لا يستطيع أن يعيش حياة بدخل ثابت يكفل له حياة هادئة، قد يدفعه ذلك إلى صراع نفسي بين قبول الواقع الذي هو يرفضه وبين ما يريد ولم يتحقق، وهذا يجعله يعيش في ضغوط نفسية أحياناً لا يستطيع السيطرة

عليها، فيلجأ إلى سلوك غير مرغوب فيه (تزوير، سرقة، اختلاس، انضمام إلى عصابة) ليحصل على قوت يومه، والفرد يعيش ليحقق دوافعه ولكن الوضع الاجتماعي (لا وظيفة ولا دخل، غلاء) لا يساعده فالعقل تتغلب لديه القوة المانعة على القوة الدافعة، فيمنع نفسه ويصير إلى أن يأتي الفرج ويحقق دوافعه، والآخر قد تتغلب لديه القوة الدافعة على المانعة فيرتكب جريمة ما ليحقق ما يريد، إذاً هناك صراع نفسي وضغوط نفسية من جراء ما يسمح أو لا يسمح به المجتمع للفرد أن يحقق دوافعه فقد يحدث الاصطدام والخلاف وقد يرتكب الفرد جريمة ما بسبب عدم شعوره بالأمن والطمأنينة وهذا ما يراه المطلاع على تعاليم الشريعة الإسلامية.

ونجد أن المطلاع على تعاليم الشريعة الإسلامية يجد وصفاً دقيقاً للنفس البشرية سبق مدرسة التحليل النفسي، فيوجد أولاً من يحمل النفس المطمئنة الهادئة المتمسكة بتعاليم الشريعة الإسلامية وتربت عليها داخل الأسرة وعرفت القيم والعادات والأخلاق، مهما كانت الإحباط والفشل وعدم الوصول للهدف، لأن صاحبها مؤمن بالقضاء والقدر، ثانياً النفس الأمارة بالسوء وهي التي تتبع صاحبها شهواته ونزعاته وغرائزه بدون قيد أو شرط غير مراعاة الأخلاق والقيم والعادات التي يحث عليها الدين الإسلامي، فلا صبر ولا تحمل ويتصرف طبقاً لإرادته وشهواته. وصاحبها منعدم الضمير لا يراعي حق الله ثم حق عباده إطلاقاً فيخالف الشرع بسلوكه الإجرامي في المجتمع. ثالثاً: النفس اللوامة التي يكون فيها الفرد شديد محاسبة النفس، سلباً وإيجاباً مما يجعله عرضة للشك والحيرة والتردد ويلوم الآخرين ويشك في تصرفاتهم مما ينعكس على علاقته بذاته وبالمحيطين به، فصاحبها يعيش في صراع نفسي مع نفسه ومع بيئته ويحكم ويقىم الواقع طبقاً لما يرى هو شخصياً لا كما يجب أن يكون فقد يحدث الاضطراب والخلل في السلوك ثم الجريمة.

فسلوك الفرد السلبي أو الإيجابي ليس نتيجة عامل واحد ولكن لتضافر عدة عوامل تدفعه إلى سلوك معين قد لا يرغبه الفرد ولكن يقدم عليه بسبب الحرمان (يسرق ليأكل أو يوفر الطعام لأسرته) ونجد ذلك واضحاً في ما توصلت إليه دراسة عجوة (١٤٠٦هـ) حيث خلص في دراسته إلى أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الإجرامي

لدى الفرد العاطل إذا توفرت بعض أو كل العلاقات الديناميكية المتداخلة لكل من العوامل النفسية الاجتماعية والاقتصادية. حيث وجد حويتي وآخرون (١٩٩٨) أن من العوامل المؤدية للجريمة لدى عينة من العاطلين كانت بسبب شعورهم بالفشل والإحباط والعزلة ثم تحول ذلك إلى ضغوط ويأس ولا مبالاة مما قلل مقاومتهم النفسية والاجتماعية للبطالة فارتكبوا الجريمة.

٤ . ٢ نظرية الضبط الاجتماعي: Control theory

تقول هذه النظري إ أن الوظيفة تنسق وتضبط الحياة الاجتماعية للفرد Gottfredson and Hirschi (1990) فعدم توافر الوظيفة للفرد يقوده إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وهذا يجعل نشاط السلوك الإجرامي يزيد. وقد أكدت هذه النظرية أن توفر الوظائف للفرد يعتبر الأساس في بناء الترابط الاجتماعي للأفراد، وبالتالي تقيدهم بالأنظمة في المجتمع، وعلى العكس عدم توفر الوظائف وانتشار البطالة ينتج عنه مخالفات إجرامية كثيرة.

هذه النظرية طورت لتشمل ليس فقط الأفراد بل المناطق التي يعيشون فيها. فلقد وجد Wilson (1978) في دراسته للفقر ومشاكله الداخلية في داخل مدينة شيكاغو، بأن كثيراً من مشاكل المدن المزدهمة اليوم مثل: انتشار الجريمة والمشاكل العائلية، قصور في مستوى التنظيم الاجتماعي، كلها تعود كنتيجة لعدم توافر فرص العمل الذي يكفل الدخل المناسب.

هذا وقد حث الدين الإسلامي على التكافل الاجتماعي والترابط الأسري، لذلك أمرنا الله سبحانه وتعالى، بالاهتمام بالأقارب وصلة الرحم، وكذلك دفع الزكاة والصدقة للمقرين، وهذا يحقق سعة في الرزق وطولاً في العمر. وقبل ذلك حث الإسلام على العمل والرزق الشريف، مهما كان نوع المهنة. والرضا بالقدر خير وشره. وقد حث الدين الإسلامي على التعاون والمساعدة لرفع مستوى الرعاية الاجتماعية والضبط الاجتماعي داخل الأحياء للحد من السلوكيات المنحرفة.

التعليق على النظرية

يعتبر الضبط الاجتماعي مسئولية الجميع ، سواء المؤسسات الحكومية أو الأهلية فنجد أن من مهام الدولة الأساسية بمؤسساتها الحكومية والأهلية الحفاظ على الشباب من الانحراف لأنهم رجال المستقبل ، وهذا يتم من خلال الدراسة لمشاكلهم وحلها أولاً بأول مثل نوع التعليم ، والتدريب ، والتطوير الذي يرفع من أدائهم كقوى عاملة في المجتمع بعد تخرجهم ، فتوفر الوظائف لهم طبقاً لأعداد الدارسين المتوقع تخرجهم ليتم استيعابهم مبكراً بأسلوب علمي مدروس ، كأسلوب وقائي لمنع البطالة بدل أسلوب علاج البطالة ، فتوفير الأحياء بخدماتها الأساسية وتوفير الوظائف لأبناء المجتمع وتوزيعها على المدن والريف كل هذا يمنع الفقر ويزيد مصادر الدخل وبالتالي لا يشعر الفرد بالحرمان فيستقر وضعه النفسي والأسري والاجتماعي (فيعيش المجتمع بدون تفكك) فتقل البطالة وبالتالي تنقص الجريمة .

ويرى الباحث على سبيل المثال أن تعاليم الشريعة الإسلامية جعلت الزكاة الركن الثاني من أركان الإسلام والصدقة والمساعدات والهبات المالية أمور تساعد الإنسان الفقير والمحتاج وهذه الأساسيات ، إذا طبقت كما في الشريعة الإسلامية تمنع جزءاً كبيراً من الانحراف والسلوكيات الخاطئة بين عامة الناس غير القادرين على توفير قوت يومهم ، وهذا ما تؤكدته نتائج دراسة الثقفى (١٤٢٣) حيث اتضح أن ٤٧٪ ارتكبوا الجريمة وهم عاطلون عن العمل وأن ٤٦٪ منهم انتظروا سنة قبل ارتكابهم لجريمة أخرى ، وتوصلت دراسة عجوة (١٤٠٦هـ) إلى أن ثلاثة أخماس جرائم عينته تمت بدافع الحاجة للمال لمواجهة مطالب الحياة للفرد وأسرتة ، ووجد حويتي وآخرون (١٩٩٨) أن الحاجة للمال كانت وراء ارتكاب أفراد عينته للجريمة . وأكدت نتائجهم أن نسبة ٧٧٪ من عينة دراستهم كانوا يعيشون في ظروف معيشة متدنية ، ونسبة البطالة بينهم قدرت بـ ٧٢٪ عاشوا في مدن مزدحمة .

ولابد من ملاحظة أن الضبط الاجتماعي لا يمنع من وجود الجريمة ، ولكن مما لاشك فيه أنه قد يخفف نسبة الجريمة إلى حد كبير ومعقول بسبب إحساس الفرد بالأمن والمسؤولية والاستقرار والتعهد والولاء ، وهذا ما يؤيده البعض سامبسون وتيوب (١٩٩٣) Sampson and Taub .

٤ . ٣ نظرية التوتر الاجتماعي: (Anomie theory Anomre Merton(1957)

مصطلح أنومي يعرف حسب هذه النظرية بأنه التعارض بين الأهداف الموجودة في المجتمع وبين الوسائل المتاحة والمشروعة لتحقيقها . لذلك هذا التعارض يؤثر على أفراد المجتمع وأول خروج لهذه النظرية كان في العام ١٩٣٨ . ولقد قصد العالم Merton بالأهداف كل ما يحققه الفرد من نجاح اقتصادي مثل توافر التدريب والدراسة وتوافر الوظائف وثبات الدخل والموجود في أي مجتمع التي تحقق الراحة والطمأنينة وعدم التوتر لأفراده .

وتتحدث النظرية عن خمسة أنماط نفسية اجتماعية : الأول منها يعتبر غير إجرامي ونراه لدى غالبية الناس ، أما الأربعة الأخرى من الأنماط فهي تهتم بالسلوك المنحرف والإجرامي لدى الفرد . وملخصها كالتالي (الحديثي ١٩٩٦ والسيد ١٩٧٨) :

١ - الامتثال (الانتماء) conformity : أصحاب هذا النمط يتقبلون الأهداف المحددة لهم اجتماعياً ، وكذلك وسائل تحقيقها ، ولو لم يكونوا راضين كل الرضا عنها . وهم من الأسوياء الذين لا تكون علاقتهم فيها إحباط وتوتر مع مجتمعهم . ويتقبلون ويتكيفون مع ما يوجد في المجتمع من أهداف اقتصادية و يسلكون الوسائل المشروعة لتحقيقها .

٢ - الابتداع Innovation : حيث يقبل الأفراد بالأهداف المتاحة في المجتمع ولكن يرفضون الوسائل الشرعية لتحقيقها . هنا يبدأ السلوك الانحرافي لسلوك الفرد ويطلق وسائل غير مشروعة نتيجة شعوره بالإحباط والفشل من تحقيق أهدافه . لأن الوسائل المشروعة المتاحة تكون فيها شروط صعبة أو مستحيلة ، مما يجعل الفرد يخرج عن القيم الاجتماعية ويفكر مبدئياً وجدياً بأن تكون هذه هي نقطة البداية في الانحراف السلوكي ، وكبداية أصبحت الجريمة السائدة بين الأفراد غالباً السرقة .

٣ - الطقوس Ritualism : الذي يرفض الأفراد أحياناً الأهداف ويركزون على الوسائل ويقبلونها إلى حد ما ويمكن أن تصبح هي الأهداف .

٤- الانسحاب Retreatism : وهذا النمط يكون فيه رفض للأهداف والوسائل مجتمعة معاً، وعن طريق الانسحاب وعدم التفكير أو الاهتمام فيها. فيلجأ الفرد إلى الهروب من الحياة الاجتماعية نتيجة لهذا الفشل والإحباط والتوتر. فقد يلجأ بعض الأفراد للإدمان أو الانتحار متخليين عن الأهداف والوسائل معاً.

٥- التمرد Rebellion : وهو لا يكون رفض الأهداف والوسائل فقط، وإنما استبدالها بأهداف وأساليب أخرى فيها نوع من التمرد والعصيان والعدوانية والانتقام من المجتمع، الذي لا يقبل هذه الأهداف والوسائل على الإطلاق. فالأهداف والوسائل البديلة تعتبر خطيرة لخروجها عن قيم المجتمع، ومنها يحقق الفرد رغباته وشهواته ويزداد انحراف شخصيته. ويندرج تحت هذا النمط أخطر المجرمين في المجتمع، والتي تكون جرائمهم سرقة واختلاس من الممتلكات العامة والشخصية، ويقومون بارتكاب الجرائم الخطيرة ضد عموم الناس (مثل اغتصاب المال).

هذه النظرية باختصار تنظر إلى أن الإحباط الذي يسببه نقص الدخل المادي، والذي بدوره يخلق نوعاً من المشاكل لدى الأفراد، وبالتالي يرتكبون الجرائم كنتيجة لهذا الإحباط. كما نجد أن العزلة الاجتماعية للفرد العاطل تضعف عنده الترابط والتضامن الاجتماعي، وهذا يجعل حالة الأنومي (Anomie) تلازمه وتطفو على السطح وهي تفقده الالتزام بالنظم والمعايير والأخلاق الاجتماعية الواجب احترامها والتقيد بها في مجتمعه. فيخرج عليها ويرتكب الجريمة، حيث لا تماسك ولا مراعاة للنظام الاجتماعي الذي يعيش فيه العاطل عن العمل مما يجعله يوجد له نظام خاص به وعادات وقيم يؤمن بها هو وحده أو من هم على شاكلته مما يُحدث سلوكاً إجرامياً في مجتمعه.

التعليق على النظرية

ولا شك في أن ما جاء في هذه النظرية يطابق الواقع إلى حد كبير فنجد أن عدم وجود الضبط الاجتماعي كما اتضح من النظرية السابقة (نظرية الضبط الاجتماعي)

قد يجعل الفرد يشعر بتوتر نفسي واجتماعي (كما هو واضح في الأنماط الخمسة لنظرية التوتر الاجتماعي) فالفرد في مجتمعه الذي لا يجد وظيفة أو دخله قليل أو يعمل وينقطع عن العمل حسب حاجة السوق ، هذا الفرد كما تقول هذه النظرية إما أن يمثل لواقعه ولو لم يكن راضياً عنه ولا يجعل الإحباط أو الفشل يؤثر عليه في تصرفاته وسلوكياته ، وهذا نجده لدى الغالبية من الناس وخصوصاً من يعملون بتعاليم الشريعة الإسلامية (قولاً وعملاً) ، يشعر بالصراع بين ما توفر من فرص أو أهداف وبين رفضه لما وضع المجتمع من نظم ووسائل شرعية للوصول إلى الأهداف ، فيبدأ الفرد برفض الوسائل والشروط الصعبة فيخرج من عادات وتقاليده المجتمع ، فيكون ذلك الشرارة الأولى لبداية الانحراف إن لم يجد من يحتويه مثل توفير الوظائف بأجر مناسب مع ساعات عمل مناسبة وتوفير الوظائف لتناسب مع إمكانيات التعليم والتدريب للشخص .

ونجد القسم الآخر من المجتمع يفضلون الانسحاب أو التمرد على ما يوجد في المجتمع من أهداف ووسائل فيرفضون الواقع بأكمله ، ويلجأون لشرب الخمر أو تعاطي المخدرات أو الانتحار نتيجة الفشل والإحباط الذي يشعرون به نتيجة عدم إحساسهم بحياة نفسية واجتماعية واقتصادية آمنة ، ثم تحدث المشاكل ، فدراسة الثقفي (١٤٢٣هـ) أثبتت أن ٣٤٪ من العينة كان سبب ارتكابهم للجريمة حاجتهم للمال أي لا وظيفة لديهم تتوافر لهم الدخل المادي الكافي وأن ٤٧٪ سبب ارتكابهم للجريمة أنهم كانوا عاطلين عن العمل . ولعلنا لاحظنا من استعراض الدراسات السابقة أن أكثر جرائم العاطلين ، شرب الخمر ، تعاطي المخدرات ، السرقة ، ويؤيد ما جاء في جزء كبير من هذه النظرية دراسة (عجوة ، ١٤٠٦هـ ، وحيوي ، ١٩٩٨م) . ووجد عجوة (١٤٠٦هـ) في دراسته أن ٩١٪ من العاطلين عن العمل متعاطون للمخدرات والدافع وراء ذلك نسيانهم لهمومهم .

٤ . ٤ نظرية الوسم الانحرافي Labeling Theory للعالم (1951) Lemert

هذه النظرية تركز في تفسيرها للسلوك الإجرامي على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم بدلاً من طبيعة الفعل الإجرامي . فمثلاً المجتمع وموقفه من الجريمة هو الذي يعطي أو يُكسب فعلاً ما صفة الإجرام من عدمه . فإن وضع المجتمع عقاباً محدداً لسلوك ما فإن أي فرد يرتكب ذلك السلوك هو مجرم ، والعكس يحدث بأن يقبل المجتمع السلوك لأنه لم يطلق عليه صفة إجرامية ، فلا تصبح هناك جريمة .

إذا متى ما ارتكب الفرد فعلاً إجرامياً في نظر المجتمع وعوقب عليه بالسجن فإنه يوسم ويوصف بالمنحرف ، ويستمر معه هذا الوسم حتى بعد خروجه من السجن أو توبته وتغيير سلوكه ، وبالتالي يضع المجتمع في وجهه كل الصعوبات والحواجز حتى لا يصبح إنساناً سوياً مما يدفعه إلى تكرار الانحراف .

فلو صنفنا هذه النظرية لتفسير ظاهرة البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ، لوجدنا أن العاطل (وكما يصنف في مجتمعنا) وفي غالبية المجتمعات العربية يوصف بأنه في الغالب سيئ السلوك غير سوي ، فلو كان غير ذلك لحصل على وظيفة . فهذا الوسم الانحرافي أعطي له بسبب نظرة المجتمع لهذا السلوك بأنه منحرف ، وهذا يجعله تحت ضغط وقلق وتوتر مما يجعله ينحرف لأنه لم يُرحم من نظرة مجتمعه السلبية له (صاحب سوابق) . حتى إن الفرد الصالح أحياناً يُنعت بالمنحرف لمجرد سكنه في حي وصف بالإجرام . وكذلك إن كان صاحب وظيفة أو حتى عاطلاً وارتكب فعلاً أدى به إلى السجن فلن يرحمه المجتمع ويغفر له زلته ، فسيوسم بالانحراف وبالتالي لن يحصل على وظيفة في المستقبل بسبب سابقته الإجرامية . وقد يكون في هذا دفع للفرد في الغالب بأن ينحرف ويسلك سلوكاً إجرامياً انتقاماً من نظرة مجتمعه له ووسمه بالانحراف حتى وإن تاب . بالإضافة إلى ذلك أحياناً ينظر إلى حي بكامله على أنه حي مجرمين ويوسم بالانحراف مما يسيء لسمعته ويجعل المراكز التجارية أو الخدمات الحكومية أو حتى المؤسسات التجارية لا تفتح فيه ، وهنا تقل الفرص الوظيفية ويقل الدخل وتكثر البطالة وتحصل الجريمة .

ونجد أن الإسلام تعامل مع المجرم والجريمة بوضعه ضوابط تحدد السلوك الإجرامي من غيره، ولم يترك للمجتمع عمل ذلك حتى لا يحصل الظلم . كذلك قبل الله التوبة النصوح، بمعنى أن وسم الفرد بالمنحرف يزول متى تاب وعدل من سلوكه المنحرف ولم يعد إليه . فإذا قبل الله سبحانه وتعالى التوبة فمن باب أولى أن يتسامح البشر مع إخوانهم التائبين، وألا يتعاملوا بسوء معهم . فلقد جاء في الحديث الشريف (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) (الناوي ص ٢٧٦) .

التعليق على النظرية

يتضح لنا من خلال هذه النظرية أن الفرد بشكل عام والفرد السعودي بشكل خاص قد يوسم بالمجرم، لوجود الترابط الأسري والانتماء القبلي ومعرفة الأسر لبعضها، فقد يقدم الفرد العاطل على سلوك إجرامي بسبب أنه عاطل عن العمل وبالتالي ليس لديه المال ليوفر له ما يكفل أبسط أمور الحياة له (أكل وشرب وسكن . . . إلخ) ويسجن كعقوبة على جريمته، فبعد خروجه من السجن لا يجد من يثق فيه ويوظفه بسبب أنه وصف بالمجرم، فقد يعود نتيجة لذلك إلى ارتكاب الجرائم مرة أخرى وثانية وثالثة إذا لم يجد التقبل من المجتمع، وهذا يؤكد ما جاء في الدراسات مثل ما توصلت إليه الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ومركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٨هـ) حيث عاد للجريمة ما نسبته ٦٠٪ وأن أغلبهم من الذين لم يحصلوا على عمل يوفر لهم الدخل المادي، وتؤيد نتائج الثقفي (١٤٢٣) ذلك حيث وجد من عينة ما نسبته ٥٦٪ من الذين عادوا لارتكاب الجريمة بسبب أنهم لم يجدوا وظيفة بعد خروجهم من السجن .

لذلك لابد من العمل على تدريب وتعليم السجين غير المؤهل مهنيًا داخل السجن وإلحاقه بمهنة تعينه على الصعوبات الموجودة في مجتمعه، وعلى المجتمع أن يتقبله ويثق به ويمنحه فرصة للتوبة .

٤ . ٥ نظرية الاختيار الاقتصادي : The Economic Choice Theory

تطرق Ehrlic (1973) إلى توضيح أن من حق الفرد الاختيار بين العمل المشروع

وغير المشروع يرتكز جزئياً على مدى الجاذبية التي توجد في كل خيار . فإذا كان العمل أو الوظيفة لا توجد فيها امتيازات ودخلها قليل و كان العمل (الوظيفة) غير المشروعة أو غير النظامية أكثر امتيازات وتوفر المال أكثر من غيرها ، فمن الطبيعي أن الفرد سيتجه لارتكاب الجريمة باختياره الوسائل غير المشروعة للكسب المادي ، الذي لا يتطلب جهد أو عناء البعد عن العمل النظامي أو المشروع والذي لا يوفر المال . ولا شك في أن الأخلاق لها تأثير على اختيار الفرد ، إلا أن التربية والتعليم لها دور أساسي وأكبر في تحديد الاختيار ، فعدم الحصول على التعليم المناسب وضعف التحصيل العلمي والتدريب لاكتساب المهارات يضع كثيراً من الناس وخصوصاً الشباب منهم في مرحلة خطرة من قلة الفرص الوظيفية مما يجعلهم يكسبون أجراً قليلاً من عملهم من جراء حصولهم على وظائف غير مرضية لمستواهم .

إذاً نظرية الاختيار الاقتصادي تسمح للفرد بالانخراط في العمل المشروع أو النظامي وكذلك الجريمة في وقت واحد . (Reuter et al¹ 1990) وما قد يؤثر على تغيير وجهة نظر الفرد تجاه ما قد يجذبه للجريمة أو للعمل المشروع ، هو كمية الوقت التي قد يستغرق بين هذين الاختيارين وما قد يوفره كل منهما من دخل جيد للفرد ، فوجود فرص وظيفية رائعة يقلل من الوقت لدى الفرد بأن يتجه ويختار الجريمة للكسب غير المشروع .

التعليق على النظرية

يتضح من هذه النظرية أن توفر بعض الوظائف لا يساعد على تقليل نسبة البطالة وبالتالي انخفاض نسبة جرائم العاطلين عن العمل ، ولكن توفر وظائف مع ساعات عمل كثيرة مع قلة دخلها مما يرهق الفرد ويمنع عنه كثيراً من الامتيازات ، فيلجأ إلى طرق ملتوية للكسب المادي السريع ، مثال : الفرد الذي يعمل براتب شهري قليل أو غير كاف قد يلجأ لأخذ الرشوة أو التزوير ليرفع من دخله ، إذاً نظرية الاختيار الاقتصادي تنطبق على الواقع على مستوى الفرد أو الجماعة وكثيراً ما نسمع بالفساد الإداري وهو سلوك منحرف لرجل موظف على رأس العمل ، لذلك لابد من عمل موازنة بين مستوى المعيشة في المجتمع وبين ساعات العمل والأجر والدخل المدفوع

للفرد، وما قد نلاحظه من عزوف بعض الشباب عن العمل في بعض المهن هو طول ساعات العمل وقلة الأجر الذي لا يتناسب مع مصروف الفرد (غلاء المعيشة) وبالتالي يظل الفرد في خيار بين العمل واللاعول أو العمل والنظر للامتيازات غير المشروعة، فقد يتجاوز الفرد حدود متطلباته مما يعرضه للسلوك الإجرامي لتحقيق مطالبه دون اعتبار لقيم وتنظيم مجتمعه، فدراسة (الثقفي ١٤٢٣هـ) وعجوة (١٤٠٦هـ) وحويتي وآخرون (١٩٩٨) جميعهم وجدوا في دراساتهم أن جرائم السرقة والمخدرات والخمر هي من ضمن أكثر الجرائم بين عينة العاطلين مما يثبت إلى حد كبير أن المال مهم وهو عصب الحياة للعموم ولكن العاطل عن العمل الذي لا دخل له تكون حاجته أمس وأقوى .

٤ . ٦ البطالة في ضوء الشريعة الإسلامية

بعد أن استعرضت النظريات التي ساعدت إلى حد ما على فهم الأبعاد الجانبية لظاهرة البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي ؛ كان لا بد من التطرق لنظرة الدين الإسلامي للبطالة : (انظر منصور ١٩٨٩) .

أولاً: الشريعة الإسلامية شاملة وكاملة تحتوي على تنبيه وتفسير لجميع تصرفات العباد سواء الحسن أو السيئ منها ؛ لذلك حث على التكافل والتعاون وفعل الخير (الصدقة - الزكاة) لمكافحة الفقر والعوز للحفاظ على تماسك الأسرة وإبعادها عن السلوكيات الخاطئة والمنحرفة .

ثانياً: خلق الله الإنسان وجعل فيه الخير والشر وكرمه بالعقل ، بحيث يستطيع التمييز بين الخير والشر . فما على الإنسان إلا اتباع الأوامر والنواهي الموضحة في الشريعة الإسلامية وتطبيقها ، وهذا كفيل بحفظه بعيداً عن السلوك المنحرف .

ثالثاً: خلق الله سبحانه وتعالى الغرائز للإنسان ، وبين سبحانه وتعالى الطرق المشروعة لإشباعها وأوجب اتباعها حفاظاً على نفسية الفرد وأسرته ومجتمعه والابتعاد عن أنواع الانحراف ومسبباته .

رابعاً: اعتنى الإسلام بالإنسان من الناحية النفسية والاجتماعية، واهتم بالتكافل الاقتصادي والسياسي وحفظ حقه في أن يحصل على مستوى معيشي آمن ومستقر يشارك الفرد من خلاله في العمل والابتعاد عن البطالة. بحيث جعل له حقوقاً وأوجب عليه واجبات حينما يتفاعل مع العوامل المذكورة أعلاه في بيئته. وهذا يجعلنا نفهم أن الدين الإسلامي لم يرجع السلوك الإجرامي إلى عامل واحد وإنما لعدة عوامل.

باختصار شديد البطالة في الدين الإسلامي ليست نتيجة لعامل واحد وإنما لعدة عوامل كما سبق أن ذكر في النقطة (رابعاً). فالإنسان خلق في بيئة يتفاعل معها ويستجيب لمنبهاتها، فإذا اتبع تعاليم الشريعة الإسلامية في فقره وغناه، وفي الأزمات بشكل عام وآمن بالقدر خيره وشره واحتسب الأجر عند الله واستمد خوفه مباشرة من الله تعالى ولم يستسلم للشيطان ونزعاته، كان ذلك كفيلاً له بحياة سوية. فلم يأخذ الإسلام بعامل ضد الآخر في التعامل، والتفسير للسلوك الإجرامي وإنما قدم نظاماً متكاملًا للتفسير قبل أن يلتفت علماء الغرب إلى ذلك.

٤. ٧ أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي طبقاً للنظريات المفسرة للبطالة

بعد استعراض النظريات التي أعطت تفسيراً مقنعاً ومعقولاً للبطالة ودورها في تغذية السلوك الإجرامي، كان لا بد من التطرق لأهم العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي وارتكاب الجريمة كخلاصة مستنتجة من واقع النظريات وعرضها. وبهذا تتم الإجابة عن السؤال الثاني، والثالث، والرابع في هذا البحث.

أ- أثر العامل النفسي على السلوك الإجرامي:

١- إحساس الفرد العاقل بالعزلة وعدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمن، بسبب عدم تلبية حاجاته الجسمية والنفسية الأساسية، وغموض مستقبله الاجتماعي والمادي، وفوق هذا كله شعوره بالفراغ وأنه عاطل، كل هذا قد يجعله سريع القابلية للتأثير والإيحاء من لدن رفاق السوء، ولا يقاوم ضغوطهم وطلباتهم وأوامرهم غير المشروعة مما يجعله مجرمًا دائماً.

٢ - عدم تحقيق الفرد العاطل لدوافعه وأهدافه (تحقيق الذات والسمو بها) مثل أقرانه ، قد يولد لديه كرهاً لذاته . وبالتالي يغيب الضمير وتنعدم الأخلاق مما يدفعه للانتقام من نفسه وأسرته ومجتمعه لشعوره بالفشل والإحباط والحرمان واليأس من وضعه النفسي والمادي والاجتماعي ، فيضعف أمام الإغراءات ويلجأ للتعبير عن تخفيف الصراعات لديه عن طريق التعبير عنها بالسلوك العدواني الإجرامي (مثل استخدام المخدرات ، السرقة ، لعب القمار ، سرقة بالإكراه ، الاعتداء على الممتلكات) وهذا قد يكون تعويضاً سلبياً أو حتى هروباً من الواقع المعيشي السيئ .

٣ - أثر البطالة على نفسية الفرد بسبب طول فترة البطالة ، أو صعوبة الحصول على وظيفة ، وقلة الأجور ، وتوفر وقت الفراغ . هذا قد يدفع الفرد إلى تعلم سلوك وعادات سيئة تتماشى مع الوضع المادي المتدني الذي يعيشه هو أو أسرته أو المجتمع ككل ، فقد تكون هناك الأمراض السيكوسوماتية (مثل أمراض القلب ، ضغط الدم ، القرحة ، السكر) وهذا بلا شك يزيد الحالة النفسية سوءاً .

ب - أثر العامل الاجتماعي على السلوك الإجرامي

١ - عدم وجود الترابط والتكافل الاجتماعي في الأسرة الواحدة أو الحي أو في المجتمع الواحد ، وفي ظل ظروف اقتصادية سيئة قد يدفع البعض لعدم الشعور بالولاء والانتماء الاجتماعي لأسرته أو مجتمعة أو حتى بلده ، مما يدفعه ويغذي نزعة الشر والجريمة لديه حتى المنظمة منها . كما لا ننسى المطلقات والأرامل وأبناءهن وما لتأثير العوامل الاجتماعية السلبية على وضعهم العام الأسري والاجتماعي ، خصوصاً إذا فقدوا الدعم المادي من الذين حولهم ، آخذين بالاعتبار خصوصية محافظة المجتمع السعودي وقلة فرص العمل للمرأة لوجود ضوابط دينية معينة .

٢ - عدم تقبل ومسامحة المجتمع أو حتى الأسرة للفرد الذي اخطأ أو ارتكب جريمة ما ، وعدم مغفرتهم لسلوكه وقبول و تصديق توبته مما يؤدي به للعزلة

والانطواء ويدفعه للعودة إلى رفاق السجن ومخالطتهم، وبالتالي يأخذ الجريمة مهنة له .

٣- الشعور بقصور الوالدين وعجزهم عن التوجيه والرعاية والتربية، بسبب الضغوط وصعوبة الحياة، مما يجعل الفرد لا يشعر بالاستقرار العائلي، ويسبب التفكك والانحراف الأسري، الذي يتفاعل مع عوامل أخرى كثيرة منها، فقر الأسرة وعدم وجود دخل لها كاف، وهذا ينعكس على أحد أفراد الأسرة (ابن أو أحد الوالدين) فقد تدفع البطالة أحد أفراد الأسرة للهروب من واقعه، نتيجة لسوء التوافق الاجتماعي بينه وبين بيئته فينحرف مثل استخدامه أو بيعه للمخدرات أو السرقة .

ج - أثر العامل الاقتصادي على السلوك الإجرامي

١- في الأزمات الاقتصادية الطويلة التي تكون فيها خطط التنمية قاصرة في تقديم الدعم المادي للمدارس ومعاهد التدريب واحتواء العدد الكبير من الشباب . مما ينعكس سلباً على تدريب الشباب ويجعلهم أقل مهارة وتدريب وتعليم وتأهيل، وبالتالي لا تتوافر لهم الوظيفة المناسبة حسب مصطلحي العرض والطلب . وإن حصلوا على وظيفة فاحتمال الاستغناء عنهم وارد أو يكون أجرهم قليلاً، مقارنةً بالجهد الذي يبذلونه . وهذا كله قد يدفع الفرد للانحراف أو للجريمة أو للكسب المادي غير المشروع .

٢- عدم توافر الوظائف المناسبة، بالذات للمؤهلين من حاملي الشهادات المناسبة أو غير المؤهلين . وصعوبة الشروط، وطول الانتظار، وسوء المعاملة الذي قد يطيل مدة البطالة . وقد يشكل هؤلاء الشباب ظاهرة أو مشكلة اجتماعية وخصوصاً، إذا كان عددهم كبيراً في المجتمع . وقد يكون البعض منهم هو العائل لأسرته، فطول الانتظار دون الحصول على وظيفة، وعدم حصوله على دعم مالي لينفق به على نفسه، أو أسرته، قد يدفعه في هذه الحالة إلى السلوك الإجرامي المنحرف، وأقل علامات ذلك هو عدم تقيده بالنظم الاجتماعية .

٣- يراعى تخفيف ساعات العمل في الشركات والمؤسسات غير الحكومية من دوامين إلى دوام واحد، ممتد من الساعة الثامنة إلى الساعة الرابعة مثلاً. ثم زيادة أجر الساعة وتحديد طبعاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمجتمع؛ لتكون الوسائل المشروعة والمتاحة في تناول الباحثين عن الوظائف في غير القطاع الحكومي، ووسيلة للترغيب والجذب للتفكير الجدي في العمل.

وخلاصة القول: نجد أن هناك آثاراً نفسية واقتصادية واجتماعية للبطالة على سلوك الفرد العاقل، مما قد يدفعه للإجرام. ولكن ما نلاحظه هنا، أن هذه العوامل الثلاثة، تكون آثارها قوية، وواضحة، وذلك بسبب تفاعلها وتداخلها مع بعضها البعض، لتوجد علاقة بين البطالة والجريمة. ولا يمكن أن نؤكد على فاعلية عامل دون الآخر ولكن هناك فروقاً فردية ندرك من خلالها تباين الناس من حيث قوة التحمل، والصبر، وردة الفعل، والاستجابة، والتأثر.

٦. التوصيات

أسلوب الوقاية والعلاج من تأثير ظاهرة البطالة على السلوك الإجرامي للإنسان

بعد التطرق لسيكولوجية البطالة في ضوء الإطار النظري والمتضمن شرح النظريات واعتبار النظرية النفسية هي الأساس لأنها عامل مشترك يفهم منها ان الإنسان يؤثر ويتأثر بالعديد من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي في الأصل بتفاعلها تشكل السلوك للإنسان. وهنا كان لا بد من عرض مبسط ومختصر لأسلوب الوقاية والعلاج، (وبهذا تتم الإجابة عن السؤال الخامس من هذه الدراسة). والتي يمكن الأخذ بها على أنها توصيات تدفع إلى التقليل من الجريمة، بالتعامل معها والحد من ظاهرة جريمة البطالة والمجرمين، ولا نقول القضاء أو انتهاء المشكلة:

٦. ١ الوقاية

من معالم التقدم الحضاري الاهتمام بالوقاية قبل العلاج:

الوقاية تعني منع تكوين الشخصية الإجرامية من الأصل لدى الفرد وخصوصاً النشء، مثل منع قيام شخصية المرتشي من أن تتكون. هذا غالباً من اختصاصات العلماء وبالذات الباحثين في علم النفس والاجتماع. أما حديثنا عن العلاج فهو التعامل مع من تكونت لديهم الشخصية الإجرامية على مختلف مستوياتها. ولن يتطرق الباحث لأسلوب الردع والعقاب.

الوعظ والإرشاد الديني حتى يتم إصلاح العقيدة في نفوس الناس بالدعوة إلى الله وتقوية الإيمان، عن طريق أداء العبادات وإيقاظ الضمير الديني لدى الفرد، وتوضيح الحلال والحرام في العبادات والمعاملات والحث على التعاون والتناصح بين أفراد المجتمع، والأخذ على يد الظالم والمنحرف (ميقاً ١٩٩٠). وقد جاء في الشريعة الإسلامية أنه من كان له في قلبه واعظ كان عليه من الله حافظ، كما أنه يذكر الله تطمئن القلوب.

توفير الحياة الاقتصادية الملائمة والمناسبة لأحوال المجتمع طبقاً للمدخرات وللمقومات الموجودة والممكن استغلالها لزيادة الاقتصاد في البلد، ثم الصرف والإنفاق على الحاجات الأساسية والمهمة التي تهتم المواطن (مثل مدارس، مستشفيات، إعانات السلع المستهلكة). وهذا يمكن أن نراه في خطط التنمية الخمسية، ولكن لا بد من التعامل العقلي المنطقي مع التغيرات الوقتية والمفاجأة أيضاً.

حماية الأسر من الانهيار وذلك بدراسة الأحوال الاقتصادية للمجتمع وللأسر حسب الأحياء السكنية، ومعرفة عناصر النقص والسلبيات وحتى الإيجابيات (مستوى الدخل المصروفات. إلخ) بواسطة مراكز أكاديمية متخصصة للأبحاث (وعمل استطلاعات ودراسات دورية كثيرة خلال السنة) تبعد عن التنظير والتعميم غير الأكاديمي. وهذا سيساعد في معرفة الخلل ثم سده مباشرة، فقط في حالة تطبيق وتفعيل نتائج الدراسات وألا تظل حبيسة المكاتب حتى تسير العصر والتغير.

في ظل ما ذكر في أولاً وثانياً، لا بد من توفير وظائف كافية ومناسبة تتناسب مع عدد الدارسين والدارسات، حتى لا يحصل تأكيد لما هو موجود الآن في المجتمع السعودي، (حيث يغلب الاهتمام بالتعليم والخريجين مع عدم توفير العدد المناسب

لهم من الوظائف). فيجب الأخذ بمبدأ التناسب والانسجام بين المطلوب والمحتمل والموجود فعلاً، والتركيز على الكيف بدل الكم بأن نعد دارسين مدربين ومؤهلين طبقاً لما تفرضه الحالة الاقتصادية للبلد، أي مسيرة الواقع والعصر والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ظل العولمة الحالية.

لا بد من فتح التعليم الجامعي وغيره من فرص التعليم لخريجي الثانوية وغيرهم وإعفائهم من النسبة المئوية، لأن ذلك سيقضي على الفراغ ويثقفهم ويرفع درجة تفكيرهم وصقلهم وتوجيههم في مقاعد الجامعة، بدلاً من تركهم عالة على الأسرة أو المجتمع ومؤسساته الأمنية (تسكعهم في الشوارع أو المراكز التجارية) أو تعليمهم داخل زنايات السجون. فعدم استيعابهم وإقفال الفرص أمامهم ليس حلاً وله تأثير سلبي على الفرد والمجتمع.

سعودة الوظائف مصطلح جميل يأخذ به الجميع، ولكن لا بد من تفعيله بأسرع مما هو عليه من رتبة حسب الأنظمة التي وضعت وتبّع للتعامل مع سعودة الوظائف في الشركات والوزارات (...). فلا بد من متابعة تطبيق الأنظمة التي تَحْت وتُفَعّل السعودة، ومحاسبة المقصرين الذين يعيقون ذلك ويسترون على العمالة مستغلين مرونة النظام، والاعتماد على الحديث والقول (لوسائل الأعلام) دون فعل وتطبيق. أيضاً يفترض تحديد ساعات العمل في الشركات، ورفع أجر الساعة للعامل السعودي انسجاماً مع المستوى المعيشي في المجتمع.

الاهتمام عبر وسائل الإعلام المقروء والمكتوب والمشاهد، وكذلك عبر الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية بنية تثقيف النشء على الاهتمام بالثقافة، من خلال الدراسة والتدريب ورفع الكفاءة والمهارات لديهم. وكذلك نركز على حثهم على مواجهة الأزمات والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية الطارئة وقراءة المستقبل البعيد من خلال وضع أهداف قريبة وبعيدة تضمن لهم أسلوباً معيشياً مريحاً في الحياة بالانخراط في الوظائف بشكل عام والمهنية بشكل خاص.

تطوير التنظيم الإداري في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية، وبالذات تلك المؤسسات التي تعنى بالناحية الاقتصادية لأفراد المجتمع. كاختيار المؤهلين وذوي

الخبرة من المثقفين في مجال عملهم ، ومراقبة القائمين على المال الذي هو عصب الحياة . كما يجب القضاء على الفساد الإداري (رشوة ، اختلاس) ، لأن جرائم الصفوة وأصحاب المناصب والمسؤولين يكون أثرها سلبياً ولمدة طويلة على أفراد المجتمع ، ناهيك عما تسببه من عدم ثقة وقدوة سيئة في القيادة . فالاهتمام بصغار السن وتغييرهم أسهل وأوفر من الناحية العملية والمادية من تغيير الجيل ذي الأعمار المتوسطة أو الكبيرة .

يجب تحديد ساعات العمل في المجمعات التجارية الاستهلاكية وداخل الشركات والمؤسسات والمحلات المهنية الخاصة ، وحصرها في أماكن محددة وواضحة توزع حسب المناطق السكنية . فهذا قد يحد من التجول وخروج الشباب لغير حاجة ، ويخفف الازدحام والتجمعات العمالية والشبابية . فهذا من شأنه ألا يكلف الدولة مادياً ولا معنوياً ، ولا يرهق أجهزة الأمن الخاصة بالمتابعة والمراقبة مما يجعلها تركز على أمور أمنية أهم وأدق .

التقليل من هجرة سكان القرى إلى المدن الكبرى ، بتوجيه بعض الشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية لفتح أماكن لها في القرى والمدن الصغيرة ، مما يوفر كماً لا بأس به من الوظائف فيهما . وهذا قد يساعد على عدم ازدحام المدن الكبيرة ويقلل الهجرة إليها . فمعروف أنه كلما كان هناك ازدحام سكاني كلما أصبح هناك احتمال أكبر لمخالفة الوسائل الشرعية لتحقيق الأهداف الضرورية ، فالخروج على النظام الاجتماعي وسلك السبل غير المشروعة قد يدفع البعض (من الشباب وطالبي العمل) لارتكاب الجريمة كتنفيس وانتقام من ضغوط الحياة النفسية والاجتماعية والاقتصادية .

٦ . ٢ العلاج

نهتم في هذا الجزء يعرض بعض الحلول التي قد تساعد وتساهم بعلاج الأفراد الذين كان للبطالة تأثير مباشر وغير مباشر على سلوكهم ودفعتهم لارتكاب الجرائم وكذلك المحيطين بهم الذين على وشك الانهيار نتيجة للفشل وضغوط الحياة :

١ - العلاج النفسي : أولاً الاهتمام بإعادة التربية الدينية للفرد (داخل أو خارج

السجن) بتأصيل الإيمان لدى الفرد بالتركيز على كبح الشهوات والغرائز والتخلص من النزعات الشريرة. ثانياً التركيز على الضمير الخلقي أخذين في الاعتبار تعاليم الشريعة الإسلامية. ونهدف من ذلك إلى محاولة الجلوس مع الفرد أو الجماعة العاطلة لتعديل وتصحيح مفهوم الذات لديهم وحل الصراعات النفسية الانفعالية، والتخفيف من التوتر والقلق الذي يعيشونه. فبعد تحسين صورة الذات لديهم بتكوين علاقة نفسية إيجابية بينهم وبين الواقع الذي يعيشونه، نبدأ في مناقشة السلوك الخاطئ والسيئ الذي ارتكبهه محاولين إيجاد مخرج كمرحلة أولى للتأهيل والعلاج سواء للأفراد أو الجماعات. مدركين أن بعض حراس السجون قد لا يتفاعلون بشكل ايجابي مع عمل المعالجين النفسيين للسجناء لما فيه تدليل للسجناء وزيادة أعباء الحراس (كزيادة ساعات عملهم)، ولكن ببذل الجهد وتذليل الصعوبات وحب الفرد لمهنته تزول العقبات.

٢ - بعد القيام بدراسة حالة أو حالات ومعرفة العوامل التي أدت إلى السلوك الإجرامي، نقوم بعد ذلك بتوفير الحاجات الأساسية للفرد مثل: تنمية المهارات والتدريب وحثه على مواصلة الدراسة (وإن كان داخل السجن)، لنضمن له مستقبلاً وظيفياً مرضياً، ليوفر الدخل لنفسه أو لمن يعول. يجب العمل على تفعيل دور مكاتب الضمان الاجتماعي بشكل أكبر لتشمل جميع فئات العاطلين عن العمل، وبالأخص صرف إعانات أسبوعية لهم (إلى أن يجدوا وظائف) وللمطلقات والأرامل لخصوصية عمل المرأة في المجتمع السعودي.

٣ - العلاج السلوكي : نستخدم مبدأ الثواب الإيجابي والعقاب الإيجابي مثل حرمان الشخص مما يحب ويرغب للتغيير من السلوك السيئ وتدعيم السلوك الإيجابي وهذا سيساعد المعالج السلوكي في تغيير أفكار ومعتقدات الفرد غير المرغوب فيها تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

٤ - ومن العلاج أيضاً تحسين وتعديل وإصلاح الوضع الاجتماعي والمادي (مثل نوع السكن والحلي)، وتوفير الخدمات اللازمة في الأحياء والمجتمعات

السكنية . عمل المراقبة والرعاية الدورية الدائمة داخل الأحياء ، ومعالجة كل المشاكل بقدر الإمكان وذلك من خلال العمل الحكومي أو الجهات الخيرية . مراعين في ذلك القضاء على الفراغ قدر الإمكان (بأنشطة منهجية ولا منهجية) في المدارس والجامعات وفي الأحياء بإنشاء برامج مجهزة ومعدة لهذا الغرض .

٥ - أسلوب العقاب أو الردع مطلوب ولكن السائد الآن وإلى حد ما هو إيداع صاحب السلوك الإجرامي السجن فقط دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير طول مدة السجن (كعقوبة) على ظروف كل حالة ، بما فيها أسرته خارج السجن أو من يعول . وهذا الأسلوب يجب أن يتبدل لأن فيها تكلفة مالية وأعباء جسيمة للعاملين في السجن ، وله آثار سلبية كثيرة ، فبدلاً من إصلاح السجن فقد يتأصل فيه الإجرام . لذا كانت فرصة تطبيق عقوبة تقديم الخدمات الاجتماعية مثل : أن يُطلب من السجن أن يقوم بوظائف معينة وبساعات عمل محددة تتوافق مع جريمته ومهنته . سيكون لعقوبة الخدمات الاجتماعية (كعقوبة ايجابية) تأثير أقوى إن فُعلت بصورة صحيحة مثل : عدم انقطاعه عن أسرته ومجتمعه ومنها إصلاحه .

وأيضاً لا بد من تفعيل دور الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ليقوموا بدور أكبر في دراسات الحالات الشاذة والغريبة (إطلاق النار وقتل الأبناء والزوجات — أو محاولة قتل مسؤول كبير أو جريمة أستاذ مع طالبه) . مع الإشارة إلى وجود ذلك ولكن على نطاق محدود .

قد يبدو أن أسلوب الوقاية والعلاج المقدم في هذه الدراسة أو في غيرها لا يمكن أن يحل مشكلة السلوك الإجرامي الناتج عن عامل البطالة . لكن نقول إن هذه إسهامات واستنتاجات من هذه الدراسة رأى الباحث من وجهة نظر علمية شخصية أنها قد تفيد بتقليل الأثر والعلاقة السببية بين البطالة الجريمة . لذا يجب أن تتضافر الجهود والتوفيق يأتي من الله سبحانه وتعالى . فليس هناك مستحيل فما دام هناك رغبة إذاً توجد طريقة . فمثل هذه الأعمال تخضع لاقتناع الشخص بفكرة ما وأنه قادر على القيام بها ولا

ينتظر الأجر المادي في الدنيا ولكن يحتسب ذلك عند الله سبحانه وتعالى . وعلينا العودة للدين الإسلامي وتشريعاته لكماله ، فلم يترك قضيةً صغيرةً أو كبيرةً إلا ووضع لها الوقاية والعلاج وحتى أسلوب الردع . فقال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ ، (سورة المائدة آية ٣) .

المراجع

أحمد، عدنان (١٤٢٢هـ)، البطالة والسلوك المنحرف (ورقة عمل)، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.

تركي، مصطفى (١٩٨٦) دراسة في علم النفس والجريمة، الكويت: دار القلم.
الثقفي، محمد (١٤٢٣) «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم»، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية (١٤٢٣)، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.

الحديثي، مساعد (١٩٩٦) مبادئ علم الاجتماع الجنائي: الرياض، مكتبة العبيكان.
حويتي، أحمد وبدر، عبد المنعم وديالوا، دمبا (١٤١٩) علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

الدوسري، إبراهيم (١٤١٣) «البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض» الكتاب السنوي، العدد الأول، ص ٩٨، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

ربيع، محمد ويوسف، جمعة وعبد الله، معتز (١٩٩٤) علم النفس الجنائي: القاهرة، دار غريب.

رضا، أمجاد، ونجلاء، فاضل (١٤٢٣هـ)، سلوكيات شباب البطالة السلبية، انعكاس للواقع الذي تعيشه، جريدة الوطن، عدد ٤٩٣.

زكي، رمزي (١٩٩٧) «الاقتصادي السياسي للبطالة»، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢٦، ص ٢٠، الكويت.

الساعاتي، سامية (١٩٨٣) الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي: بيروت، دار النهضة العربية.

السالم، عبد العزيز، والعريني، عبد الرحمن (١٤٢٣هـ)، مخرجات التعليم الثانوي

- العام والمهني وسوق العمل السعودي، الرياض، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- السلطان، فهد (١٤٢٣هـ)، تجربة السعودة في القطاع الخاص، الواقع والتطلعات، ندوة المجتمع والأمن، السنة الثانية، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- السماطوطي، نبيل (١٩٨٣) الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي: جدة، دار الشروق.
- شتا، علي (١٩٨٧) علم الاجتماع الجنائي: الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- شمس، محمود وعقاد، عبد الحميد (١٩٩٤) تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات. دراسة كمية وكيفية: الكتاب السنوي، العدد الثاني. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، وزارة الداخلية.
- عباس، فيصل (١٩٩٤) التحليل النفسي للشخصية، بيروت: دار الفكر للناني.
- العبد الحافظ، محمد (٢٠٠٢)، التنظيم الوطني للتدريب المشترك، ندوم المجتمع والأمن، السنة الثانية، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات.
- عبد الفتاح، عاطف، (١٩٨٥)، البطالة في العالم العربي، وعلاقتها بالجريمة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عجوة، عبد الفتاح (١٩٨٦) البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة: الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- علي، عبد السلام. (٢٠٠٠) أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- العوجي، مصطفى (١٤٠٧) الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- العيسوي، عبد الرحمن (بدون تاريخ) علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة.

العيسوي ، عبد الرحمن . (١٩٩٠) شخصية المجرم ودوافع الجريمة : الرياض - المركز التربوي للدراسات الأمنية والتدريب .

العيسوي عبد الرحمن (١٤١٧) دائرة المعارف الجنائية : مجلة الفيصل ، العدد : ٢٤٢ : ص ص ١٠٢ - ١٠٦ .

الفریان ، خالد (١٤٢٣هـ) ، ملايين فرص العمل و ١٤٪ بطالة للسعوديين ، جريدة الجزيرة ، عدد ١٠٣٣٠ .

الفوزان ، فوزان ، (٢٠٠٢) ، نحو نمذجة أكثر ما عليه لآليات السعودة في سوق العمل ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية ، الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات ، .

مطووع ، ضياء (٢٠٠٢) ، رؤى تربوية لتحسين مخرجات التعليم العالي لمواجهة البطالة وتبعاتها الإجرامية ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات .

المطووع ، محمد (٢٠٠٠) ، الجديد في علم النفس الجنائي ، الرياض ، مطابع الحميضي .

منصور ، عبد الحميد (١٩٨٩) السلوك الإجرامي والتفسير الإسلامي . الكتاب السادس الجزء الأول ، الرياض — مركز أبحاث مكافحة الجريمة

المهنا ، عبد العزيز (١٩٥٠) البطالة والعمالة الكاملة : مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة

ميقا ، أبو بكر (١٩٩٠) أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع الجريمة مكتبة التوبة .

العربية نت (٢٠٠٤) خبراء يحددون البطالة في السعودية ، الإثنين ، ٢٤ مايو ٢٠٠٤ . <http://www.alarabiya.net/Articale.aspx 2=3675> .

الغرفة التجارية الصناعية ، (٢٠٠٢) ، مخرجات التعليم ومدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل السعودي ، ندوة المجتمع والأمن ، السنة الثانية ، الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية . مركز البحوث والدراسات .

وزارة التخطيط ، خطة التنمية السابعة ، (١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ) ، الرياض ، وزارة التخطيط .

وزارة المعارف، الإدارة العامة للبحوث التربوية، إدارة التوثيق التربوي، الرياض.

المراجع الأجنبية

- Allan" E. and steffensmeier" D. (1989) Youth Unemployment and property crime: Differential Effects of Job Availability and Job quality on Juvenile and youth Adult Arrest Rates" American social Review" 50: 317-32
- Benda" A "(1979)Criminal recidivism from Adolescence to Adulthood" US Department of Justice" Law Enforcement Assistance administration" Washington DC.
- Berman" A. (1978) Neuropsychological aspects of violent behavior: American psychological Association: Toronto.
- Cohen" A (1977)" Deviant behavior international encyclopedia of social science" New York" Macmillan company.
- Cosson" M. (1979) youth unemployment ma cm: Ilan.
- Cook" and Zarkin" G. (1985) Crime and Business cycle. Journal of legal studies. 14: tt 5-28.
- Davedove" L. (1980) Introduction psychology: Mcgrow Hill: New York.
- Ehrlich"I(1973) participation in Illegitimate Activities: A theoretical and Empirical Investigation" Sourn of political Economy" S: 531-67.
- Eisner" M. (1995) socio _ Economic modernization and gong time Developments of crime theories and Empirical Evidence in Europe" paper presented to American society of criminology" Boston" 15-19 November.
- Fogon" J (1995) legal work and Illegal work : crime work" and unemployment. In burton west bord and Jemes Worthy" eds." Des ling with Urban crisis: linking Research to Action" Evonston" IL: north western. University press.

- Forrington" D. Gallagher" B." morley" L. S t Ledger" Rand west" J. (1986) unemployment" school leaving and crime" British journal of criminology" 26: 335-56.
- Farrington" D (1996) understanding and preventing youth crime. York: Joseph Rowntree Foundation.
- Field" s (1991) Trends in crime and their Interaction: A study of Recorded crime in past _ war England and Wales. Home office Research study no. 119" London: HM so.
- Gottfredson" M." and Hirschi" T. (1990) A General Theory of Crime. Stanford" Calif.: Stanford University Press.
- Lemert" E. (1951) social pathology: New York: McCraw _ Hill.
- Merton" R. (1957) Social Theory and Social structure. London : Free press of Glencoe .
- Reuter" P. MacCoun" R and Murphy" P. (1990) Money from crime: the Economics of Drug selling in Washington" DC. Santa Monica: Rand .
- Sampson" R and Taub" J. (1993) Crime in the making " pathways and Turning points thorough life . London. Harvard university press.
- Shoemaker" D. (1996) Theories of Delinquency: New York. Oxford university press.
- Uggen" C. (1994) Innovators" Retreatists" and the conformist Alternative A Job quality Model of work and crime. University of Wisconsin _ †Madison.
- Wilson" W. (1987) The Truly Disadvantaged : The Inner city" the under class and public policy. Chicago IL: university of Chicago press.
- Williams" K. (1997) Textbook on criminology" London" Birckstone press.

عرض كتاب:

دور الأسرة في تربية الأولاد ووقايتهم من الانفتاح الإعلامي

تأليف د. خالد بن عبدالله القاسم(*)

مراجعة د. محمود شاكر سعيد(**)

لقد

شغلت (تربية الأولاد) الآباء والمربين والفلاسفة منذ فجر الحضارة الإنسانية، وتطور فهم أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء بتطور رؤى وفلسفات مختلفة تتعلق باتجاهات المجتمع ومعايير عملية التنشئة والمعطيات التي تتعلق بالمجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية للتربية.

واحتلت (التربية) مكانة خاصة في حياة المجتمعات والأفراد؛ لأنها تلعب دوراً مهماً في المحافظة على «تراث الأمة» و «تقاليدها» وعن طريقها يتم توفير أهم عناصر تنمية المجتمع وتقدمه، وذلك من خلال إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة.

ولما للأسرة من دور فاعل في بناء شخصية الطفل وتربيته التربية الصحيحة؛ حيث إنها تنفرد بهذا العبء فترة من الزمن قبل أن تشاركها في هذا الدور رياض الأطفال أو المدارس أو غيرها من وسائل الإعلام؛ فقد ركزت كثير من الدراسات التربوية في هذا العصر على دور الأسرة في تربية الأولاد لأنها عنصر أساسي من عناصر تربية الأولاد وإعدادهم لمواجهة متطلبات المستقبل وتحدياته.

وانطلاقاً من أهمية «التربية الوقائية» التي تأتي في مقدمة الأهداف التي يسعى مكتب التربية العربي لدول الخليج إلى تحقيقها لدى أبناء الأمة فقد قام «المكتب» بإصدار كتاب (دور الأسرة في تربية الأولاد ووقايتهم من الانفتاح الإعلامي).

(*) أستاذ في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض.

(**) قسم الدراسات والبحوث بمركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وتأتي أهمية هذا «الكتاب» من أهمية الشريعة الاجتماعية التي يستهدفها وهي شريعة الأبناء وما ينبغي أن تقدمه لهم الأسرة من مضامين تربوية انطلاقاً من ثوابتنا الإسلامية وتصورنا الإسلامي الأصيل لتربية الأبناء وإعدادهم لمواجهة الحياة ومتطلباتها؛ إذ إن التوجيه القيمي يبدأ في نطاق الأسرة التي تكسب «الطفل» قيمه التي يحتاجها فيعرف الحق والباطل؛ والخير والشر، ولهذا لا تقف مسؤولية الأسرة عند تأمين الحاجات المادية كالمأكل والمشرب والملبس؛ بل تتعداها إلى تعليم القيم الرفيعة والأخلاق الحسنة، وتحذر من السلوك الخاطئ، ومن رفاق السوء، ومن كل ما يؤثر سلباً في سلوك الطفل أو قيمه واتجاهاته.

وتأتي أهمية هذا الكتاب - أيضاً - من أنه تناول قضية «البث الإعلامي» الذي غزا كل بيت في هذا العصر ورسم الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع «الانفتاح الإعلامي» الذي لا شك في أنه سلاح فعال، ولكنه ككل سلاح، سلاح ذو حدين.

إذ أكدت نتائج الأبحاث والدراسات - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الطفل المسلم يتعرض لمؤثرات خطيرة، وأن شخصيته - وهي في مراحل تكوينها - في مقدمتها؛ كما أكده أحد أعداء الأمة بقوله: (لسنا نحن الذين سنغير العالم العربي، ولكنه ذلك الطبقة الصغير الذي يرفعونه على أسطح منازلهم).

وجاء «الكتاب» في ١٤٩ صفحة ضمت باين رئيسيين:

الباب الأول: وتناول تربية الأولاد في الإسلام من خلال الموضوعات التالية التي جاءت في تسعة فصول:

- أهمية تربية الأولاد في الإسلام.
- أهداف التربية الإسلامية وغايتها.
- سمات التربية الإسلامية (الربانية، الوسطية، الفطرية، العالمية، الشمول، التيسير).
- أساليب التربية الإسلامية (التربية بالترويح، بالقدوة، بالتعليم، بالأحداث، بالعادة، بالقصة، بالوعظ، بالترغيب والترهيب، بالحوار . . .).

- وسائل التربية الإسلامية : (الدعاء للأبناء ، الرحمة بهم ، التدرج في تربيتهم ، لفت انتباههم إلى عظمة الخالق ، تقوية صلتهم بالله . . .) .

- أخطاء في تربية الأولاد : وركز على أبرزها مثل : إهمال تربية الأولاد ، الرقابة الصارمة ، تنشئتهم على الجبن والخوف ، تربيتهم على التهور ، المبالغة في إحسان الظن في الأولاد ، الشدة على الأولاد ، المبالغة في الموعظة والإطالة فيها ، تنشئتهم على الدلال والميوعة ، ترك الأولاد في أيدي الخدم ، عدم مراعاة مراحل النمو اللغوي والنمو الإدراكي للأطفال ، الدعاء على الولد ، عدم العدل بين الأبناء ، إهمال تنظيم وقت الفراغ لدى الأطفال ، ترك الأبناء لرفقاء السوء ، السفر بالأولاد في سن المراهقة وتركهم دون مراقبة ، إظهار الخلافات العائلية أمام الأبناء ، مد الأولاد بالأموال دون حساب ، شراء السيارات لهم وهم صغار ، تعويدهم الاهتمام بالمظهر دون الجوهر ، تأخير زواج البنات أو عرقلته دون مبررات منطقية .

- ثمار التربية الإسلامية : التي تلخص في تحقق العبودية لله - سبحانه وتعالى - وتسعد الإنسان في الدنيا والآخرة ، وتعد إنسانا قادرا على العطاء محفوظا من الانحراف . . .

الباب الثاني: وتناول القنوات الفضائية من خلال فصلين تناول فيهما :

- آثار القنوات الفضائية على الأطفال : إذ استعرض بعض الآثار الثقافية والعملية والترويحية للقنوات الفضائية (وبخاصة الحكومية منها) ثم ركز على الآثار السلبية من خلال استعراض عدد من الدراسات التي تناولت تأثير القنوات الفضائية على الأطفال .

- العوامل الوقائية لتلافي الآثار السيئة للقنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى : إذ عرض المؤلف عددا من العوامل التي رأى أنها يمكن بها تلافي الآثار السلبية للقنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى ، وكان من أبرزها : تربية الأبناء في إطار التربية الإسلامية ، تهئية البيئة الصالحة في البيت والمدرسة والمحيط ، العناية بالثقافة الوقائية ، تذكيرهم بأهمية الوقت وقيمة العمل

الصالح والعلم النافع، تنمية روح المراقبة لله في نفوس الأبناء، وضع ضوابط منطقية وموضوعية لمشاهدة التلفزيون، توفير البدائل المفيدة من ألعاب وقصص ورحلات...، الاستفادة من البرامج المفيدة في القنوات المعروفة بتوجهاتها السليمة...

وقد ختم المؤلف كتابه بعدد من التوصيات لعل من أبرزها:

- ١- توعية الوالدين بأهمية موضوع تربية الأولاد عبر وسائل الإعلام المتنوعة.
- ٢- إيجاد مؤسسات تربوية معينة للأبوين في هذا الجانب ترعاها وزارات التربية أو الثقافة أو الشباب.
- تكوين مجلس على مستوى عال لرعاية الأسرة، ويكون من مهامه: وضع السياسة والتخطيط والتوجيه والبرامج المتعلقة بالأسرة في ضوء تعاليم الإسلام، وحمل الأسرة التي لا تقوم بواجبها التربوي نحو تربية أولادها على ذلك، ومعاينة الأسر التي تفرط في تربية أولادها.
- ٣- إيجاد أقسام تربوية في وزارات الإعلام لدعم هذا الموضوع؛ وذلك لمساعدة إدارات القنوات الفضائية في دعم دورها الإيجابي على المشاهدين وخاصة الأطفال والمراهقين؛ والتقليل من البرامج المسيئة لهم قدر الإمكان، ولاقتراح برامج هادفة ومسلية تمولها وزارات الإعلام.
- ٤- الاهتمام بهذا الموضوع في المناهج الدراسية ووضع حصص أسبوعية (الثقافة التلفزيونية) تساهم في توعية الأطفال بالبرامج المفيدة، ووضع ثقافة تربوية في التعامل مع هذا الجهاز.
- ٥- الاهتمام بهذا الموضوع على مستوى خطباء الجمعة وأئمة المساجد، وتوعية الوالدين والمربين به.
- ٦- دعم مؤسسات الإنتاج الهادفة عبر تمويل البرامج المفيدة.
- ٧- تدريب الكوادر التربوية للتعامل مع وسائل الإعلام.
- ٨- تشجيع الفضائيات على بث البرامج المفيدة عبر فقراتها.

٩ - الضغط على الفضائيات العربية لزيادة ساعات البرامج الهادفة وتقليل ما يسيء إلى المشاهد ويؤثر عليه لاسيما فئة الشباب والمراهقين والأطفال، لا سيما إذا علمنا أن الفضائيات العربية تتبع بصورة أو بأخرى دولة عربية أو على الأقل لإحدى الدول العربية قدرة على التأثير عليها .

١٠ - وفي توصيات المنتدى الإعلامي الخليجي حول التلفزيون وحقوق الطفل المنعقد في الدوحة في الفترة من ١١-١٣ فبراير ٢٠٠٢م، أكثر من (١٥٠) مشارك :
- وضع أسس جديدة للإعلان التلفزيوني الموجه للطفل بما يتوافق مع حقوقه .

- الحرص على إنتاج برامج أطفال تعكس منهجنا الإسلامي وتقاليدنا الخليجية .

- الدعوة إلى الحد من الأعمال المستوردة والمبدلجة الموجهة للأطفال ووضع ضوابط تحكم عملية الاستيراد لما هو صالح للطفل .

وأخيراً: ما ذكر ما هو إلا محاولة في هذا الموضوع وهو غيض من فيض ، وهو موضوع حيوي مهم يتجدد باستمرار نظراً للمتغيرات المتسارعة المتعلقة به .

ولكن تبقى المبادئ الإسلامية الثابتة الموجهة التي تحتاج إلى اجتهادات المجتهدين في إنزالها إلى الوقائع المتغيرة .

ولاشك في أن الكتاب قد عرض عدداً من القضايا التربوية المهمة حين أكد دور الأسرة في التربية، وعرض جوانب مهمة من قضايا تربية الأولاد في الإسلام، وتناول الانفتاح الإعلامي وما يمكن أن يتركه من آثار سلبية في تربية الأبناء وتوجهاتهم إذا لم يوجهوا الوجهة السليمة للاستفادة مما يقدمه الإعلام الهادف وللابتعاد عما يقدمه الإعلام المغرض؛ مؤكداً أن الإعلام - بكل وسائله - يمكن أن يكون حافزاً للهمم، ومفجراً للطاقات، ومقويًا للعزائم، وداعياً للخير بكل معانيه، وناذراً للشر بشتى صوره إن أحكم توجيهه وصلحت برامجه، ولكنه - إن أسيء استخدامه - يحمل بين طياته ما يهدم القيم، ويشوه الثقافة، ويزعزع الإيمان، ومن هنا تأتي أهمية دور الأسرة في توجيه الأبناء إلى الاستفادة من إيجابيات «الإعلام» والوقاية من سلبياته .

